التطور التعاوني الاشتراكي
في
تشيكوسلوفاكيا ومصر

دكتور كمال حمدي أبو الخير
استاذ التنظيم التعاوني
كلية التجارة جامعة عين شمس
عميد المعهد العالي للدراسات التعاونية والادارية

مكتبة عين شمس
٤٤ شارع القصر العيني

دار الجيل للطباعة ١٤ قصر اللؤلؤة - الفجالة
تليفون ٩٠٥٢٩٦

«إن مواصلة السير فى طريق التطور الاجتماعى والاقتصادى
والسياسى ، يعنى أولا حماية المكتسبات الاشتراكية .
ويعنى ثانيا خلق الظروف الملائمة لتوسيع نطاقها ،
وأن خلق هذه الظروف يعنى فى الجانب السياسى والاجتماعى
ضمن ما يعنى تطوير الملكية التعاونية الإنتاجية ، لتلعب
دورها فى عملية التنمية وإرساء العلاقات الاجتماعية الجديدة»

أنور السادات
١٠ يونية ١٩٧١

كلفتنى لجنة البحوث بالجمعية المصرية للدراسات التعاونية بكتابة هذا البحث ونشرته على أوسع نطاق منذ ١٥ مايو ١٩٧٢ ، آملة أن تستفيد منه أجهزة التخطيط للقوى العاملة والمشتغلين والمهتمين بمستقبل الحركة التعاونية فى مصر ، خاصة وأن هذه الدراسة المقارنة توضح تجربة دولة اشتراكية ، هى تشيكوسلوفاكيا ، التى تعاونت فيها الأجهزة السياسية والتنفيذية والعلمية لبذل الجهود الموفقة نحو اعادة تنظيم بنيانها التعاونى على أسس علمية واختيارية ، للقيام بمقتضيات التحول من المجتمع الرأسمالى الى المجتمع الاشتراكى •• ، وكان للتعاون قدر كبير فى تحقيق هذا التحول وتدعيمه •

ومما لا شك فيه أنه ينبغى على الحركة التعاونية هنا فى مصر أن تستفيد وفقا لظروفنا البيئية من الأسلوب العلمى الذى حقق الرخاء والتقدم فى بعض الأمم •• خاصة وأن شريعتنا السمحاء قد أعلت من شأن العلماء الذين يبذلون من جهدهم فى سبيل الارتقاء بالانسان وانتفاعه بخيرات الله على الأرض •• واننا فى عصر تحالف القوى العاملة يمكن لفئات الشعب جميعا فى اطار من الأخوة والزمالة وتغليب صالح الوطن ووضعه فوق كل اعتبار أن تحقق الكثير من المعجزات ••

والله الموفق ••

دكتور كمال حمدى أبو الخير

الفهرس

صفحة

مدخل فى أساسيات التطوير التعاونى ٧

تحية وتقدير ٤١

البحث الأول :

البنيان التعاونى فى تشيكوسلوفاكيا ٤٣

البحث الثانى :

مصر والنشاط التعاونى القائم ١٥٥

خاتمة فى البنيان التعاونى المصرى ٤٣٧

مدى الاستفادة من تعاونيات تشيكوسلوفاكيا فى مصر ٤٦٧

مدخل فى
أساسيات التطوير التعاونى

التعاون والتخطيط للقوى العاملة

من المعالم الرئيسية التى يشهدها مجتمعنا الدولى المعاصر ، هذا التطور الحضارى المذهل الذى نشهده فى الدول المتقدمة بينما تسعى دول أخرى كثيرة الى تعبئة أقصى امكانياتها لتلحق بهذا الركب الحضارى ... وقد تطور هذا الركب الحضارى فى العالم الى الدرجة التى تجعلنا نسمع ونقرأ هذه الأيام عن آراء كثيرة وبحوث ودراسات عديدة تتحدث عن ((**حضارة ما بعد التصنيع**)) . أساس هذه الحضارة هى الثورة العلمية والتكنيكية ... اذ أن هذه الثورة العلمية هى القوة الدافعة الموجهة لركب الحضارة فى عالم اليوم ... وأنه على قدر التطبيق النسبى لهذه الثورة العلمية والتكنيكية ، يحدث التطور فى الامم . من أجل ذلك فان عالم اليوم ، لا يعترف فيما يتعلق بالتطور بتعدد الانجازات التى تتم كمقياس لحضارة الشعوب ، انما العبرة دائما (**بالمحتوى الثورى العلمى**) الذى تمت أو تتم من خلاله هذه الانجازات ، لأن هذا المحتوى الثورى هو الذى يوضح مدى نمو العناصر الأساسية التى يتم من خلالها تطور المجتمع .

ومما لا شك فيه أن عناصر المحتوى العلمى صارت واضحة المعالم فى العالم أجمع وهذه العناصر تشكل أساسيات هذا المحتوى الثورى العلمى بحيث يؤدى تطبيقها النسبى الى التطور الذى تنشده الامم فى القيام بمقتضيات التحول سواء فيما يتعلق بالدول التى تأخذ طريقها نحو التحول الاشتراكى وما يتطلبه من تطبيقات من أجل صالح القاعدة العريضة من المواطنين وهى العمال والفلاحين والطبقات المحدودة الدخل ... أو التى تأخذ بأسباب التنمية الاقتصادية

والاجتماعية ، فجميع الدول على اختلاف فلسفاتها وتطبيقاتها مطالبة امام شـعوبها بتطبيق الأساليب التى من شانها الارتفـاع بالمستوى الاقتصادى والاجتماعى لمواطنيها .

من هذه المعانى فان الثورة العلمية والتكنيكية تستند أولا الى المعارف العلمية والقدرة على صياغة هذه المعارف وتوصيلها الى الناس . ومما لا شك فيه أننا ونحن نجتـاز مرحلة التحول نحـو خلق الدولة العصرية ننضم الى جهابزة الفكر فى العالم الذين يقررون أن عددا من المعارك الكبرى التى خاضتها البشرية لم يكن سـلاحها السيف ... بل الأفكار التى تغلغلت فى حياة الناس ثم ظهرت مرة أخرى على صورة تطوير اجتماعى ... وان الانفجارات والهزات التى تحدثها الأفـكار الجديدة فى عقول الناس لهى من الأمور التى لا يشك انسان فى وجودها ... من أجل ذلك نرى القادة المسئولين عن نشر الأفـكار الجـديدة يهتمون اهتماما كبيرا بدراسة البيئـة وعادات وتقاليد المواطنين ، ثم ينتهجون نهجا علميا يبدأون فيه من المواقع التى تأخذ بيـد المواطنين ارتفاعا الى السلوك الجديد واعتناقا للأفكار الجديدة ، وبذلك تكون خطى التقدم أسرع وايمان المواطنين أشد وهذا يؤدى الى الاقبال على الجوانب العلمية القادرة على أحـداث واستخدام الجـوانب المادية والتكنيكية وهى أحد الأركان الأساسية لأحداث التطـور الذى يدعو بالتالى الى الايمان بالنمو المتـكامل الذى ينبغى أن تعبأ له أقصى الطاقات والامكانيات ليقوم بدوره الخلاق فى أحداث هذا التطور ... ونعنى به العنصر البشرى ، فمما لا شك فيه أنه يعتبر أهم العناصر جميعا لاحداث التغيير ويجمع العلماء على أن أثر هـذا العنصر لا يمتد فقط الى الجوانب الاقتصادية بل أنه يمتد أيضا الى الجوانب الاجتماعية والثقافية والسياسية .

ونحن هنا فى مصر اتفقنـــا على ضرورة استكمال مقومات الدولة العصرية بل أكثر من هذا عرفت مصر فى مؤتمراتها ووثائقها العامية الدولة العصرية بأنها تلك التى تاخذ باحدث أساليب العلم فى مرافقها وتسيير دفة الأمور فيها تخطيطا وتنفيذا ومتابعة وتقويما على أساس من الديمقراطية والعدالة الاجتماعية .

وسمات هــذه الدولة كما يلى :

١ ــ العلم والمعرفة : وفى مقدمة ذلك :

(أ) العمل الجاد المتصل الهادف على مستوى الشعب كله لمحــو الامية وازالة هذه الوصمة من جبينها .

(ب) الاهتمام بسياسة التعليم فى شتى مراحله بتطويره على الوجه الذى يوفر للدولة ما تنشده ، ويحقق لها ما يتطلبه التقدم العلمى والتكنولوجى العصرى .

٢ ــ البحث العلمى الهادف وتوفير متطلباته من جهود وأموال ، وتركيزها تركيزا يوفر لها التكامل ويحقق جودة الانتاج ويحول بينها وبين تشتيت الجهود والاعتمادات المالية وتمييع المسئولية .

٣ ــ التخطيط العلمى بعيد المــدى وما يتطلبه من احصــائيات وحصر للامكانيات .

٤ ــ مجالس قومية متخصصة لتشجيع العمل العلمى الجماعى .

هذه هى عناصر الدولة العصرية ، من أجل ذلك فقد أصبح لزاما لبناء دولتنا الحديثة أن نوفر للتعليم الفنى بشكله الجديد كل ما من شــأنه أن يدعم العــلم التطبيقى الذى هو أســاس الثــورة العلمية

والتكنولوجية المنشودة ونعوضه عما فقده من رعاية خاصة ومن أهم مقتضيات التطوير ضرورة ربط سياسة التعليم باحتياجات المجتمع بشتى قطاعاته التى قررتها مواثيقنا الفكرية والنضالية وفوق ذلك كله الدستور

وفيما يتعلق بالتعاون وهو الميدان الذى نطالب بضرورة التخطيط لاعداد القوى العاملة التى تخدم فيه ، فمن المعروف ان اشتراكيتنا تستهدف خلق مجتمع الكفاية ، الذى يؤمن بالفرد وقدرته على اعادة تشكيل الحياة .. ومن أجل ذلك قامت بتغييرات جذرية من شأنها أن تمكن الانسان الفرد من بلوغ هذه الغاية ، وحملت الشعب باسره امانة العمل فى اطار من الوحدة الوطنية لخلق جيل يتصف بالقدرة والكفاية ، ويستطيع ان يحقق آمال الشعب فى مجموعه ، ويمكنه من حقه الأصيل فى حياة قائمة على دعائم متينة من الحرية والعدالة ، وهو حق مستمد من كرامة الحق ذاته ومن قداسته ..

ومن أجل تحقيق ذلك رسمت الطريق فى جميع المجالات ، وفيما يتعلق بالتعاون اعتمد التطبيق الاشتراكى على التعاون فى مجال الاستهلاك بغرض حماية المستهلكين .. وفى مجال الانتاج بغرض رفع مستوى صغار المنتجين وزيادة الدخل القومى ، وخاصة فى الزراعة وفى الانتاج الحرفى ، وتأكد المعنى من أن الأسلوب التعاونى يتمشى مع روح اشتراكيتنا ، لأنه يهذب من النشاط الخاص ويحافظ عليه ، فالتعاون يقوم على الاحتفاظ بالملكية الخاصة ، كما يسعى فى الوقت نفسه الى تحقيق عدالة التوزيع وديمقراطية الادارة .. وفى الميثاق مواضع كثيرة تؤكد هذه المعانى ، وبيان ٣٠ مارس ، وبرنامج العمل الوطنى ..

وفوق كل ذلك دستور جمهورية مصر العربية الذى يقرر فى وثيقة اعلانه على لسان الشعب ، ايمانه بالتطوير المستمر للحياة فى وطننا ، عن ايمان بان التحدى الحقيقى الذى تواجهه الأوطان هو تحقيق التقدم .. والتقدم لا يحدث تلقائيا او بمجرد الوقوف عند اطلاق الشعارات ، وانما القوة الدافعة لهذا التقدم هى اطلاق جميع الامكانيات والملكات الخلاقة والمبدعة لشعبنا الذى سجل فى كل العصور اسهامه عن طريق العمل وحده فى أداء دوره الحضارى لنفسه وللانسانية .

وفيما يتعلق بالتعاون وبدوره الذى يؤديه فى نطاق التوجيهات الأساسية التى تعهد بها الشعب فى هذه الوثيقة التاريخية ، نرى الدستور يقرر فى المادة رقم ٢٨ ((ترعى الدولة المنشآت التعاونية بكل صورها ، وتشجع الصناعات الحرفية بما يكفل تطوير الانتاج وزيادة الدخل .. وتعمل الدولة على دعم الجمعيات التعاونية الزراعية وفق الأسس العلمية الحديثة)) .

والمادة ٢٩ تقرر ((تخضع الملكية لرقابة الشعب وتحميها الدولة ، وهى ثلاثة أنواع : الملكية العامة ، والملكية التعاونية ، والملكية الخاصة)) .

والمادة ٣١ تقرر ((الملكية التعاونية هى ملكية الجمعيات التعاونية ، ويكفل القانون رعايتها وتضمن لها الادارة الذاتية)) .

واذا أضفنا الى المواد السابقة المادةرقم ٢١ من الدستور والتى تقرر ((محو الامية

واجب وطنى تجند كل طاقات الشعب من اجل تحقيقه » . والمعروف فى العالم أجمع أن محو الامية من الزم واجبات الحركة التعاونية .

فاذا كان الدستور يؤكد ذاتية الحركة التعاونية وشعبيتها وتفردها بنوعيتها الخاصة فى الملكية وضرورة تطويرها وفقا للاسس العلمية ، وحمايتها .. وفوق كل ذلك يضمن لها الادارة الذاتية .. اذا كان الدستور يقرر ذلك .. ويقرر أيضا أن التقدم لا يحدث تلقائيا أو بمجرد الوقوف عند اطلاق الشعارات .. فهل بذلت الجهود لتحقيق الأهداف .. ؟ أو بمعنى أوضح هل تستطيع التنظيمات التعاونية الشعبية التى تكونت فى ظل اخطاء الماضى ومآسيه ، ثم أخذت تتطور فى أحضان سلطات ادارية لم تساير الثورة العلمية التعاونية المعاصرة ، أو تنتهج الأسلوب العلمى التعاونى فى تحقيق التطور الاشتراكى الذى ينقل السلطة كاملة الى الحركة صاحبة المصلحة الحقيقية ، وتبقى هى فى موقع الصداقة والتوجيه العلمى المثمر والنافع .. الأمر الذى جعل الأغلبية الساحقة من الجمعيات تعمل بأسلوب تلقائى فى نشاطها .. وهنا نتساءل : هل تستطيع هذه الجمعيات أن تحمل أمانة الحركة التعاونية وتحقق أهدافها ؟ .. مما لا شك فيه أن العبء الأكبر لتصحيح الوضع يقع على عاتق المؤسسات العلمية المتخصصة والأجهزة المسئولة عن التخطيط لاعداد القوى العاملة . هذا بالاضافة الى الاتحادات العامة التعاونية المركزية ..

فالمؤسسات العلمية المتخصصة ، عليها أن تكون فى خدمة الحركة التعاونية عن طريق وضع كافة امكانياتها العلمية لمعاونة الحركة التعاونية الشعبية فى اعادة بنيانها على أسس علمية .. وأن يسير هذا جنبا الى جنب مع بذل أقصى الجهود لتوفير الكفايات الفنية والادارية التى تؤمن

بالتعـاون ورسالته وأهـدافه ، وتؤمن بأن التنظيمات التعـاونية من التنظيمات الشعبية القادرة على خلق القيادات الواعية ، القـادرة على تحريك الجهود الانسانية والتعرف على مشاكلها وايجاد حلول لها ..

اى أن المؤسسات العلمية المتخصصة عليها واجبات تلبية للميثاق وبرنامج العمل الوطنى والدستور أن تعمـل على تخريج قيـادات جديدة بمفهوم جديد ، يجمع مع العلم .. الايمان بالتعاون ، وأن دورها فى هذه الحركة الشعبية أن تكون خادمة لها وليست متسلطة عليها .. اى تتخرج لكى تؤدى دورها الوظيفى فى الحركة التعاونية مقترنا بفلسفة عقائدية تعاونية ، اذ تستشعر أنها صاحبة رسالة .. وأصحاب الرسالات ينبغى أن يكـونوا على أعلى مستوى من الكفاءة العلمية فى مجالات وظائفهم .. ولابد للكفاءة العلمية من عقيدة تدفعها لأداء واجبها بما يرضى الله والمجتمع .

اما الأجهزة المسـئولة عن التخطيط لاعداد القوى العاملة ، فعليها أن تتعرف على بنيان الحـركة التعـاونية بشتى قطاعاته ومختلف مستوياته .. واعداد الجمعيـات التعاونية المنتمية الى كل قطاع ، والأجهـزة الادارية المشرفة عليه .. وفوق كل ذلك أن تمدبصرها عبر المستقبل .. وتعرف أن آفاق التعاون واسعة المـدى ، بحيث يدخـل فى تقديرها أيضا آفاق التطور المنشود .. ثم تقوم بتحليل الوظائف اللازمة لتحقيق اهداف مختلف الجمعيات والبنيان التعاونى .. ثم تسترشد بهذا التحليل فى معرفة الوظائف والأعمال التى تـكون فى حاجة اليها .. ثم

تتصل بالمؤسسات العلمية فى الدولة وتطلب منها اعداد هـذه النوعية الجديدة وفقـا للاحصاءات الدقيقة التى ينبغى أن تتـوافر لديها .. ثم يكون عليها بعـد ذلك واجب أساسى ، هو خلق الطلب على هذه النوعيـة الجديدة .. فهذا هو واجبها الأول كجهـاز تخطيط ينبغى عليه أن يتعرف على احتياجات مختلف الوحدات من القوى العاملة وفقـا لنوعيتها التى تقررت فى وثائقنا النضـالية والدستور ، وذلك اذا ارادت أن تحقق ما تعهد به الشعب ممثلا فى الدستور .. فى أن التقدم لا يحدث بمجرد الوقوف عند اطـلاق الشعارات . انما بالابداع .. والابتـكار .. أى فيما يتعلق بالتعاون خلق نوعية جـديدة بالاعداد اللازمة لتغطية احتياجات القطاعات التعاونية .. فما هى اذن الاعداد اللازمة ؟

اننا اذا استعرضنا البيانات الرسمية ، لوجدنا أنه يوجد فى مجتمعنا المصرى أكثر من ٥٠٠٠ جمعية تعاونية زراعية .. وحوالى ٤٥٠ جمعية تعاونية استهلاكية .. وحوالى ٤٥٠ مجمع استهلاكى تريد أن تديرها الدولة بأسلوب تعاونى .. ، ٢٩٠ جمعية حرفية ، ٣٥٠ جمعية للتعاون الاسـكانى .. هذا فضـلا عن مايزيد على ٢٠٠٠ جمعية من مختلف الأنواع ، كجمعيات تربية الدواجن والماشية وصيادى الأسماك ومنتجى الألبـان ومنتجى الخضر والفاكهة وجمعيـات تعمير الصـحارى .. والجمعيات المدرسية وجمعيات انشاء دور العلم ... الخ . فاذا مددنا بصرنا عبر المستقبل .. فينبغى أن نأخذ فى الاعتبار ما أوضحه تعداد الانتاج الصناعى (٩ مشتغلين فأقل) عام ١٩٦٧ ــ فقد أوضح أن عدد المنشآت الصناعية الصغيرة بلغ ١٤٤٥٥٦ منشأة ، بلغ انتاجها ١٤٢ مليونا

من الجنيهات .. ومما لا شك فيه أنه ينبغى على الدولة أن تجعل من تشجيع الصناعات الصغيرة هدفا من أهداف التخطيط الصناعى ، وذلك لما تحتله الصناعات الصغيرة أو الانتاج الصغير من أهمية بالغة ، وخصوصا اذا رغبنا فى عدم تركز الثروات وعوامل الانتاج التى قد تؤدى الى الاحتكارات وسيطرة رأس المال . ذلك أن التنمية الاقتصادية التى تسير على المبادىء الديمقراطية تقوم على نشر وتوزيع الموارد الانتاجية وأدوات الانتاج بحيث تقضى على سيطرة القلة عليها ، وبالتالى تقضى على التركز الذى يقضى بدوره على الحوافز الزائفة ، وتقضى على المنافسة .. وطالما بعدت المشروعات الصغيرة عن الاستغلال .. وتدار بواسطة أشخاص يكونون على أعلى مستوى من الكفاءة الفنية والادارية فانها تصبح بيئة صالحة للتوظف أمام الطبقة العاملة .. ونحب أن نوجه النظر منذ الآن أنه يكاد يكون هناك اجماع بين علماء العالم المتهمين بالتعاون الحرفى والصناعات الصغيرة ، أن الأسلوب الأمثل لتدعيمهم وحمايتهم ، وحل الكثير من الصعوبات التى يلاقونها ، انما يكمن فى انضمامهم وتضافرهم فى جمعيات انتاجية تدار وفقا للأسلوب العلمى التعاونى ، وأن هذا الأسلوب يكاد يكون هو الاطار التنظيمى الوحيد الذى يؤدى الى خلق بنيان تعاونى حرفى على رأسه اتحاد تعاونى مركزى للحرفيين ، قادر على حل المشكلات ، ويأخذ وضعه اللائق فى البنيان التعاونى المتكامل .

جميع هذه الأعداد فى حاجة الى المدير التعاونى .. أى المدير الذى يكون على أعلى قدر ممكن من الكفاءة والفهم لرسالة التعاون وطبيعة الادارة ووظائفها ويشرف على مختلف الوظائف الادارية والتنظيمية

والمالية والرقابية والتسويقية والمحاسبية فى كل ميادين التعاون الزراعى والانتاجى والاستهلاكى والاسكانى •• بالاضافة الى اشرافه على أنظمة الضبط الداخلى ومهام المراجعة المستمرة لسجلات الجمعية والتى ينبغى أن تمسك بصورة من شأنها التيسير على من يهمهم الأمر فى أى وقت •• وبناء على اخطار سابق ، الحصول على صورة واضحة لما آلت اليه أموال الجمعية أو الحسابات الشخصية الخاصة بالأعضاء •• وأن يكون مدير الجمعية ليس قادرا فحسب على فهم هذه السجلات بنفسه ، بل يجب أن يكون قادرا أيضا على شرحها بوضوح لأعضاء المجلس الذين قد تبدو لهم الحسابات فى بعض الأحيان غامضة أو شبه منفرة •• كل ذلك ينبغى أن يتم فى اطار الفهم الكامل للحركة التعاونية بأسرها ، بشتى قطاعاتها ومختلف مستوياتها •

وهناك موضوع آخر على جانب كبير من الأهمية يقع على عاتق المدير التعاونى .. وهو اننا فى تحولنا الاشتراكى نؤمن بدور الجماعة كوسيلة لمساعدة الأفراد على ان يصلوا الى اقصى قدر ممكن من النمو .. ولا يمكن أن يتحقق هذا النمو الا اذا اعطينا اهتماما كبيرا لموضوع تعليم الكبار فى الريف ومحو الامية ، وهذا يدخل فى نطاق التعاون وفلسفته واساليبه واهدافه .. خاصة وان الأغلبية الكبيرة من الأشخاص العاديين وخاصة فى الريف يتضافرون بشكل اختيارى فى تنظيمات تعاونية تستهدف تحسين شئونهم الاقتصادية والاجتماعية .. وهذا التنظيم يحقق اهدافه من خلال نشاط اقتصادى واجتماعى ، يشارك فيه الأعضاء

انفسهم .. الأمر الذى يعرض هذا التنظيم للضياع والفشل ان لم يتزود أعضاؤه بالعلم والمعرفة والايمان الذى يمكنهم من تحقيق أهدافهم .

ومن المعروف أن هؤلاء الأعضاء لهم حقوق وعليهم واجبات فى ادارة جمعياتهم الأمر الذى يتحتم معه أن يتعلموا لكى يعدوا أنفسهم للاضطلاع بهذه المسئوليات ..

والواقع أن هناك جانبا تعليميا لكل من الخبرة والمعرفة اللتين تتحققان لمجموعة من الأفراد العاديين من وراء انشائهم وادارتهم لجمعية تعاونية يمتلكونها ، كما أن الأساليب الفنية للتعاون وفلسفته تحتوى على مكونات للثقافة وهى عامل فعال لابراز الطاقات النفسية والروحية والفكرية اللازمة لمواجهة وحل المشكلات المختلفة التى قد تقابلها التعاونية ، ولكن الافتقار الى المعرفة والقيادة والتدريب المستمر لمجموع أعضاء التعاونيات كثيرا ما يجعل من المتعذر توجيه الطاقات توجيها بناء للطريق الصحيح .. الأمر الذى يتحتم معه نشر المفاهيم السليمة نحو تعليم الكبار ، وأن هذه الظاهرة تعتبر من الظواهر الطبيعية لأى مجتمع سليم يأخذ طريقه نحو النمو ويعمل على تحقيق أعلى مستوى من الكفاءة الانتاجية والرفاهية الاقتصادية لجميع أفراده .

ولذلك فانه يدخل فى نطاق اعداد المدير التعاونى توافر المكونات العلمية التى تجعله قادرا على اكتساب المعرفة والمهارات الضرورية للعمل مع الجماعة وتوجيهها ، وتحويل المواقف الجماعية الى تجارب تعليمية فعالة ، وبحيث يكون متفهما تماما للمتطلبات الأخلاقية والنفسية

لدوره ، وأن يكون لديه المقدرة على ضبط سلوكه وفقا لتلك المتطلبات.
ومن المعروف أن الفكر التعاونى منذ نشأته يؤمن بأن الانسـان خير بفطرته وأن الظروف البيئية لها أثر كبير فى تشكيل شخصيته .. وأنه يجاهد جهادا مستمرا من أجل تحقيق حياة أفضل لنفسه ولعائلته ، وأن أفضل أسلوب لتحقيق ذلك هو نظام الجماعة التعاونية باعتبارها تجمع ديمقراطى ، يتعلم الفرد فيه أن مقدرته على اشباع حاجاته لا تتأتى الا بواسطة تكوين مناخ انسانى وعلاقات مع الآخرين تجعلهم يشـعرون أنهم مسئولون أمامه .. كما وأنهم يعتمدون عليه فى تأمين نوع الحياة التى يرغبون فى تحقيقها معا .

ومن هذا المنطلق .. فان مصر مطالبة فى تطـورها الجـــديد أن توجـــد الآلاف من التخصصات التعاونية لأنهـا أقدر من غيرها على توصيل المعرفة العلمية والفنية .

واذا آمنا بأن من أهم الأمـور التى تميز بها مجتمعنـا الدولى المعاصر فى الدول المتقدمة التى يرتفع فيها مستوى معيشة الانسان ، الأخذ بمفهوم التخصص ، والذى يترتب عليه بالضرورة بالنسبة الى الوظائف الادارية ، ضرورة الملم من يتولون مختلف الوظائف الادارية بالعلوم الادارية ، وذلك لأن العلوم الادارية تمكن المتخصصين فيهـا من استخدام أفضل الأساليب التى يمكن عن طريقها تحقيق أكبر قدر ممكن من الوفورات الاقتصادية مع مراعاة العامل الانسانى . كما وأنها تمكنهم من تفهم الحقائق وتنسيقها بحيث تعتبر أساسا سليما لرسـم السياسات الادارية ، وبالتالى اتخاذ قرارات يغلب عليها الصفة العلمية والبعد عن الارتجال .. ومن المؤكد أنه كلما تحسنت نوعية الادارة ،

ازدادت الكفاية فى استخدام الطاقات البشرية والمادية • واذا كان التقدم الفنى الذى عاصر الحرب العالمية الثانية وما بعدها ، مما نشاهده فى هذه الأيام فى الحروب المحدودة التى تقع فى أجزاء متفرقة من أنحاء العالم ، ويبرز معها تقدم تكنولوجى هائل ، خاصة فى الدول المتقدمة التى تتصدر عالم اليوم •• فانه من الملاحظ أيضا أن هذا التقدم الفنى قد صاحبه فى كثير من الدول النامية نقص شديد فى الكفاية الادارية •• هـــذا النقص الشديد أدى الى توسيع الشقة بين المعرفة الفنية ، والقــدرة الادارية التى يمكن عن طريقها الاســتفادة من ثمرات التقــدم الفنى المعاصر ، ومما يزيد الأمر تخلفا وجود كثير من العناصر التى تؤمن بأن العملية الادارية يمكن اجادتها عن طريق الممارسة ، الأمر الذى يجعــل المشروعات التى تطبق مثل هذا الأسلوب التقليدى فى الادارة تخضــع الى التجربة التى قد تخطىء أو تصيب •• والحقيقة تؤكد أنها لا تصيب أبدا •• واذا أصابت مرة واحدة •• فانها بجوار ذلك تخطىء عشرات المــرات ••

ويهمنا ان نؤكد من هذا المكان الحقيقة التى اثبتناها مرات ومرات ، من انالتعاونيات فى الدول المتقدمة استطاعت فعلا أن تحقق اهدافها ، عن طريق ايمانها العميق بالتخصص الفنى والادارى ، وان وظائف المديرين تعتبر وظائف عامة تشمل مختلف اوجه النشــاط الانسانى الذى تنظمه التعاونيات ، ومن أجل هذا نجد ان التعاونيات تقوم بتصنيف مختلف الوظائف بها ، طبقا لأسلوب التطبيق العملى الذى تاخــذ به ، وفيمــا يتعلق بتصنيف النشـــاط الادارى ، فهو يــكاد ينحصر فى

التخطيط والتنظيم والتـوظيف والتوجيـه والتنسيق والرقابة ، وان هـذه العنـاصر مرتبطة ومتشابكة ..

فالوظائف الادارية هى أوجه النشـاط الذى يسـتطيع المديرون القيام به وتحمل تبعاته ، أما فيما يتعلق بالجوانب أو الوظائف الفنية ، فمما لا شك فيه أنها تعتبر على جانب كبير من الأهمية فى دفع عجلة التنمية ، غير أنه مما لا شك فيه أيضا أن هذه الوظائف تحتـاج الى استخدام مهارات المتخصصين فيها ، وأنها ليست ادارية بطبيعتها بأى وجه من الوجوه .. ومن المعروف أنه يكفى جدا أن يكون المدير على قدر من الالمام بالوظائف الفنية فى المشروع ، وأن لا يكون متخصصا فيها .. فانه ضرب من المستحيلات أن يوجد الانسان المتخصص فى كل فروع العلوم والفنون النظرية والتطبيقية . وأن مهمة المدير تنحصر فى قدرته على الاستخدام الأمثـل للكفايات البشرية التى تعمـل معه فى المشروع ولا يمكن تحقيق ذلك الا عن طريق الدراسات العلميةوالادارية المتخصصة التى يستغرق استيعابها وتفهمها سنين وسنين .. أما تعيين الاخصـائيين فى الوظائف الادارية ، فانه يعتبر من وجهة نظـر التقدم العلمى المعاصر نوعا من المغامرة ، كثيرا ما يشكل أنواعا من البلبلة لدى القوى العاملة ، وينعكس أثرها فى القلق النفسى الذى يعانونه ، فيشيع فيهم عدم الرضى النفسى وهذا الشعور بالذات يؤدى الى ضعف الروح المعنوية وبالتالى ضعف الانتاج .. ومن أجل ذلك تعمل الادارة العلمية على تلافيه ، حتى يمكن تحقيق الاستقرار الوظيفى الذى يعتبر عنصرا من العناصر الفعالة التى تدخل فى نطاق الحوافز التى تستخدمها الادارة من أجل التقدم ، بل ان البعض يعتبر حافز الاستقرار الوظيفى لا يقل

بأى حال من الأحوال عن حافز الأجر • الأمر الذى ينبغى أن يدفعنا الى التخطيط لايجاد نوعية جديدة قادرة على أن تعطى مختلف أوجه النشاط الادارى ، وفى نفس الوقت تهيىء لها المناخ المناسب للعمل ، فى اطار من الرضى النفسى والاستقرار الوظيفى •

تخطيط القوى العاملة للتعاون وحتمية النوعية الجديدة :

من واقع المعانى السابق عرضها ، ومن واقع الثورة العلمية والتكنيكية المعاصرة ، ومن واقع وثائقنا النضالية والدستورية ، ومن واقع الجهد الذى ينبغى أن يبذل لكشف زيف ما يدرس فى الكليات والمعاهد التعاونية فى الخارج ، عما يسمى « الاشتراكية على الطراز الاسرائيلى » التى يدور محورها على تجربة اسرائيل فى انشاء وادارة (الكيبوتزات) أى التعاونيات الزراعية الاسرائيلية ، التى أوضحنا مرارا حقيقة تركيبها العنصرى والعسكرى ، حيث أنها لا تقبل الا اليهود فقط ، وتتلقى الدعم المالى والخدمات العديدة من الحركة الصهيونية العالمية والدول الاستعمارية التى تؤيدها •• ومن واقع الدراسات التى يقدمها الحلف التعاونى الدولى ولجانه المتخصصة من احصائيات وتحليلات تلقى الضوء على الكثير من المظاهر الجديدة فى الحركة التعاونية فى المجال العالمى ، والدور المعجز الذى تقوم به فى تدعيم الاقتصاد القومى ، وخلق روابط اجتماعية على أعلى مستوى من العلاقات الانسانية ، وما يترتب عليها من ايجاد روح صادق من الاخوة والمحبة والتضافر وتدعيم الجبهات الوطنية ••

من واقع كل ذلك قامت الدراسات هنا
فى مصر لايجاد هذه النوعية ، خاصة واننا هنا
فى مصر نعانى من آثار السياسات الاستعمارية

التى خططت للسياسات التعليمية فيما مضى والذى كان مستشارها وقتئذ « مستر دنلوب » خبير صناعة الأحذية فى بلاده !! والذى خطط للسياسات التعليمية بحيث لا توجد مستويات علمية بالمقاييس المتعارف عليها فى الجامعات والمؤسسات الثقافية ، خاصة وأن دراسة مقرر عن التعاون فيما مضى لم يكن يهيىء للطالب الا قليلا جدا من التحدى الفكرى الذى ينبغى أن يتحلى به العاملون فى مجالات التعاون ، بالاضافة الى أن هذا المقرر لم يكن ليغطى الجوانب المطلوبة لاقامة صرح بنيان تعاونى شامخ .. الأمر الذى كان ينبغى معه بعد الثورة أن نتلافى أخطاء الماضى وعبره ومآسيه ، ونعمل على ايجاد اسلوب علمى جديد من شأنه شحذ عقلية الطالب وتوسيعها وتنمية الكفاية المهنية والمسئولية فيه ، ولعل هذه المعانى هى التى دفعت الرئيس الخالد جمال عبد الناصر أن يفتتح معهد الدراسات التعاونية ويتمنى له أن يصبح نواة لأول كلية تعاونية فى الشرق الأوسط .

والواقع أننا نتيجة لتخطيط علمى مدروس شارك فيه جهابزة العلم المتخصص ، استقر رأينا أن نساير الثورة العلمية التعاونية المعاصرة والتى من شأنها أن تتيح مزيدا من الوقت للدراسة عن طريق اعتماد الطالب على نفسه لكى يتعرف على كيف يقرأ ويحسن القراءة .. وكيف ويستمع ويحسن الاستماع .. وكيف يعبر ويحسن التعبير ، ولنسهم فى نفس الوقت فى التخلص من بعض القصور الذى يتعرض له

عامنا الجامعى .. وكذلك يستفيد أعضاء هيئة التدريس والطلبة معا فى تحسين المناخ الفكرى نتيجة للجهد والمعاناة الفكرية لتنمية المعارف والمهارات ، خاصة وأن هذا الأسلوب يقترن بتكليف الطلاب ببحوث ودراسات يستخدمون فيها المادة التعليمية فى مجالات أوسع من مجال المقرر الواحد الذى يدرسه الطالب .. بل ان هذه البحوث يعتمد الطالب فى سبيل اجرائها ، ليس على استخدام مختلف المقررات التى يدرسها .. بل أيضا على المقررات التى يدرسها الطالب فى الأعوام السابقة .. وقراءاته فى المراجع العلمية المتخصصة واطلاعه المستمر على مجريات الواقع الذى يعيش فيه .. وفوق كل هذا مطالبته بالتركيز داخل المحاضرات التى تتم بأسلوب التوجيه الشامل لموضوعات الدراسة ثم على الطالب أن يتخير لنفسه النقاط التى يراها من وجهة نظره أساسية فيما يتعلق بمختلف الموضوعات لمراجعتها فيما بعد ، فى ضوء المادة العلمية التى توجد فى المراجع التى فى متناول يده ، ومن شأن هذا أن يدفع الطالب الى مزيد من الجهد من أجل الحصول على مزيد من المعرفة .. هذا بالاضافة الى تدريبه على استخدام أدق الأدوات التحليلية فى العرض والتدليل .

ومما لا شك فيه ان انتهاجنا لهذا الأسلوب قد قوبل فى البداية بكثير جدا من الصعوبات فقد وجد معظم السادة اعضاء هيئة التدريس أن المواءمة من اجل تحقيق هذا الأسلوب تعتبر صعبة وذلك لأن الأسلوب الذى تعلم عليه الطالب وتعود عليه فى مرحلة الثانوية لا يهيئه لذلك .. هذا فضلا عن أن مجتمع العلم عندنا يمكن ان نقول عنه أنه مجتمع سريع الاتصال ، بمعنى أن التجربة

تتناقلها الالسنة بسرعة عجيبة ، وللاسف الشديد ليس عن طريق الدراسات العلمية المقارنة مع مثيلاتها من النوعية المنـاظرة فى الخارج .. انما نجد أن اى تجربة تطبق تثار عنها كثيرا من الاقاويل .. وياليت الأمر يثار من أجل مزيد من العلم والمعـرفة والفهم والدراسة .. بل ان هذه العناصر كثيرا ما تكون ابعد شيء عن اذهان المجادلين التقليديين

غير أنه يمكننا أن نقول أنه فى سبيل خلق هذه النوعية الجديدة ، اجتزنا هذه الظروف مفضلين السير فى الطريق الصعب وهو الاصرار على خلق الطالب المتمكن القادر على استخدام العقل ، معتمدين فى ذلك على توضيح هذه المعالم جميعا للطالب ، مؤمنين أن المعـرفة والارتفـاع بالمستوى الأخلاقى والعلمى هو سبيلنا الوحيد لاعادة البناء .. واننا سنجهد أنفسنا علميا وفكريا اليوم .. لننعم بمجتمع أفضل غـدا .. وهذا هو أملنا وأمل الملايين ، والحمد لله وجدنا أن دائرة أسلوب تطبيق الاعتماد على النفس فى القراءة والتعلم وفقا لأسلوب التوجيه الشامل ، تتسع عاما بعد عام ويترتب عليها تحسينا فى نوعية الدراسة والتغلب على الأساليب التقليدية فى التدريس ، واعدادا جديدا للطالب لكى يقـابل التحدى الكبير الذى سيواجهه بعد التخرج .

المعهد العالى للدراسات التعاونية والادارية :

ولعل من المناسب فى هذا المقام ، أن نوضح أنه كان علينـا أن نختار اسما للمعهد الجديد ، الذى تتخرج فيه النوعية الجديدة ، وأن يساير هذا الاسم الثورة العلمية والتكنيكية المعاصرة ، وان نسترشد

بتجارب الامم المتقدمة فى هذا المجال ، فوجدنا أن هناك اجماع على أن الادارة هى واهبة الحياة للمشروعات ، وأن التعليم الادارى قد اكتسب أهمية كبرى خصوصا بعد انفصال الادارة عن الملكية ، وضرورة تناول مشاكل الأعمال بطرق علمية وفنية ، الأمر الذى أصبحت معه المهـارة والقدرة على التعامل مع الناس ضرورة من ضرورات العمليات الادارية الناجحة ..

فمما لاشك فيه أن نجاح أى مشروع أو اية منشـــاة انما يعتمد بالدرجة الأولى بعـــد التخطيط العلمى السليم على تنسيق جهود القوى العاملة فيه،وهذه تعتمد على العلاقات والصلات الادارية والتنظيمية .. وقد اتضح من خلال الدراسات والأبحاث التى قام بهـا الباحثون ، أنه ينبغى لمن يتولون العمليـــات الادارية أن يكونوا على معرفة واسعة بالعلوم المحاسبية ، حيث أن هناك اتفاق عام على اهمية علم المحاسبة فى مناهج الادارة كنظام للبيانات والرقابة .. وانه ينبغى التركيز فى تقدمنا الحضارى الحالى على اهمية المحاسبة كاداة دارية ، خاصة وان التطور المذهـــل فى الآلات المحاسبية جعل كثيرا من النظريات التى تدرس ... وعمليات القيود المحاسبية والتى تتم يدويا ستاخذ طريقها حتما الى الزوال مع التقدم الحضارى لكل مجتمـع من المجتمعات ، ومما لا شك فيه اننا حتمـا سنصل الى ذلك قريبا فى مصر ، هذا فضـلا عن اننا نلاحظ أن قيادات الفكر المحاسـبى هنا فى مصر ، يتنـــاولون بالدرجة الأولى فى نشاطهم المشكلات التنظيمية والادارية ، الأمر

الذى يوضح أنهم يسايرون التطور العلمى فى المهمة المحاسبية ..

ومن المعروف مثلا أن أمريكا تعتبر فى طليعة دول العالم فيما يتعلق بالتعليم الادارى ، وأن هذه الدولة أنشأت فيما مضى كليات للتجارة .. غير أنها مع نشأة الفكر الادارى وتطويره فيها ، تبين أن جميع الوظائف ينبغى أن تزاول نشاطها بفكر ادارى ، وأن الوظيفة المحاسبية على أهميتها ، فانها أصبحت مع التطور أداة ادارية .. كل هذا دفعها فى أعقاب الحرب العالمية الأولى الى أن تتوسع توسعا كبيرا فى التعليم الادارى ، وطورت كليات التجارة فيها ، وأصبحت اسمها الآن كليات ادارة الأعمال . ويتخرج فيها المحاسبون ، جنبا الى جنب مع المتخصصين فى مختلف الوظائف الادارية ، فقد أصبحت العلوم الادارية والتجارية مترابطة ترابطا وثيقا .

كل هذا دفعنا الى ان ننطلق من واقع التقدم الحضارى فى العالم .. ومن الواقع العملى الذى يسير عليه مجتمعنا ونطلق على المعهد اسم ((المعهد العالى للدراسات التعاونية والادارية ، وتسجيلا للحقائق يهمنى ان اوضح أن البعض أثار ... اننا ينبغى أن ناخذ فى الحسبان ان هناك الكثيرين فى مختلف المواقع فى الدولة ، لم يسايروا الثورة العلمية المعاصرة ، وان هذا قد يكون عائقا امام الطلبة فيما يتعلق ببعض الوظائف ، غير أن الاتجاه الغالب كان يوضح أن التطور فى الامم ينبذ الاتجاهات التقليدية والجمود ، ويفسح المجال للخلق والابداع والابتكار .. وان العبرة بالمقاييس العلمية .. وهذه تفرض بالضرورة على الدولة أن تطور نفسها فى مختلف المواقع ،

اما عن طريق التـــدريب •• أو وضـــع المســـتويات العلمية الرفيعـــة التى تؤمن بأن الثورة العلمية المعاصرة لا تاخذ فى اعتبـــارها المسميات انما المحتوى العلمى الذى يتضح من المقررات والدراسات التى يتلقاها طلبـــة العلم فهذا المحتوى العلمى هو الذى يوضح مدى قدرة المعهد على تخريج النوعية الجديدة التى يتم من خلالها تطور المجتمع ولا أدل على ذلك من أن السيد وزير الخزانة ورئيس نادى التجارة والسادة زملاؤه أعضاء مجلس نادى التجارة قد قبلوا خريجى المعهد فى عضـــوية النادى وفى نقابة التجاريين وذلك فى ضـــوء الحقائق الآتية :

أولا : أنه طبقا للائحة المعهد ، فان البرامج والمقررات الخاصـــة بطـلاب المعهـــد والتى تنتهى بمنح الطالب درجة البـــكالوريوس فى الدراسات التعاونية والادارية ، قد أعدت بواسطة لجان متخصصة على أعلى مستوى من الكفاءة العلمية ، لتكون مناظرة لمثيلتها فى كليـــات التجارة بالجامعات المصرية فيما يتعلق بالمواد الادارية والتجارية •

ثانيا : أن الدراســـات التعـــاونية التى تحتـــويها بعض البرامج والمقررات ، انما هى دراسات اضـــافية لا تعطى على حساب ســـاعات الدراسة المقررة للمـــواد الادارية والتجارية •• والغرض منها صـــبغ الخريجين بالصبغة التعاونية حتى يمـــكن تغطية احتيـــاجات القطاعات التعاونية من الخريجين ـــ بالاضافة الى احتياجات القطاعات الأخـــرى المؤهلين لشغل وظائفها •

ثالثا : أنه بناء على ما تقدم ، فان كل عجـــز فى خريجى كليـــات التجارة يمكن تغطيته من بين خريجى المعهد العالى للدراسات التعاونية

والادارية ، وهذا فعلا ما قررته اللجنـة الوزارية لتـوزيع الخريجين بجلستها المنعقدة فى ١٩٧٢/١/٣ اذ رشحت جميع الخريجين فى الوظائف التجارية ، فرشحت ٧٠ منهم لقطاع التموين والتجارة الداخلية ، ٣٠٠ لقطاع الزراعة وذلك لتعويض العجز فى الطلب على خريجى بكالوريوس التجارة .

وحتى نزيد الأمر ايضاحا ، فان المعهد العالى للدراسات التعاونية والادارية يهدف الى تزويد الطالب بالقدرات التى تمكنه من ممارسة مسئوليات واعباء الوظائف الادارية والمحاسـبية فى مختلف المسـتويات فى المشروعات سواء كانت اقتصادية او تعاونية أو خدمات حكومية .

وفيما يلى أهم القدرات التى تستهدف الدراسة فى المعهـد تزويد الطالب بها :

١ ــ أن يتمكن الدارس من فهم البيئة الاقتصادية والسـياسية والاجتماعية التى يعمل فى نطاقها المشروع ويتصل بها النشاط ، وذلك لكى يتعرف على الانطلاقة التى يجب أن تقوم بين المشروع والمجتمع ، ومعرفة العوامل التى تؤثر فى نشاط المشروع والتى يجب أن تـكون محل اعتبار المدير فى القرارات التى يتخذها بشأنه .

٢ ــ أن يستوعب الطالب فروع المعـرفة الأساسية التى تتطلبها معالجة المشكلات الادارية التى تتعرض لها نشاطات الأعمال والخدمات.

٣ ــ تدريب الطالب على الاستقلال فى التفكير واكسابه الشخصية الناضجة ، وذلك بما يمكنه من الوصول الى النتـائج التى تبنى على

الأساس العلمى مع مواجهة الضغوط التنظيمية والاجتماعية والعمـل بفاعلية مع الآخرين ، والتعود على قبول مناقشـة أرائه وتحليل القيم التى بناها لنفسه والاستعداد لقبول تعديلها اذا كان هناك ما يبرر ذلك•

٤ ــ تزويد الطالب بعناصر المعرفة التى تمكنه من الاسهام بأفكاره البناءة والمبادأة منذ السنوات الأولى لدخوله ميدان الأعمال فى المناصب الاستشارية أو الوظيفية المختلفة التى يتقلدها وذلك بتزويده بأساسيات الوظيفة الادارية •

٥ ــ مساعدة الطالب على فهم الوظائف الأساسية للشروع والدور الذى تقوم به كل وظيفة فى الاسهام فى تحقيق أهداف المشروع وفهم طبيعة العلاقات المتداخلة بين هذه الوظائف •

٦ ــ معاونة الطالب بعد اكتسابه المعلومات الادارية الأساسيةعلى تكوين ملكة التعليم الذاتى التى ستكون ضرورية له لمواجهة المواقف الادارية التى تتغير بصـفة مستمرة بحـكم طبيعتها والتى تزيد درجة تعقيدها على مر الأيام ، وبما يمكنه من أن يتطور مهنيا فى المستقبل •

٧ ــ اعطاء الطالب الأساس الفكرى اللازم لتدريبه على التعاون والتعامل مع الأفراد والاتصال بهم وذلك لأن الفرد هو أساس النشاط الجماعى ولا يرجى النجاح للسياسات الادارية الا بالتعاون الكامل بين الأفراد العاملين وفهم طبيعة الدوافع الانسانية وعلاقات المجموعات التى تعتبر أساسا للقيادة وممارسة مهنة الادارة •

٨ ــ تعريف الطالب واقناعه بالطرق المستخدمة فى قياس نتـائج الأعمال لمختلف مجالات النشاط وفى تحليل هـذه النتائج وتعـريفه بمصادر المعلومات التى تمكنه من تقييم هذه النتائج •

خطـة الدراسة :

وفى ضوء الأهداف المقررة للمعهد ، أعدت خطة الدراسة بحيث تتضمن الخطوط العريضة التالية :

(أ) ينبنى اختيار مقررات الدراسة وتسلسلها على قاعدتين :

١ ـ أن أحد المبادىء الراسخة فى علم ادارة الأعمال هو مبـدأ عمومية قواعد الادارة . وان المنظمات والمنشآت على اختلاف أشكالها تحكم ادارتها قواعد تتصف بالعمومية قواعد واحدة تقبل التطبيق فى جميع المجالات ، ولذلك فان الذين يتحملون مسئولية توجيـه وادارة أعمال المنظمات يجب أن تكون لهم خلفية علمية فى هذه المبادىء .

٢ ـ أنه بالرغم من أن اتخاذ القـرارات الادارية يخضـع لنفس المنهج العلمى فى جميع المنشآت الا أن أهداف المنشأة وحجمها ودرجة تنوع النشاط فيها ومدى خضوعها للرقابة العامة يعكس خصائص معينة على تنظيم المشروع وسياساته الادارية .

لذلك كان الاهتمام أساسا بالجانب النظرى فى ادارة المشروعات مع ضرورة ابراز الجوانب التطبيقية وانعكاس طبيعة نشـاط المشروع وتكوينه الاقتصادى « تعاونى أو قطاع عام أو غير ذلك ... » على المشكلات الادارية وكيفية مواجهتها .

(ب) روعى أن تتضمن خطة الدراسة فى المعهد تغطية كاملة للوظائف الرئيسية فى المشروع وهى :

وظائف الانتاج والتسويق والتمويل والمحاسبة والمراجعة والأفراد ـ وتتضمن خطة الدراسة أكثر من مقرر لكل من هذه الوظائف تشمل

المبادىء النظرية والأساليب العلمية الحديثة المطبقة وأسس قياس الأداء في كل منها •

كما تتضمن الخطـة دراسة عناصر العملية الادارية وتطبيقاتها فى جميع مجالات النشاط فى مختلف أنواع المشروعات •

(ج) تضمنت خطة الدراسة ثلاث مجموعات من المقررات :

المجموعة الأولى تشتمل الاعداد العـام للطالب بتزويده بالخلفية الادارية والقـانونية والاجتمـاعية التى تعتبر مطلبا أساسيا لجميـع المشتغلين فى المجالات الادارية والمحاسبية والتى تنمى القدرات القيادية فى الطالب •

والمجموعة الثانية : تحتوى على الأساليب العلمية المتخصصة فى المجالات الوظيفية المختلفة فى المشروعات وهى تنقسم الى مجالات الادارة المالية والمحاسبية والمراجعة والتكاليف والادارة التجارية وادارة الانتاج وادارة الأفراد والادارة لمكتبية ــ كما تتضمن دراسة هذه المواد الجوانب التطبيقية لهذه الأساليب •

والمجموعة الثالثة : تحتوى على مواد تتعلق بالتطبيق التعاونى ، وروعى فيها أن تشمل جميع مجالات النشاط التعاونى الزراعى والانتاجى والاستهلاكى والاسكانى •

ولعل من أهم الجوانب التى تتنـاولها الدراسة ، وتستهدف بها أعداد النــوعية الجديدة ، هى المفهـوم الحقيقى لفلســـفة التعاون واهدافه وتطبيقاته .. وانها علاقات

جديدة بين المواطنين ، فالفكر القـــائم على العمل الجمـــاعى المنظم ، يضعف الآنانيـــة الفردية .. ومن اجل ذلك فان تعميق مفهوم هذه المعانى يدرس فى جميع السنوات ، وكلما ارتفعنا الى سنة اعلى فى مرحلة الدراسة ، تكون الدراسة فى هذا الموضوع أكثر عمقـــا وتحليلا .. مع تركيز أكبر على حل المشكلات واستعمال دراسة الحالات الأكثر تعقيدا ، مع بذل جهد أكبر لتنمية المهارات الأخرى اللازمة للنوعية الجـــديدة فى اداء واجبها وتحملهـا لمسئولياته مع تطبيق المعلومات العلمية على الواقع العملى الذى سيتخرج الطالب للعمل فيه .

هل نريدها حركة تعاونية .. أم نشاطا تجاريا ؟ :

ولعل من الأمور التى ينبغى علينا أن نحسمها ، أن نسائل أنفسنا فى صراحة .. هل نريدها هنا فى مصر حركة تعاونية حقا وصدقا .. أم نريدها نشاطا تجاريا ؟ .. وذلك لأن هناك اختلاف كبير بين الفلسفتين، ولعل العرض السابق يوضح بعض هذه المعانى .. هذا بالاضافة الى أنه ينبغى أن نقرر فيما يتعلق بالواقع العملى .. هل يمكن أن توجد وحدة طبية بغير طبيب ؟ .. وهل يمكن أن توجد وحدة هندسية بغير مهندس ؟ .. وهل يمكن أن توجد وحدة قضائية بغير قانونى ؟ .. وهل يمكن أن توجد وحدة اجتماعية بغير اخصائى اجتماعى ؟ .. الخ .. وكذلك بنفس المنطق ــ هل يمكن أن توجد وحـدة تعاونية بغير الأشـخاص المتخصصين فى نشاطها ؟ .. مما لا شك فيه أن الاجابة أو الرد على هذه التساؤلات بأسلوب منطقى ، سيدفع الجميع الى تقرير حتمية النوعية

التعاونية الجديدة لكى تتولى مسئولياتها فى نطاق فلسفة البنيان التعاونى الذى ستعمل فيه .. فاذا كان الأمر كذلك .. فما هى اذن الأعداد اللازمة ؟ .. اننا مرة ثانية نوضح الأعداد الرسمية الآتية : أنه يوجد فى مجتمعنا المصرى أكثر من ٥٠٠٠ جمعية تعاونية زراعية — وحوالى ٤٥٠ جمعية تعاونية استهلاكية — وحوالى ٤٥٠ مجمع استهلاكى نريد أن تديرها الدولة بأسلوب تعاونى — ٢٩٠ جمعية حرفية — ٣٥٠ جمعية للتعاون الاسكانى .. هذا فضلا عما يزيد على ٢٠٠٠ جمعية من مختلف الأنواع : كجمعيات تربية الدواجن والماشية وصيادى الأسماك ومنتجى الألبان ومنتجى الخضر والفاكهة وجمعيات تعمير الصحارى والجمعيات المدرسية وجمعيات انشاء دور العلم .. الخ .. فاذا مددنا بصرنا عبر المستقبل — فينبغى أن نأخذ فى الاعتبار ما أوضحه تعداد الانتاج الصناعى (٩ مشتغلين فأقل) عام ١٩٦٧ — فقد أوضح أن عدد المنشآت الصناعية الصغيرة بلغ ١٤٥٥٦ منشأة ، بلغ انتاجها ١٤٢ مليونا من الجنيهات .

واذا كررنا أن هـذه الأعـداد من التعـاونيات فى حاجـة الى المتخصصين فى الوظـائف الادارية والتجـارية ، المشربة دراساتهم بفلسفة التعاون واهدافه .. اذا علمنا ذلك — وعلمنا فوق ذلك انه وفقا لتقرير القوى العاملة فى العام الماضى ، فانه يوجـد عجز فيما يتعلق بالوظائف التجارية يزيد عن ٧٥٠٠ وظيفة ، هذا بالاضافة الى اننـا لم ناخذ فى الاعتبار عند تقدير احتياجات القوى العاملة للتعاون ، الاعـداد اللازمة لجميـع القطاعات المشرفة على الحركة التعاونية من

زراعية وحرفية واستهلاكية وسكنيةوخدمات اخرى ، اذ عرفنا ذلك لتأكد لنا مدىضخامة العجز فى هذه الوظائف ، بحيث تصل وفقـا للاعداد الرسمية الى ما يربو على الـ ٢٠ ألف وظيفة ادارية وتجارية تحتاج اليها القطاعات التعاونية فور اللحظة ، اذا اريد لها أن تكون فعلا تعاونية .

واذا نظـرنا عبر المســتقبل وحققنا ما نستهدفه من تجميع الحــرفيين وأرباب الصناعات الصغيرة فى جمعيات انتاجية ، تدار وفقا للأسلوب العلمى التعاونى .. فاننا فى حاجة على الأقل الى ١٠٠,٠٠٠ خريج كنواة تتسع رويدا رويدا .

من أجل هذا فاننا نعجب حقا وصدقا حينما نرى بعض المستويات تعلن عن أن هناك فائضا فى الخريجين .. وقد يكون مرجع ذلك الى أنهم لم يرجعوا الى وثائقنا النضالية والدستورية .. وما تقرره بشأن اقامة حركة تعاونية سليمة .. الأمر الذى كان يتحتم معه على الجهات المعنية والمسئولة أن تخلق طلبا على هذه النوعية الجديدة ، مسـايرة للتطور الثورى العلمى وتلبية لمتطلبات الحركة التعاونية الشعبية ، فقد أصدرت جميع المؤتمرات التعاونية نذكر منها مؤتمرات الفـلاحين .. ولجان التعاون المنبثقة عن الاتحاد الاشتراكى .. ومؤتمر المجلس الأعلى للتعاون الاستهلاكى .. اذ أن جميع هـذه المؤتمرات قررت ضرورة تدعيم المعاهد التعاونية وانشاء الكليات التعاونية .

ونحن ايضا اذا اخذنا فى الاعتبار اننا ندخل عصرا جديدا فى ميــادين الزراعة ،

نستهدف به تطوير الزراعة على اساس من التركيز والتخصص والتصنيع والميكنة ، وأن هذا سيتطلب حتما الاهتمام بالقرىالارشادية التى ستتولى مهمة تطوير الزراعة على هذا الأساس ، فان هذا سيترتب عليه حتمـــا حاجتنا الشـــديدة الى المرشـــد الزراعى التعـــاونى الذى ينبغى أن ينتشر فى قرانا الارشادية ، والتى ينبغى أن تنتشر فى أكثر من ٤٠٠٠ قرية ــ هى مجموع قرى مصر ٠٠ اذا كان الأمر كذلك ، فنحن أيضا فى حاجة الى مثل هذا العدد على الأقل من المرشدين الزراعيين التعاونيين ٠

والآن فاننى أخاطب جميع المسئولين فى الدولة حاكمين ومحكومين ٠٠ هل نريدها حركة تعاونية أو نشاطا تجاريا ؟ ٠٠ فذا كنا نريدهاحركة تعاونية ، فان الطريق واضح المعالم ، وأن الحق أبلج ، وأن الباطل لجج ٠٠ والحق يقرر أننا فى حاجة اليوم قبل غدا الى الآلاف ٠٠ أما اذا أردناها نشاطا تجاريا ، فاننى أقول لهم أنهم ينبغى عليهم أن يقوموا أولا باستفتاء شعبى يستأذنون فيه الشعب بالغاء التعاون وفقا لفلسفته وأهدافه التى تقررت فى وثائقنا النضالية والدستورية ٠٠ ثم يضيفون التعاون كأحد الأشكال القانونية للمشروعات فى القانون التجارى ، ومن المعروف أن هناك أشكالا تجارية فى هذا القانون هى : المشروع الفردى وشركة التضامن وشركة التوصية البسيطة وشركة التوصـية بالأسهم وشركة المحاصة والشركة المساهمة والشركة ذات المسئولية المحـدودة الخ ٠٠ فليضيفوا اليها الجمعيات التعاونية ، وحينئذ تكون هناك نكسة

شديدة لا نعتقد أن هناك من يقبل أن يأخذ على عاتقه أن يسير فى هذا الاتجاه .

وانئى احذر من هذا المكان ان هنـــاك اجماع فى العالم اجمع ، على ان التعـــاون فلسفة اجتماعية واقتصادية،وان التعاونيات اذا ركزت جهدها على النشاط الاقتصادى فقط ، ولم تقم بما ينبغى عليها من نشـــاط تربوى وثقافى واجتماعى ، فانها حتما ستفقد صفتها التعاونية وتصبح مؤســـسة تجارية ، وانه فى بعض المجتمعات الراسمالية حينمـــا وجدت التعاونيات انها حققت ارباحا كثيرة تغلبت على اعضائها غير التعاونيين اصلادوافع الأنانية .. فعقدوا اجتماعات اســـتثنائية اتخذوا فيها قرارات ، وهى تحويل جمعياتهم الى منشآت تجارية !!.. حدث هذا فى بعض المجتمعات .. الأمر الذى ينبغى ان نتضافر جميعا لكى نعمل على تلافيه .. خاصة واننا ينبغى ان ناخذ فى الاعتبـــار توجيه الســـيد الرئيس محمد انور السادات فى ١٠ يونيو ١٩٧١ — والذى يقرر فيه :

« ان مواصلة السير فى طريق التطـــور الاجتماعى والاقتصادى والســـياسى ، يعنى اولا حماية المكتسبات الاشتراكية .. ويعنى ثانيا خلق الظروف الملائمة لتوسيع نطاقهـــا وان خلق هذه الظروف يعنى فى الجـــانب السياسى والاجتماعى ضمن ما يعنى تطوير

الملكية التعاونية الانتاجيـة لتلعب دورها فى عملية التنمية وارساء العـلاقات الاجتماعية الجديدة » .

وفق الله الجميع لما فيه صالح الوطن وصالح الحركة التعاونية ، بحيث تأخذ مكانها اللائق بها فى مجتمعنا الجديد .. واننا لمحققون ذلك باذن الله ...

تحية ...

وتقدير ...

فى مارس سـنة ١٩٧١ ، زار وفد الاتحاد التعـاونى المركزى فى تشيكوسلوفاكيا ، برئاسـة السيد/ ميشـال ماريك Michal Marik رئيس الاتحاد ــ جمهورية مصر العربية .. وعندما عاد الى بلاده سجل فى المجلة العلمية التى يصدرها الاتحاد التعاونى المركزى هناك(١) .

((ان من أبرز اللقاءات التى سعد بها فى مصر ، ذلك اللقاء الذى تم فى المعهد العالى للدراسات التعاونية والادارية – بالمنيرة وأن هذا اللقاء كان له أكبر الأثر فى تدعيم العلاقات بين مصر وتشيكوسلوفاكيا)) .

الى هذا الوفد الممتاز .. والى الحركة التعاونية فى تشيكوسلوفاكيا أهدى هذا البحث .. تحية وتقديرا للصداقة التى تجمعنا .

الباحث

---

(١) The Czechoslovak Cooperator No. 2/1971, p. 2

المبحث الأول

البنيان التعاوني في تشيكوسلوفاكيا

تعريف بتشيكوسلوفاكيا :

تقع تشيكوسلوفاكيا فى قلب أوروبا ، ولها حدود مشتركة مع ست دول هى : بولندا ــ المجـر ــ النمسا ــ ألمانيـا الشرقية ــ ألمانيـا الغربية ــ الاتحاد السوفييتى ــ وهى دولة مقفلة ليس لها شواطىء على البحار أو المحيطات ، وتبلغ مساحتها ١٢,٩ مليون هكتار ــ وثلث هذه المساحة مغطى بالغابات والباقى يستغل فى الزراعة وتبلغ مساحة البحيرات نحو ٤٩ ألف هكتار •

وتعتبر تشيكوسلوفاكيا من البلاد الغنية بمعادنها ــ ففيها الفحم ، والمواد الخام لصناعة الزجاج والحـديد ، والمنجنيز ، والرصـاص ، والصفيح ، والجرافيت ، واليورانيوم •

تتمثل ثروتها الزراعية فى القمح ، والشعير ، والبطاطس ، والذرة ، والتبغ ، والعنب ، وعلف الماشية •

ومصادر المياه عندهم هى الأنهار مثل : فيأفا ــ اللامى ــ المرافيا ــ الدعجى • ومتوسط معدل سقوط الأمطار السـنوى من ٦٠٠ ــ ٧٠٠ ملم[1] •

وبلغ عدد سكان تشيكوسلوفاكيا فى عام ١٩٦٧ ــ ١٤,٣٠٥,٠٠٠ نسمة ، بزيادة قدرها ١٤٧,٠٠٠ عما كان عليه تعداد السكان فى عام ١٩٥٧

وسكان تشيكوسلوفاكيا خليط من جنسيات مختلفة ، والجنسيتان الرئيسيتان هما التشيك ، وتبلغ نسبة السكان منهم ٦٦,٢٪ ، والسلوفاك ونسبتهم ٢٨٪ ، أما بقية الجنسيات فتبلغ نسبتهم ٥,٨٪ •

وبلغ عدد العاملين فى الاقتصاد الوطنى التشيكى فى عام ١٩٦٧ بـ ٦,٦٨٦,٠٠٠ عاملا ، وذلك فيما عدا الصناع ، ويعمل من هؤلاء العمال ٢,٥٧٠,٠٠٠ عاملا فى الصناعة ، ١,٢٢٧,٠٠٠ عاملا فى الزراعة ، ٥,٥٧٠,٠٠٠ فى الانشاء ، ٢٣٥,٠٠٠ فى الصحة ، ٣٩٨,٠٠٠ فى التعليم والثقافة والرياضة البدنية[٢] .

وقد ظلت تشيكوسلوفاكيا دولة رأسمالية حتى ١٩٤٥ ، حينما بدأت تتجه نحو الاشتراكية .

تاريخ الحركة التعاونية :

يرجع تاريخ الحركة التعاونية فى تشيكوسلوفاكيا الى أكثر من قرن مضى . عندما قامت الطبقات الفقيرة البائسة من العمال والفلاحين والطبقات المتوسطة بعض المحاولات ليدافعوا عن أنفسهم ضد جشع الطبقة الرأسمالية فأنشئت أول جمعية تعاونية فى فبراير ١٨٤ وان لم تأخذ الحركة التعاونية مكانتها الا فى نهاية القرن التاسع عشر عندما اتحدت الطبقات العاملة مع عمال الزراعة فى ظل قيادة ثورية مشتركة ، فتمكنوا من وضع القوة الحقيقية فى أيديهم وبدأوا فى بناء مجتمع اشتراكى يكافح من أجل زيادة الانتاج فى جميع القطاعات وتنظيم التجارة .

وخلال التاريخ الطويل الذى قطعته الحركة التعاونية التشيكية ، مرت الحركة بتنظيمات وأشكال متعددة ومختلفة . ففى أول الأمر نشأت جمعيات تعاونية اتخذت ستارا للدفاع عن مصالح أصحاب المشاريع الكبيرة الرأسمالية ، وكان قطاع التعاون بصفة خاصة هو القطاع الذى تسترت وراءه الرأسمالية .. الأمر الذى أدى الى عدم تكوين حركة تعاونية حقيقية تهتم بمصالح العمال والفلاحين .

ويعتبر تحـــرير تشيكوسلوفاكيا من قبضة الالمان عام ١٩٤٥ نقطة تحول هامة فى تاريخ الحركة التعاونية ، فقد كانت الحركة التعاونية على راس قائمة برامج البناء بعـد الحرب ، واصبح(٢) المجلس المركزى للتعاون يمثل الحـركة التعاونية الداخلية . وعقب الانتصار النهائى للطبقة العاملة فى عام ١٩٤٨ تم انشاء الاتحادات التعاونية .

وبدأ الفلاحون فى مستهل عام ١٩٤٩ فى تكوين الجمعيات التعاونية الزراعية باختيارهم فزاد بذلك حجم الانتاج الزراعى التعاونى ، وأصبح يمثل ٨٠٪ من جملة الانتاج الزراعى فى تشيكوسلوفاكيا . كما تشـل حركة التعاون الاستهلاكى ٢٧٪ من اجمالى تجارة القطاعى . وأصبح التعاون الانتاجى هو المسيطر على معظم الخدمات والانتاج . وصارت المساكن التعاونية تمثل ٣٠٪ من مجموع مساكن الدولة .

ويمكن تقسيم مراحل بناء الاشتراكية فى جمهورية تشيكوسلوفاكيا الى مرحلتين أساسيتين . نعرض فيما يلى الى ما أسهم به التعاون فى البناء الاشتراكى خلال هاتين المرحلتين .

المرحلة الأولى ـ من عام ١٩٤٥ الى عام ١٩٤٨ :

لعل من الأمور الجديرة بالملاحظة ، أن التنظيمات التعاونية كانت فى بدء أيام التحرير ، تنظيمات ضعيفة لا توجد بينها روابط وثيقة ، وذلك نتيجة لكثير من التناقضات الداخلية التى كانت سائدة وقتئذ .. هذا فضلا عن التناحرات الحزبية والقيود التى كانت تفرض عليها نتيجـة لمقتضيات الحرب . واهتمت الحكومة بعد التحرير بتعميق الديموقراطية لدى الشعب عن طريق تهيئة الأساليب التى يمكن أن يمارس بها الشعب

حقوقه الديمقراطية .. ومن أجل هذا ، فان برنامج الحكومة الجديدة بعد التحرير تضمن أهمية التعاونيات كمنظمات ديمقراطية . وقد طالب برنامج الحكومة كافة التنظيمات التعاونية أن تطهر صفوفها من كافة القوى العاملة التى تعاونت مع المحتلين ، وذلك لكى يتمكن أعضاء هذه التنظيمات من انتخاب قيادات جديدة بالأسلوب الديمقراطى السليم ، البعيد عن أى تأثير من تأثيرات القوى الوظيفية التى تعاونت مع المحتل ، والتى كان يمكن أن يكون لها تأثير بأسلوب أو بآخر نتيجة لما اكتسبته من مظهرية معينة أثناء فترة الاحتلال .

وأمكن بعد تطهير الحركة التعاونية فى تشيكوسلوفاكيا من العناصر غير المرغوب فيها ، اجراء انتخابات من القاعدة الى القمة ، وذلك لتحقيق ديمقراطية الادارة فى الحركة التعاونية ، بحيث يتم تشكيل المجلس المركزى للتعاونيات ، والذى اصبح وقتئذ الهيئة الوطنية الممثلة للحركة التعاونية باسرها .. وبذلك امكن تحقيق مفهوم توحيد التنظيمات التعاونية .

ويهمنا أن نوضح أن الحركة التعاونية ، وهى تسير قدما نحو التطور من الرأسمالية الى الاشتراكية ، قد تميزت بميزتين أساسيتين .

١ ــ ضرورة أن تستند فى تطورها الى قوة وولاء أعضائها ، لامكان جعل التنظيمات التعاونيــة تنظيمات اقتصادية ، بالاضــافة الى كونها اجتماعية .. الأمر الذى تطلب ضرورة تعميق الوعى السياسى ، ليس لدى الأعضاء فقط ــ بل أيضا لدى جميع العاملين ، سواء من يعمل فى الريف أو من يعمــل فى المدينة .. حتى يمــكن خلق رأى عام قوى لصالح التنظيمات التعاونية .

٢ ـ مع التطور الاشتراكى أصبحت الدولة بمؤسساتها المختلفة مسئولة بالدرجة الأولى عن متطلبات القوى العاملة .. ومن أجل ذلك ، فان الحركة التعاونيـة كانت مطالبة فى هـذه المرحلة من التطور بتركيز جهودها فى مجالات العـمل المناسبة لظروف عملها باعتبارها منظـمات اجتماعية ذات واجبات اقتصادية يرتبط نموها بتدعيم الاقتصاد القومى وقد تطلب هذا تبسيط الشكل التنظيمى للتعاونيات .

المرحلة الثانية ـ من عام ١٩٤٨ حتى عام ١٩٦٠ :

يتميز عام ١٩٤٨ بأنه عام الدستور الجديد ، وقد تضمن هذا الدستور الأسس التى توضح اقامة البناء الاشتراكى فى تشيكوسلوفاكيا ، ومن بين ما تضمنته نصوص الدستور بخصوص الحركة التعاونية « تعتبر الجمعيات مؤسسات عمالية يشتركون فيها بقصد رفع مستوى معيشتهم ،ولا تستهدف تحقيق أرباح عاليـة لرأسمالها المستثمر ، وأن الدولة ستساند وتساعد الحركة التعاونية الشعبية ، وذلك لصالح تطور الاقتصاد الوطنى وتحقيق الرخاء العام » .

ومنذ ذلك التاريخ أصبحت التنظيمات التعاونية قطاعا من قطاعات البناء الاشـتراكى ، وتسـهم بجهودها فى جميع المجالات نحو تحقيق التحولات الاجتماعية والاقتصادية الرئيسية . كما ويلاحظ أن التنظيمات التعاونية بعد مضى ثلاث سنوات من اعادة تنظيمها ، قد أسهمت بجهـد متزايد نحو تدعيم الفكر والعمل الاشتراكى ، وذلك نتيجة لأنها تقـوم بخدمة مباشرة للأعضاء وللجمهور ، وكذلك لأن جهـدها المتزايد أدى بالتالى الى تناقص أثر القطاع الخاص فى مجـالات الانتاج والتـوزيع والتجارة . والذى يوضح هذا أن القطاع الاشتراكى فى عام ١٩٤٨ وهو

القطاع الحكومى والتعاونى معا ، كان يستخدم ٤١٪ من مجموع الأيدى العاملة ، وأنتج ما يقرب من ٧٠٪ من الدخل القومى .. أما القطاع الخاص والذى يتميز باعتماده على استغلال جهود العمال ، فاننا نراه قد استخدم ١٩٪ من مجموع الأيدى العاملة ، وأسهم بقدر يقرب من ٢٠٪ الدخل القومى .. كما ويلاحظ أن المنتجين الصغار والذين يعتمدون على أنفسهم ، والذين كانوا يمثلون ما يقرب من ٤٠٪ كان اسهامهم فى الدخل القومى يعادل ما يقرب من الـ ١٠٪ .

وقد بذلت الدولة جهدا كبيرا من أجل تحقيق التطور الاشتراكى فى مختلف المجالات التى يمكن أن يسهم فيها النشاط التعاونى[٥] .. خاصة فى المجال الزراعى حيث كانت هناك عقبات أمام تجميع الفلاحين ذوى الملكيات الصغيرة والمبعثرة ذات الانتاجية الضعيفة .. نقول كانت هناك صعوبة فى تحويلها الى قوة تقدمية اجتماعيـة جديدة وهى ايجاد طبقـة « الفلاحين الاشتراكيين التعاونيين » ، والذى كان تحقيقها أمرا ضروريا وذلك للمشكلات التى تنجم عن الفوارق فى الدخول بين حاصل الزراعة والصناعة المتقدمة التى كانت تتميز بها تشيكوسلوفاكيا ، والتى كانت مؤسساتها تدار من قبل الدولة مباشرة نتيجة للتأميم .

وكذلك تميزت هذه الحقبة بأن التعاونيات الاستهلاكية تملـكت شبكة واسعة من المحلات التعاونية ، وكان أعضاء هذه التعاونيات على درجة كبيرة من الولاء للحركة ، وكانوا على جانب كبير من الفهم الوعى السياسى .. الأمر الذى جعل منهم قوى مناضلة ضد القطاع الخاص ، وقد أدى جهدهم المتزايد الى أن يتخلصوا تماما من الرأسمال الخاص فى مجال التجارة التجزئة .. كما ويمكننا القول أن نظام الدولة فيما يتعلق

بخلق جهاز للائتمان أدى الى ايجاد نظام دقيق لتسـعير مختلف السلع وتحقيق انتشارها فى أنحاء البلاد .. هذه الجهود حققت مزيدا من التحول الاشتراكى فى مجال توزيع البضائع بحيث يسرت فعلا مهمة التنظيمات التعاونية الاستهلاكية واختفاء القطاع الخاص من هذا المجال .

ان تحليل التطور الاقتصادى والسياسى فيما بين عامى ١٩٤٩ ، ١٩٦٠ يظهر للباحثين ان هذه الفترة بالذات كانت تعتبر فترة وضع الحجر الأساسى للبناء الاشتراكى واستكمال بنيانه ، والتى كانت تسـتهدف بالدرجة الأولى سيادة العلاقات الانتاجية والاشتراكية فى كافة أنشطة الدولة ، بحيث اصبح من الممكن بعد هذه الفترة السير قدما نحـو التطـور التدريجى من الاشـتراكية الى الشيوعية .

الفصل الأول

البنيان التعاوني في القطاع الزراعي

لعل من الأمور الواضحة فيما يتعلق بالتعاونيات الزراعية أنها كانت قبل عام ١٩٤٥ خاضعة للعناصر الرأسمالية ، ولذلك فان هذه التعاونيات خدمتهم ليس فقـط من الناحية الاقتصـادية ، بل أيضا من الناحيـة السياسية .. اذ أن الرأسمالية بحكم الأوضاع التى كانت قائمة وقتئذ كانت تسند الحكم الفاشستى ، وكان هذا الحكم يقيد من حركة القوى العاملة ، وقد يسرت هذه القيود أن يستخدم الرأسماليون التعاونيـات كمنافذ لتخزين وتوزيـع الحاصلات الزراعية لكى تـكون فى خدمة المحتلين .. اذ كانت تقوم هذه التعاونيات بتقديم الكميات المخصصة لها الزاميا الى مراكز الاحتلال فى مختلف المواقع .. غير أن الحال قد تبدل بعد عام ١٩٤٥ ، خاصة وأن الدولة لجأت الى مصادرة جميع أراضى المواطنين الذين تعاونوا مع المحتل ، وكذلك أراضى المستوطنين الألمان الذين أجبروا على مغادرة البلاد ، وقد بلغت مجموع الأراضى المصادرة وقتئذ ٢ مليون ، ٩٤٠ ألف هكتار ، وزعت على الفلاحين وعلى الأخص الفقراء منهم . وكان متوسط مساحة ملكية الأرض للفرد التى وزعت ١٣ هكتار .

كما ويهمنا أن نشير الى أن الدولة لم تلجأ الى مصادرة أو تاميم الأراضى الزراعية التى كان يملكها الراســـماليون الذين لم يتعاملوا مع النازيين .. أى أنها أبقت مراكزهم

الاقتصادية كما هى دون مســـاس ، وكان هؤلاء يمتلكون حتى عام ١٩٤٦ — ٣٦٪ من الأراضى الزراعيـــة . ورغما عن ذلك فان الحركة التعاونية الزراعية اخذت فى التطـور التدريجى البطىء القائم على الكفاح المستمر للدفاع عن حقوق صغار ومتوسطى الفلاحين، لكى يحتلوا المراكز الرئيسية المستهدفة لهم فى الحركة التعاونية الزراعية .

وتضم الحركة التعاونية الزراعية بصورة خاصة ما يأتى :

(أ) تعاونيات الشراء والتسويق الزراعية ، وهـذه تتخصص فى شراء وبيع المنتجات الزراعية .

(ب) تعاونيات الصناعة التحويلية الزراعية ، وكانت تضم تعاونيات الألبان واستخراج النشاء والتقطير والطحن والمخابز .

(جـ) تعاونيات التسليف الزراعية ، وهذه كانت تقبـل الودائع الزراعية ومدخرات السكان ومنح السلف الزراعية .

(د) تعاونيات زراعية أخرى ، وهذه تشمل تعاونيـات الميكنة وكهرباء الريف وكهرباء المواصلات وصيانة التربة والغابات والمراعى .. الخ .

وقد استقرت الجهود التى بذلت نحو اتمام عملية البناء التعاونى على أن يتم بناء « التعاونيات الزراعية الموحدة » من خلال أربعة مراحل، كل مرحلة منها تعتبر تعاونية موحدة .. غير أنها تتطور فى توحيدها من مرحلة الى أخرى ، بالقدر الذى يتناسب مع تقبل الفلاحين للفكرة وايمانهم

بها وقدرتهم على تطبيقها ، حتى يمكن عن طريق هذه المراحــل المتتالية التأكدمن أن عملية البناء تتم فىخطوات وئيدة تمكنها من تحقيق أهدافها، واستقرت الجهود أيضا على أنه ليس هنــاك ما يمنع اطلاقا اذا ما كانت الظروف مناسبة من اختصار مرحلة أو أخرى ، اذا وجد الفلاحون أنفسهم أن ذلك فى صالحهم •

تتطور هذه المراحل من حيث تــكوين أنواع[٦] التعاونيات وفقا لمــا يأتى :

النوع الأول ــ التعاون المتبادل بين الجمعيات الصغيرة المتجاورة :

يتميز هذا النوع بأن كل جمعية من الجمعيات تحتفظ بشخصيتها الذاتية المستقلة ، وأنه فى نطاق هذا الاستقلال يتم أسلوب العون والمساعدة المتبادلة فيما يتعلق بالخدمات التى تحتاج اليها الجمعية ، كاستخدام الآلات الخاصة بالبذور والحصاد واستخلاص الحبــوب •• الخ • وكذلك استخدام بعض الحيوانات فى المجالات التى تتعلق بالخــدمة المزرعية • وكل هذا يوضح أن مثل هذا الأسلوب يعتبر بدائيا ، غير أنه يمكن القول أنه فى فترة الانشاء الأولى كانت له بعض الحسنات ، منهــا مثلا :

١ ــ بقيت الملكية الخاصة على ما هى عليه ، وهذا كان له أثره الطيب فى نفوس الفلاحين •

٢ ــ تعتبر هذه المرحلة بالأسلوب الذى اتبعه تعويدا للفلاحين على العمل فى نطاق أسلوب العمل الجماعى المنظم ، وعليه كان يعتبر بمثابة عمل تثقيفى يوضح قدرة التعاون الجماعى على تحقيق انتاج أفضل •

النوع الثانى ـ التعاونيات الزراعية على قطعة موحدة من الأرض :

تعتبر هذه المرحلة أكثر تقدما من المرحلة السابقة ، اذ أن أعضاء التنظيمات التعاونية هنا ، يكونون على استعداد لأن يضعوا كافة ممتلكاتهم فى خدمة العمل التعاونى الجماعى المنظم ، فهم مثلا يضعون ما يمتلكونه من آلات وحيوانات الجر والأسمدة الحيوانية الى غير ذلك فى خدمة الزراعة التعاونية .

وتتميز هذه المرحلة بما يأتى :

١ ـ أن الملكية الخاصة بقيت على ما هى عليه .

٢ ـ يتم توزيع الحاصلات الزراعية وفقا لمساحة الأرض التى يقدمها كل تعاونى على حدة للتعاونية الزراعية .

٣ ـ عند اتمام جميع الأعمال التى تتعلق بالزراعة التعاونية تتم اجراءات التسويات الخاصة التى تتعلق بحسابات كل عضو على حدة ، وذلك طبقا لحسابات التكلفة التى توضع وفقا لأصول علمية .

ويلاحظ أنهم فى تشيكوسلوفاكيا لا يعتبرون النوعين الاول والثانى من هذه التعاونيات أشكالا من الاشتراكية ، وذلك لأن عنصر الملكية الخاصة كان سائدا فيها .

النوع الثالث ـ الزراعة التعاونية وتربية المواشى التعاونية :

يتم فى هذه المرحلة تجميع التعاونيين لمواشيهم فى حظائر موحدة ، وذلك حتى يسكن القريام بمقتضيات العناية اللازمة بأقل جهد ممكن ، مثل هذا الاجراء لم يكن متوفرا فى النوعين السابقين .

وتتميز هذه المرحلة بما يأتى :

١ ــ مكافأة الجهد الذى يبذله الأعضاء فى عملهم طبقا لمعدلات الأداء التى توضع وفقا لطبيعة العمل اليومى •

٢ ــ يسمح فى هذا النوع لكل عضو فى الزراعة التعاونية بمزرعة خاصة له ولأسرته لا تتجاوز مساحتها نصف الهكتار ، تستخدم عادة للزراعة الشخصية •

النوع الرابع ــ الزراعة التعاونية والتربية المشتركة للمواشى :

ويلاحظ فى هذا النوع من التعاونيات ، أنه يعتبر أعلى مراحل التطور •• اذ يتم فيه تجميع كل شىء من أجل خدمة الزراعة التعاونية •

وتتميز هذه المرحلة بما يأتى :

١ ــ يتقاضى التعاونيون مكافأة عن عملهم الذى بذلوه وبالقدر الذى أنجزوه ، وذلك بغض النظر عن مساحة الأرض التى يقدمونها للتعاونية ، وفقا لمعدلات الأداء المقررة •

٢ ــ رغما عن أن هذا النوع يعتبر مرحلة تقدمية •• الا أنه تظل فيها ملكية جزء من الأرض لا تتجاوز نصف الهكتار ملكية خاصة لعائلة كل عضو ، ويحق له ولعائلته أن يزرعها بالأسلوب الذى يراه ، أو يكون له الحق أيضا أن يزرعها مع الجمعية بأسلوب مشترك ، وفى مثل هذه الحالة ــ على العضو أن يدفع للجمعية التعاونية تكلفة العمل وفقا لمعدلات الأداء المقررة فى هذا الشأن •• ويتقاضى قيمة المحصول الذى تنتجه أرضه •

وقد لوحظ فى مثل هـذه التعاونيات الزراعية الموحدة أن هناك أعضـاء يتنازلون عن حصصهم الخاصة للتعاونية ، وذلك لكى يتمكنوا من التركيز فى الزراعة التعاونية • حيث تبين أن عائد الجهد المبذول فى الزراعة التعاونية افضل بكثير من الانفراد بالعمل فى القطع الخاصة •

مفاهيم اخذت فى الاعتبار عند تأسيس التعاونيات الزراعية الموحدة :

لعل من المناسب أن نوضح فى هذا المقام ، أن المخططين التعاونيين فى تشيكوسلوفاكيا عندما أرادوا أن يطوروا أوجه النشاط التعاونى من مرحلة الرأسمالية الى مرحلة الاشتراكية ، كان عليهم أن يأخـذوا فى الاعتبار كثيرا من المفاهيم التى كانت سـائدة ، أو بمعنى أوضح كان عليهم أن يأخذوا فى الاعتبار واقع الحياة فى تشيكوسلوفاكيا من تقاليد وعادات ومفاهيم سائدة مستقرة فى قلوب الناس وعقولهم ، ومن خلال كل ذلك عليهم أن ينتقلوا بهم تدريجيا الى الأهداف التى يأملونها فى المجتمع الجديد •

ومن اجل كل ذلك ، فاننا نراهم عندما فـكروا فى تأسيس التعاونيات الزراعيـة الموحـدة ، لم يستصـدروا اية قرارات تشريعية تجعل ذلك فى حكم الالزام ، بل ان المبدأ الوحيد الذى اخذوا به ونشروه على الناس هو تقرير الصعوبة الاختيارية فىتكوين التعاونية الزراعية الموحدة •

وقد اعتمدت تشيكوسلوفاكيا على طبقة من المرشدين التى تتمكن من اقناع المزارعين بأن صالحهم يتحقق فى اشتراكهم فى تكوين مثل هذا النوع من التعاونيات ، وأن الدولة فى سبيل بناء تدعيم البنيان الاقتصادى

بأسره ، يتلاقى صالحها مع صالحهم الذى يستهدفونه من تحسين شئونهم الاقتصادية والاجتماعية •• وكذلك فان الدولة لجأت الى أسلوب نراه جيدا فيما يتعلق بالترويج لهذا النوع من التعاونيات •• اذ أنها أسهمت بالارشاد والتوجيه للتعاونيات الموحدة الأولى ، بحيث سارت هـذه التعاونيات مثلا يحتذى فى حسن التنظيم والادارة ، وبالتالى أيضـا الانتاج الأفضل وبمثل ذلك فان الفلاحين حينما يرون عملا جيدا يعود على أعضائه بأفضل النتائج فانهم هم أنفسهم يتطلعون الى حياة أفضل مثل حياة هؤلاء الذين حققوا انتاج أفضل ، وبذلك ينتشر تكوين مثل هذه الجمعيات رويدا رويدا •

فمثلا كانت تشيكوسلوفاكيا قبل عام ١٩٤٥ تتكون من ١,٤ مليون مزرعة مقسمة الى ٢٣ مليون قطعة ، وكان ٧٠٪ من المزارعين لا يملكون أكثر من ٥ هكتارات •• وفيما يلى نورد جدولا رقم (١) يوضح توزيع « الملكية الزراعية فى تشيكوسلوفاكيا قبل عام ١٩٤٦ » :

جدول رقم (١)

سعة الملكية	النسبة المئوية من عدد المزارعين	النسبة المئوية من المساحة الكلية
أقل من ٥ هكتار	٧١٪	١٤,٥٪
٥ ـ أقل من ٢٠ هكتار	٢٥٪	٣٠,٥٪
٢٠ ـ أقل من ٠ هكتار	٤٪	١٢٪
أكثر من ٥٠ هكتار	١٪	٤٣٪

بعد ثورة عام ١٩٤٥ أنشأت الدولة كثيرا من المزارع الحكومية التى تعتبر أهم الهيئات التى تقدم المعلومات الزراعية التى تبنى على

أساسها خطط التنظيم والاستغلال للبنيان الزراعى التشيكى .. وكذلك أنشأت محطات التجارب ، واستولت على ملكية الغابات ، وأخذت فى زراعة الغابات الجديدة فى مساحات كبيرة .. ووضعت برنامجا للتشجير ، ولانشاء جمعيات تعاونية للرعى فى الغابات .. ولقد كان من أهم الخطوات انشاء محطات الآلات الزراعية والجرارات التى تعمل لخدمة المزارع التعاونية ، وقد بلغ عدد محطات هذه الآلات فى نهاية عام ١٩٥٦ حوالى ٣٥٦ محطة .. وذلك بالاضافة الى ٢٣٥٨ فرعا تخدم المجتمعات المجاورة وبذلك أمكن تكوين جمعيات من المزارعين القادرين على استعمال الآلات ، والميكنة الزراعية ، والاستفادة من الأساليب العلمية الزراعية الحديثة .

ويهمنا أن نشير أيضا الى أنه من أجل اقامة هذه التعاونيات الزراعية الموحدة على أسس اشتراكية ، فقد روعى اتخاذ الاجراءات الكفيلة بابعاد طبقة أغنياء الفلاحين عن ادارة هذه الجمعيات التعاونية الموحدة ، ولذلك فاننا نجد أن القانون النظامى لهذه الجمعيات قد تضمن بندا من بنوده يلزم بموجبه أن يكون ⅔ عدد أعضاء مجلس الادارة من صغار ومتوسطى الفلاحين .. أما الـ ⅓ الباقى فمن بقية الفلاحين .

وكذلك يهمنا أن نوضح فى هذا المقام ، انه فى أثناء فترات التحول ، كثيرا ما نرى أن الجهات المعنية بهذا التحول لا تقوم باجراءات التوعية الكافية لنشر المفاهيم الصحيحة والسليمة للتطور الاشتراكى ، الأمر الذى يترتب عليه الوقوع فى بعض الأخطاء منها مثلا ــ ان السلطات المحلية فى تشيكوسلوفاكيا فشلت فى أن توضح أن الاشتراكية لا تقف

ضد الارتقاء فى مستوى دخول الأفراد ، اى انها ليست ضد الغنى فى حد ذاته .. بل ان الاشتراكية حقا وصدقا تقف تماما ضــــد مصادرة كل ما يحصل عليه الانسان نتيجة لجهده وعرقه وعمله الشخصى .

ونحن نقدر ذلك لأنه حينما تسرب الى عضوية مجالس الادارة بعض الأغنياء من الزراع المثقفين فى نطاق الـ ½ ، فانهم تعرضوا لكثير التعاونيات منذ عام ١٩٥٠ .

ومما لا شك فيه أن بناء التعاونيات الزراعية الموحدة قد تم فى جو من الصراع المرير ، اذ أن طبقة الاقطاع الزراعى فى تشيكوسلوفاكيا شنت عليها حملة داخل البلاد وخارجها .. غير أنه أمكن للشعب أن يسير قدما نحو تكوين هذه التعاونيات ، وقد تميزت الفترة فيما بين عــام ١٩٥١ ، وعام ١٩٥٣ ــ بنمو سريع جدا للتعاونيات الزراعية الموحدة .. وعلى وجه الخصوص الأنواع الأولية منها .

غير ان هــذا النمو شـــابه فى بعض الفترات بعض العيوب ، اذ ان مبدأ العضوية الاختيارية الذى كان الأساس الأول فى ارشاد وتكوين التعاونيات الأولية لم يحترم احتراما كافيا فى بعض الفترات .. فقـــد تدخلت السلطات الادارية فى موضــــوع تاسيس التعاونيات ، وذلك باتباع الطرق الادارية .. رغما عن ان مثل هذا الأسلوب ضد الأسلوب التعاونى السليم ..

هذا بالاضافة الى أن مثل هذا التدخل قد حدث فى ظـل ظروف مادية وسياسية لا تناسـبه .. الأمـر الذى ترتب عليه تعطـل بعض

التعاونيات الزراعية الموحدة من أعوام ١٩٥٣ الى ١٩٥٥ ــ فقد ترك كثيرا من الأعضاء جمعياتهم وقرروا الانفصال عنها •

وقد ادت هذه الاجراءات الى التطور السريع للتعـــاونيات من الأنواع العليا فى السنوات ١٩٥٦ ، ١٩٥٧ ، ولم يبق عمليــا منذ صيف ١٩٥٦ الا النوعين العلويين من التعاونيات ، أى النوعين الثالث والرابع من التنظيمات التعاونية الموحدة التى أوضحناها سابقا •

ومنذ عام ١٩٦٠ عمدت كثير من التعاونيات الصــغيرة الى الاتحاد مع بعضها •• اذ أن الظروف الطبيعية والاقتصادية وشروط الاستخدام كانت ملائمة لذلك ، ونتيجة لهذا فقد أمكن تأسيس التعاونيات الكبيرة وساعد ذلك على زيادة كفاءة استخدام الآلات الزراعية[٧] •

وفيما يلى نورد جدولا يوضح تطور عــدد تعاونيات الانتــاج الزراعى ، وذلك طبقا لأنواع الجمعيات التعــاونية الزراعية الموحــدة السابق الاشارة اليها ، وتتمثل فى أربعة أنواع ــ وذلك عن الفترة فيما بين عام ١٩٤٩ الى عام ١٩٦٥ •

ويهمنا توضيحا للجدول المذكور أن نذكر أن موقف الفــلاحين فيما بين عامى ١٩٤٩ ، ١٩٥١ ــ قد اتسم بــكثير من عوامل الحيطــة والحذر والتأنى ، وفى نطاق هذه المفاهيم أسست الجمعيات التعــاونية الزراعية الموحدة من النوع الأول بأسلوب الاقناع والاقتناع •• غير أننا نلاحظ أنه فيما بعد عام ١٩٥١ لا حظنا نموا سريعا جدا فى تكوين الجمعيات الزراعية الموحدة • وكان هذا يعزى لتــدخل السلطات فى

تكوين الجمعيات .. الأمر الذى لم يكن مقبولا من الشعب ، خاصة وأن هذا التكوين اقترن بعدم توافر الآلات والجرارات التى تخدم هذه التعاونيات .. من أجل ذلك نجد أنه بعد عام ١٩٥٣ أخذ أعضاء هذه التعاونيات وخصوصا الضعيفة منها يتركوها ، ولذلك فاننا نجد أن عامى ١٩٥٤ ، ١٩٥٥ قد تميزا بهبوط عدد هذه الجمعيات (كما فى الجدول رقم (٢) .

جدول رقم (٢) يوضح
تطور عدد تعاونيات الانتاج الزراعى طبقا لأنواع الجمعيات التعاونية الزراعية الموحدة عن الفترة من عام ١٩٤٩ الى ١٩٦٥

بيـــــان	عدد التعاونيات الزراعية الموحدة	نسبة الأنواع ٪		
		النوع الأول	النوع الثانى	النوعين ٣ ، ٤
١٩٤٩	٩٦١	٢٠,٩٨	٠,٠	٣,٩
١٩٥٠	٧١١٠	٤٥,٧	٢٨,٤	٢٥,٩
١٩٥٢	٨٦٣٦	١٥,٧	٢٧,٤	٥٦,٩
١٩٥٣	٨٣٨٨	١٢,٥	٨,٠	٧٩,٥
١٩٥٤	٦٧٤٥	٠,٠	٠,٦	٩٤,٤
١٩٥٥	٦٧٩٥	٠,٠	٣,٢	٩٦,٨
١٩٥٦	٨٠٧٢	٠,٠	٢,٠	٩٨,٠
١٩٥٧	١١٠٩٠	٠,٠	٠,٠	١٠٠,٠
١٩٥٨	١٢١٤٠	٠,٠	٠,٠	١٠٠,٠
١٩٥٩	١٢٥٦٠	٠,٠	٠,٠	١٠٠,٠
١٩٦٠	١٠٨١٦	٠,٠	٠,٠	١٠٠,٠
١٩٦١	٨٧٨٤	٠,٠	٠,٠	١٠٠,٠
١٩٦٢	٧٩١٢	٠,٠	٠,٠	١٠٠,٠
١٩٦٣	٧٦٢٠	٠,٠	٠,٠	١٠٠,٠
١٩٦٤	٧١٤٦	٠,٠	٠,٠	١٠٠,٠
١٩٦٥	٦٧٠٤	٠,٠	٠,٠	١٠٠,٠

وهنالك من الباحثين فى تشيكوسلوفاكيا من يرى أن اتمام عملية بناء الاشتراكية فى المناطق الريفية قد تم فى عام ١٩٦٢[٨] ــ ويستند فى ذلك الى النسبة الكبيرة التى حققها الانتاج الزراعى فى السنوات المختلفة ، ضمن القطاع التعاونى •

وفيما يلى نورد جدولا رقم (٣) يوضح نسب الانتاج فى المزارع الحكومية ، والتعاونيات الزراعية الموحدة[٩] ، ومزارع التعاونيين الصغيرة ، وذلك فيما بين عامى ١٩٥٥ ، ١٩٦٢ •

جدول رقم (٣)

	١٩٥٥	١٩٥٧	١٩٥٨	١٩٥٩	١٩٦٠	١٩٦١	١٩٦٢
مزارع حكومية	١٣,١	١٢,٨	١٣,٨	١٤,٨	١٦,٣	١٨,٣	٢٠ر٥
تعاونيات زراعية موحدة	٢٠,٦	٢٧,٥	٤١,٣	٥٠,٣	٥٣,٦	٥٥,٦	٥٥,٢
مزارع تعاونيين صغيرة	١٠,٧	١٣,٦	٢٠,٣	٢٠,٠	٢٠,٢	١٨,٠	١٧,١

ويتضح من الجدول السابق أن نسبة مجموع الانتاج الزراعى فى المزارع الخاصة فى نهاية عام ١٩٦٢ قد بلغت ٧,٢٪ فقط ــ أى أن أغلبية الفلاحين التعاونيين وضعت قطعها الخاصة فى نطاق الاستغلال الزراعى للتعاونيات الزراعية •• والبقية التى تحتفظ لنفسها بهذا الاستغلال نسبتها أصبحت ضئيلة •

وحتى نوضح مدى ما عاد على المواطنين الأعضاء فى التعاونيات الزراعية من فائدة ، نعطى مثلا لبعض هذه التعاونيات جدولا رقم (٤) يوضح توزيع الدخل الاجمالى الخاص بخمسة تعاونيات زراعية فى تشيكوسلوفاكيا •

جدول رقم (٤)

جدول توزيع الدخل الاجمالى بخمس تعاونيات ـ بتشيكوسلوفاكيا

متوسط عن عامى ١٩٦٢ لكل هكتار زراعى ١٩٦٣	ميسكوفيتش	كرستيش	بيلى بودولى	نوفى دفورى	فرديبوكيش
اجمالى الدخل بالكراون	٢٨٦٦	٣٥٠٨	٤٩٧٥	٥١٠٣	٦٤٠٧
دخل شخصى بالكراون	١٩٢٤	١٧٥٥	٢٩١٣	٣٦٨٢	٢٥٦٩
صافى الدخل بالكراون	٩٤٢	١٧٥٣	٢٠٦٢	١٤٢١	٣٨٣٨
النسبة المئــوية الى اجمالى الدخل					
دخل شخصى	٦٧	٥٠	٥٨	٧٢	٤٠
صافى الدخل	٣٣	٥٠	٤٢	٢٨	٦٠
دخل شخصى بالكراون لـكل عامل مستديم سنويا	٩٣١٣	٨٢٢١	٨٦٩٦	١١٣٨٦	١١٤٠٠

ولقد أوضحنا فى الجدول السابق متوسط الدخول الشخصية عن كل هكتار زراعي عن عامي ١٩٦٢ ، ١٩٦٣ ــ وذلك بالنسبة لخمسة تعاونيات[١٠] ، غير أنه قد يكون من المفيد أيضا أن نعرض جدولاً رقم (٥) يوضح اجمالى الدخل فى احدى التعاونيات الزراعيـة الموحدة التى وردت ضمنا فى الجدول ، حتى يمكن أن نكون على بينة من الصورة القائمة فى احدى هذه الجمعيات ..

وفيما يلى هذا الجدول :

جدول رقم (٥)

جدول يوضح مجموع الدخول فى التعاونية الزراعية الموحدة بكرسيتيش (بمقاطعة قطنة هنورا) بتشيكوسلوفاكيا ــ عام ١٩٦٣ مقدرا بالكرون عن كل هكتار أرض زراعية

البيان	القيمة
مجموع الأرباح مقدرا بالكراون	٥٢٧٧
محصول مستخدم فى الانتاج الاستهلاكى	١٩٩٤
الجزء العينى من دخل الأعضاء الشخصى	—
ازدياد الاستثمار	—
ازدياد الثروة الحيوانية	١٠
مجموع الانتاج بالأسعار القائمة	٧٢٨١
بندالمصروفات (تكاليف مالية ــ استهلاك البذور والعلف)	٣٦٠٣
اجمالى الدخل	٣٦٧٨
يخصم منه دخل شخصى للأعضاء	١٨٤٤
دخل صافى للجمعية التعاونية	١٨٣٤

ديمقراطية الادارة فى التعاونيات الزراعية

لعـــل من اهم الجوانب التى شغلت اذهان الباحثين والمخططين للحركة التعاونية فى تشيكوسلوفاكيا ، هى بحثهم فى موضوع ديمقراطية الادارة التى ينبغى أن تسود فى التنظيمات التعاونية ، حتى يمكنها ان تحقق اهدافهـا فى النمو وفى التقـدم ، وفى نفس الوقت تستند الى العناصر الرئيسية التى تجعل كل مواطن يستشعر بانه يمارس المفهوم الحقيقى للديمقراطية ، خاصة وان مثل هذا الموضوع قد شغل اذهان الباحثين والمخططين ليس فى تشيكوسلوفاكيا وحـــدها انما فى شتى انحاء العالم .

غير أن هناك احساس عام بأن الديمقراطية التعاونية ، نظرا لأنها تستند أساسا الى علاقات اجتماعية فى اطار النشاط الاقتصادى ، فانها ينبغى أن تنفرد بصياغة مستقلة لفحواها ومعناها ومضمونها ومحتواها .. وأن الذى يوضح الجوانب التى تسـير عليها هـذه الديمقراطية التعاونية ، هو النظام الداخلى للتعاونية كوثيقة هامة لا يتم اقرارها الا بعد كثير من اللقاءات والمناقشات والاجتماعات المثمرة البناءة التى يعقدها الأعضاء أنفسهم ، وكذلك التى يعقدها الأعضاء مع الأجهـزة الارشادية فى الدولة ، وأيضا الهيئات المعنية بشئون التعاون وتطويره . ومن الوثائق المهمة والتى تعتبر على جانب كبير جـدا من الأهميـة فى توضيح مفهوم ديمقراطية الادارة فى التعاونيات اقرار لائحة خاصـة لتنظيم العمل وأسلوب السير فيه وفقا للتوجيهات الاقتصـادية التى توضح دور التعاونيات فى اطار الخطة العامة للدولة ، الأمر الذى يتحتم

معه عند وضع لائحة تنظيم العمل أن تشمل معدلات الأداء فى مختلف أوجه النشاط الذى تزاوله التعاونية ، ونحن حينما نتكلم عن معـدلات الأداء ، فانما هذا يعنى النقطة الرئيسية التى ترسم كيفية دفع الاجور •

ولعلنا جميعا نعرف ان الأجر له دوره الحاسم فى العمل وفى الانجاز .. خاصة اذا ارتبط هذا بالجوانب الأساسية اللازمة وهى الحوافز وايضا المجازاة ، أى انه ينبغى أن يكون هناك ايجابيات وأســاليب واضحة للتغلب على السلبيات .. ومن هنا فان لائحة تنظيم العمل فى جميع التعاونيات الزراعية تشمل هذه الجوانب جميعا ، خاصة وان هناك اسلوب علمى تتعاون فيه الحـــركة التعاونية بأسرها مع المســئولين فى الدولة لايجاد القواعد والمعـدلات النمطية المنظمـة للعمل والجـزاءات التى قد تحـدث داخل التعاونية ، على ان يكون واضحا ان كل ذلك يتم فى اطار من العلاقات الانســانية وهى الطابع الأصيل للحركة التعاونية بأسرها •

وهناك احساس عام فى تشيكوسلوفاكيا بأن الديمقراطية التعاونية، ينبغى أن نضع فوق كل اعتبار صالح الدولة ، وهذا يقتضى الأخـذ بمفهوم استقروا عليه وأطلقوا عليه « الديمقراطية المستمدة » • وحتى نوضح الدوافع التى أدت بهم فى تشيكوسلوفاكيا الى الأخذ بمفهوم الديمقراطية المستمدة ، فاننا نشير الى أن الحركة التعاونية كثيرا ما تتعرض لأشكال وألوان من الأوامر المكتبية التى ترد أعلى .. أى أن التنظيمات التعاونية تتسلم العـديد من التوجيهات من خارج نطـاق الحركة التعاونية ، بعض هذه التعليمات تنصح والبعض الآخر يوجه الى ما ينبغى أن يتبع على أساس أن التعاونية ليس فقط لأعضائها انما أيضا

لصالح الاقتصاد القومى ، ومن أجل ذلك كان عليها أن تراعى تنفيذ هذه التعليمات .

من اجل كل هذا فان الحركة التعاونية هناك قد وجدت ان شعار التعاون قائم على ان ((صالح المجموع فوق صالح الفرد)) ، فانه ينبغى أن يكون واضحا ومفهوما ايضا ان صالح الدولة ينبغى ان يكون فوق صالح اى هيئة من الهيئات او جماعة من الجماعات ، وطالما ان الجميع يعملون من اجل صالح واحد مشترك ، هو صالح الدولة ، فان ذلك يتحتم معه الأخذ بمفهوم ((الديمقراطية المستمدة)) والتى تعنى أنه فى نطاق الحركة التعاونية التى تستهدف صالح مصالح الاعضاء وتحسين شئونهم الاقتصادية والاجتماعية فان التعليمات التى ترد وتستهدف هذا الصالح ، فانها تدخل فى نطاق تدعيم مفهوم الديمقراطية ، خاصة وأن هذه التعليمات غالبا ما تكون لرفع الانتاجية ، وهذه سيعود أثرها على الأعضاء وعلى الدولة . هذا بالاضافة الى أن هناك ادراك كامل للتكاليف الاجتماعية التى ينبغى أن يتحمل معها كل فرد جانب من المسئولية ، والذى ينبغى أن يسعده حقا اداءها .. اذ أن هذا يمنح الفرد والجماعة ثقة بالنفس تحفزه الى مزيد من الابداع والابتكار .

وهناك جانب آخر للديمقراطية التعاونية وضع فى الاعتبار عند مناقشة مفهوم الديمقراطية النعاونية بمعناها الواسع العريض ، هذا الجانب يلمس ، أولا ـ الحرية الشخصية والتى تعنى ممارسة كل فرد

لحريته فيما يتعلق بالكلمة والنقاش وحقه فى أن يكون ناخبا أو منتخبا الى غير ذلك ، وكذلك فان الحرية الشخصية لن تستطيع أن تحقق أهدافها الا اذا مست مفهوما آخر للديمقراطية وهو « الديمقراطية الاقتصادية » والتى تعنى الارتفاع بمستوى دخول الأفراد والسعى نحو تذويب الفوارق الاقتصادية بينهم أى محاولة تذويب الفوارق التى كانت موجودة فى المجتمع نتيجة للتفاوت فى الملكية أو غيرها من العوامل الاقتصادية التى كان لها جذورا عميقة تأصلت فى نفوس عدد كبير من المواطنين ، وكان تحقيق المفهوم الحقيقى للديمقراطية التعاونية يتطلب العمل على انتزاع مثل هذه المفاهيم ، ومما لا شك فيه أن ذلك أمرا ليس بسيطا أو هينا ، اذ تطلب جهدا كبيرا يعتمد على الوعى والاقناع والأساليب العلمية مع مراعاة عدم التسرع وان الزمن ينبغى أن ينفسح لتحقيق مثل هذه الأهداف .

ومن ذلك يتبين اننا حينما نتكلم عن الديمقراطية التعاونية فى تشيكوسلوفاكيا ، فانما نوضح بان هذه الديمقراطية انما تستند الى فلسفات فكرية أولا ينبغى ان تغرس فى عقول ونفوس الناس ، ثم بعد هذا ينبغى ايضا ان تستند الى ان هذه الفلسفات الفكرية حينما توضع موضع التطبيق ، فانه ينبغى على كل فرد ان يعمل لكى يسهم فى تحقيق النمو والرخاء الاقتصادى ، حتى يمكن أن يمارس الحرية دون عوائق تشوبها.

وبذلك يمكن حقا وصدقا أن نطبق أساليب التعاون فى الديمقراطية والتى تعنى أن لكل عضو صوت واحد فى الجمعية العمومية ، فاذا ما كان الأعضاء على جانب كبير من الفهم والوعى ، وفى نفس الوقت اذا

ارتفعت دخولهم فان التقاءاتهم واجتماعاتهم فى الجمعية العمومية انما يحقق الكثير من الفائدة المرجوة • فى نطاق هذه المفاهيم جاهـدت الحركة التعاونية لتطور ديمقراطية الادارة بما يتفق وهذه المعانى بحيث تمارس فى اطار المستويات المختلفة للبنيان التعاونى •

ويملك السلطة العليا فى التنظيمات التعاونية الزراعية شأنها فى ذلك شأن التنظيمات الأخرى ، الجمعية العمومية والهيئات المنتخبة عنها ، وهذه الهيئات تتمثل فى مجلس الادارة ومجلس المراقبة •• والتعاونيون أنفسهم هم الذين يتولون المهام الرئيسية فيما يتعلق بالاشراف على حسن أداء العمل فى التعاونيات الزراعية الموحدة ، وانهم هم وحدهم بالدرجة الأولى المسئولون عن بذل الجهد المطلوب لانجاز الأعمال فى التعاونيات وبمعنى أوضح فان أعضـاء التنظيمات التعاونية ليس لهم الحـق فى استئجار أو استخدام الأيدى العاملة الخارجية ، وذلك تطبيقا للمفاهيم الاشتراكية التى تمنع استغلال الانسان لأخيه الانسان •

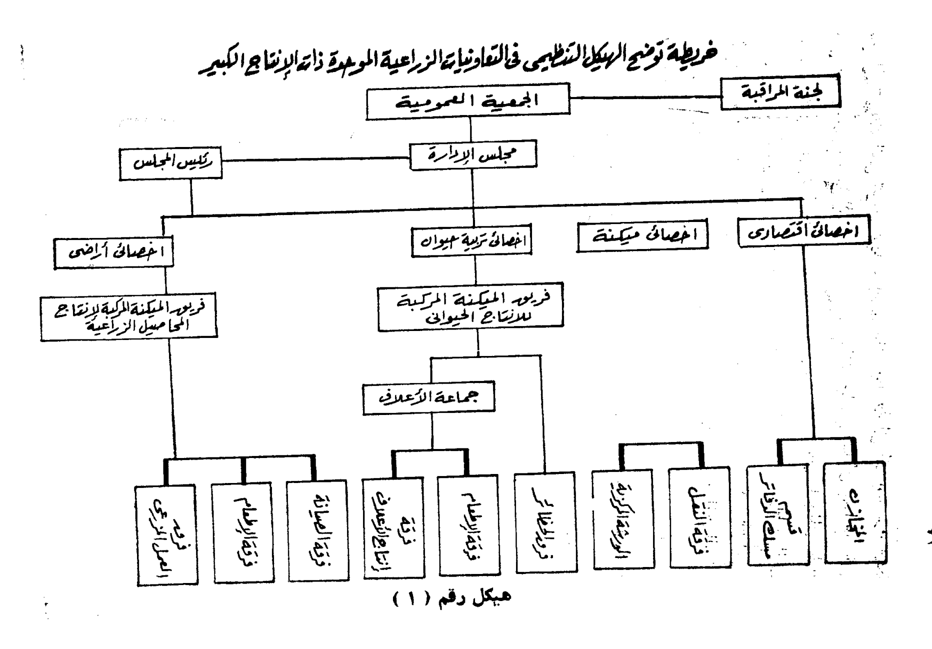
ويهمنا ان نوضح ان ممارسة اعضـاء التنظيمات التعاونية لنشاطها ومسئولياتهم يتم فى اطـار ما يطلق عليه « المـركزية الديمقراطية » •• أى ضمن اطار التكليفات والمسئوليات التى تلقى على عاتق التعاونيات، بحيث تكيف امورها ونشـاطها مع الدولة وبشكل يتجاوب مع التنظيمات الحديثـة ، حتى يمكن لهذه التعـاونيات ان تحقق باستمرار هذه المهام التى تكلف بها وفقـا للأساليب العلمية الحديثـة التى ينبغى ان تسود فى المجتمعات العصرية •

ولذلك فان ديمقراطية الادارة داخل الجمعيات العمومية وغيرها

من المستويات التى تنبثق عنها ، يهمها بالدرجة الأولى أن يســود فيها مثل هذا المفهوم حتى يمكن أن يكون هناك تجانس فكرى يساعد على هدف يكتلون جهودهم جميعا من أجل تحقيقه ، وهو خلق ما يطلق عليه « الانضباط التنظيمى » وهو ما يعنى به الى حد ما الديمقراطية التى تلتزم وتتجاوب مع المجتمع ، تؤدى هذا الالتزام بروح سمحة بأسلوب اختيارى ، يستشعر السعادة فى تحمل المسئوليات من أجل صالح الوطن والمجتمع ٠

وفيما يلى نورد هيكلا رقم (١) تنظيميا فى التعاونيات الزراعية الموحدة ذات الانتاج الكبير :

خريطة توضح الهيكل التنظيمي في التعاونيات الزراعية الموحدة ذات الإنتاج الكبير



هيكل رقم (١)

ويتبين من هذا أن الجمعية العمومية هي التى تملك السلطة العليا وتنتخب أعضاء مجلس الادارة الذى يتراوح عدد أعضائه بين ٥ ، ١١ عضوا ، وهؤلاء عليهم أن يعقدوا اجتماعاتهم مرة كل أسبوع ، وينتخبوا من بينهم رئيس مجلس الادارة وهو الذى يرأس الجمعية ، ويلاحظ أن مدة انتخاب الجميع تستمر سنتين ، ورئيس مجلس الادارة هو المسئول عن ادارة العمل فى التعاونية بما يحقق أهدافها • كما وتنتخب الجمعية العمومية أيضا مجلس الرقابة ومدته أيضا سنتان ، ومجلس الرقابة يقوم بمهام المراجعة والعمل على التأكد من سلامة جميع أوجه النشاط المختلف فى الجمعية • كما ويهتم بدرجة خاصة بالتأكد من سلامة وصحة ما تقوم به السلطة التنفيذية من أعمال • وللجنة الرقابة أن تدعو أيا من العاملين للاشتراك معها فى عملها •

كما ويهمنا أن نوضح أن لجنة الرقابة مستقلة تماما عن مجلس الادارة وانها مسئولة مسئولية مباشرة أمام الجمعية العمومية •

اننا بمراجعة الهيكل التنظيمى فى التعاونيات الزراعية الموحدة ، نجد أنها تأخذ بمفهوم التخصص الوظيفى فى أداء الأعمال ، وان رؤساء مجالس ادارة التنظيمات التعاونية الانتاجية ، يكاد يكونون جميعا من حملة المؤهلات العليا ، كما وأن هناك ارتباط وثيق بين الكلية التعاونية المركزية فى تشيكوسلوفاكيا وقسم التعاون فى الجامعة العليا للدراسات الاقتصادية فى براغ ، وذلك لعقد الدورات التدريبية والندوات العلمية للارتفاع بالمستوى العلمى والكفاءة الانتاجية لدى جميع المشتغلين فى الحركة التعاونية •

فمثلا فريق الميكنة المركبة لانتاج المحاصيل الزراعية يعتبر وحدة

انتاجية وتنفيذية مستقلة يعمل بها عدد ثابت من العمال ولديه وسائل آلية ومواد أخرى تحت تصرفه ، أى أن هذه الوحدة تشكل وحدة حسابية مستقلة .. وهذا يعنى أن هذا الفريق الذى تتضمنه هذه الوحدة يعهد اليه بمهام انتاجية ويوضع له مخطط يتعرف بموجبه على الانتاج الاجمالى وتكاليفه ومعدلات الأداء فيه .

ومثلا فريق العمل المزرعى وهو جزء من فرق الميكنة المركبة لانتاج المحاصيل الزراعية ، عليه الاعتناء بعدد معين من الحقول محددة المساحة فيما يتعلق بمحاصيلها وما ينبغى أن يتبع من غرس تقاوى الى حين جنى المحاصيل . يجب أن ننوه بالجهد الذى يبذل أساسا من أجل تحديد المسئولية تحديدا كاملا وموضحا ، بحيث يتعرف كل فريق فى الجمعية على العمل الذى يوكل اليه ، وكذلك الأسلوب الذى يسهل معه تقييم أداء ما قام به كل فرد وأيضا تقييم ما حققه كل فريق من نجاح . كما وان عدد هذه الفرق وحجمها يتحدد حسب الظروف المحلية لكل جمعية تعاونية مع مراعاة المبادىء الأساسية المتبعة فيما يتعلق بالانتاج على نطاق واسع . وهم دائما ينهجون المنهج العلمى فى التعرف أولا على عدد العمال المطلوبين لكل عملية ، وذلك عن طريق ما وضعوه أساسا كنماذج نمطية لمعدلات أداء الأفراد فى كل عمل من الأعمال .

فمثلا اذا كان العمل المطلوب سنويا لانجاز مخطط ما هو ٢٢٠,٠٠٠ ألف وحدة من وحدات معدل الأداء ويطلق عليها « نورم » والرصيد الزمنى للعامل المنتج خلال العام هو ٢٠٠٠ ساعة واذا افترضنا بأن المستهدف هو أن نطبق معدلات الأداء « نورم » بمعدل ١١٠٪ ، فيكون حساب العمال المطلوبين خلال العام كما يلى :

$$\frac{٢٠٠٠٠}{٢٠٠٠ \times ١,١٪} = ١٠٠$$ عامل ... وهو ما تحتاجه هذه العملية لانجازها وفقا للبرنامج الانتاجى المطلوب .

وهكذا تسير بقية الأعمال ، سواء فيما يتعلق بتهيئة البرنامج الانتاجى أو القدرة الانتاجية أو المواد الأولية ... الى غير ذلك مما ينبغى توافره لتحقيق التخطيط السليم للاحتياجات الفعلية لكل جمعية حتى يمكنها أن تحقق المسئوليات الموكولة اليها دون أية عوائق .. الا تلكم العوائق التى تتعرض لها نتيجة لكوارث أو ظروف غير طبيعية .

كما ويهمنا ان نشير الى ان قيمة الانسان هناك تعتمد الى حد كبير على عمله واسهامه فى بناء المجتمع ومن أجل ذلك فان ديمقراطية الادارة فى التنظيمات التعاونية الزراعية يندرج فيها جنبا الى جنب مع الأعضاء التعاونيين جموع الاخصائيين فى التعاونية ، وذلك لأن الاخصائيين يسهمون اسهاما كبيرا فى تطوير التعاونيات على أساس القاعدة « المادية التكنيكية » التى استطاعت فعلا ان تحقق مزيدا من النمو والرخاء .

ومن أجل ذلك فاننا نعتقد أن بمثل هذا الأسلوب تحقق أيضا مفهوم الاخوة والعدالة والمساواة ، فان الاخصائيين بالاضافة الى ما يتقاضونه من أجور ، فان لهم أيضا نصيب فيما يتحقق من فائض ، وبذلك وجدت الحوافز التى تجعل الجميع يتضافرون من أجل تحقيق الصالح العام . وجعلت تحقيق قاعدة « المادية التكنيكية » أمرا ممكنا ،

هذه القاعدة هي فعلا التى تـكون العنصر المؤثر والفعـال فى انتاجية العمل ، وتقوم بدور رئيسى فيما يتعلق بتشغيل أدوات الانتاج وتطويرها، كما أمكن عن طريقها احداث تغيير فى العلاقات الاقتصادية وبذلك تكون هذه القاعدة جمعت بين وسائل الانتاج والعنصر البشرى ، لاستخدامها أفضل استخدام للصالح العام .

الفصل الثانى

البنيان التعاونى فى القطاع الاستهلاكى

لعل من الجدير بالذكر ونحن نتحدث عن البنيان التعاونى فى قطاع الاستهلاك أن نوضح ان التعاونيات الاستهلاكية كانت تمثل الى حـد كبير أقوى قطاعات الحركة التعاونية فى بداية التحرير ، وكذلك أيضا فى قيادة(١١) التحول الاشتراكى عن طريق بناء نظام اجتماعى جديد ، فقد كانت فى طليعة التنظيمات التى تبنت الاتجاهات التقدمية،وذلك لأنه كان يندرج فى عضويتها آلاف عديدة من الأعضاء سـواء فى ذلك من المواطنين أو الموظفين الذين كانوا يستشعرون السخط ضـد النظـام الرأسمالى الذى كان سائدا قبل التحرير والذين أسهموا بقدر أو آخر فى الجهد النضالى ضد الأساليب والأنظمة التى كانت سائدة وقتئذ . وقد كشف جهدهم النضالى عن كثير من التصرفات التى كانت تبذلها الأجهزة الرأسمالية من أجل تحويل تعاونياتهم الاستهلاكية الى جمعيات رأسمالية ، أى جمعيات تحمل من التعاون أسمه بينما لا تحتوى على المضمون ، أو بمعنى أوضح كشفوا الستار عما كان يراد للتعـاونيات الاستهلاكية من أن تكون شعارا يختفى تحته الرأسماليون ويجعلوا هذه التعاونيات أقرب ما تكون الى الشركات الاحتكارية . وفى الحقيقة أن كثيرا من الهيئات الأخرى قد تضامنت معهم فى كشف الأساليب الرأسمالية واتجاهاتها ، منها النقابات والاتحادات والتنظيمات المصرفية التعاونية وغيرها من التنظيمات التى تسهم فى رسم سياسات الحركة التعاونية .

وبعد التحرير ، وعندما أعلنت الحكومة برنامجها وجدنا أن أعدادا كبيرة من أعضاء هذه التنظيمات التعاونية الإستهلاكية ، يسارعون لتأييد الحكومة فى برنامجها وذلك تدعيما للهـدف الذى كانت تسـتهدفه الحكومة ، وهو تدعيم وتطـوير الديمقراطية فى تشيكوسلوفاكيا على أسس شعبية .

ولعل من المناسب ايضا ان نوضح ان معظم تجارة الجملة وتجارة التجزئة كانت فى أيدى القطاع الخاص ، فلم يكن القطـاع الحكومى حتى عام ١٩٤٦ يتولى الا ٦,٤٪ فقط فى تجارة التجـزئة . بينما نجـد ان التنظيمات التعاونية كانت تحتل ١٠,٤٪ — اما القطاع الخاص فقد كان يحتل ٨٣,٢٪ .

غير أن الأمور تطورت بعد ذلك الى ما فيه صالح قطاعات الدولة والتعاونيات .. الا أن القطاع الخاص ظل أيضا فى المقدمة اذ أن تجارته كانت تحتل حتى عام ١٩٤٨ — ٦٨,١٪ من مجموع تجارة التجزئة .

ثم حدث أن شهدت تشيكوسلوفاكيا فى عام ١٩٤٨ محاولة لقلب نظام الحكم عن طريق انقلاب عسكرى ، غير أن هذه المحاولة فشلت ، ثم أدى فشلها الى مزيد من الجهود لبناء الاشتراكية وكان من بين ما اتخذ تأميم المنشآت التى تستخدم أكثر من ٥٠ شخصا ، ثم أممت أيضا جميع المؤسسات التى تعمل فى تجارة الجملة والتجارة الخارجية ، ثم أدمجت التجارة الخارجية فى نظامين أساسيين .. وهذا أدى الى ظهور منظمات تجارة الجملة الحكومية وتجارة الجملة التابعة للتعاونيات الاستهلاكية ، وقد تعاونت هذه المنظمات تعاونا وثيقا من أجل بناء أجهزة لتجارة الجملة تكون قوية ، وكذلك فى العمل على توافر السلع لتجارة التجزئة الداخلية

بأسلوب منظم بحيث يتوافر تواجدها فى شتى أنحاء البلاد ، وكان هذا يستتبعه بالضرورة ايجاد أسلوب دقيق وفعال فى تنظيم نقل السلع •

كما وان احتـــكار الدولة للتجارة الخارجية قد ســاعد على حماية الســوق الداخلية من الاجــراءات التعسفية للدول التى كانت تناهض تشيكوسلوفاكيا وقتئـذ والتى يطلق عليهــا كتاب تشيكوسلوفاكيا ((دول الاستعمار الغربى)) •

وقد أدى كل هذا الى أن يتناقص تدريجيا دور القطاع الخاص فى مجال تجارة التجزئة ، كما وأمكن أيضا أن يجبر القطاع الخاص الباقى على أن يسير فى عمله وفقا للمتطلبات الحقيقية للسوق الداخلية ، بحيث لا يحدث أى نوع من أنواع الانحراف أو استغلال المواطنين •• اذ أمكن أيضا ايجاد جهاز للأثمان قادر على أن يجعل فى الامكان انتشار السلع فى كافة أنحاء تشيكوسلوفاكيا بأسعار واحدة ، ساعد على انتشار هذه السلع أن عدد المشتغلين فى تجارة التجزئة كان يزيد عن الاحتياجات الفعلية التى يتطلبها الاقتصــاد القومى ، الأمر الذى أدى تلقائيــا الى تشجيع كثير من أصــحاب المحلات الخاصــة للدخول فى التعاونيات الاستهلاكية أو العمل فى جهاز التجارة الحكومى •• ويهمنا أن نوضح أن هذه العملية قد تمت بالاقناع والاقتناع ، خاصة وأن الذين تولوا توضــيح الأمور اهتموا بشرح آفاق تطــور الاقتصـــاد الوطنى فى تشيكوسلوفاكيا بحيث أدرك معظم هؤلاء التجار الصغار الوضع السىء الذى يهدد العمل الخاص •• الأمر الذى ترتب عليه أنهم اقتنعوا بأن أمامهم فرصة عليهم أن ينتهزوها ، وهــذه الفرصــة هي انتظامهم فى التعاونيات الاستهلاكية لضمان مستقبلهم ومستقبل عائلاتهم •

وقد أدى الجهد الذى بذل فى هذا الشأن مع الجهد الذى بذل فى توزيع الأيدى العاملة داخل القطاع الاشتراكى فى حقل التجارة الداخلية ، الى خلق النسب الآتية الواردة فى الجدول التالى رقم (٦) والذى يوضح النسب المئوية لتجارة التجزئة فى مختلف القطاعات :

جدول رقم (٦)

القطاع	١٩٤٦	١٩٤٨	١٩٤٩	١٩٥٠	١٩٥١	١٩٥٣	١٩٦١
ملكية الدولة	٦,٤	١٩,١	٥٩,٦	٦٧,٩	٧٢,٦	٧٤,٣	٧٢,٩٩٩
تعاونى	١٠,٤	١٢,٨	٢٠,٣	٢٣,٤	٢٥,٦	٢٤,٥	٢٧,٠
خاص	٨٣,٢	٦٨,١	٢٠,١	٨,٧	١,٨	١,٢	٠,٠٠١

أما تطور التعاونيات الاستهلاكية فكان كما فى الجدول رقم (٧)

جدول رقم (٧)

بيان	١٩٤٦	١٩٤٨	١٩٥٣
عدد الأعضاء	٧٢٥,٠٠٠	١,٢٥٠,٠٠٠	١,٥٢٠,٠٠٠
عدد المخازن	٥١٥١	٧٥٢٣	٢٥٤٧٩

وقد ترتب على نمو القطاع الحكومى وقطاع التعاون الاستهلاكى بعض المشكلات ، اذ أن النوعين عملا جنبا الى جنب فى مجال تجارة التجزئة ، الأمر الذى ترتب عليه فى الريف بصفة خاصة بعض المشكلات ، اذ أن أعضاء التنظيمات التعاونية الاستهلاكية اعتادوا على شراء احتياجاتهم اما من المحلات الحكومية أو من التعاونيات الاستهلاكية ، وبذلك كانت نظرتهم الغالبة هى نظرة التعامل فقط ، وهذا مما لاشك فيه أبعد ما يكون عن الروح والولاء والانتماء التعاونى فيما يتعلق

بالجمعيات التعاونية للاستهلاك •• الأمر الذى ترتب عليه بالضرورة العمل على اعادة تنسيق النشاط فيما يتعلق بتجارة التجزئة بين التعاونيات الاستهلاكية ومحلات الدولة •

وقد استقرت الأوضاع على ضرورة ايجاد « تقسيمات مناطقية » فى مجالات العمل ، فقرر مجلس ادارة الاتحاد التعاونى المركزى فى منتصف عام ١٩٥٢ تحديد هذه التقسيمات وذلك عن طريق تخصيص جميع الاستهلاكية •• وان على القطاع الحكومى ان يهتم بالدرجة الأولى بالمدن •

وقد ركزت التعاونيات الاستهلاكية جهودها فى توسيع انتاج المواد الغذائية ، وتحسين الخدمات فى المحلات التى تقدم الوجبات الغذائية ، وتنظيم أحسن السبل الممكنة لايصال مختلف السلع والخدمات للمستهلك النهائى • كما وان تركيز اهتمام التعاونيات الاستهلاكية على الريف مكنها من القيام بدور مؤثر وفعال على عدد كبير من الأعضاء من حيث تعميق مفهوم الولاء التعاونى ، الذى ينبغى معه أن ينعكس هذا الولاء على تحسين الخدمة بالنسبة لجميع الأفراد ، بحيث تكون الصفة البارزة أو المميزة لأى محل تعاونى ، هو أنه حقا وصدقا فى خدمة المواطن بصفة خاصة ، الأمر الذى ساعد على أن تأخذ الحركة التعاونية الاستهلاكية مركزها الاقتصادى المتين فى مجال التجارة الداخلية •

وقد أوضحت الأرقام أن التعاونيات الاستهلاكية قد حققت فى مجال التجارة فيما بين عامى ١٩٥٣ ، ١٩٥٦ زيادة مقدارها ٥١٪ — كما وزاد عدد المحلات من ١٩,١٧٣ محلا الى ٢٨,٤٧٩ — بينما زادت نسبة المحلات المتخصصة فى بيع السلع الصناعية من ١٥,٩٪ الى ٢٣,٢٪ —

وتجاوز عدد مؤسسات تقديم الغذاء الى أكثر من ١٥ ألف مؤسسة كما توسعت التعاونيات الاستهلاكية فى مجال الفنادق وكان هذا التوسع لا يستهدف فقط تغطية الاحتياجات المحلية ، بل كان يستهدف أيضا مقابلة احتياجات الحركة السياحية •• مثل « الموتيلات » وهى فنادق صغيرة لخدمة أصحاب السيارات •

وفيما يلى نورد جدولين رقمى ٨ و ٩ يوضحان أنواع المحلات التعاونية الاستهلاكية ، وكذلك محلات خدمة النفس ونسبتها الى مجموع المحلات التعاونية الاستهلاكية :

جدول رقم (٨)

جدول يوضح انواع المحلات التعاونية للسلع الاستهلاكية

(فى ٣١ ديسمبر ١٩٦٥)

المجموع	البيان							
	محلات بيع مأكولات	محلات عمومية	محلات بيع مواد البناء	متاجر الأقسام	سلع استهلاكية	للاستئجار الدائم	محلات متنقلة فى دورات منتظمة	الإعارة والتأجير
٢٧٠٢٣	٨٦٢٠	١٠٩٥٩	٥٣٨	١١١	٥٨٦١	١٤٩	٧٧٩	٧

ولعل من المناسب أن نوضح أن الجدول السابق لا يتضمن فى أعداده أنواعا أخرى من تعاونيات الخدمات الاستهلاكية ، وهى تعاونيات صغيرة ومتنوعة ومتعددة ، ويربو عددها على الألفين ، مؤثرين أن نوضح أبرز التعاونيات فى الجدول الآتى :

جدول رقم (٩)

جدول يوضح محلات « خدمة النفس » والنسبة المئوية لكل منها الى مجموع المحلات التعاونية الاستهلاكية

(الأرقام تمثل الحال فى ٣١ ديسمبر عام ١٩٦٥)

المجموع	البيان						
	٪	محلات خدمة النفس	٪	محلات ذات أرفف	٪	محال متنقلة فى دورات منتظمة	٪
٩١٩٣	٣٤	٦٨٤٤	٢٥,٣	١٥٧٠	٥,٨	٧٧٩	٢,٩

ونحب أن نوضح أن هناك من يقدر أنها ينتظم فى صفوف الجمعيـــات التعاونية الاستهلاكية ١,٧ مليـون عائلة . واذا كان متوسط أفراد العائلة أربعة أفراد فان عدد الأفراد المشتركين فى هذه الجمعيات حوالى ٦,٨ مليون فرد أى أكثر من نصف عـدد السكان .

وتغطى خدمات التعاون الاســتهلاكى الآن حوالى ٥٠٪ من عدد السكان — وهم سكان القرى — ويقوم القطاع الحـكومى بتغطية احتياجات باقى السكان وهم سكان المدن عن طريق المحلات الحكومية المنتشرة فى المدن دون القرى .

ويعتمد التنظيم الاستهلاكى حاليا على ١٠٦ جمعية تعاونية منتشرة وموزعة على المقاطعات العشرة التى تكون تشيكوسلوفاكيا بمعنى أن كل مقاطعة فيها عشرة جمعيـات يربطها اتحاد أقليمى أى يوجـد عشرة

اتحادات اقليمية وهذه الاتحادات العشرة يربطها جميعا الاتحاد المركزى للتعاون الاستهلاكى •

هيكل رقم (٢)

الاتحاد المركزى للتعاون الاستهلاكى

(١٠) اتحادات اقليمية

(١٠) جمعيات تعاونية استهلاكية بكل اتحاد إقليمى

والجمعيات مرتبطة ببعضها بنوع من المشاركة والتعاون الذى يأخذ طريقه الى التنظيمات العليا • فمثلا نجد أن جزءا من الموارد يجمع من هذه الجمعيات ويستغل فى مساعدة الجمعيات التى ليس لها ظروف مواتية لبناء نفسها مثل جمعيات مناطق الحدود •

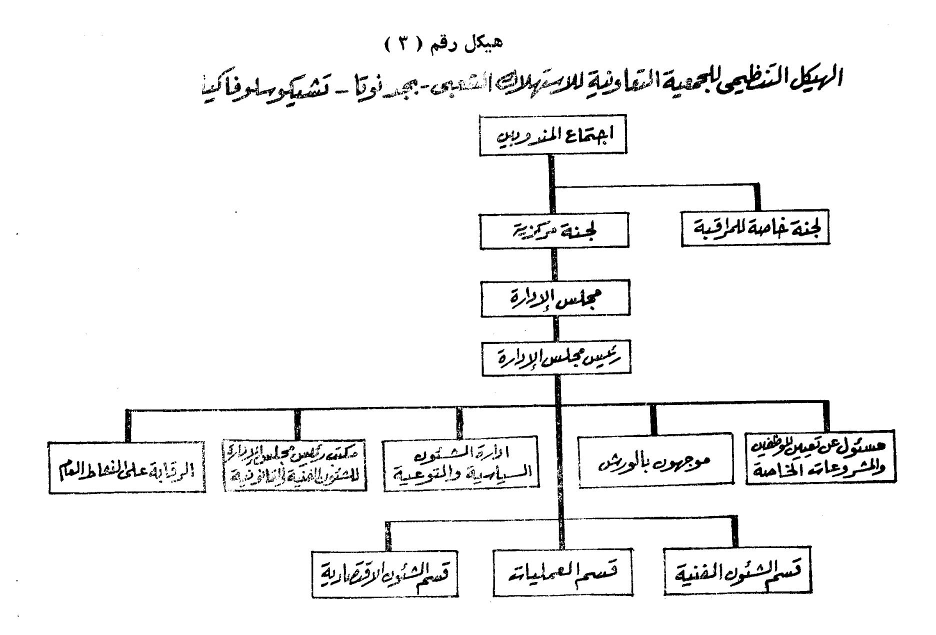
ويمكن تصـور مدى ازدهار الحـركة التعاونية الاستهلاكية اذا علمنا أن صـافى الربح بالنسبة للبيع بالقطاعى ٢,٨٪ • كما يمكننا الحـكم على مـدى حسن الادارة والتنظيم اذا عرفنا أن المصاريف تبلغ ٣,٩٪ من رقم المبيعات •

ولقد زاد رقم مبيعات التعاونيات فى الندوات الأخـيرة أكثر من مرتين رغم نقص عدد العمال • وذلك بسبب التوسع فى فتح محـلات الخدمة الذاتية وتحويل المحلات الموجودة فعلا الى هذا النظام •

وفيما يلى نورد بعض الهياكل التنظيمية والتى توضحها على مستوى الجمعية التعاونية للاستهلاك الشعبى ، والهيكل المذكور خاص بجمعية تدعى بجدنوتا كما نورد هيـكلا تنظيميا لاتحـاد اقليمى للتعـاونيات الاستهلاكية ، وشكلا آخر للهيكل التنظيمى للاتحاد التعاونى المركزى للسلع الاستهلاكية على مستوى جمهورية تشيكوسلوفاكيا •

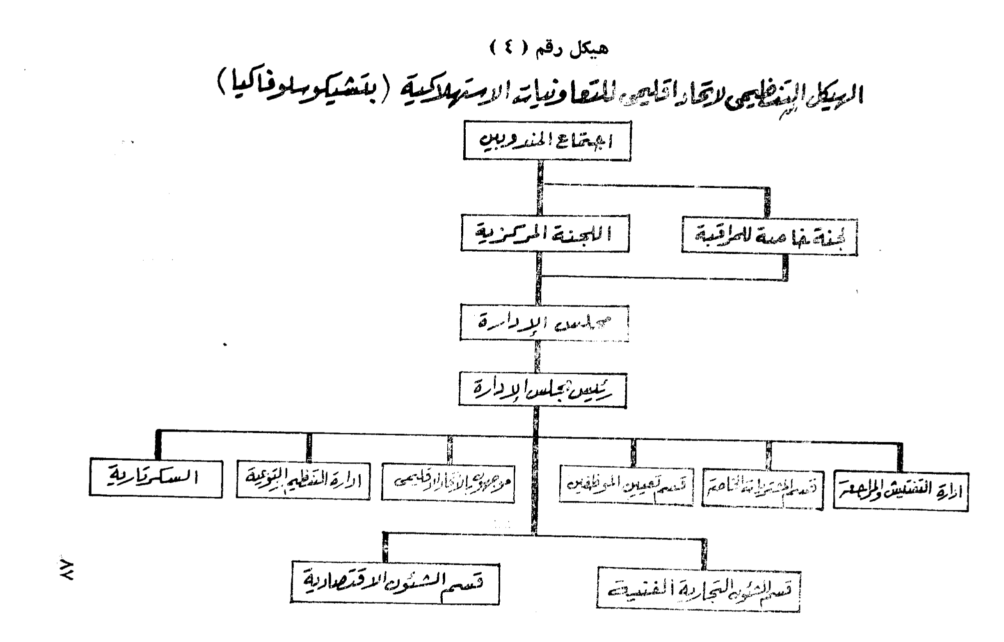
هيكل رقم (٣)

الهيكل التنظيمي للجمعية التعاونية للاستهلاك الشعبي - بجد نوتا - تشيكوسلوفاكيا



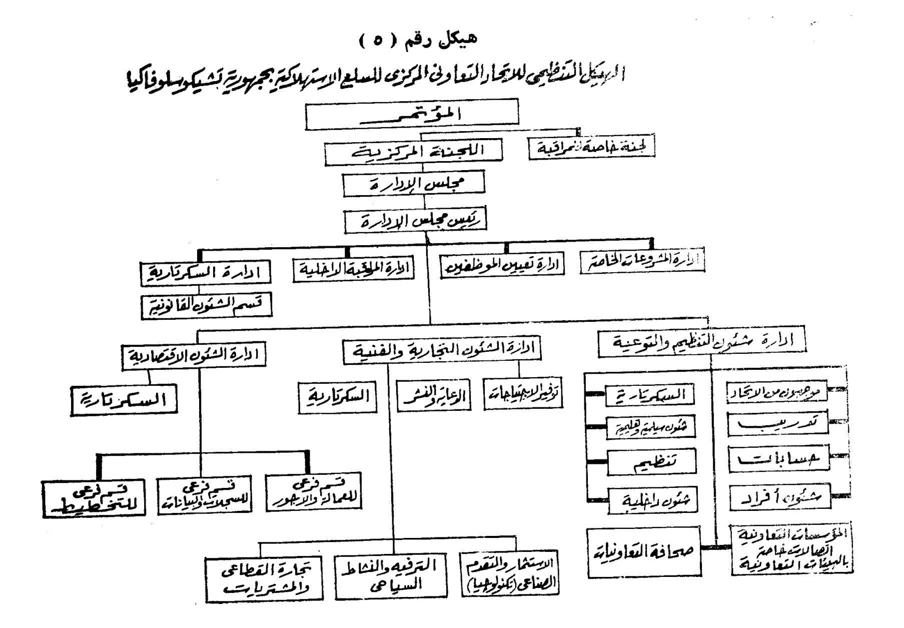
هيكل رقم (٤)

الهيكل التنظيمي لاتحاد اقليمي للتعاونيات الاستهلاكية (بتشيكوسلوفاكيا)



هيكل رقم (٥)

الهيكل التنظيمي للاتحاد التعاوني المركزي للسلع الاستهلاكية بجمهورية تشيكوسلوفاكيا



الصفات المميزة للحركة التعاونية الاستهلاكية فى تشيكوسلوفاكيا :

وفيما يلى نورد أهم الصفات أو السمات التى تميز الحركة التعاونية فى تشيكوسلوفاكيا :

أولا — توجيه نشاط التعاون الى الريف فقط دون المدن •

ثانيا — الفنادق والمطاعم (التغذية) تعتبر نوعا من فروع نشاط التعاون الاستهلاكى •

ثالثا — ديمقراطية الادارة ودليلها :

(أ) اشتراك أكبر عدد ممكن من الأعضاء فى ادارة الجمعية •

(ب) اشتراك العضوية لا يزيد عن سهم واحد قيمته ١٠٠ كرون (حوالى ٣ جنيه) •

رابعا — الارتفاع بمستوى الخدمة الاستهلاكية فى الريف لنفس المستوى بالمدن • وفى سبيل تحقيق هذا الهدف ، اتخذت الخطوات الآتية :

(أ) تزويد المحلات فى القرى بنفس البضائع التى تزود بها المدينة •

(ب) الأسعار موحدة لجميع الأصناف فى القرى والمدن •

(جـ) المحلات المتنقلة (السيارات المزودة بالبضائع) تغطى بخدماتها المناطق والقرى التى ليس بها محلات •

(د) التوسع فى تحويل المحلات الى محلات « اخدم نفسك » •

خامسا — الجمعيات التعاونية تساهم فى دعم ميزانية الدولة وليست عبئا عليها وذلك لأن :

١ ـ تدفع الجمعيات التعاونية ضرائب ٢٦٪ من أرباحها .

٢ ـ الحكومة تمسك بيدها كافة ما يتعلق بتجارة الجملة .

سادسا ـ التعاون رسالة وليس مصدرا للربح لأعضائها . ويتضح من ذلك ما يأتى :

١ ـ لا يوجد نظام العائد على المعاملات .

٢ ـ الأرباح لا تزيد عن ٣٠٪ من قيمة السهم أى ٣٠ كرون لكل عضو فى السنة (حوالى ٩٠٠ مليم) .

سابعا ـ اشتراك المرأة فى أوسع نطاق فى حل المشاكل الخاصة بالتعاون الاستهلاكى .

ثامنا ـ عمليات الشراء والتسويق تعتبر من فروع نشاط التعاون الاستهلاكى .

وفيما يلى سنتناول كل من هذه النقط ببعض الشرح .

توجيه نشاط التعاون الى الريف فقط دون المدن :

فى سنة ١٩٥٢ تم الاتفاق بين الحكومة وبين الجمعيات التعاونية على أن تتولى الحكومة فتح وادارة المحلات والمطاعم والفنادق التى بالمدن على أن توجه الجمعيات التعاونية نشاطها الى الريف .

وقد هدفت الدولة من هذا التقسيم الى تدعيم الحركة التعاونية فى الريف والارتفاع بمستوى الخدمة الاستهلاكية فيه ، اذ أنه لو تركت الجمعية التعاونية لتمارس نشاطها فى المدن والقرى ، لاتجهت بكل

امكانياتها وقواها لتــدعيم محلاتها فى المــدن وفى الشوارع الرئيسية لأنها تبيــع أكثر من غيرها ولترتب على ذلك اهمـــال القرى لأن حركة البيع فيها اختفت بطبيعة الحال .

كما أن الجمعيات التعــاونية بطبيعة تكوينها وادارتهــا أقدر من الحكومة على التعرف على مطالب أهل القرى وخدمتهم ، ثم أنه ليس هناك حاجة الى وجود منافسة بين الحكومة والجمعيات التعــاونية فى مكان واحد . ولا يخفى ما لنشر التعاون فى الريف من آثار فى تدعيم روح الاشتراكية وتقويتها .

التغذية (المطاعم والفنادق) من اهم فروع نشاط التعاون الاستهلاكى :

المقصود بالتغذية هو امتلاك وادارة الجمعيات التعاونية الاستهلاكية للمحال التى تبيع الوجبات الغذائية للشعب .

وعدد الفنادق والمطاعم التى تدار بمعــرفة الجمعيات التعــاونية الاستهلاكية ١٥٠٠٠ . وتصل بالنسبة التى يمثلها النشاط فى دورة رأس المال المعلقة بالتغذية ١٧٪ من الحجم الكلى لدورة رأس المال فى التعاون الاستهلاكى .

وهذا النوع من النشــاط للجمعيات الاســتهلاكية مرتبط ارتباطا وثيقا بحركة الســياحة وانتشارها والطــريقة التى يروح بها الناس عن أنفسهم فى أجازاتهم .

وفيما مضى كان قطاع التغذية أحد فروع النشاط الاستهلاكى لديه منشآت تحوى ٢١٠٠٠ سرير وخاصة المراكز الخاصة بالانعــاش والترويح عن النفس وقد وصل هذا العدد الى ٤٣٠٠٠ سرير عام ١٩٦٥.

وهذا النوع من نشاط التعاون الاستهلاكى ينظم رحلات فى الشتاء والصيف رخيصة التكاليف بغـرض التسلية وذلك لأعضـائه وموظفيه ولكافة الطبقات الأخرى •

ومن الطبيعى أنه كلما ارتفع مستوى المعيشة كلما زادت مسئولية المنظمات المسئولة عن التغذية فى توفير كميات أكبر من الواجبات •

كما أنه من الواضح أن طبيعة الوضع فى تشيكوسلوفاكيا كدولة يعمل كل أفرادها رجالا أو نساء يجعل تدبير أماكن يتناول فيها الشعب غذائه المجهز أمرا حيويا وذلك توفيرا للوقت الذى يضيع فى اعـداد الطعام داخل منزل الأسرة •

ديمقراطية الادارة فى الجمعيات التعاونية الاستهلاكية :

تدار الجمعيات التعاونية على أسس ديمقراطية ، حيث يشترك أكبر عدد ممكن من الأعضاء فى ادارة الجمعية فمن بين أعضـاء الجمعيـات التعاونية الاستهلاكية البالغ عددهم ١,٧ مليون عضو يوجد ٨٠ ألف عضو منتخبون فى اللجان المختلفة التى تتولى شئون العمل بالجمعيات ومعنى ذلك أن من بين كل ٢٠ عضو فى الجمعيات يوجد عضو واحد منتخب ، يشترك بصورة ما فى ادارة الجمعية •

كذلك فانه غير مسموح للعضو بالمساهمة فى رأس مال الجمعية بأكثر من سهم واحد قيمته ١٠٠ كرون (حوالى ٣ جنيهـات) وذلك تأكيدا لمعنى المساواة •

الارتفاع بمستوى الخدمة الاستهلاكية فى الريف حتى تتساوى مع المدينة :

ان الاهتمام موجه بدرجة ملحوظة الى الريف حيث تسكن نسبة كبيرة من الطبقات الكادحة • حيث أن الريف يعتبر متخلفا عن المدينة فى مستوى الخدمات عموما ومنها الخدمات فى مجال التعاون الاستهلاكى •

لذلك فان الهدف الأسمى لديهم هو الوصول بالخدمات الاستهلاكية فى القرى الى نفس المستوى الذى وصلت اليه فى المدن(١٣)•

وتحقيقا لذلك فان المحلات بالقرى تزود بنفس السلع التى تزود بها المحلات فى المدن وبنفس الجودة والذوق • فنجد مثلا فى المحلات بالقرى الأفران الكهربائية والريكوردرات والغسالات وكافة الأدوات الحديثة حتى لا يكلفون الفلاحين مشقة الانتقال الى المدن لشراء حوائجهم ، كما أن هذه المحلات تزود بكافة السلع الأخرى التى قد يحتاجها الفلاح فى ظروف عمله الخاصة •

ومن جهة أخرى فان هناك ظاهرة تستحق الثناء بالنسبة لسياسة الأسعار عندهم ، فالأسعار هناك محددة بالنسبة لكافة الأصناف سواء كانت ضرورية أم كمالية وهذه الأسعار موحدة بالنسبة لكافة أنحاء الجمهورية بغض النظر عن البعد أو القرب من مراكز الانتاج وذلك نتيجة لاحتساب نفقات النقل على أساس متوسط تكاليفه الى الأماكن البعيدة والأماكن القريبة من الأسواق وبذلك فهناك مساواة تامة بين سكان المدن والقرى سواء من ناحية تعدد البضائع وجودتها وأسعارها•

ونشاط الجمعيات التعاونية منتشر فى تشيكوسلوفاكيا جميعها تقريبا فيما عدا بعض القرى التى لا يصل عدد سكانها الى حد يسمح بفتح محلات بها • وهذه توصل اليها

خدمات التعاون الاستهلاكى عن طريق سيارات المحلات المتنقلة والتى تمتلك كل جمعية تعاونية استهلاكية عددا منها وهذه السيارات تؤدى عمل المحلات تماما ، فهى مزودة بكافة السلع الشعبية التى يحتاجها سكان القرى . يبلغ عدد هذه المحلات المتنقلة ٧٧٩ محلا . وهذه السيارات لها مواعيد وجداول محددة بحيث تصل الى كل قرية فى يوم وموعد ومكان محدد معروف جيدا لدى سكان كل قرية مرة او اثنتين اسبوعيا ــ وتظل السيارة فى كل قرية لمدة ساعة أو أكثر فى أثنائها يكون المستهلكون فى انتظارها لقضاء حوائجهم ــ حتى يحين موعد عودة السيارة لهم فى المرة التالية .

ولما كانت محلات « اخدم نفسك » تعتبر أرقى أنواع الخدمة الاستهلاكية سواء من ناحية المستهلك أو صالح الجمعية فهى بالنسبة للمستهلك توفر له الوقت والجهد .

بالنسبة للجمعية تقلل من تكاليف الادارة نتيجة تخفيض الأيدى العاملة فان الاتجاه هو نشر هذا النوع من المحلات تدريجيا وذلك بانشاء محال جديدة على هذا الطراز أو تحويل المحلات العادية الى هذا النوع وهناك برنامج مرسوم لذلك وفى الوقت الحاضر ، حوالى ٣٠٪ من المحلات التعاونية تدار على هذا النظام .

الجمعيات التعاونية تساهم فى دعم ميزانية الدولة وليست عبئا عليها :

تدفع الجمعيات التعاونية ضرائب للدولة قيمتها ٢٦٪ من صافى الربح فاذا علمنا أن رقم المبيعات للجمعيات التعاونية الاستهلاكية سنة ١٩٦١ هو ٢٨ مليار كرون (الكرون ٣٠ مليم تقريبا) وأن نسبة الربح

فى تجارة القطـاعى هى ٢,٨٪ لعرفنا مقدار ما تسـاهم به الجمعيات التعاونية فى ميزانية الدولة •

وتجارة الجملة كلها فى يد الدولة ويوجد فى كل مقاطعة مخزن كبير لتموين الجمعيات الموجودة فى المقاطعة وقد يستلزم الأمر أكثر من مخزن واحـد فى المنطقة الواحـدة وذلك لتيسير وتسهيل عملية التموين ويعتبر قيام الدولة بهذا العبء مصدرا من مصادر الدخل حيث أن الدولة تأخذ نسبة من الربح الصافى لتجارة الجملة وهذا الجزء الذى تسـتفيده الدولة قد تساهم به احيانا فى خفض تكاليف المعيشة أى أن الجمعيات تسـاهم فى تدعيم ميزانية الدولة عن طريق هذه النسبة التى تحصلها الدولة على قيمة ما تأخذه الجمعيات من تجارة الجملة من بضائع •

التعاون رسالة وليس سبيلا للحصول على المنافع :

التعاون فى تشيكوسلوفاكيا ليس وسيلة من وسائل الاستثمار أو الحصول على منافع شخصية فان الأرباح التى توزع على الأعضاء لاتزيد عن ٣٠٪ من قيمة السهم الواحد وهو المسموح به بالاشـتراك وقيمته ١٠٠ كرون • أى أن أقصى ما يمكن أن يحصل عليه العضو هو ٣٠ كرون أو حوالى ٩٠٠ مليما سنويا ولو مبلغ ضئيل وغالبا ما يتفق الأعضاء على عدم صرفه واستعمال المبالغ المتوفرة نتيجة لذلك فيما هو أنفع لصالح الجمعية •

كما أن التعاون فى تشيكوسلوفاكيا يشذ عما هو معروف من أن احـد اركان التعاون الرئيسية هو توزيع عائد على معاملات الأعضاء

فنظام العائد غير معترف به فى تشيكوسلوفاكيا والسبب فى ذلك هو ان الجمعيات التعـاونية الاستهلاكية هى الوحيدة التى لهـا محال فى القرى وليس امام المستهلكين سـواء اكانوا اعضاء فى الجمعيات أم لا ، سوى ان يشتروا من هذه المحلات ومن ثم فليس هناك ما يدعو الى تمييز الأعضاء عن غيرهم من المستهلكين .

ولا توجد ميزات خاصة تمنح لأعضاء اللجان المختلفة التى تشترك فى ادارة الجمعيات وان كان هناك بعض مكافآت تمنح لبعض أعضـاء مجلس الادارة أو مجلس المراقبة فان هذه المكافآت رمزية ولا تزيد قيمتها عن ٣٠٠ ، ١٠٠٠ كرون سنويا .

تمكين المرأة فى أوسع نطاق من الاشتراك فى ادارة الجمعيات التعاونية :

لما كانت المرأة أقدر من غيرها[١٣] على معرفة المشاكل الاستهلاكية ، كما أنها أقدر من غيرها على معرفة رغبات الأهالى واحتياجاتهم ، فان الحركة التعاونية الاستهلاكية فى تشيكوسلوفاكيا قد اتجهت الى تمكين المرأة من الاشتراك بصورة متزايدة فى مسئولية ادارة هـذه الجمعيات وهناك بعض السيدات يحتللن مراكز هامة فى الحركة الاستهلاكية فضلا عن أن معظم لجان المراقبة من السيدات (حوالى ٥٠٪) وفى الاتحاد المركزى للتعاون الاستهلاكى تبلغ نسبة السيدات حوالى ٢٥٪ .

عمليات الشراء والتسويق من صميم عمل الجمعيات الاستهلاكية :

تقوم الجمعيات التعاونية الاستهلاكية فى تشيكوسلوفاكيا بمهمة تسـويق معظم المنتجات الزراعية فى المنـاطق الزراعية سـواء بغرض الاستهلاك الداخلى أو التصـدير ، وكثيرا ما تكلف الحكومة احدى

الجمعيات التعاونية الاستهلاكية لتتسوق لها بعض الأصناف نظير عمولة بسيطة لا تتعدى ١٪ ٠

المساعدات التى قدمتها وتقدمها الدولة للتعاون الاستهلاكى :

١ ــ تضييق الخناق على المشروعات الفردية فى مجال تجارة المواد الاستهلاكية لاتساع المجال للجمعيات التعاونية وذلك بطرق مختلفة ، منها رفع حد الضرائب عليهم ومنع السلع الهامة عنهم ، حيث أن تجارة الجملة كلها فى يد الدولة ، حتى اضطروا للتسليم ٠ وقد سبق أن بينا فى جدول سابق كيف كانت نسبة النشاط الفردى فى هذا المجال ٨٣,٢٪ سنة ١٩٤٦ أى عند بدء النظام الاشتراكى ، ثم كيف هبطت هذه النسبة فى السنين التالية حتى بلغت فى ١٩٦١ أى بعد خمسة عشر عاما الى ما يقرب من الصفر ٠

٢ ــ قصر النشاط الحكومى فى مجال تجارة الاستهلاك على المدن فقط ، وبذلك انفردت الجمعيات دون منازع أو منافسة بالقرى مما يساعد على ازدهارها ٠

٣ ــ أحيانا تبيع الدولة ــ ممثلة فى تجارة الجملة ــ الى الجمعيات بأسعار تقل عن سعر البيع لمحلات الحكومة وذلك بتنازلها عن جزء مما يخص خزينة الدولة ٠

كيفية وضع الخطة وتنفيذها :

يبدأ وضع الخطة[١٤] من أسفل الى أعلى أى من الأجهزة الصغرى المحتكة بالمشاكل والتى تحدد الخطة طبقا لاحتياجاتها ورغباتها ٠ ويتم التنسيق بين أنواع النشاط المختلفة للتعاون وبين الجهات الحكومية المعنية قبل وضع الخطة ٠

والخطة بالنسبة للمحلات التابعة للجمعيات التعاونية ، هى تحديد لرقم المبيعات ، ويعمل الجميع للوصول الى هذا الرقم المحدد بالخطة ، بل الى تخطيه وهناك نسبة من أجر كل عامل وموظف لا تصرف الا اذا نفذت الخطة .

طريقة توزيع الارباح فى الجمعيات التعاونية :

٢٠٪ كحد أقصى للأرباح الموزعة(١٥) بحيث لا يزيد ما يأخـذه العضو عن ٣٠ كرون .

٤٪ للمكافآت والأغراض الثقافية كحد أقصى .

٤٪ احتياطى الضمان بالجمعيـات الاستهلاكية (يوضـع تحت اشراف الاتحاد المركزى للجمعيات التعاونية الاستهلاكية وهو الجـزء الذى يستغل فى منح سلفيات ومساعدات للجمعيات المحتاجة وهـــذا الرصيد يقوم مقام البنك التعاونى) .

٦٠٪ على الأقل للاحتياطى .

٥٢٪ نسبة متغيرة لأغراض متعددة .

السلطات الادارية فى الجمعية التعاونية الاستهلاكية :

١ — مجلس المفوضين :

وهو أعلى سلطة فى الجمعية ، ويتم اجتماعه مرة كل سنة وهـو يدعى للاجتماع بواسطة مجلس الادارة بموجب مذكرة ترسل الى المركز الرئيسى وللمحلات قبل الاجتماع بثمانية أيام على الأقل . ويجب أن تتضمن الدعوة عناصر جدول الأعمال . ويجب اخطار الاتحاد التعاونى

بالدعوة قبل تنفيذها بـ ١٥ يوم على الأقل ليكون جدول الأعمال تحت نظر الاتحاد للاسهام بما قد يراه مناسبا فى هذا المجال .

ويمكن دعوة أعضاء المجلس الى الاجتماع اذا طلب ذلك ¼ عدد الأعضاء على مستوى المحلات على الأقل . على أن يحضر الاجتماع ½ عدد أعضاء الجمعية ، أو بناء على طلب لجنة المراقبة أو مجلس ادارة الاتحاد . وفى هذه الحالة يجب على مجلس الادارة أن يدعو للاجتماع خلال ١٥ يوم بعد استلام طلب الاجتماع . ومن ناحية أخرى يدعى بواسطة الاتحاد التعاونى . ويرأس مجلس المفوضين لجنة تنتخب عند افتتاح الدورة وتنتخب اللجنة بدورها رئيسا لها من أعضائها ويجب أن تضم هذه اللجنة عضوين من أعضاء مجلس الادارة ، يتم اختيارهما بمعرفة مجلس الادارة .

ويختار مجلس المفوضين ٥ أعضاء للجنة الانتخابات ، التى تجهز قائمة المرشحين للجنة المراقبة واللجنة المركزية وتنتخب لجنة الانتخابات رئيسا لها .

كما يختار مجلس المفوضين لجانا أخرى تساعده فى أعماله .

واجبات مجلس المفوضين :

١ ــ تعديل اللوائح واصدار قرارات بحل أو ضم الجمعيات .

٢ ــ مناقشة واعتماد تقارير مجلس الادارة ولجنة المراقبة .

٣ ــ فحص الحسابات الختامية السنوية وتقرير المراجعة .

٤ ــ الموافقة بعد الفحص على كيفية توزيع الأرباح أو طريقة استبعاد الخسائر فى الميزانية الا اذا كانت هناك تنظيمات قانونية بهذا

الشأن ، وتحديد مكافآت أعضاء مجلس الادارة ولجان المراجعة ولجان المراقبة تبعا لتوجيهات مجلس التعاون الاستهلاكى المركزى •

٥ ـ يضع أسس نشاط الجمعية فى المدة القادمة •

٦ ـ ينتخب سرا أو علنا ولمدة سنتين أعضاء اللجنة المركزية وأعضاء لجنة المراقبة على أن تحدد طريقة التصويت قبل أخذ الأصوات •

٧ ـ ويحاسب طبقا للقانون كل من يتسبب فى خسارة للجمعية أو يخالف اللوائح •

٨ ـ ينتخب برفع الأيدى المفوضين للاتحادات الأعلى وكذلك نوابهم •

واذا تعذر على العدد اللازم من المفوضين الحضور فى الوقت المحدد للاجتماع عقد اجتماع آخر بعد ساعة دون النظر الى عدد الحاضرين للنظر فى نفس جدول الأعمال ، وهذا الاجراء لا يتم الا بموافقة مجلس ادارة الاتحاد وبشرط أن يكون الأعضاء المفوضين على علم بها عند دعوتهم • ويتم تسجيل المداولات فى سجل خاص يوقعه أعضاء لجنة الادارة وترسل صورة منه الى مجلس ادارة الاتحاد • ويذكر فى المحضر مقر ووقت الجلسة وكل ما يتعلق بما دار فى الجلسة •

٢ ـ اللجنة المركزية :

تمارس حقوق لجنة المفوضين فى فترات ما بين دورات انعقاده ، ما عدا الآتى : تعديل اللوائح ، واصدار القرارات الخاصة بحل وادماج الجمعيات أو انتخاب الأعضاء •

وأهم واجباته : انتخاب (لمدة سنتين) رئيس ومساعد وأعضاء مجلس الادارة ومناقشة واعتماد تقارير مجلس الادارة ولجنة المراقبة وفحص الحسابات وخطة الجمعية لتوضيح النتائج الاقتصادية •

ويقوم مجلس المفوضين بانتخاب ٢٥ عضوا على الأقل كمراقبين ، وذلك لمدة سنتين ، ويضم الى هؤلاء مجلس الادارة وأعضاء لجنة المراقبة • ومن مجموع كل هؤلاء تتكون اللجنة المركزية ، ويشترط ألا يكون مجلس الادارة ولجنة المراقبة أغلبية ، ويجتمع هذا المجلس مرة كل ثلاثة أشهر على الأقل ، ويرأس الاجتماع رئيس مجلس الادارة أو عضو آخر يمنح هذه السلطة • ويجب عقد اللجنة المركزية اذا طلب ذلك ثلث عدد أعضاء الجمعية أو طلبت لجنة المراقبة أو مجلس الاتحاد الاقليمى للتعاون الاستهلاكى ذلك ، والأحكام التى تسرى على اجتماع المفوضين من ناحية المدلولات والقرارات والمحاضر تسرى على اجتماعات المجلس •

مجلس الادارة :

يقوم هذا المجلس باصدار القرارات فى جميع المسائل الخارجة بحكم القانون واللوائح عن اختصاص السلطات الأخرى ، ويضع موضع التنفيذ قرارات مجلس المفوضين وقرارات اللجنة المركزية ، وكذلك قرارات وتوجيهات الاتحادات ، ويفحص ويعتمد الخطة المالية والتجاربة للجمعية ، ويوجه مع لجنة المراقبة أوجه النشاط الاقتصادى والسياسى والتعليمى بالجمعية •

ويتشكل مجلس الادارة من ٩ ــ ١٣ عضوا بما فى ذلك الرئيس ومساعده ، ويشترط ألا يكون موظفو الجمعية أغلبية فى مجلس الادارة ، ولا يجوز لعضو من لجنة المراقبة أن يكون عضوا فى مجلس

الادارة • ويخول رئيس المجلس مع مساعده ومع عضو آخر من المجلس سلطة تمثيل الجمعية والتوقيع عنها • ويمكن انابة أى شخص آخر بواسطة مجلس الادارة للقيام ببعض مهام الجمعية ، وفى هذه الحالة يخوله المجلس السلطات اللازمة ، ويتم تنفيذ المهمة تحت اشرافه •

لجنة المراقبة :

تراجع هذه اللجنة أعمال مجلس الادارة ولجان المراقبة ، وتراجع النقدية وكيفية ادارة ممتلكات الجمعية كما تراجع السجلات والدفاتر والمستندات حسابيا وتراجع جميع أعمال المحلات والورش حسب الخطة التى يرسمها الاتحاد التعاونى المركزى للاستهلاك • وكذلك مدى تنفيذ الخطة التجارية والمالية للجمعية •

وتقدم لجنة المراقبة لمجلس الادارة تقارير عن نتائج مراجعتها وتقدم الاقتراحات اللازمة لعلاج أى تقصير وتعرض تقاريرها على اجتماع المفوضين مع تقارير عن نشاط مجلس الادارة وعن الادارة الاقتصادية للجمعية •

كما تقدم اللجنة لمجلس المفوضين تقريرا عن نشاطها هى نفسها وعن وجهة نظرها فى الحسابات الختامية •

فى حالة عجز مجلس الادارة عن تلافى التقصير فى المدة التى تحددها لجنة المراقبة ، تطلب اللجنة دعوة المفوضين الى الاجتماع أو اللجنة المركزية وفى نفس الوقت يخطر مجلس ادارة الاتحاد بهذا التقصير •

لجنة المراقبة مسئولة عن نشاطها أمام اللجنة المركزية ومجلس المفوضين ، وتتكون لجنة المراقبة من ٩ ــ ١٥ عضوا ولهم ٥ مساعدين ينتخبون أيضا بمعرفة مجلس المفوضين •

وفيما يلى بعض نصوص مشتركة تخص مجلس الادارة ولجنة المراقبة •

١ ــ مجلس الادارة وكذلك لجنة المراقبة يفحصان ويقران المسائل فى اجتماعات يدعى اليها جميع الأعضاء •

٢ ــ يوجه الدعوة لمجلس الادارة رئيسه مرتين فى الشهر على الأقل ويوجه الدعوة لانعقاد لجنة المراقبة رئيسها مرة على الأقل فى الشهر •

٣ ــ تصدر القرارات بأغلبية عدد الحاضرين بشرط حضور أكثر من نصف الأعضاء •

٤ ــ قد يحضر أعضاء لجنة المراقبة جلسات مجلس الادارة كهيئة استشارية ولكن ليس لأحد من أعضائها حق التصويت •

٥ ــ جميع النقط الهامة عن المداولات وجميع القرارات تسجل المحاضر اللازمة عنها سواء الخاص بمجلس الادارة أو الخاص بلجنة المراقبة ، ويوقع كل محضر الرئيس واعضاء الحاضرين أو بواسطة من يعينهم الحاضرون ، ويجب أن يسجل رأى المعارض فى المحضر وترسل صورة من المحضر لمجلس الادارة والى الاتحاد •

٦ ــ اذا طرأت ظروف على أحد أعضاء مجلس الادارة أو أعضاء لجنة المراقبة تحول دون قيامه بعمله ، يتقدم بطلب كتابى لتعفيه من مسئوليته ، وينتهى واجبه من يوم أن يقرر المجلس أو اللجنة موافقتها على اعفائه من واجبه •

٧ ــ أعضاء مجلس الادارة وأعضاء لجنة المراقبة ملزمون بمزاولة عملهم بدقة ، ويحافظون على الأسرار الاقتصادية والحكومية ، فان تسبب أحدهم فى خسارة تلحق بالجمعية نتيجة للاهمال ، كانوا مسئولين طبقا للوائح .

اجتماع الأعضاء على مستوى المحلات :

فى هذا الاجتماع يزاول الأعضاء حقوقهم ، فيحاطون علما بالموقف الداخلى والعالمى وبأعمال محلهم ونشاط الحركة التعاونية الاستهلاكية.

ويتم فى الاجتماع الأمور الآتية :

١ ــ قبول الأعضاء الجدد أو فصل الأعضاء أو قبول استقالتهم .

٢ ــ انتخاب لجنة المراقبة للمحل .

٣ ــ انتخاب مفوضين لمجلس المفوضين .

٤ ــ فحص الادارة الاقتصادية للمحل ونتائج الجرد .

٥ ــ فحص تنفيذ خطة البيع والشراء .

ويحضر هذا الاجتماع جميع الأعضاء المدرجين بالسجل .

ولجنة المراقبة هى التى توجه الدعوة للاجتماع بناء على تعليمات مجلس ادارة الجمعية مرة كل ثلاثة أشهر على الأقل ، وتتم الدعوى حسب المعتاد ، ويرأس الاجتماع رئيس أو عضو مفوض من لجنة المراقبة من بين أعضائها ، فاذا كانت الدعوة تمت طبقا للوائح كانت القرارات سليمة مهما كان عدد الحاضرين بشرط حصول القرار على أغلبية الحاضرين .

تتولى لجنة المراقبة قيد المداولات فى محاضر وترسل صورة من المحضر الى مجلس ادارة الجمعية •

لجنة المراقبة :

تنتخب لجنة المراقبة لكل محل فيه أعضاء ، فاذا كان بالقرية أكثر من محل له عضوية قرر مجلس ادارة الجمعية عدد لجان المراقبة الواجب انتخابها •

تتكون لجنة المراقبة من ٥ أعضاء على الأقل ، يتم انتخابهم لمدة سنة بواسطة أعضاء المحل ويجب أن يكون من بين أعضاء اللجنة ثلاثة على الأقل تنتخبهم القرى التى تمون بسيارات متحركة (المحلات المتنقلة) •

وتنتخب اللجنة رئيسا لها فى أول اجتماع لها ، ولا يجوز أن يكون عضوا فى لجنة المراقبة أحد أقارب مدير المحل أو المتصلين به جدا •

يجب أن تعقد اللجنة اجتماعا مرة كل شهر على الأقل بدعوة من رئيسها وتتخذ القرارات بأغلبية الأصوات اذا كان أكثر من نصف أعضائها حاضرين ، وتقيد المداولات فى السجل ويوقع المحضر الرئيسى والأعضاء الحاضرين •

وفيما يلى سلطات لجان المراقبة :

١ ـ تمثل رقابة المواطنين وترفع لمجلس الادارة تقارير عن نتائج المراقبة على المحلات •

٢ ـ تشترك فى الجرد المنتظم والمفاجىء وتحاط علما بنتائجه •

٣ ــ تراقب تأدية العمال لأعمالهم بالمحل .

٤ ــ تبدى اللجنة رأيها فى مدى نشاط موظفى المحـل وتطلب نقلهم أو فصلهم .

٥ ــ تناقش مع السلطات التنفيذية للمجلس الوطنى المحلى أحوال المحلات وخاصة تنظيم ساعات البيع .

٦ ــ يشترك أعضاؤها فى المناقشة بالمحلات بصفتهم ممثلين للجمعية أو الاتحاد التعاونى .

٧ ــ توصى بقبول أعضاء جدد ، وتبدى رأيها فى الغاء العضوية .

٨ ــ ينظم أعضاؤها المسائل الثقافية الطارئة مع الجبهة الوطنية أو بمفردهم .

٩ ــ تبدى الرأى فى فتح المحلات الجديدة ومواقعها .

١٠ ــ تطلب من مجلس الادارة علاج التقصير الموضح فى تقاريرها .

ومن المهام الأخرى التى تتولاها لجان المراقبة :

١ ــ يوجهون الأعضاء الى المساهمة فى المساعدة على تأدية رسالة الجمعية على أحسن وجه خاصة بالنسبة لخطة الشراء والبيع .

٢ ــ يتأكدون من توفر البضاعة لجميع الأعضاء ومواطنى المنطقة .

٣ ــ يساعدون مجلس ادارة الجمعية .

٤ ــ يتعاونون ضـد أى تدمير أو ابتزاز لنشـاط أو ممتلكات الجمعية .

٥ ــ كسب أعضاء جدد مع التأكد من سداد قيمة الأسهم .

٦ ــ مواجهة سجلات العضوية •

٧ ــ يروجون بين الأعضاء مزايا وأهميـة الزراعة الجماعية فى الجمعيات التعاونية الزراعية ويلاحظ أن هذه اللجنة مقيدة فى جميع تصرفاتها وقرارات سلطات ادارة الجمعية والاتحادات التعاونية •

الشئون المالية للجمعية :

يتم تمويل الجمعية من الرسوم التى يدفعها الأعضاء من قيمة الأسهم ومن أرباح محلات الجمعية ومن المصادر الأخرى ، وتـكون الجمعية احتياطيات خاصة واحتياطيات عامة ، والاحتياطيات الخاصة قد تنشأ وقد تلغى طبقا لتوجيهات الاتحاد التعاونى الاستهلاكى المركزى •

عند فحص التقرير السنوى والحسابات الختامية السنوية ، يقرر مجلس المفوضين كيفية توزيع الأرباح بعد خصم ضريبة الدخل ، على الوجه التالى :

(أ) ٢٠٪ من الأرباح على الأكثر على الأعضاء •

(ب) حصة الى الاحتيـاطيات الخاصة طبقا لتـوجيهات الاتحاد التعاونى الاستهلاكى المركزى •

(جـ) حصة الى الاتحاد المركزى لتجميع الأموال اللازمة لخـدمة تنظيمات الحركة التعاونية •

(د) حصة الاتحاد لتسهيل تمويل التنظيمات التابعة للاتحاد •

(هـ) الباقى ويشترط ألا يقل عن ٥٠٪ من صـافى الربح الى احتياطى الجمعية طبقا لتوجيهات الاتحاد المركزى •

ويقرر مجلس المفوضين كيفية تغطية الخسائر أما من احتياطى أو

من قيمة أسهم الأعضاء أو من احتياطيات أخرى ان لم يكن احتيـاطى الجمعية كافيا .

حل الجمعية أو ادماجها مع أخرى :

اذا وافق مجلس المفوضين بأغلبية ٣/٢ الأعضاء الحاضرين ، يمكن حل أو ادماج الجمعية بشرط موافقة الاتحاد التعـاونى الاسـتهلاكى المركزى أيضا .

ويتم تنظيم تصـفية الجمعية حسب نصوص القـانون ، وحسب توجيهات الاتحاد المركزى للتعاون الاستهلاكى .

الفصل الثالث

البنيان التعاوني في القطاع الإنتاجي

تهتم الدول التي تؤمن بالاشتراكية بالعمال بصفة عامة والعمل على ارتفاع مستوى دخولهم وتحسين شئونهم الاجتماعية ، ومن هذا المنطلق فان قيام حكم جديد بعد التحرير ترتب عليه بالضرورة احداث تغييرات أساسية فى جميع مرافق الحياة بما فى ذلك قطاع التعاون الانتاجى ، خاصة وأن هذه التعاونيات أريد لها بعد التغيير أن تكون من الأدوات الهامة لبناء الاقتصاد الاشتراكى الجديد • وحتى يمكن تحقيق هـذا انهدف فقد بذلت الجهود نحو تنظيم قطاع التعاونيات الانتاجية بأسلوب يتفق وأهداف التطوير الاقتصادى والاجتماعى وبحيث تسير التعاونيات الانتاجية بأسلوب تستطيع فيه ليس فقط خدمة أعضائها ، انما تتجه أيضا تدريجيا وبشكل متزايد نحو خدمة صالح المجتمع بأسره •

ويهمنا ان نوضـــح ونحن نتحدث عن التعاونيات الانتاجية(١٦) أن الاحتلال النازى لتشـــيكوسلوفاكيا كان يتجه نحو اضــــعاف الأسلوب الديموقراطى لهذه التعاونيات ولذلك فان المانيا النازية عينت وكلاء مهمتهم الأولى ادارة الاتحادات التعــــاونية ، غير أن الأمـــر اختلف بعد عام التحرير وهو عام ١٩٤٥ اذ انبثقت من بين صفوف الشعب قيادات وطنية على أساس التمثيل الشعبى ، وقد روعى فى اختيار هذه القيادات استبعاد العناصر التى تعاونت مع المحتل ، وبذلك أصبحت الحركة

التعاونية الانتاجية منظمات اختيارية تضم الفنيين وصغار المنتجين وتتضافر جميع المستويات المعنية بالأمر بالعمل على ارشادهم وتوضيح المفاهيم التى يمكن عن طريقها الانتقال من الانتاج الفردى الصغير الذى كان سائدا الى شكل أعلى من المؤسسات التعاونية الانتاجية .

ويلاحظ أن هذه الجهود التى بذلت أمكن عن طريقها فى بادىء الأمر أى فى عام ١٩٤٥ تأسيس ٣٢٢ جمعية ثم أخذ عددها يتزايد الى أن وصل عددها ٤٢٠ جمعية عام ١٩٤٨ .

ووفقا للأسلوب السليم الواجب الاتباع فى التعاونيات والذى يقوم على مبدأ الاختيار فان المسئولين عن تطوير التعاونيات الانتاجية أخذوا بهذا المبدأ وبذلوا جهدا كبيرا أساسه الاقناع والاقتناع لكى تكون هذه التعاونيات الجديدة الأمر الذى أدى فعلا الى انضمام عدد كبير من صغار المنتجين الى التعاونيات التسويقية والشرائية ومن الملاحظ عند تكوين هذه الجمعيات أن الأعضاء فضلوا أن يحتفظوا بذاتيتهم المستقلة وسمح لهم فى هذه الفترة الانتقالية بأن يستخدموا عمالا آخرين ويأجروهم على عملهم . واقتصرت مهمة التعاونيات الجديدة على تقديم جميع الخدمات التى تمكن صغار المنتجين من الاستفادة من جميع الدراسات التى تتعلق بتطوير عملهم وأسلوب استفادتهم بالآلات الحديثة بأسلوب جماعى منظم الأمر الذى كان له أثره فيما بعد اذ تفهم صغار المنتجين فكرة التعاون وادركوا فوائدها ومزاياها وأن أسلوب العمل الجماعى المنظم يعود عليهم بفوائد أكثر مما لو ظلوا فى عملهم منفردين .

ويهمنا ان نوضح ان فكرة التعاون بمـا تتضمنه من بعض المزايا التى تمنحها الدولة كثيرا ما تدعو غير التعاونيين من هؤلاء الذين ينتهزون الفرصة من اجل تحقيق مزيد من الربح ، نقول كثيرا ما يتحين هؤلاء الفـرص للاستفادة من هذه المزايا فيتسـللون الى القطاع التعاونى ليس لأنهم يؤمنون بالتعاون كعقيدة وفـكرة ، انما لـكى يحققوا لأنفسهم بداية تكوين التعاونيات على أسس جـديدة مصالح خاصة ، وقد شهدت هذه الفترة من بعد التحرير ، اعدادا من هؤلاء الذين دخلوا الى مجال التعاون الانتـاجى وكان هدفهم الأساسى هـو التخلص من الضرائب الأمـر الذى دعى الحكومة فى عام ١٩٤٨ الى القيـام بمسح شامل لهذه التعاونيات وقامت بحل بعضها وأممت البعض الآخر وضعا للأمور فى نصابهما الصحيح .

ومما لا شك فيه أن قيام الاتحاد التعاونى العام بعد التحرير بقياداته الوطنية الجديدة كان له أثره الكبير فى تطوير التعاونيات الانتاجية وفى اعادة تنظيمها والاشراف على حساباتها . وقد ساند الاتحاد التعـاونى العام فى مهمته الوزارات المختصة اذ أن الادارات المعنية بالتعـاون قدمت كل عون ممكن فى هذا المجال سواء على مسـتوى الارشـاد والاسهام فى التخطيط أو الأسلوب الأمثل فى تحقيق الادارة الاقتصادية فى التعاونيات الانتاجية أو تيسير تقديم المواد الضرورية لتحقيق الخطط الانتاجية لهذه التعاونيات .

كما يهمنا أن نشير الى أن الجهود التى بذلت لتوحيد الحـركة التعاونية بأسرها وبشتى قطاعاتها فى المجلس التعاونى المركزى عام ١٩٤٨

قد خلق الظروف المناسبة للاسراع بعملية الانتقال من الانتاج الصغير الى أشكال تنظيمية عليا استطاعت أن تكون أكثر قدرة فى تحقيق الاهداف الرئيسية للحركة التعاونية الانتاجية فى تلك الفترة والتى كان منها :

١ ــ تنقية التعاونيات الانتاجية من التعاونيات ذات الأهداف الرأسمالية والتى كانت تتستر تحت أسم التعاون لتحقيق مآرب شخصية.

٢ ــ اقناع صغار الحرفيين وأصحاب السلع التى تتعامل فى هذه الحرف بالانضمام الى التعاونيات الانتاجية بصورة اختيارية وتوضيح الآثار التى تعود عليهم وعلى المجتمع من اتباع الأسلوب الجديد .

ومما لا شك فيه أن الاجراءات التى اتبعتها الدولة قد ساعدت على تحقيق هذه الأهداف فمثلا نعتقد أن عمليات الشراء فقدت أهميتها العملية بالنسبة للتعاونيات الانتاجية نتيجة لتكوين المؤسسات الوطنية الجديدة التى اختصت بتجارة الجملة وكذلك فان عمليات التسويق المتعلقة بالمواد الاستهلاكية كانت قد نظمت أيضا وفقا للخطة الاقتصادية . وهناك عامل جديد آخروهو أن صحوة العمال جعلتهم يشددون على المطالبة بضرورة اشتراكهم فى ادارة شئون هذه التعاونيات .

ونظرا لأن هناك من التعاونيات الانتاجية ما يتعامل مباشرة فى سلع استهلاكية فانه روعى أيضا أن يكون هناك نوع من تقسيم هذه التعاونيات بحيث تلحق بعض التعاونيات الانتاجية لصغار الحرفيين بالتعاونيات الاستهلاكية حتى يكون هناك اتصال مباشر دون وسطاء فيما يتعلق بانتاج هذه السلع وتسويتها ا. وقد تم فعلا تحويل ما يقرب من ١٠٠ تعاونية للصناع الماهرين وصغار التجار الذين قبلوا الفكرة الى قطاع الحركة التعاونية الاستهلاكية .

ولعل من المناسب فى هـــذا المقـام أن نوضح أن عملية التطور نحو البناء الاشتراكى ليست عملية سهلة هى فى الحقيقية عملية بالغة التعقيد ينبغى أن تاخذ فى الاعتبـــار مشاعر النـاس واحســاساتهم وفى نفـس الوقت الأسلوب الأمثل الذى يأخذ بيدهم ارتفـاعا نحو تحقيق أهداف المجتمع الاشتراكى الجديد ولذلك فاننـــا نجـــد أن المخـططين فى تشـيكوسلوفاكيا قد وضـعوا بدائل أمام الحرفيين حتى يشعروهم بأن لهم الحـق فى الاختيار ، منها مثلا أنه كان يمكن للمنتجين الصغار أن يعملوا فى المنشآت الوطنية كعمال مهرة أو أن يعملوا فى المشاريع التى تتولاها الادارات المحلية والتى تزاول نشاطا يتفق مع ما يمارسونه من مهن ، أو أن يشتركوا بمـا يمتلكون من ورش فى عضـــوية الجمعيـات التعاونيات الانتاجية للعمـال أو يشتركوا فى التعاونيات الاستهلاكية كما هو الحال مثـلا بالنسبة للخبـــازين وصـانعى الحـلويات والقصابين ... الخ .

ويهمنا أن نوضح أن حمـلات الارشاد والتوجيه والاقناع التى كانت تقوم بها الدولة كانت تقترن أيضا بتوضيح الأسلوب الذى يمكن عن طريقه أن ينضم صغار المنتجين الى التعاونيات الجـديدة فكانوا مثلا يعرضون عليهم استمارة العضوية التى عليهم أن يتفهموا بنـودها جيدا فاذا ما اقتنعوا بها فانهم يوقعونها على أساس أنها عقد بينهم وبين التعاونية الجديدة . وبموجب الأساليب التى اتبعت فان العضو الجديد له كامل الحرية فى أن يتصرف فيما يمتلكه بالأسلوب الذى يراه من وجهة نظره أكثر فائدة له ، فهو مثلا اذا كانت لديه آلات أو معدات يمكنه أن

يبيعها الى التعاونية الجديدة أو يؤجرها لها • أما فيما يتعلق بالممتلكات غير المنقولة فكان يكتفى بايجارها • وقد اقترنت حرية التصرف بجهد كبير نحو تثقيف الأعضاء الجدد بالمفاهيم الجديدة وذلك حتى يصبحوا أعضاء مدركين تماما لفلسفة التطور الجديد وبحيث يصبحوا فعلا لبنات قوية فى بناء الصرح الاشتراكى الذى ينبغى أن لا تشوبه الأساليب الرأسمالية القديمة • وقد اعتمدت الدولة فعلا وقيادات الاتحادات على الصفوة الممتازة من ذوى العقيدة الاشتراكية والخبرة بطبيعة عمل هؤلاء الحرفيين لكى تتولى هذه المهمة الصعبة وهى الاقناع والاقناع بالأساليب الاشتراكية الجديدة •

ولعل من المناسب أيضا أن نوضح أن هذه التوعية قد أتت ثمارها فعلا اذ أنه فيما بين عام ١٩٤٩ و ١٩٥٢ قد تحول ١٠٨٥٤ وحدة صغيرة عدد أعضائها ٢٦٩٥٠ الى التعاونيات الانتاجية الجديدة الأمر الذى أمكن معه القيام بعملية التحويل وكذلك ادخال التكنيك الحديث والارتقاء بمستويات العمل التعاونى وتحسين ظروف العمل بصفة عامة وفيما يلى نورد جدولا رقم (١٠) يوضح تطور عدد التعاونيات الانتاجية فيما بين عامى ١٩٤٩ و ١٩٥٢ :

جدول رقم (١٠)

السنة	عدد التعاونيات	عدد الأعضاء
١٩٤٩	٣٠٥	٣٠٠٠٠
١٩٥٠	٤٠٢	٥٠٠٠٠
١٩٥٢	٦٥٤	٨٦٠٠٠

وقد شهد عام ١٩٥٣ عهدا جديدا فيما يتعلق بتطور الحركة التعاونية الانتاجية اذ تشكل فى هذا العام اتحاد مركزى مستقل للتعاونيات

الانتاجية وعهد للاتحادات التعاونية الانتاجية الاقليمية بمهام جديدة ، وتضاعفت الجهـود من أجل توضيح المهام الأساسية التى ينبغى على التعاونيات الانتاجية أن تقوم بها ومنها ما يأتى :

١ ــ الاهتمام بانتاج سلع الاستهلاك اليومى وعلى وجه الخصوص السلع التى يمكن انتاجها من المواد الأولية المحلية وكذلك بقايا المـواد التى ترفض المؤسسات الحكومية تشغيلها .

٢ ــ الاهتمام بالتصنيع التعاونى الحرفى بالنسـبة للمنـاطق التى لا توجد فيها صناعات .

٣ ــ الاهتمام بجميع الخدمات التى تتعلق باحتياجات الناس مثـل الأعمال التى تتعلق بتصليح بعض المعدات التى تستخدم فى المنـازل أو أعمال الصيانة التى تتعلق بالمرافق المنزلية ألخ ...

٤ ــ تنظيم جهد مختلف الحرفيين والعـاملين الذين تقتضى طبيعة تشغيلهم أن يعملوا فى منازلهم .

٥ ــ العمل على رفع انتاجية ذوى العاهات حتى يمكن أن ينعموا بثمرات الجهد الاشتراكى الجديد وأنهم جزء من الدولة تعطيهم رعاية واهتماما خاصا .

٦ ــ بذل الجهود نحو اعادة توعية وتثقيف الأعضاء الجـدد فى العمل التعاونى بأسلوب يمكنهم من مزاولة نشاطهم الثقافى والسياسى .

التطور الحديث للتعاونيات الإنتاجية

سبق وأن أوضحنا أن العنصرين الرئيسيين فى تكوين الشعب التشيكوسلوفاكى هما :

التشيك والسلوفاك :

وكان يوجد فى بداية عام ١٩٦٤ من التعاونيات ٤٣٥ تعاونية انتاجية منها ٣٢٩ توجد فى المناطق التشيكية و ١٠٦ فى المناطق السلوفاكية وتمتلك هذه الجمعيات أكثر من ٨٠٠٠ ورشة ومعمل ويشتغل فيها ما يقرب من ١٣٠٠٠٠ عامل ومن بين هؤلاء كان يوجد ١٦٠٠٠ من ذوى العاهات أى حوالى ١٣٪ من مجموع العمال ولعل هذه النسبة توضح لنا السبب الذى من أجله وجهت التعاونيات الانتاجية بحيث اعتبرت المهام الأساسية لها رفع انتاجية ذوى العاهات كما وأن هناك ملاحظة أخرى جديرة بالاهتمام وهى أن ٥٠٪ من أعضاء الجمعيات التعاونية الانتاجية كانوا من النساء ، وكان يعمل ١٢٠٠٠ عضوا فى منازلهم .

وحتى يمكن أن تحقق التعاونيات الانتاجية مزيدا من الكفاءة فقد طبقت الحركة سياسة التركيز والتخصص فى الانتاج ، وكان لانتهاج هذه السياسة أثرها فى اندماج أعداد من التعاونيات الانتاجية الصغيرة لتكوين وحدات أكبر ، وهذا يلاحظ اذا ما عرفنا أن عدد التعاونيات كل فى بداية عام ١٩٥٨ يبلغ ٧١٣ تعاونية انتاجية بينما أصبح فى عام ١٩٦١ ــ ٥٧٨ تعاونية انتاجية ثم أخذ فى التناقص ففى عام ١٩٦٣ أصبح عدد هذه التعاونيات ٤٤٩ تعاونية .

ورغما عن أن سياسة الدمج هذه كانت تستهدف تكوين وحدات أكبر قادرة على انتهاج الأساليب التكنيكية الحديثة فى الانتاج ، الا أنه

لوحظ فى بعض الحالات أنه لم يكن فى الامكان الغاء قاعدة الانتاج اليدوى الصغير ، الأمر الذى ترتب عليه عدم تحقيق الكفاءة الانتاجية المطلوبة .

على أننا نوضح أن التطور الذى حدث جعل من التعاونيات الانتاجية جمعيات اختيارية من الحرفيين وغيرهم من الصناع الذين كانوا يعملون فى مختلف الوحدات الصغيرة والذين ضموا جهودهم الاختيارية فى نطاق العمل المشترك بأسلوب تعاونى للتخلص من العمل بالأسلوب القديم الذى كان عملهم فيه وجهدهم مبعثرا ومتفرقا .

ويلاحظ أن هذه التعاونيات الحرفية قد لاقت نجاحا فى مجالات كثيرة وخاصة فى مجال الخدمات التى كانت تقدمها لأبناء الشعب نتيجة لاحتياجاتهم الملحة ، فمثلا تقوم هذه التعاونيات الحرفية باصلاح الأجهزة الكهربائية كأجهزة الراديو والتليفونات ، وكذلك تقدم الخدمات لأصحاب وسائل النقل وتقوم بصيانة وترميم المبانى كما وتقوم بكل ما يتعلق بأعمال الحياكة والسلع الجلدية والخشبية ألخ ... وتقبل هذه التعاونيات أن تتلقى الطلبات الخاصة من المواطنين لانتاج مختلف السلع التى تدخل فى نطاق نشاطها وذلك وفقا للمواصفات التى يتطلبها المواطنون . وتقوم كذلك بعض هذه التعاونيات بتقديم الخدمات ذات الطبيعة الشخصية كتعاونيات الحلاقين وتعاونيات المصورين ... وأنشأت هذه التعاونيات أيضا ما يطلق عليه « بيوت الخدمة » سواء فى المدن أو القرى الكبيرة وهذه البيوت تضم عددا من الورش المختلفة التى تستطيع أن تقدم مختلف أنواع الخدمات للبيئة التى توجد فيها .

ويلاحظ أنه يوجد نوع من التنسيق بين التعاونيات الانتاجية

والمنظمات الحكومية وذلك فيما يتعلق بانتاج البضائع الاستهلاكية ذات النوعية الممتازة والتى تعد فى بعض الأحيان لغرض التصدير فمثلا تنتج ما يعادل ١٧٪ من مجموع الانتاج الوطنى للأثاث و ١٣٪ من انتاج الأحذية و ١٢٪ من الملابس • كما ونلاحظ أن الاتحاد التعاونى المركزى للتعاونيات الانتاجية يبذل جهدا كبيرا من أجل تطوير الانتاج ولذلك أنشأ مشروعا مستقلا بغرض انتاج أنواع جديدة من السلع ويقوم هذا المشروع بمقتضيات التطوير والتصميم وما يتطلبه ذلك من اعداد الخرائط والوثائق اللازمة لادخال مختلف أوجه التحسينات على السلع المنتجة • ومن مهام هذا المشروع أيضا أن يكون على صلة مستمرة بمختلف التعاونيات الانتاجية •

ولعل من الواضح أن التعاونيات الانتاجية أصبحت من أهم الأشكال التنظيمية فيما يتعلق بتجميع القوى العاملة التى تعمل فى مجال الحرف والانتاج الصغير كما وأنها أخذت تضطرد فى تقدمها بحيث أصبحت الآن من أهم الأشكال التنظيمية فى المجتمع التشيكوسلوفاكى لانتاج الفنون الشعبية(١٧) والحفاظ على المهارات التى تتصف بها المنتجات الشعبية وقد بلغ مجموع هذه التعاونيات الانتاجية المتخصصة فى عام ١٩٦٣ واحدا وثلاثين جمعية وكانت تمتلك هذه الجمعيات ١٢٣ ورشة يعمل فيها ٩٢٠٠ شخص وتقع مسئولية القيام بمقتضيات الدعاية لبيع هذه المنتجات الفنية الشعبية على عاتق ادارات تجارية خاصة تابعة للاتحاد المركزى للتعاون الانتاجى •

ويوجد وفقا لاحصائيات عام ١٩٦٣ ما يبلغ ٤٦ جمعية تعاونية انتاجية خاصة بالأشخاص العاجزين(١٨) تمتلك ١٧٧ ورشة فى انتاج المفارش وفى نسج الأقمشة وأنواع الحياكة المختلفة والملابس الجاهزة

أو انتاج الملابس وفقا للمواصفات المطلوبة ... الى غير ذلك من أنواع الخدمات كتنظيف البيوت وحراسة الجراجات ومواقف السيارات ...

ولعل من المناسب ايضا أن نذكر فى هذا المقام أن التعاونيات الانتاجية بالاضافة الى الدور الهام الذى تقوم به فى خدمة المجتمع فانها أيضا تقوم بمهمة أخرى وهى زيادة فرص العمل فى المناطق التى ما زالت فيها الصناعة قليلة ، الأمر الذى ترتب عليه الارتفاع بالمستوى الاقتصادى لهذه المناطق .

واذا أخذنا فى الاعتبار أن ورش العمل الخاصة فيما سبق كانت تستخدم فى المتوسط شخصين فقط . ومتوسط ما تستخدمه التعاونيات الانتاجية بعد التطور الكبير الذى حدث هو ٣٠٠ شخص فى المتوسط ، لعلمنا مقدار التقدم الذى حدث خاصة مع استخدام الأساليب العلمية الحديثة وما يمكن تحقيقه من وفورات اقتصادية نتيجة لتطبيق مبدأى التركز والتخصص . وقد وضعت سياسة من شأنها أن لا يزيد قطر الدائرة التى تشملها نشاط التعاونية على حدود المنطقة الخاصة[١٩] بها وذلك حتى يمكن أن تكون هذه التعاونيات مريحة لأعضائها ويتيسر للأعضاء الاشتراك فى ادارتها والرقابة عليها .

ومن الأمور الجديرة بالملاحظة أن التعاونيات الانتاجية تسهم فى وضع خطة النشاط العام مع الاتحادات التعاونية وهذه الخطة تقوم اساسا على مقتضيات تطوير الاقتصاد الوطنى بحيث تؤدى التعاونيات نشاطها الانتاجى فى اطار الخطة العامة للدولة فتكون منسجمة مع أهدافها واغراضها . وتنقسم الخطط التى تعدها هذه التعاونيات

الى نوعين : خطط طويلة المدى واخرى سنوية . وتناقش الجمعية العمومية هذه الخطط وتصادق عليها وتشرف على تنفيذها وتعتبر مصادقة الجمعية العمومية على هذه الخطط على جانب كبير جدا من الأهمية اذ يعتمد عليها فى طلب مستلزمات الانتاج وكذلك بذل الجهود نحو بيع المنتجات التامة الصنع والقيام بالأعمال الانشائية .

وفيما يلى نوضح الأسلوب العملى الذى يتم بموجبه وضع هذه الخطط :

* ترسل أجهزة التخطيط المركزية مقترحاتها وتعليماتها الى الاتحاد التعاونى الانتاجى الذى يقوم بدراستها دراسة أولية ، ثم يرسلها الى التعاونيات الانتاجية فى شهر سبتمبر من كل عام .

* تعقد الجمعيات التعاونية الانتاجية الاجتماعات المناسبة واللازمة لدراسة الخطة فى ضوء التعليمات الصادرة اليها من الاتحاد التعاونى الانتاجى وتشمل هذه الدراسة الواجبات الالزامية والتوجيهات والمهام الأخرى التى ينبغى على التعاونيات الانتاجية أداؤها .

* بعد استكمال الدراسات المطلوبة تضع التعاونيات الانتاجية ملاحظاتها عن الخطة وما تراه لازما لتنفيذها على الوجه الأمثل ثم ترسل كافة ملاحظاتها ومقترحاتها للاتحاد .

* يرسل الاتحاد قبل نهاية العام ملاحظاته التى يتوصل اليها وذلك فى ضوء الدراسات التى يقوم بها للتنسيق بين خطط جميع التعاونيات الانتاجية التابعة له .

* تقوم التعاونيات الانتاجيــة مرة ثانية بدراسة الخطة ووضعهــا فى صيغتها النهائية وذلك فى ضوء ما قامت به من اتصالات مع الاتحــاد العــام •

* يدرس الاتحاد العام الخطة فى صيغتها النهائية ثم يصادق عليهــا ، ويرسل نسخة من الخطة المعتمدة الى بنك الدولة الذى تتعامل معه الجمعية الانتاجية حيث يعتبر هذا البنك الجهة الوحيدة الممولة ، هذا بالاضافة الى أنه يتولى مراقبة تنفيذ الخطة •

* يقوم الاتحاد التعاونى الانتاجى بوضع خطة الاتحاد السنوية استنادا الى خطط جميع التعاونيــات الانتاجيــة ثم يرفع هذه الخطة الى وزارة التخطيط وبنك الدولة •

وتهتم التعاونيات الانتاجيــة عند وضــع الخطة ،مراعاة أن يتم تخطيط الانتاج على اساس تلك السلع التى يكون عليها طلب أكثر من غيرها . كما وتهتم أيضا بالبحث عن انتاج سلع جديدة يرغب فيها المستهلكون • هــذا بالاضافة الى تحسين نوعية المنتجات السابقة وخفض تكلفة انتاجها •

وعلى وجه العمــوم فان الخطــة تدخــل فى اعتبارها الى حد كبير العوامل المؤثرة على ما قد يتحقق من دخل يمكن التعاونية من تطورها واطراد نموها ، ومن هذه العوامل ما يأتى :

ــ انتاج السلع التى يكون عليها طلب أكثر والتى يمكن بيعها بأسعار ملائمــة •

ــ التوفير فى المواد الخام والمواد الأولية والطاقة •

ـ الاستخدام الأمثل لوسائل الانتاج .

ـ تخفيض حـالة المخزون ، اذ يترتب على ذلك نوعا من التوفير كالتوفير فى الفوائد التى تدفع للبنك على القروض الجارية لأجل قصير لتغطية أثمان هذا المخزون من المواد الأولية والمحروقات .

هذا بالاضافة الى الجهود التى تبذل من أجل زيادة انتاجية العمل التى تعتبر على جانب كبير جدا من الأهمية فيما يتعلق بالتأثير الـلائم على النشاط الاقتصادى للتعاونية الانتاجية لأنه على أساس هذه الزيادة فى انتاجية العمل يمكن التوفير فى تكلفة وحدة الأجر المحسوبة فى تكلفة وحدة الانتاج الأمر الذى يترتب عليه زيادة أجور العمال .

ويمكن تلخيص المؤشرات التى توضـح محتوى خطة التعاونيات الانتاجية فى الثلاثة مجموعات الآتية :

١ ـ المؤشرات الادارية المكتبية وهـذه المؤشرات تنزل من أعلى وينبغى على التعاونيات الانتاجية أن تلتزم بتنفيذها بعـد تفهمها والاقتناع بها .

٢ ـ المؤشرات التى تضعهـا الهيئـات التخطيطية والاستثمارات والجداول والبيانات الموحدة لكل الاقتصاد الوطنى والتوجيهـات العامة حول محتواها الأساسى وبذلك تخرج الخطة شاملة موحدة ويمكن فى نفس الوقت القيام بمقتضيات الدراسات المقارنة نتيجـة لتجانسها .

٣ ـ المؤشرات التى تحتاج اليها التعاونية الانتاجية لادارة شئونها الداخليـة وهـذه

مؤشرات مرشدة ولا يحتــاج تنفيذها لأخذ موافقة عليها من اى جهة ويمكن للتعاونية أن تنتهج افضـــل الأساليب العصرية لترشيد تنظيماتها الداخلية .

كما وتضع كل تعاونية انتاجية خطــة تكنيكية خمسية . هــذا بالاضافة طبعا الى ما ذكر من وضع الخطة السنوية وينبغى أن يراعى أن الخطة الأخيرة تعتبر مرحلة فى اطار الخطة الخمسية . واعداد الخطة الخمسية يتم على مرحلتين :

المرحــلة الأولى :

تقوم التعاونية الانتاجية باعداد الاطار العام الذى تقترحه بمشروع خطتها وهى تستند فى اعدادها الى ما عندها من تعليمات وتوجيهات من كافة الجهات التى لها اتصال بعملية التخطيط كالهيئات التخطيطية المركزية والاتحاد العــام الذى عليه أن يتوســع على قدر الامكان فى الشرح والتفصيل حتى تكون أمام التعاونيات معلومات واضحة فى هذا الشأن . وينبغى على التعاونية الانتاجية عند وضعها للخطط المقترحة أن تأخــذ بعين الاعتبار القواعد الموضوعة لكيفية توزيع الدخل الاجمالى والأسس المتبعة فى الاقراض وتطور الأسعار الى غير ذلك من العوامل .

المرحــلة الثانية :

ترفع الخطة المقترحة الى الهيئات المركزية وهى الاتحادات والوزارات المعنية ويقع على عاتق الاتحادات أن تقوم مع الهيئات المركزية المسئولة عن التخطيط بالتنسيق الكامل حتى يمكن أن تكون هناك وحــدة فى الخطة العامة للدولة تعرف فيها التعاونيات الانتاجية دورها فى وضوح تام .

على أن أهم ما تتجه اليه الجهود هو متابعة الخطة، اذ ينبغى عندالقيام بمقتضيات المتابعة الابتعاد عنالتمسك بالناحية الشكلية، والمتابعة الممتازة هى تلك التى تراعى التغييرات التى تحدث فى الواقع وتراقب من خلال التحليل الواعى فيما اذا كان الهدف الذى وضع لا زال قابلا للتنفيذ فى ظل الظروف الجديدة . كما وأن الرقابة يجب أن تتحقق من أمور كثيرة منها مثلا ما اذا كانت التعاونية الانتاجية فى مجمل نشاطها تتوخى زيادة الكفاءة الانتاجية المستهدفة لصالح الاقتصاد القومى والتعاونية . فاذا ما وجدت أن هناك عوائق تحول دون تحقيق المستهدف بالمعدلات المقررة فعليها ان ترشد بما ينبغى أن يتبع أو يتخذ من اجراءات للمساعدة على تصحيح مسار النشاط كما وان الرقابة على القوة العاملة ينبغى أن تهتم بالتأكد من أن القوى العاملة تؤدى المهام الموكولة اليها باعلى قدر من الكفاءة .

وفى الصفحات التالية نورد هيكلين تنظيميين رقمى ٦ و ٧ يوضح أحدهما الهيكل التنظيمى للاتحاد العام التعاونى والانتاجى والآخر يوضح الهيكل التنظيمى لديمقراطية الادارة فى تعاونية انتاجية .

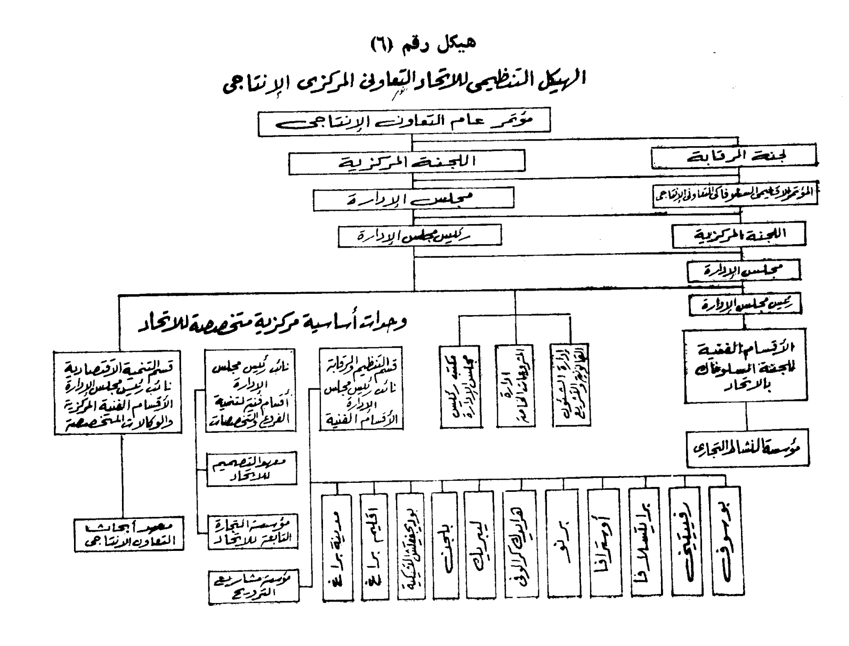
ويهمنا أن نوضح أن المصادر الرئيسية لتمويل التعاونيات تأتى من رسوم اشتراك الأعضاء وحصصهم . هذا بالاضافة الى ما تخصصه التعاونيات لتدعيم مركزها المالى من فائض أرباحها بحيث لا يقل عن ٣٥٪ كما ونلاحظ أن التعاونيات الانتاجية تكون رصيد خاصة لخدمة أغراض متعددة تتعلق بأوجه نشاطها مثل التوعية وتعميق المفاهيم التعاونية والاشتراكية أو توضيح مجريات الأمور الداخلية أو بعض ما تتعرض له

الدولة من مشكلات نتيجة لعداوات خارجية أو زيادة الكفاءة الانتاجية للأعضاء وما يتطلبه هذا من تدريب وغير ذلك أو العمل على تحسين ظروف الأعضاء الاجتماعية ، وكذلك أيضا تخصيص رصيد للقيام بالبحوث والدراسات العلمية ويحق للأعضاء فى الجمعية التعاونية الانتاجية التمتع بالرعاية الصحية المجانية ويتقاضى أجره أثناء مرضه وفقا لجدول معين وكذلك فى حالة التقاعد أو البطالة وفى كل هذه الأحوال يتقاضى العامل أجره على نفس المستوى الذى يتقاضاه العامل فى المنشئات الحكومية . والذى يساعد على تحقيق ذلك هو روح التضامن والتكافل لدى جميع الأعضاء بما يسهمون به من أموال عن طريق ما يقتطعونه من فائض أرباحهم ويخصصونه لهذه الأغراض .

ويهمنا ان نوضح أن الاتحاد المركزى للتعاونيات الانتاجية قد انشأ فى عام ١٩٥٤ صندوق اقراض ، ويقبل هذا الصندوق الايداعات وكذلك يمول بالاشتراكات الاجبارية التى ينبغى على التعاونيات الانتاجية تقديمها والتى تبلغ نسبتها من ٢٥ - ٣٠٪ من صافى ارباحها . ويسهم هذا الصندوق فى تدعيم التعاونيات الانتاجية وذلك عن طريق تقديم القروض التى تحتاج اليها لتحقيق اهدافها . ويلاحظ أن القروض التى تعقدها التعاونيات الانتاجية من صندوق الاقراض بالاتحاد التعاونى المركزى غالبا ما تكون قروضا طويلة الاجل وبشروط مناسبة للتعاونيات بل أنه فى بعض الأحيان يمكن للصندوق أن يمنح قروضا للتعاونيات الانتاجية بفوائد مخفضة . كما ويمكن أيضا للتعاونيات الانتاجية أن تحصل على قروض اخرى قصيرة الأجل من البنك المركزى التشيكوسلوفاكى .

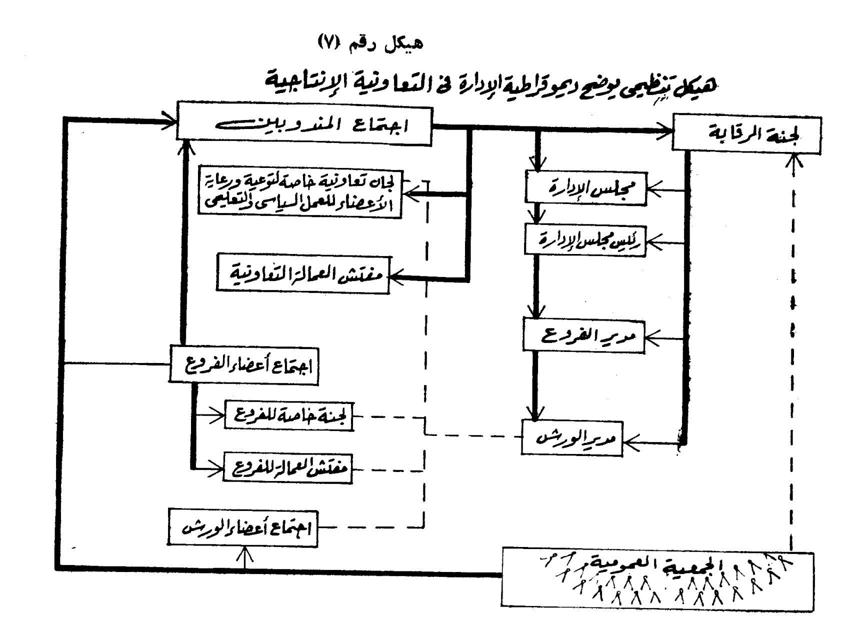
هيكل رقم (٦)

الهيكل التنظيمي للاتحاد التعاوني المركزي الإنتاجي



هيكل رقم (٧)

هيكل تنظيمي يوضح ديموقراطية الإدارة في التعاونية الإنتاجية



أما فيما يتعلق بمكافأة العاملين على جهدهم فان الجمعية العمومية لها الحق فى أن تقرر القدر الذى يمنح لكل مجموعة من العاملين وهم فى هذا يستطيعون أن يوزعوا منحا اضافية للعاملين الى ما يقرب من ٢٠٪ من الأرباح • وغنى عن القول أن هذه المنح الاضافية التى يتقاضاها الأعضاء انما تمنح وفقا لأسلوب علمى واضح للأجور يعرفه جميع العاملين وبذلك فان القدر الذى يحصل عليه كل عضو من هذه المنحة يتناسب مع الجهد الذى بذله •

ونظرا لأن زيادة الكفاءة الانتاجية تعتبر من الأهداف الرئيسية التى تسعى اليها التعاونيات الانتاجية فاننا نرى هذه التعاونيات تهتم اهتماما كبيرا بالتدريب الذى تتراوح مدته فى الغالب فيما بين ٢ ــ ٣ سنوات وذلك وفقا لمتطلبات التخصص اذ أن بعض الأعمال يكون اكتساب المهارة فيها أكثر صعوبة من غيرها ، ولذلك فان التدريب فيها يطول • وفى هذا المجال تهتم التعاونيات الانتاجية أيضا بتدريب أعضائها من الذين تزيد أعمارهم عن ١٨ سنة والذين تنقصهم الخبرة التكنيكية •

وتشكل النساء اللواتى ينخرطن فى التعاونية الغالبية العظمى من هذا النوع حيث أنهن فى معظم الأحيان لا يمارسن اى عمل خارج نطاق عملهن المنزلى . وقد أدى اتباع هذا الاسلوب الى تدريب ما لا يقل عن ١٥٠٠ عضو كل عام . وكل عضو من هؤلاء الاعضاء يمنح ما يطلق عليه (شهادة الكفاءة) اى انه اجتاز التدريب بنجاح وصارت له صلاحيات مزاولة الحرفة بكفاءة . ولعل تحقيق هذا الهدف هو الذى دفع بعض التعاونيات الانتاجية الى انشاء مدارس ثانوية تكنيكية خاصة بها(٢٠) .

الفصل الرابع

البنيان التعاوني في القطاع الإسكاني

لعل من أكثر المشكلات صعوبة التى واجهتها تشيكوسلوفاكيا بعد نهاية الحرب العالمية الثانية ، مثلها فى ذلك مثل العديد من الدول ــ مشكلة بناء مساكن جديدة للشعب ، وكذلك مشكلة ادخال تغييرات حديثة على القديم منها • وقد ساعد على زيادة هذه المشكلة تعقيدا أن حالة المساكن عموما كانت سيئة[٢١] جدا بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية فى معظم أقطار العالم ، كما وأن عمال البناء المهرة تسربوا الى مهن أخرى ، الأمر الذي ترتب عليه قلة نسبية فى المهارات العمالية التى تهتم بصناعة البناء • واذا نظرنا الى حالة الاسكان فى تشيكوسلوفاكيا فيما بين عام ١٩٤٥ وعام ١٩٤٨ ، نجد أن هذه الحالة تعكس الحقائق التى ذكرناها •

خاصة وان تشيكوسلوفاكيا قد منيت بخسارة فى ثروتها السكنية قدرت بما يزيد على ستة آلاف مليون كرون ، وذلك نتيجة للأضرار التى اصابتها خلال الحرب ، وكذلك نتيجة للاهمال فى القيام باعمال التصليح والصيانة • هذا بالاضافة الى ان الظروف التى كانت قائمة وقتئذ لم تمكن من انشاء اى سكن جديد خلال سنوات الحرب ، الأمر الذى جعل من الصعوبة بمكان أن يعتمد الأفراد على انفسهم فى اعادة التعمير والانشاء وانه ينبغى ان يكون هناك من يساعد فى تنشيط عملية البناء والتعمير • ونعتقد ان

هذا هو السبب الذى من اجله تدخلت الدولة للقيام بهذا الدور .

لذلك فاننا نجد أن الحكومة فى تشيكوسلوفاكيا بعد تحريرها قامت بانشاء بيوت جديدة أسهمت فيها المؤسسات الكبرى وكذلك التعاونيات السكنية ، بل ان التعاونيات السكنية كانت المصدر الرئيسى للبناء خلال السنوات[٢٣] الأولى من حملة بناء المساكن ، والتى روجت لها الدولة حتى يستشعر المواطنون أن الدولة تشعر بما يعانونه من آلام نتيجة لعدم وجود المسكن المريح ، وكذلك ايمانا من الدولة بأن هذه الحملة تعبير عما تؤكده من حق المواطن فى مسكن مريح لدوافع انسانية، هذا بالاضافة الى دوافع أخرى اقتصادية ، اذ أن العامل الذى يذهب الى عمله عقب نوم مريح وقضاء فترة مع عائلته فى جو مناسب يذهب الى عمله وهو أكثر نشاطا وقدرة على العمل ، وقد تمكنت التعاونيات الاسكانية فى عام ١٩٤٩ أى فى خلال فترة سنتين من اعادة بناء الاقتصاد القومى من انشاء ٢٤٢٢ منزلا متعدد الطوابق يحتوى على ٨٣٢٧ شقة .

واذا استعرضنا حركةالاسكان التعاونى فى تشيكوسلوفاكيا فى الوقت الحاضر ، نجد ان هذه الحركة تتمثل فى نوعين من التعاونيات الاسكانية ، الأولى منها وهى أقدمها تعرف باسم ((جمعيات الاسكان التعاونى الشعبية)) ويشار اليها بالمختصر L. B. D. وهى الحروف الأولى من اسمها التشيكى ، وهذه التعاونيات نشاطها يكاد يقتصر فى الوقت الحالى على ادارة وصيانة المساكن التعاونية الموجودة ، هذا بالاضافة الى النشاط الاجتماعى والثقافى ، وعدد هذه التعاونيات ٦٢ تعاونية ، عدد اعضائها ٥٢٣٥٢ — وتشرف على ادارة ٣٨٥١٤ شقة .

أما فيما يتعلق بالنشاط الموجه نحو بناء مساكن جديدة ، فان هذا من اختصاص نوع آخر من التعاونيات الاسكانية يطلق عليه « تعاونيات بناء المساكن » ويشار اليها باللغة التشيكية بالمختصر S. B. D. • وقد بلغ عدد أعضاء هذه الجمعيات ٣٠٠,٠٠٠ عضو وفقا لاحصائيات عام ١٩٦٧ ، تشرف على ادارة وبناء ١٦٥,٠٠٠ شقة •

وكان قد صدر فى عام ١٩٥٩ قانون جديد أعطى لمختلف الأقاليم الحرية الكاملة فى أن تطور من أساليبها بما يمكنها من أن تلجأ الى أفضل الحلول التى تراها مناسبة لتنشيط بناء المساكن على أسس تعاونية •• الأمر الذى كان له أثره الكبير فى زيادة ونمو هذه التعاونيات الاسكانية كما لاحظنا سابقا • ونتيجة لهذا المنهج الجديد الذى أتبع منذ عام ١٩٥٩ ، فان المجلس المركزى التعاونى الاسكانى ، أعطى كل العون والمساعدة لمختلف التعاونيات الاسكانية • وكانت تتضمن المعاونة ، المشورة والمعلومات والتوجيهات والنماذج والرسومات ••• ألخ • الأمر الذى ساعد كثيرا فى تيسير مهمة هذه التعاونيات • ولعل مما ساعد على نجاح المجلس التعاونى الاسكانى فى مهمته أنه أنشأ لجنة خاصة لتعاونيات الاسكان اعتبرت كهيئة فرعية استشارية منبثقة من مجلس ادارة الاتحاد المركزى التعاونى ، وأصدر مجلس الادارة كتيبات ونشرات للتعريف بهذه اللجنة ، وموضحا أن هذه اللجنة أنشئت خصيصا من أجل تنشيط مهمة التعاونيات الاسكانية وأن لها الحق فى أن تنظر وأن تفحص المشكلات المتعلقة بتوحيد نظم الادارة فى التعاونيات الاسكانية على قدر الامكان ، وأن لهذه اللجنة أن تتأكد من أن التعاونيات الاسكانية تسير فى طريقها السليم نحو تحقيق هدفها الأساسى وهو المعاونة فى حل مشكلة الاسكان •

ونظرا لأن تشيكوسلوفاكيا كما أوضحنا فى مناسبات سابقة ، تتكون من قطاعين رئيسيين هما : التشيك والسلوفاك ، فقد اتخذت كافة الاجراءات فى كلا القطاعين . فأنشىء أيضا فى سلوفاكيا هيئة تعرف « بلجنة السلوفاك لتعاونيات بناء المساكن » وهى هيئة اقليمية متفرعة من المجلس المركزى التعاونى ، لخدمة هذا الجزء من البلاد ، على أن يعمل وفقا للأسلوب الذى وضع لممارسة هذه الهيئة لوظيفتها الاستشارية والادارية . وقد اهتمت الحركة التعاونية فى تشيكوسلوفاكيا بضرورة وجود أساليب للاتصال تكون سريعة وقادرة على أن تبلغ فى سرعة وفى وضوح ، كل ما يتعلق بتنشيط الحركة التعاونية الاسكانية . ومن أجل هذا أنشئت السكرتاريات الأقليمية لتعاونيات بناء المساكن فى كل أقليم ، وتنتخب الجمعيات التعاونية بالأقليم السكرتاريات الخاصة بها .

وعلى وجه العموم فاننا نوضح أن تعاونيات النوع الثانى التى تحدثنا عنها من قبل ، وهى التى نطلق عليها «تعاونيات بناء المساكن»[٢٣] يمكن تقسيمها الى قسمين رئيسيين :

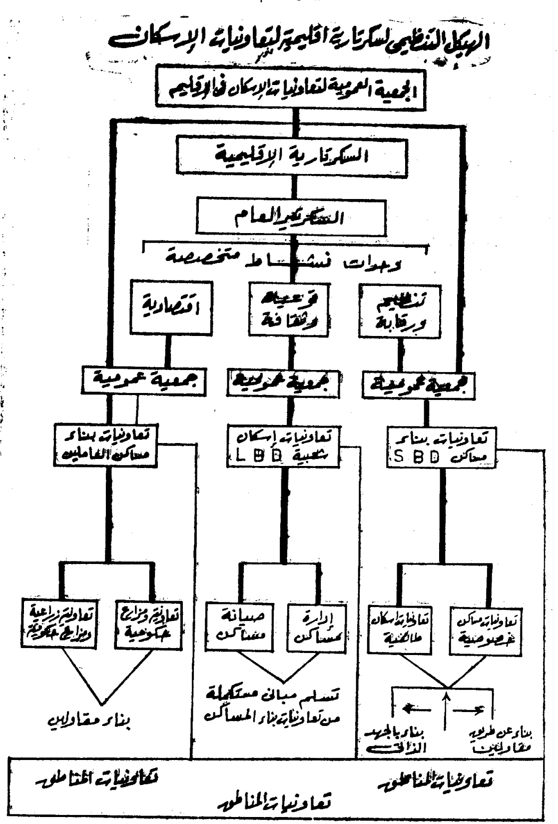
القسم الأول :

يتضمن تعاونيات بناء المساكن للمواطنين وهى تتجه فى نشاطها نحو انشاء التعاونيات الإسكانية فى المناطق الحضرية كالمدينة مثلا . وعلى ذلك فاننا نراها فى ممارستها لنشاطها تهتم بالدرجة الأولى بتوفير المسكن للقاطنين فى هذه المناطق الحضرية أيا كانت مهنهم أو مراكزهم الاجتماعية المتنوعة .

---

* نرجو التكرم بالرجوع الى الشكل الذى يوضح الهيكل التنظيمى رقم (٨) لسكرتارية اقليمية لتعاونيات الاسكان .

هيكل رقم (٨)


الهيكل التنظيمي لسكرتارية اقليمية لتعاونيات الإسكان
الجمعية العمومية لتعاونيات الإسكان في الإقليم
السكرتارية الإقليمية
السكرتير العام
وحدات نشاط متخصصة
اقتصادية
توعية وثقافة
تنظيم ورقابة
جمعية عمومية
جمعية عمومية
جمعية عمومية
تعاونيات بناء مساكن العاملين
تعاونيات إسكان شعبية LBD
تعاونيات بناء مساكن SBD
صيانة مساكن
إدارة مساكن
تسلم مباني مستكملة من تعاونيات بناء المساكن
بناء مقاولين
بناء بالجهد الذاتي
بناء عن طريق مقاولين
تعاونيات المناطق
تعاونيات المناطق
تعاونيات المناطق

القسم الثانى :

تعاونيات بناء المساكن الطائفية ، ويتضمن بناء المساكن للمنشآت الجماهيرية ونظرا لأن تشيكوسلوفاكيا دولة صناعية ، فان أعدادا كبيرة من العمال تتجمع فى مصانعها ، وكذلك توجد منشآت عديدة كبرى فيها كثير من القوى العاملة ، الأمر الذى يتطلب توفير المساكن الملائمة لهم . ومن أجل هذا فان تعاونيات المساكن الطائفية تتولى القيام بهذه المهمة .

ويلاحظ انه فى كلا القسمين ، يحق للتعاونيين ان يتخيروا الأسلوب الأفضل لهم فيما يتعلق باتمام مهمة الانشاء . وهـذا الأسلوب هو : اما البناء عن طريق احدى منشآت المقاولات ، او عن طريق برامج الجهد الذاتى التى تعنى الاستعانة بالمنتفعين بهـذه المساكن فى الأعمال التى يمكن لهم أن يقوموا بها لاتمام مهمة التشييد .

ومن الملاحظ أن أسلوب الجهد الذاتى أخذ طريقة نحـو النمو والانتشار ، ذلك لأن الأعضاء فيه جمعوا جهودهم الاختيارية نحو اشباع حاجة ضرورية لهم وهى المسكن ، وهم فى بذلهم الجهد نراهم ينظرون الى صالح المجموع ، ولذلك فاننا نجد كل عضو لا يبذل جهده فى اتمام بنائه المخصص له فقط ، بل يمتد هذا الجهد نحو انهاء بنـاء مساكن زملائه من الأعضاء الآخرين ، وبذلك فان جهد جميع الأعضاء يسهم فى اتمام مختلف المساكن . ولذلك فان التعاونيين وجدوا أن النتائج التى يحصلون عليها من اتباعهم هذا الأسلوب قد عاد عليهم بنفع كبير ، فقد أسهم فى حل مشكلة العمالة ، وحتى أواخر عام ١٩٦٦ كان قد تم انشاء ١٨٠٠٠ شقة تعاونية بهذا الأسلوب . والمعتقد أن استخدام هذا الأسلوب سيتزايد على مر السنين .

كما ويلاحظ ان الجهود التى بذلت فيما يتعلق بنشر المساكن التعاونية اخذت فى اعتبارها القطاعات المختلفة .. فمثلا من اجل نشر تعاونيات بناء المساكن فى الزراعة ، انشئت تعاونيات من نوع جديد وهى « تعاونيات بناء مساكن المناطق » وهذه الجمعيات تضم المنشآت الزراعية مثل مزارع الدولة والتعاونيات الزراعية الموحدة .

وهذه التعاونيات تقوم ببناء شقق تعاونية لمستخدميها ولأعضائها ، ويراعى فى تخطيط بناء هذه المساكن أن تكون فى منطقة قريبة من مقار عمل الأعضاء .. وبذلك فانها تيسر عليهم أداء أعمالهم ، كما أنها توفر كثيرا من الأعباء على أعضائها ، فهى التى تقوم باستيفاء المستندات التحضيرية والتصميمات وتناقش اللجان المختلفة فيما يتعلق بالمواقع المناسبة والعمل على توفير المرافق العامة ، كالمحلات والمدارس والمواصلات والمياه والكهرباء والمجارى .. الخ .

وتقضى القواعد المعمول بها أنه بعد استكمال بناء المساكن بالمنطقة ، فانها تسلم الى الجمعية التعاونية لبناء المساكن S. B. D. التى تتولى الاشراف على المساكن التى تسلمتها وتعمل على حسن صيانتها ومتابعة جميع الالتزامات التى تتعلق بها .

والجمعية العمومية فى هذه التعاونيات هى التى تملك السلطة العليا ، ولكل عضو فيها صوت واحد بغض النظر عن القدر الذى أسهم به كحصة فى هذه الجمعية ، وجميع الأعضاء يشتركون فى مناقشة التعليمات التى تتعلق بمختلف أوجه نشاط الجمعية ، وبعد مناقشاتها وموافقتها تصبح ملزمة لهم جميعا ، فهى التى تحكم وتنظم مختلف العلاقات . وبوجه عام فان القوانين النظامية الداخلية تحدد الكثير من التعليمات

الواجبة الأتباع ، ويمكن للأعضاء مجتمعين فى جمعياتهم العمومية أن يقروا أية اضافات تكون لصالح الجمعية وتسهم فى مزيد من تحقيق أهدافها . وينبغى حضور أكثر من ٥٠٪ من جميع الأعضاء لاجتماع الجمعية العمومية حتى تكون قراراتها قابلة للتنفيذ ، وفى بعض الحالات اذا ما كانت القرارات التى تتخذ تتعلق بتعديل القوانين النظامية أو انتخاب أعضاء مجلس الادارة أو لجان الرقابة أو اقرار حصص العضوية، فانه فى مثل هذه الأحوال يشترط حضور ثلثى الأعضاء على الأقل سنويا ، على أن يراعى أن الاجتماع السنوى هو المختص بانتخاب مجلس الادارة ولجنة الرقابة وانتخاب الممثلين الذين يحضرون مؤتمرات الاتحادات التعاونية وكذلك المصادقة على الخطط الاقتصادية والمالية للجمعية وتقرير كيفية تقسيم الأرباح وتعويض الخسارة ومناقشة كافة تقارير مجلس الادارة ولجان الرقابة .. الخ . على أن يتم كل ذلك فى موعد أقصاه ستة أشهر من انتهاء السنة المالية السابقة .

وعلى مجلس الادارة أن يقوم بتنفيذ قرارات الجمعية العمومية ، ويكون مسئولا أمامها عن التطبيق الاقتصادى الأمثل لكل ما اتخذ من قرارات . ويتراوح عدد أعضاء مجلس ادارة الجمعية بين ٥ ــ ١٥ عضوا وذلك وفقا لحجمها . ويلاحظ أن رؤساء مجالس ادارة هذه الجمعيات يعفون من أعمالهم حتى يمكن أن يتفرغوا لشئون الجمعيات .

أما لجنة الرقابة والتى يتراوح عدد أعضائها من ٣ ــ ٩ أعضاء ، فانها تقوم بمراجعة مختلف أوجه النشاط الذى يمارسه مجلس الادارة كما وعليها أن تتأكد من سلامة المراكز المالية وأن جميع قرارات الجمعية العمومية قد نفذت .

وللجمعية العمومية لبناء المساكن حق انشاء هيئة فرعية تعرف باسم

« الادارة الذاتية بواسطة الأعضاء » . وهذه الهيئة تحدد لها مهامها على وجه الحصر ، حتى تعرف مهمتها تماما ، وهى خاضعة لمجلس الادارة وتنتخب الجمعية العمومية للقسم أعضاء « الادارة الذاتية » اذ أن لكل عمارة سكنية (والعمارة السكنية تشمل مجموعة من الشقق) لجنة منتخبة من جمعيتها العمومية يتراوح أعضاؤها بين ثلاثة وأربعة وهذه اللجنة تشرف على ادارة المسكن وصيانته كما تكون على اتصال دائم بمجلس الادارة والمستويات المسئولة عن تيسير مختلف الخدمات للمبنى .

ولعلنا نلاحظ فى هـــذا النـــوع من الجمعيات أنه يشرك الأعضاء فعلا فى المسئولية التى تتعلق بادارة المساكن ، الأمر الذى نعتقد انه يؤدى فعلاً الى تحقيق افضل النتـــائج وذلك لأن هذه اللجان المنتخبة تكون على مستوى عال من الفهم والادراك لمـــدى المسئوليات التى تضطلع بها . وفى نفس الوقت فان التثقيف المستمر الذى تتلقـــاه يجعلها على ارتباط كامل بمشكلات المجتمـــع واقتصادياته وأن حسن قيامها بمهامها هـــو ليس فقط لصالح الأعضاء ، إنما ايضا لصالح الاقتصاد القومى اذ انه كلما امكن حسن ادارة هذه التعاونيات ، كلما امكن نتيجة لذلك ، الارتفاع بمستوى الرفاهية فيها .

فمثلا فى عام ١٩٦٥ كانت توجد تدفئة مركزية فى ٩٤,٣٪ من شقق هذه التعاونيات وكذلك كانت توجد مياه ساخنة جارية فى ٩٤,٧٪ منها وكان أيضا ٩٤,٥٪ من هذه الشقق مجهزة ببعض الأثاثات المثبتة لصالح الخدمة المنزلية . كما واتسعت رقعة مساحات الأرضية التى تستخدم فى الشقق فمثلا فى عام ١٩٥٩ فى الشقق المكونة من ٢,٥ غرفة فى المتوسط والمقامة أصلا على مساحة أرضية قدرها ٥٩,٣ مترا مربعا . والتى كان

متوسط المساحة المخصصة للسكنى فيها بعد استبعاد المنافع هو ٣٥,٩ مترا مربعا . زادت في عام ١٩٦٥ الى ٣٨,٥ مترا مربعا . وأغلب هذه الشقق مجهزة بدواليب ملابس مبنية في الحائط وكذلك جهزت المطابخ بدواليب وموائد المطبخ وأحواض للغسيل ومواقد كهربائية أو بالغاز ، وتدخل أثمان جميع هذه التجهيزات في تكلفة المبانى . والعضو لايحتاج الا للثلاجة الكهربائية لاستكمال أدوات المطبخ ، وهذه عليه أن يشتريها بالحجم الذى يتناسب واستخداماته .

ولعل من المناسب في هذا المقام ان نوضح أن الدولة في سبيل نشر مختلف أنواع جمعيات المساكن قد عملت على تدعيمها عن طريق منح كل جمعية من الجمعيات معونة تبلغ ٣٠٪ من التكاليف المقدرة للمبنى . كما وأن الدولة زيادة في حفز هذه الجمعيات للعمل على تحقيق أكبر قدر ممكن من الوفورات الاقتصادية فانها أوضحت لهذه الجمعيات ان أى وفر قد يتحقق في التكلفة الاجمالية للمبانى لن يترتب عليه بأى حال من الاحوال أى خفض في النسبة التى قررتها الدولة كمعونة لها .

ولعل هذا الايضاح من الدولة هو الذى ساعد على انتشار أسلوب الجهد الذاتى في بعض هذه الجمعيات ، كما وأن مظاهر تدعيم الدولة لهذه التعاونيات أن بنك الدولة يمنحها ائتمانا طويل الأجل يغطى ٣٠٪ أخرى من التكاليف المقدرة لبناء المساكن التعاونية وبموجب هذا الائتمان فان التعاونية يمكنها أن تقوم بالتسديد خلال فترة تطول الى ثلاثين عاما ويتراوح سعر الفائدة في هذا الائتمان من ١ — ٣٪ . ويلاحظ أن الجمعيات غير ملزمة بالحصول على هذا القرض من بنك الدولة ،

انما هذا القرض يمنح لها أصلا فى حالة ما اذا كانت ترى أنها فى حاجة اليه ، أما اذا تمكنت من تخفيض تكاليفها عن طريق الجهد الذاتى وترى من صالحها أن تحصى على نسبة أقل من هذا القرض فلها أن تتخذ ما تراه أفضل لكى تحقق أكبر قدر من الوفورات الاقتصادية فى تشغيلها • ومن ذلك نرى أنه بموجب المزايا التى تمنحها الدولة للتعاونيات الاسكانية فان كل ما هى مطالبة به هو تدبير ٤٠٪ من جملة تكاليف البناء ، وهذه يقدمها الأعضاء كحصص فى رأس مال الجمعية وعليهم أن يودعوا المبلغ المطلوب اما نقدا أو يسهم الأعضاء بجزء محدد منه عن طريق العمل فى التعاونية وفقا للأسلوب المقرر فى هذا الشأن • وتبعا لذلك يخفض المبلغ النقدى الذى يدفعه كل عضو بقدر قيمة الجهد الذى بذله فى اتمام عملية البناء •

ولعل من أهم الأمور الجديرة بالملاحظة أن بعض المؤسسات الانتاجية والتعاونيات الزراعية الموحدة تهتم اهتماما كبيرا بتحقيق استقرار العمل فيها ومن أجل ذلك فاننا نراها تتخذ من حاجة العمال الى المسكن المريح سبيلا الى معاونتها فى تحقيق ماتهدف اليه ولذلك فاننا نرى هذه المؤسسات تمنح أعضاءها قرضا بدون فائدة لتمكينهم من ايداع نصيبهم فى عضوية التعاونيات الاسكانية وذلك بشروط منها مثلا أن يرتبطوا بالعمل من أجل المنشأة أو المؤسسة المعنية لفترة محددة ، وعلى العضو أن يسدد ١٠٪ من قيمة القرض خلال فترة تتراوح بين ٢ ــ ٥ سنوات وذلك بعد الانتقال الى الشقة التعاونية • كما وأنها تمنح هؤلاء الأعضاء مزية أخرى هى الغاء ما يتبقى من القرض اذا استمر الشخص يعمل فى منشأته مدة معينة تتراوح بين ١٠ ــ ١٥ عاما • ويتوقف طول الفترة على نوعية فروع الانتاج فمثلا فى منشآت انتاج الوقود

كاستخراج الفحم أو المؤسسات الزراعية واستزراع الغابات ... تقوم بالغاء بقية القرض بعد عشر سنوات .

ومن المزايا الأخرى التى تمنحها الدولة لتعاونيات بناء المساكن اعفاؤها من الضرائب واعفاؤها من الرسوم القضائية للمحاكم ورسوم العقود ... كما أن قيمة الجهد الذاتى الذى يبذله الأعضاء فى عملهم فى التعاونية تعفى أيضا من كافة الضرائب ، هذا بالاضافة الى المعاونة التى تقدمها كافة المنشئات الاشتراكية والمؤسسات الانتاجية كما هو الحال فيما يتعلق بوسائل النقل المطلوبة لجميع أنواع عمليات البناء وكذلك الماكينات والآلات . وكذلك نجد الدولة اذا ما تخيرت بعض هذه المساكن لممارسة أى نوع من النشاط الخاص بها كاقامة مراكز للاستشارات الطبية أو محلات تجارية فانها تجعل المؤسسات المتصلة بهذه الأنشطة تقوم بالتجهيزات وكافة المتطلبات الخاصة بذلك وتظل هذه الأماكن المشغولة مملوكة للجمعية التعاونية لبناء المساكن .

ويهمنا ان نوضح ان تعاونيات بناء المساكن اهتمت اهتماماً كبيراً بتطوير عملها لكى تحقق مزيداً من النجاح وكثيرا ما يدور فى الجمعيات العمومية سواء على مستوى الوحدة السكنية او على مستوى الجمعية التعاونية . نقول كثيرا ما تدور مناقشات بناءة ومثمرة نحو تطوير العمل باسلوب يحقق مزيدا من النجاح .

وقد تبلورت هذه المناقشات بصفة خاصة فى المؤتمر الخامس للمجلس التعاونى المركزى العام الذى عقد فى براغ فى فبراير عام ١٩٦٧ ، اذ تقدم مندوبو تعاونيات بناء المساكن مقترحات عديدة والتى

ترتب عليها أن أصدر المؤتمر عدة قرارات تتعلق بتطوير هذه التعاونيات وأوصى فيها على سبيل المثال بضرورة ايجاد ظروف اقتصادية وتنظيمية أفضل للعمل على تقديم المساعدات الفنية والقانونية وكذلك اهتمت توصيات هذا المؤتمر بتشجيع الادارة الذاتية للأعضاء ونشر النشاط الاجتماعى لتعاونيات بناء المساكن على أوسع نطاق ممكن • أى أن المؤتمر اهتم بتشجيع وتدعيم قيام التعاونيات الاسكانية بوظيفتها الاجتماعية والتى تعتبر على جانب كبير جدا من الأهمية فى تحقيق الصلات والروابط الاجتماعية وهى ركن من أهم أركان البنيان التعاونى الذى يهتم أساسا بالانسان وعن طريق الاهتمام به اجتماعيا تأخذ به ارتفاعا الى مستوى الكفاءات المطلوبة لانجاز الأعمال •

وقد تم فعلا انشاء منظمة جديدة باسم « دروبوس » فى برنو عاصمة اقليم مورافيا الجنوبى ، تقوم فعلا بتقديم المساعدات الفنية لتعاونيات بناء المساكن وذلك ابتداء من الاستعدادات التمهيدية الى وضع الموازنات والتصميمات والمستندات الأخرى التى تستلزمها عملية البناء الى أن يتم البناء فى شكله النهائى ووضعه تحت تصرف من سيقومون باستخدامه •

المجلس التعاونى المركزى العام

ولعل من المهم قبل أن نختم هذا البحث أن نورد هيكلا تنظيميا رقم (٩) للجملس المركزى لتعاونيات الاسكان وهيكلا آخر يوضح تركيب الحركة التعاونية فى وضعها الحالى التى تبين أن قمة البنيان التعاونى فى تشيكوسلوفاكيا هى المجلس التعاونى المركزى العام وهو الذى يمثل الحركة التعاونية بأسرها ويتولى عنها الاتصال بالمنظمات التعاونية فى

الدول الأجنبية ويقدم كافة المساعدات للدول حديثة النمو ويدخل فى نطاق مساعداته المنح العلمية والتدريبية التى يهتم بتقديمها لدول آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية • كما وأن المجلس ينظم التجارة مع المنظمات التعاونية فى مختلف دول العـالم وذلك عن طريق مؤسسة الاستيراد والتصدير الخاصة به والتى يطلق عليها « يونيكوب » •

ولعل من الأمور الجديرة بالملاحظة ، أن المجلس يعطى أهمية خاصة لاعداد وتثقيف قيادات وكوادر الحركة التعـاونية بشتى قطاعاتها وهو من أجل ذلك ينشىء المدارس التدريبية التعـاونية ويعقد النـدوات وغير ذلك من وسائل نشر الوعى التعاونى والتثقيف التعاونى والتعليم التعـاونى • ومن أبرز النشاطات التعليمية للمجلس ، رعايتهوتنظيمه للندوات العلمية التعاونية سنويا وذلك عن طريق حلقة الدراسات التى تعقد سنويا(٢٤) فى براغ فى الكلية التعـاونية المـركزية فى تشيكوسلوفاكيا والتى تتم بالتعاون الكامل مع قسم التعاون فى جامعة الدراسات الاقتصادية العليا فى براغ •

ومن المهـام الأخرى التى يضطلع بها المجلس المركزى ، الاهتمام بالبحوث والدراسات التحليلية التى تتعلق بمشكلات الحركة التعاونية واستخلاص الحلول المناسبة ووضعها موضع التطبيق العملى ، ووضع القوانين النظامية وتقديم المقترحات التى تتعلق بتدعيم الحركة التعاونية للحكومة ومتابعة تنفيذها ، وتنظيم أجراءات التحكيم فيما قد ينشأ من خلافات بين التعاونيات أو الاتحادات التعاونية ، كذلك مهمة الاعـلام اذ أن المجلس له صحفه الخاصة التى يستفيد منها فى هذا المجال ، كما يستفيد من أجهزة الدولة الأخرى كالراديو والتليفزيون • هذا فضـلا

عما يصدره من العديد من الكتب والنشرات والمطبوعات الى غير ذلك من اللوحات التى يصممها بحيث تكون لها مهام اعلانية عن مختلف المنشئات التعاونية والجانب الآخر الذى تحويه هو توضيح مفهوم رسالة التعاون فى بناء المجتمع الاشتراكى ، كما أن المجلس التعاونى المركزى العام يقوم بالاشراف المباشر على أى نوع من أنواع التعاونيات القائمة أو تنشأ فى المستقبل ولا يكون لها اتحاد خاص بها •

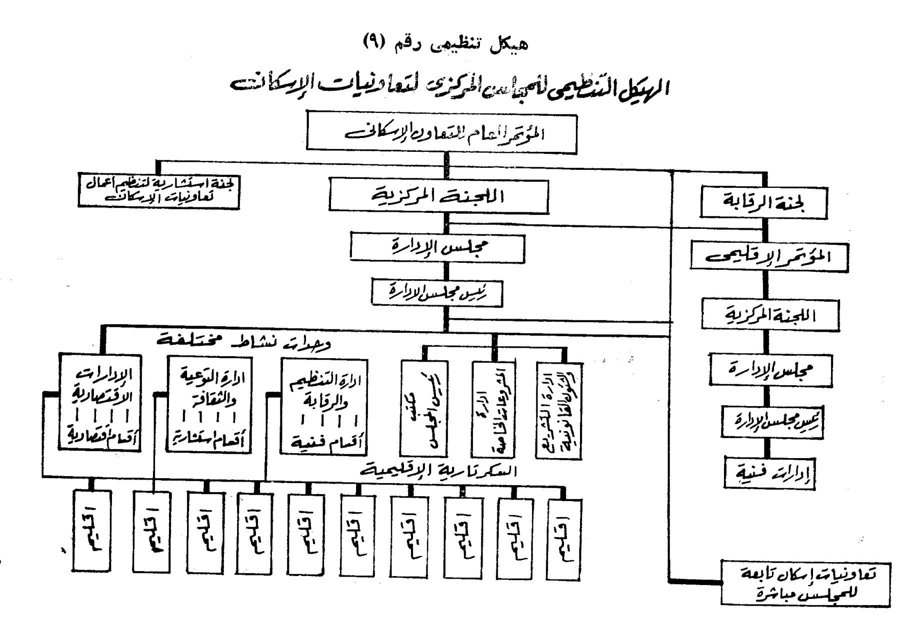
وأخيرا يهمنا أن نوضح أن الحـــركة التعاونية فى تشـــيكوسلوفاكيا تنقسم الى التعـــاونيات الزراعية الانتاجية الموحـــدة والتعاونيات الاســـتهلاكية والتعـــاونيات الانتاجية ، والتعاونيات الاسكانية • ويلاحظ أن الثـــلاثة أنواع الأخيرة وهى الانتـــاجية والاستهلاكية والاسكانية يوجد لكل منها اتحاد نوعى للاقليم التشيكى واتحاد نوعى للاقليم السلوفاكى وهـــذه الاتحـــادات الستة ممثلة بالتساوى فى المجلس المركزى للتعاون الذى اوضحنا من قبل أنه أعلى هيئة تعـــاونية فى البلاد •

أما التعاونيات الزراعية الانتاجية الموحدة فهى ترتبط حاليا بوزارة الزراعة واتحاد الفلاحين فقد تم أخيرا تشكيل الاتحاد العام التعـــاونى للفلاحين ، على أساس أنه منظمة تمثل الفلاحين التعاونيين فى شتى أنحاء البلاد •• وهـــذا الاتحاد يضم فى عضـــويته اتحادان اقليميان ، وهما الاتحاد الاتحاد التشيكى والاتحاد السلوفاكى للفلاحين التعـــاونيين • وذلك اتساقا مع التكوين الفيدرالى للجمهورية التشـــيكوسلوفاكية ، ويضم كل اتحاد وطنى منظمات الأقاليم وهذه المنظمات الاقليمية تضم فى عضويتها التعاونيات الزراعية الموحدة •

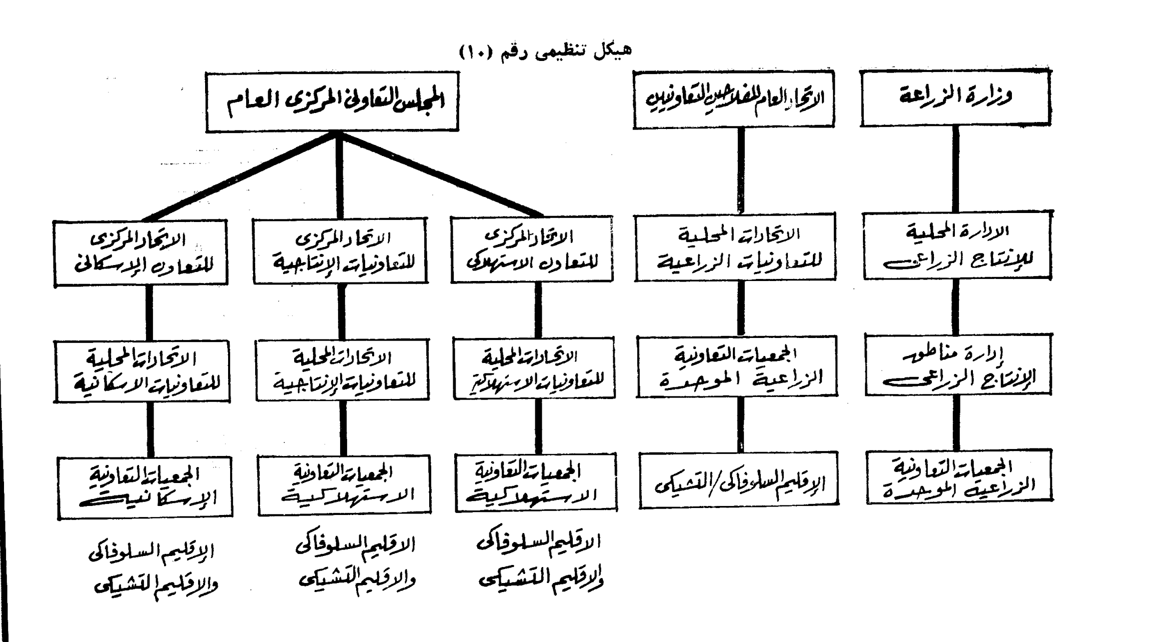
ويهمنا أن نوضح بهذه المناسبة أن مؤتمر التعاونيات الزراعية الموحدة عقد مؤتمره الثامن فى براغ خلال الفترة ما بين ٢٦ ــ ٢٨ من شهر أبريل[٢٥] عام ١٩٧٣ ، وأسهم فى هذا المؤتمر ١٥٢٠ مندوبا يمثلون أكثر من ٧٠٠ ألف فلاح تعاونى فى جمهورية تشيكوسلوفاكيا ، وقد بحث هذا المؤتمر الأسلوب الأمثل لتطوير الانتاج الزراعى كما وبحث المؤتمر أهم المسائل المتعلقة بالحياة داخل التعاونيات ، وأقر قانونا حول التعاونيات الزراعية ، آخذا بعين الاعتبار مشاكل التعاونيات الزراعية فى ظروف تطورها على أساس تعميق التمركز والتخصص للانتاج الزراعى ، وذلك عن طريق تطوير مختلف أشكال التعاون الأفقى والرأسى فيما بين التعاونيات وبين المزارع الحكومية والمؤسسات الصناعية والزراعية .

كما ويهمنا أن نوضح أنه رغما من أن المجلس التعاونى المركزى العام يضم الاتحادات المركزية ، الاستهلاكية ، الانتاجية ، والاسكانية – وأن وزارة الزراعة والاتحاد العام للفلاحين يهتمون مباشرة بالجمعيات التعاونية الزراعية الموحدة ، الا انه يوجد بين اتحاد الفلاحين التعاونيين ، والمجلس التعاونى المركزى العام اتصالات على مستوى الادارة الاستشارية لتبادل المعلومات ، والنصح والارشاد فى جميع المشكلات التى قد تعترض الاتحاد العام للفلاحين نظرا لحداثة تكوينه .

هيكل تنظيمي رقم (٩)



هيكل تنظيمي رقم (١٠)



المراجع وفقا لتسلسل وورد بالبحث

١ — The Co-operative Movement in the Czechoslovak Socialist Republic,Central Co-operative Council, 1962, p. 11.

٢ — Information Bulletin, Central Co-operative Council, No 6/1972.

٣ — The World Co-operative Movement, by Margaret Digby Hutchivson's University Library, p. 53.

٤ — عاشت تشيكوسلوفاكيا الفترة ما بين عام ١٩٣٩ و ١٩٤٥ تحت نير الاحتلال النازى الذى جردها من جميع مقومات الاستقلال ، هذا بالاضافة الى الآلاف من المواطنين الذين فقدهم الشعب التشيكى فى سجون ومعسكرات الاعتقال النازية • وفى عام ١٩٤٥ بدء أمل جديد أمام الشعب ، اذ تم فى هذا العام اندحار الجيش النازى ، وأمكن نتيجة لذلك توحيد الفئتين الرئيسيتين المكونتين للشعب ، وهما التشيك والسلوفاك •

٥ — اتجهت الحركة الاشتراكية فى تشيكوسلوفاكيا نحو تقوية الحركة التعاونية ، كمنظمات اجتماعية تقوم بدور بارز فى التأثير على قطاعات واسعة من السكان خارج حدود عضويتها ، اذ أن ما تقوم به من نشاط اقتصادى أو توعية سياسية أو تثقيف ذاتى للأعضاء ينعكس أثره أيضا على البيئة التى توجد بها التعاونية ولذلك فان هناك اجماع بأن التعاونيات بمشاركتها

فى (الجبهة الوطنية) قد قامت بتوجيه مؤثر وفعال فى الحياة الاقتصادية والسياسية فى نفس الوقت .

٦ — نرجو التكرم بالرجوع الى ما يلى :

The Co-Co-operative Village, by M. Moulis, Central Co-operative Council, Prague, 1963. p. 24-36.

Model Statutes for Unified Agricultural Co-operatives, Government repunt, April, 1964.

Czechoslovak Agricultural Co-operatives by Dr. Ing. L. Spirk, Central Co-operative Council, Prague, 1966 p. 63-66.

The Co-operative Movement in Socialist Czechoslovokia, Published by, Central Co-operative Council, Prague, 1967. p. 21-24.

٧ — يهمنا أن نوضح أن وزارة الزراعة فى تشيكوسلوفاكيا هى التى تتــولى مهمة توجيه تطور الاقتصاد الزراعى عموما ، ويتولى مجلس استشارى خاص مهمته بمساعدة وزارة الزراعة فيما يخص علاقتها بالتعــاونيات الموحدة ، وهى هيئــة مساعدة تتشــكل من ممثلى التعاونيات .

ولا تتحد التعاونيات الزراعية الموحدة فى منظمات منطقية أو اقليمية ، ولــكنها تعقد بصفة منتظمة مؤتمــرا يحضره ممثلى التعــاونيات الموحــدة ، تبحث فيه مشــاكلها واتجاهاتها فى المستقبل . وقد ظل الأمر كذلك حتى أبريل عام ١٩٧٢ ، حيث تشكل الاتحاد العام للتعاونيين الفلاحين كقمة البنيان التعاونى الزراعى ، وهو يتعاون الآن مع وزارة الزراعة لما فيه صــالح التعاونيات الزراعية والاقتصاد القومى .

٨ ــ لعل من المناسب أن نوضح أن التعاونيات الزراعية الموحدة كانت تهتم اهتماما كبيرا بتدعيم مراكزها الاقتصادية ، فمثلا طبقا لقوانينها النظاميه ، لها أن تخصص رصيد لتحسين المركز المالى ، ويستخدم هذا الرصيد لتمويل الاستثمارات الجديدة ، والعمل على تحسين وتطوير اقتصاد التعاونية ، وكذلك احتياطى (البذور والنباتات) يحتفظ فيه بالبذور اللازمة للدورة الزراعية التعاونية ، بينما يوضع قسم من العلف اللازم لتغذية الحيوانات فى الفترة المقبلة فى (رصيد العلف) ، وكذلك (رصيد الضمان) الذى يجنب لمقابلة احتمالات الخسارة التى قد تتعرض لها الحاصلات الزراعية .. الى غير ذلك من الرصد التى يستعان بها فى نشاط الجمعية كالجوانب التثقيفية والترويحية .

٩ ــ Social and Cultural Conditions in the Czechoslovak Unified Agricultural Co-operatives, Co-authors M. Trnka and V. Hach. Ministry of Agricultural & Food, 1967, p. 22-23.

١٠ ــ عقد فى مدينة « نيترا » السلوفاكية فى ١١ أبريل عام ١٩٦٩ مؤتمرا بمناسبة الذكرى العشرين لاعادة تنظيم الحركة التعاونية على أسس اشتراكية ، أوضح فيه وزير الزراعة والتغذية فى الحكومة السلوفاكية المهندس « يانوفيتش » أن تمركز الانتاج ، وادخال التكنيك العصرى قد مكنا من زيادة انتاجية العمل فى الانتاج الزراعى الأولى بنسبة ٣٦٠٪ ، وذلك مقارنا بالمستوى الذى كان عليه قبل الحرب . كما أوضح أن الفرد الواحد من العاملين فى الزراعة ينتج من الأغذية ما يسد حاجة عشرة مواطنين بينما كان الفرد ينتج فى عام ١٩٣٦ ما يكفى

لثلاثة مواطنين فقط .. وقد بلغ دخل الفرد للفلاح التعاونى عام ١٩٦٨ ــ ١٤١٣ كورونا ، وهــذا الرقم يعــادل أكثر من ٩٠٪ من مستوى الاجور فى الصناعة .

نرجو التكرم بالرجوع الى :

Information Bulletin — Central Co-operative Council, May No 5/1969.

١١ — Czechoslovak Consumer Co-operatives by A. Tonak and V. Sorm, Central Co-operative Council, Prague 1966.

١٢ — لعل من أهم الوسائل التى اتبعتها تشيكوسلوفاكيا فى الارتفاع بمستوى الخدمة هو نظامها التدريبى والتعليمى فيما يتعلق بالقوى العاملة التى تخدم فى شتى القطاعات ، اذ أنها أهتمت بالتأهيل المهنى الذى يتم بالاتفاق مع وزارة التربية والتعليم ــ ولمزيد من التفصيل نرجو التكرم بالرجوع الى :

System of Education and Training of Officials and Workers in Consumer, Producer and Mousing Co-operatives, Central Co-operative Council, Prague 1970.

١٣ — Women in the Czechoslovak Co-operative Movement, by Marta Buresova, Central Co-operative Council, Prague, 1966.

١٤ — لمعرفة الجهود التى توضع من أجل اشراك الجماهير بصفة عامة، والعاملين فى شتى قطاعات الاقتصــاد القومى بصفة خاصــة ، نرجو الرجوع الى :

New Trends in Czechoslovak Economics = Booklet N 8, Prague, December 1969.

Planning as a Modern Principle of Management of the National Economy by Alois Tonak, Central Co-operative Council, Prague 1967.

أما فيما يتعلق بالأسلوب العملى الذى تتم به وضع الخطط فى التعاونيات فنرجو التكرم بالرجوع الى ص٩٥ و ٩٦ من هذا البحث ، حيث أوردنا الأسلوب العلمى الذى يتم بموجبه وضع الخطط فى التعاونيات الانتاجية على سبيل المثال .

١٥ — Rules of People's Consumer Co-operative Society in Czechoslovakia, Central Co-operative Council, Prague 1965.

١٦ — نرجو التكرم بالرجوع الى :

A Producer Co-operatives in Czechoslovakia, By S. Tirick, Published by Central Co-operative Council, Prague, 1962. p. 20—31.

Czechoslovakia Producer Co-operative, by Dr. S Tirik, Published by Central Co-operative Council, Prague, 1966, p. 5—26.

The Co-operative Movement in Socialist Czechoslovakia Published by Central Co-operative Council, Prague, 1967. p. 41—58.

١٧ — فمثلا تقوم تعاونية « ايفرا » بانتاج لعب الأطفـال ، وهى فى ذلك تعمل على تطوير اللعب باستمرار لاسعاد الأطفال ، مـع ملاحظة أن التطوير يتناسب دائما مع أعمار الأطفال ومداركهم. كما وتقوم بنشاط ملحوظ فى مجال تصليح الآلات الموسيقية ، وذلك لأن كثيرا من اللعب تحتاج الى مهـارة المتخصصين فى الآلات الموسيقية . وكذلك مثلا نجد « تعاونية سولونا » التى

تقع فى مدينة براغ تشتهر بالابداع والابتكار المستمرين فى مجال « الحلى » اذ أن متوسط ما تبتكره سنويا يتراوح مابين ٤٠ الى ٥٠ طرازا جديدا من الحلى الذهبية والفضية • وتتناسق أشكال الخواتم والحلى النسائية الأخرى مع أحسن أنواع « الموده العالمية » بالاضافة الى الانتاج الخاص الذى تتميز به مدينة براغ •

ولمعرفة مزيد من المعلومات فى هذا الموضوع يرجع الى :

Folk Art Production in the Czechoslovak Co-operative Movement, by Co-authors V. Parma and E. Parmer, Central Co-operative Council, Prague, 1967.

١٨ ـ لمعرفة جهود الدولة نحو العاجزين ، نرجو التكرم بالرجوع الى :

The Right to work of the Physically Handi capped, The Czechoslovak Co-operator N 2, Volume 1968.

Disabled Persons, Co-operatives in Czechoslovakia Co-authors, Dr. R. Tyle, M. Zeimmet and Dr. B. Holatkova, Central Co-operative Council, Prague, 1968.

١٩ ـ Rules of a Producer Co-operative Society in Czechoslovakia Central Co-operative Council, Prague 1963.

٢٠ ـ Mobile Co-operative Shops in Czechoslovakia, by Ladislave Janula, Central Co-operative Council, Prague 1967.

٢١ ـ لمعرفة اقتصاديات المجتمع التشيكى وتطوره ، نرجو التكرم بالرجوع الى :

The Economy by Tiri, Serkera, Published by Orbis, Prague, 1966.

٢٢ ــ نرجو التكرم بالرجوع الى :

The Co-operative Movement in Socialist Czechoslovakia, Published by Central Co-operative Council, Prague, 1967.

The Czechoslovak Co-operative Achievement, Central Co-operative Council, in Co-operation with the Czechoslovak Commission for UNESCO, Prague, 1965.

Twenty Years of Czechoslovak Co-operatives, by A. Sporka, Central Co-operative Council, Prague, 1965.

Co-operatives in Czechoslovakia by M. Moulis & M. Vetvicka, Central Co-operative Council, Prague, 1965.

٢٣ ــ Model Rules of Bulding and Housing Co-operatives, Central Co-operative Council, Prague, 1965.

٢٤ ــ Information Bulletin, Central Co-operative Council, January N 2/1971.

٢٥ ــ Information Bulletin, Central Co-operative Council N 6/1972.

المبحث الثاني

مصر والنشاط التعاوني القائم

النشاط التعاونى فى القطاع الزراعى

مقـــدمة :

لم يشهد المجتمع المصرى قبل عام ١٩٥٢ ثورة صناعية ، ولم تقم فيه حركة عمالية كتلك الحركات التى ولدتها الانقلابات الصناعية ، بل ان الظروف البيئية والسياسية فى مصر لم تساعد على قيـام حركة عمالية بين العمال الزراعيين فى السنوات المـاضية ، ولو أردنا أن نستعرض الظروف الاقتصادية التى مرت بهـا مصر خلال النصف الأول من القرن العشرين ، لاحتجنا الى عشرات الصـفحات ولخرجنا كثيرا عن نطـاق موضوعنا ولهذا نكتفى بمجرد الاشارة الى الظواهر المعروفة فى تاريخ مصر الاقتصادى فى تلك الحقبة المـاضية •

ففى القطاع الزراعى كان الاقطاع سائدا والغالبية من سـكان الريف اما معـدمين أو يمتلكون وحدات زراعية غير اقتصـادية من حيث مسـاحتها ، وأسـاليب الزراعة كانت بدائية ، ومن ثم كانت القوة الانتاجية ضعيفة، وكانت النتيجة الحتمية لكل هذا الاستدانة المزمنة التى أرهقت صغار الملاك الزراعيين ، وأدت الى ضياع ثرواتهم وتسللها اما الى أيدى بنـوك الرهونات الأجنبية أو كبار التجار والسماسرة •

وكانت اقتصاديات البلد تحت رحمة محصول القطن ومركزه العالمى، ونحن نعرف جميعا أن أثر القطن يمتد الى جميع المعـاملات التجارية

والمـالية ويدخل فى حركة التجارة الخارجية . وفى ايرادات الحـكومة ومصروفاتها ، بل وفى كل ركن من أركان الاقتصاد المصرى . وكانت أسعاره تهبط هبوطا شديدا بسبب اضطرار الفلاح الى البيع وتلاعب كبار التجار والسماسرة بسوقه .

وازاء هذا التأخر الاقتصادى المزمن وعدم التكوين الرأسـمالى المحلى ، وازاء ضعف الحكومات وانشغالها بالجدل السياسى تارة وبالسعى لكراسى الحكم وارضاء طبقات ذوى النفوذ تارة أخرى ، وازاء ما هو معروف عن سياسة خلفاء محمد على التى قامت على الاستهتار بمقدرات البلاد حتى وقعت تحت الاشراف المـالى من قبل دولتين أجنبيتين وكان هذا الاشراف تمهيدا للاستعمار .. ازاء كل هذا هبط مستوى الدخل القومى ومستوى المعيشة وظل يهبط حتى بلغ غاية الانخفاض . فكان مجرد حدوث أزمة اقتصادية مؤقتة أو موجة حرب أو تضخم يقـذف بالأسعار عاليا ويدع الأفراد يئنون من وطأة ارتفاع نفقات المعيشـة مع هبوط الدخـل .

الزراعة واقتصاديات البلاد

ما زالت الزراعة هى الدعامة الأساسية التى ترتكز عليها اقتصاديات البلاد والنهوض بها بما يعود بالخير على أفراد الشعب كله . فالزراعة وان كانت بطبيعتهـا أصعب مجالات الانتاج استجابة للجهد وأكثرها حاجة للصبر والعناء ولكن تطويرها يظل دائمـا أضمن الأسس لاقامة اقتصاد سليم .

ولا شك أن معدل النمو فى الزراعة من العوامل الحاسمة فى معدل النمو الاقتصادى باعتبارها من أهم قطاعات النشاط الاقتصادى اذ تمثل الشطر الأكبر فى الانتاج القومى والعمل الأهلى ولهـا نصيب كبير فى

الدخل القومى يمثل نحو ٣٠٪ ورغم تقدم الصناعة فى السنوات الأخيرة وزيادة معدلات نموها فستظل للزراعة أهميتها باعتبارها المصدر الرئيسى للغذاء والكساء كما تمد الصناعة بما تحتاجه من مواد أولية • هذا فضلا عن أثرها فى التجارة الخارجية اذ تمثل الصادرات الزراعية حوالى ٦٨٪ من قيمة الصادرات بصفة اجمالية بخلاف الصادرات من الصناعات التحويلية المعتمدة على الخامات الزراعية •

ولقد حظى المجتمع الزراعى باهتمام كبير أثر قيام ثورة ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢ لأن ارادة الثورة الشعبية حددت بالرؤية الواضحة أبعاد الآمال المتجددة والمتسعة دواما أمام من طال حرمانهم من الحقوق المشروعة للانسان قرونا من الزمان الطويلة المتسمة بالظلم والظلام . كما حددت ارادة التغيير العميق لمجتمع يسوده التخلف والتناقضات الطبقية والاقطاع الريفى وجمود الرقعة الزراعية رغم الضغط السكانى المتزايد على الموارد الاقتصادية • فضلا عن أن معظم أصناف الحاصلات الزراعية كانت قد انتابتها عوامل التدهور ولاسيما فى المحصول الرئيسى القطن الذى تلوثت أصنافه مما أدى الى هبوط مستمر فى الانتاج الزراعى مسجلا فى عام ١٩٥٢ انخفاضا قدره ١١٪ عما كان فى بدء الحرب العالمية الثانية •

وقامت الثورة باحداث تغيير جذرى فى المجتمع الريفى سياسيا واجتماعيا واقتصاديا لان ملكية الجزء الأكبر والأخصب من الأرض الزراعية كانت فى يد العدد القليل من الملاك الكبار الى جانب مساحات أخرى شاسعة تملكها الشركات الزراعية المملوكة للأجانب وان حاولت اخفاء هويتها وراء واجهات مصرية وبمقتضى القوانين الاشتراكية وأ[illegible]

على الاقطاع تحول المجتمع المصرى الى مجتمع تتـكافأ فيه الفرص بين الأفراد ، كما قطعت الجهود شوطا لا يستهان به فى سبيل ادخال العلم والدراسة الفنية الحديثة لخدمة مشكلة تطوير الزراعة وتحققت بالفعل بعض النتائج الرائدة فى متوسط غلة الفدان الواحـد من المحاصيل وما زالت أكبر الآمال معلقة على البحوث العلمية والتجارب الزراعية لتحويل الزراعة الى زراعة علمية تحقق زيادة الغلة مع تقليل نفقات الانتاج .

ان ربط الانتاج الزراعى بالتعاون فتح آفاقا كبيرة ومبشرة أمام التنمية الزراعية .

وقد أدت المشروعات الزراعية الثورية كلها الى زيادة فى دخـول الفلاحين ورفع مستواهم وانعاش الصناعة والتجارة والخدمات .

أما السد العالى معجزة الانسان فى العصر الذى نعيش فيه فهـو صورة كاملة للثورية المتجددة الجوانب فى نضال شعبنا العربى السياسى والاجتماعى والعلمى والاقتصادى والعسكرى والمعنوى ويقف فى الوسط ما بين ثورة الزراعة وثورة الصناعة يمد تأثيره الى الاثنتين معا ، الى الزراعة بالأرض الجديدة التى تصل الى مليونى فدان والى الصـناعة بطاقة الكهرباء التى تزيد على عشرة مليارات كيلووات ساعة . ويضيف الى الدخل القومى سنويا ٢٣٤ مليون جنيه ، أى ما يقارب نصف كل الدخل القومى الذى كان لمصر قبل الثورة .

حـــديث الارقام :

لقد انعكست نتائج تلك السياسات والجهود على الانتاج الزراعى فبلغ رقمه القياسى فى عام ١٩٦٦/٦٥ نحو ١٥٪ وزادت قيمة الانتاج الزراعى من ٤٧٠ مليون جنيه الى ٨٥٠ مليون جنيه • وارتفع صافى الدخل الزراعى من ٢٥٠ مليون جنيه الى ٥٩٠ مليون جنيه •

وقد أسهمت هذه الانجازات الرائدة الى حد كبير فى نمو الاقتصاد المصرى وسلامته وقدرته على الصمود فى مواجهة الضغوط الاقتصادية وأعباء الحرب لأن الزراعة كانت ولا تزال فى بلادنا هى القاعدة الأساسية للبناء الاقتصادى القومى ويقع على قطاع الزراعة العبء الأكبر فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية • ولقد بلغ متوسط جملة الصادرات الزراعيــة فى كل من عامى ٦٦/٦٥ و ٦٧/٦٦ ــ ١٧٦ مليونا من الجنيهــات[١] من اجمالى قيمة الصادرات التى بلغت ٢٥٨ مليون جنيه بنسبة ٦٨٪ كما لا يزال القطاع الزراعى المصدر الرئيسى للعمالة ومجالات العمــل متأثرا فى ذلك بتزايد السكان وما زالت نسبة العاملين بالزراعة من اجمالى العمالة تفوق ٥٠٪ مع وجود التنمية الصناعية •

التخطيط العلمى :

لقد أصبح التخطيط فى العالم فى الفترة الأخيرة عاملا هاما وأساسيا لتقدم الأمم بحيث تحــول الدراسات العلميــة دون حدوث الأزمات والاختناقات والعمل على ازدهار البلاد وتقدمها •

والأخذ بأسلوب التخطيط يعتبر قاعــدة لانطلاق دفعنا الثورى ، لبناء مجتمعنا الجديد على أساس من العدالة الاجتماعية ، وكرامة الفرد ، بغية رفع مستوى المعيشة ، وتقليل

الفوارق بين افراد الشعب ، وحشد القوى ، وتعبئة الجهود لتنمية الموارد الاقتصادية ، وتعميم الخدمات العامة وزيادة الدخل القومى زيادة سريعة تتيح فرص العمل والعيش الكريم للمواطنين دون احتكار أو استغلال أو سيطرة بفضل التعاون والتضامن بين افراد المجتمع وفئاته ، دون صراع أو طغيان .

واذا كان التخطيط ضرورة ملحة فى الظروف العادية فانه يصبح أمرا حتميا فى الظروف الاستثنائية وفى حالات الحرب والاستعداد لها .

ومنذ قيام ثورة ٢٣ يوليو وقد أخذنا بمبدأ التخطيط الاقتصادى الشامل وذلك بحشد كافة الموارد القومية ـ مادية وبشرية وطبيعية ـ والتنسيق بينها فى خطة قومية شاملة للتنمية الاقتصادية رغبة فى استخدام هذه الموارد الاستخدام الأمثل لتحقيق أعلى قدر من الانتاج ـ كما ونوعا ـ وبالتالى زيادة الدخل القومى أقصى زيادة مستطاعة ورفع مستوى حياة البشر على أرض مصر رفعا حقيقيا ومتواصلا سنة بعد أخرى .

ولقد نتج عن الأخذ بسياسة التخطيط الشامل فى بلادنا أن حققنا خلال السنوات الأولى للخطة معدلا طموحا للنمو وصل الى حوالى ٧٪ فى المتوسط فى السنة فى الانتاج وفى الدخل وهو معدل لم يتحقق فى كثير من بلاد العالم خاصة الدول النامية ولم يكن هذا المعدل يتم بدون تخطيط .

وتظهر أهمية هذا المعدل فى أنه قد سبق بكثير معدل نمو السكان

فبرغم أن سكاننا يزيدون بمعدل مرتفع هو ٢,٨٪ سنويا وهو يعد من أكبر المعدلات فى العالم مما يحتم بالضرورة العمل على الانخفاض به عن طريق تنظيم الأسرة ، ثم أننا بالرغم من ذلك حققنا فى السنوات الأولى للتخطيط الشامل نموا فى الدخل يزيد عن ضعف معدل السكان وكذلك حققنا فى ظل الخطة زيادة فى الانتاج الزراعى بنسبة تتجاوز ١٦٪ وهى نسبة كبيرة جدا اذا قورنت بنمو الزراعة فى الدول الاشتراكية فى المرحلة الأولى من مرحلة التطبيق الاشتراكى ٠

لذلك فاننا احوج ما نكون اليوم الى الاستمرار فى سياسة التخطيط الشامل والسليم والمتابعة اليقظة المستمرة لكل أمورنا سواء كانت سياسية أو عسكرية أو اقتصادية أو اجتماعية الى جانب الدراسة الواعية واتباع أساليب التحليل والمقارنة لنتائج الخطط التى ثبت فاعليتها فى الدول الأخرى التى أعطت دفعة قوية لتشجيع التنمية للعمل على تحقيق مجتمع الكفاية والعدل ٠

والكفاية أى زيادة الانتاج بغير عدل يعنى المزيد من احتكار الثروة ٠

والعدل أى توزيع الدخل القومى بغير زيادة فى طاقته لا تنتهى الا الى توزيع الفقر والبؤس انما الكفاية والعدل كلاهما معا يدا بيد يصلان بالمجتمع الاشتراكى الى غايته ٠

ولكى تصبح امتنا دولة عصرية علمية حديثة يجب أن تبنى تخطيطها الشامل على أسس علمية لتحصل على الأهداف التى نرجوها ٠

ان واجبنا فى هـذه المرحلة الحاسـمة من تطورنا أن يكون هناك تعاون وثيـق بين القاعدة الشعبية والسلطة التنفيذية ، وأقرب الأمثلة الى التعاون بين القاعدة الشـعبية والسلطة التنفيذية الجمعيات التعاونية بعد أن استشرى فى بعضها الفساد وعمت الشكوى وطالبت الأجهزة التنفيذية معاونة الأجهـزة السياسية فى تحمل مسـئوليته فى الرقابة الفعالة على الجمعيات التعـاونية الزراعية وتوعية جمهور الفلاحين بحقوقهم وواجباتهم خاصة وقد بلغ عدد الجمعيات الزراعية ما يقـرب من أربعـة آلاف ومائتى جمعية ، والجدول رقم (١) يلقى ضـوءا على هـذه الجمعيات فى عام ١٩٦٩ .

التعاون واستصلاح الأراضى :

لعل من المناسب أن نوضح أن الثورة فى مصر ورثت عام ١٩٥٢ تركة مثقلة بالأعباء فيما يتعلق باقتصاديات المجتمع بأسره ، فالغالبية العظمى من السكان ، كانت تقصر مواردها عن مواجهة أشد ضرورات الحيـاة الحاحا على النفس البشرية .. بينما الأقلية تنعم بمستويات من الرفاهية الاقتصادية تزيد على حاجتها .. الأمر الذى دفع الثورة فى مصر الى العناية بالوسائل الجدية لتحقيق التقدم .. خاصة وأن مبادىء الثورة قد أيقظت الغالبية العظمى من أصحاب المصلحة الحقيقية فى البلاد .. وهم العمال والفلاحون والطبقات المحدودة الدخل .

ولعل من الحقائق التى تـكاد تـكون استقرت فى نفوس وعقول المواطنين جميعا فى مصر ، مدى الفوضى التى كانت ضاربة اطنابها فى الحركة التعاونية بأسرها ، والفساد الذى

جدول رقم (١)
يوضح الجمعيات التعاونية للائتمان عام ١٩٦٩

المحافظات	عدد الجمعيات	عدد الاعضاء	رأس المال بالجنيه	الاحتياطى بالجنيه
الأسكندرية	١١	٦٢٥٣	١٨٨٧٠	٤٩٤٢
السويس	٨	٣٧٢٣	٥١٥٨	٥٥٩٨
دميــاط	٧٣	٢٠٨٠٠	٩٤٧١٣	٤٧٤٨٧
الدقهلية	٤٣٦	٢٣٥٤٤٣	١٨٤٣٨٨	٢٧٣٨٠٤
الشرقية	٤٤٦	٢٤٢٣٤٧	١٨٦٣٨٨	٢٢٧١٢٤
القليوبية	٢٠٦	١٥٥٦٥١	١١٠٥٨٧	٦٠٥٧٩
كفر الشيخ	٢٠٣	١٠٦٠٤٨	٢٨٩٦٦٩	٤٤٦٧٧
الغربية	٣٢٩	٢١٢٣٦٥	١٧٨٠٥٦	١٧٢٠٠٨
المنوفية	٣٠٩	٢٣٩٠٤٥	٣٦٧٢٨٨	٢٧١٥٤٨
البحيرة	٣٦٧	١٥٩٨٥٣	١٢٥٣٦٦	١٠٢٣٤١
الاسماعيلية	٣١	٢٣٨٢٥	١٦٤٢٣	٣٦٤٠
الجيزة	١٧٩	١٠٦١٤٠	٨٧٠٤٩	٧٢٠٧٧
بنى سويف	٢٢٨	(١) ١٤٤٢٥٩	٢٨٠١٩٣	١١٨٧٠٦
الفيوم	١٦٧	٧٧٧٩٤	٥٩٣٩٠	١٠٧٦٨٣
المنيا	٣٤٢	١٩٤٦٥٨	٥٢٥٥٤٣	٢٧٣٠٥٠
أسيوط	٢٤١	١٥٠٨١٤	١٢٢٦٧٤	١٧٧٤٩١
سوهاج	٢٨٢	٢٠٠٢٨٤	١٦١٨١٢	٢٠٠٧٤٤
قنا	٢١٢	١٣١٢٠٨	١٢٨١٢٨	١٧٧٨٧٠
اسوان	٧٧	٤٣٩٠٥	٤٥٥٧١	٤٦٦٩٢
الجملة	٤١٤٦	٢٤٥٤٤١٥	٢٩٨٧٥٦٦	٢٣٨٨٠٦١

(١) يمثل عدد أعضاء عام ٦٨ لعدم توفر بيان ١٩٦٩

كان يتحدث عنه الجميع بكثير جـــدا من مشـــاعر الأسى .. نتيجة للعجز الـكامل عن اتخاذ أية خطوة فى سبيل تصحيح الأوضاع .. ووسط شعور الكثيرين بالمرارة وخاصة الطبقات المحـدودة الدخل نتيجة لضـــياع مدخـــراتهم ، وبين مختلف أنواع الصراع الطبقى الذى كان يوجد فى الريف والحضر . حيث هذا التباين الاجتماعى الصارخ فى الثراء الفاحش من جهة ، والفقر المدقع من جهـة أخرى .. فى وسط هذا الواقع المادى ، وما بين تلك الاختلاجات النفسية ، أخذت الدولة بفـكرة اشتراكية التعـــاون السليمة ، على أساس البناء لا الهدم ، وعلى أساس التحرر من كل الوان الصراع الفكرى والطبقى . وكان لزاما عليها ، وقد اخذت على عاتقهـــا اعادة توزيع الثروة على أسس عادلة ، أن تأخـذ على عاتقها خلق الثقة فى التعاون ولا أقول اعادة الثقة . فكان ما اتخذته من خطـوات ايجابية للسير قدما فى هذا الطريق .. وفيما يلى نستعرض فى ايجاز هذه الخطوات .

التعاون فى قطاع الاصلاح الزراعى :

تبين للثورة أن توزيع الثروة فى الريف المصرى كان توزيعا يتنافى ومعايير العدالة أيا كانت .. فهناك مزارع واسعة يملكها عدد قليــل من الأثرياء على حين أن ملايين من المــلاك لا يملكون غير قطع صغيرة من الأرض .

ان مساحة الأرض المزروعة ٥٩٦٢٣٦٦٢ فدانا ، ومجموع ملاكهــا ٢٧٦٠٦٦١ مالكا فاذا نظرنا الى الملكيات الصغيرة ، فاننا نجد أن :

١) ١٦٧ ٤٥٩ ١ مالكا يملك كل منهم لغاية نصف فدان ، ومجموع ملكياتهم ٦٩٥ ٣٥٦ فدانا .

٢) ١٦٢ ٥٥٢ مالكا يملك كل منهم أكثر من نصف فدان الى فدان ، ومجموع ملكياتهم ٦٩٥ ٣٥٦ فدانا .

٣) ٦١٢ ٣٢٧ مالكا يملك كل منهم أكثر من فدان الى فدانين، ومجموع ملكياتهم ٨١٦ ٤٤٩ فدانا .

٤) ٢٩٣ ١٥٣ مالكا يملك كل منهم أكثر من فدانين لغـــاية ٣ أفدنة . ومجموع ملكياتهم ٣٤٥٨٨٥ فدانا .

٥) ٣٦٦ ٨١ مالكا يملك كل منهم أكثر من ٣ لغـاية ٤ أفدنة، ومجموع ملكياتهم ٣٤٢ ٢٧٢ فدانا .

٦) ٥٨٩ ٥٦ مالكا يملك كل منهم أكثر من ٤ لغاية ٥ أفدنة ، ومجموع ملكياتهم ٠١٧ ٢٤٧ فدانا .

ومعنى ذلك أن ٩٥١ ٣٠٨ ٢ مالكا لا يملك كه منهم أكثر من فدانين، ومجموع ملكياتهم ٠٦٢ ٢٣٠ ١ فدانا أى أن ٨٤٪ من المـلاك يملكون ٢١٪ من الأرض .

وأن ١٩٩ ٦٠٠ ٢ مالكا لا يملك كل منهم أكثر من ٥ أفدنة ومجموع ملكياتهم ٢٧٦ ٠١٠ ٢ فدانا أى أن ٩٤٪ من المـلاك يملكون ٣٥٪ من الأرض .

واذا نظرنا الى المـلكيات الكبرى فاننا نجد أن :

٦١ مالكا يملك كل منهم أكثر من ٢٠٠٠ فدان ومجموع ملكياتهم ٢٥٨ ٢٧٧ فدانا .

٢٨ مالكا يملك كل منهم أكثر من ١٥٠٠ الى ٢٥٠٠ فدان ومجموع ملكياتهم ٤٥٤ ٩٧ فدانا .

٩٩ مالكا يملك كل منهم أكثر من ١٠٠٠ الى ١٥٠٠ فدان ومجموع ملكياتهم ٢١٦ ١٢٢ فدانا .

٩٢ مالكا يملك كل منهم أكثر من ٥٠٠ فدان الى ١٠٠٠ فدان ومجموع ملكياتهم ٤٧٣ ٨٦ فدانا .

ومعنى ذلك أن ٢٨٠ مالكا يملكون ٤٠٠ ٥٨٣ فدان ، أى أن ١ على ٠٠٠ ١٠٠ من الملاك يملكون حوالى ١٠٪ من الأرض .

واذا نظرنا الى الملكيات التى تزيد على ٣٠٠ فدان فاننا نجد : ٢١١٥ مالكا يملكون ٤٩٣ ٢٠٨ ١ فدانا ، أى أن ٨ على ١٠٠٠٠ من الملاك يملكون ١٩٪ من الأرض .

فاذا اضفنا الى هذه الارقام ، ما تثبته الدراسات الاحصائية من ان نسبة الاراضى المؤجرة فى مصر قبل صدور قانون الاصلاح الزراعى بلغت نحو ٧٥٪ ، وهذه يستاجرها من لا يملكون .. او يملكون مساحات صغيرة .. كذلك العمال الزراعيين الذين يعتمدون فى كسب معاشهم على الأجر القليل الضئيل غير المستقر الذى

يحصـــلون عليه .. اذا عرفنـــا كل ذلك ، لتصورنا مدى ما وصل اليه سوء الحال •

ولقد كان لسوء توزيع الثروة الزراعية مساوىء اجتماعية انتهت آثارها فى البلاد المتدمينة بانتهاء عهود الاقطاع ، على حين بقيت فى بلادنا حتى وقت قيام الثورة • وكان من أسوأ هذه الآثار استعباد طبقة قليلة العدد من كبار المـلاك ، لجمهرة السكان من الفلاحين ، وتوجيهها سياسة البلاد العـامة الوجهة التى تراها متمشية مع مصالحها وهى قلة ، مما لا يتفق فى كثير ولا قليـل مع مبادىء الديمقراطية •

لذلك عزمت الثورة على الأخذ بنظام الاصلاح الزراعى فى مصر كأساس لاعادة بنيان المجتمع المصرى على أسس جديدة ، توفر لكل فرد من جمهرة الشعب حياة تسودها الحرية والكرامة ، وتقرن البون الشاسع بين المـلاك والفوارق العسيقة بين الطبقات ، وتزيل سببا هاما من أسباب القلق الاجتماعى والاضطراب السياسى •

فاستصدرت مرسوما بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالاصـلاح الزراعى تضمن تحديد المـلكية الزراعية ونزع المـلكية لبعض الأراضى لتوزيعها على صغار الفلاحين •

ويهمنا ان نشير هنا الى انه قبل صدور قانون الاصـــلاح الزراعى ، كانت القيمـة الايجارية فى ارتفاع مستمر بلغت فى العـــام السابق على الثورة ما يقرب من خمسة أمثال قيمتها مقدرة على اساس الضريبة المفروضة عليها ، وفى كثير من المنـاطق كانت القيمـة الايجارية للأرض تزيد على صـــافى الدخل الزراعى منها •

ونظرا لأن كثيرا من الفلاحين الذين ستوزع عليهم الأرض قد يكونون برغم درايتهم بالأعمال الزراعية ، قليلى الكفاية فى الناحية الزراعية الادارية فقد نص فى الباب الثانى من القانون على انشاء جمعيات للتعاون الزراعى وضرورة انضوائهم هم وغيرهم من صغار الفلاحين فى كل قرية أو عدة قرى تحت لواء جمعية تعاونية تقوم عنهم بما يلزم لعمليات التمويل الزراعى ، وللحصول على لوازم الزراعة ولتنظيم الاستقلال الزراعى ولبيع المحصولات الرئيسية ، كما تقوم كذلك بمختلف الخدمات الزراعية والاجتماعية الأخرى • ولما كانت الفكرة التعاونية لا تزال بعيدة عن مدارك صغار الفلاحين ، فقد رئى أن توضع الجمعية التعاونية التى يؤلفونها تحت اشراف موظف تختاره وزارة الشئون الاجتماعية • ولتقوية مركز هذه الجمعيات الجديدة نص على أن تشترك فى تأسيس جمعية تعاونية عامة واتحادات تعاونية •

المنتفعون بالملكية وحاجتهم الى التعاون ؟

مما لا شك فيه أنه لا توجد وسيلة من الوسائل أجدى فاعلية من التعاون فى تحقيق التنمية الاجتماعية للدولة • واذا كان التعاون ضروريا لسائر المجتمعات فهو ألزم ما يكون للمجتمع الزراعى لما يتميز به من خصائص اقتصادية واجتماعية وثقافية معينة • فأشد الناس حاجة اليه — فى نطاق المجتمع الزراعى — هم صغار الزراع ، وبوجه خاص هؤلاء الذين انتقلوا الى طبقة الملاك بموجب قوانين الاصلاح الزراعى •

ومن المعلوم أن اختيار المنتفعين بملكية الأراضى التى آلت للدولة يقوم على أساس اختيار المعدمين من طبقة المشتغلين بالزراعة ، وأكثرهم حاجة الى موارد الرزق عن طريق العمل المثمر الجاد ، ومن هنا كان هؤلاء الفلاحين أكثر الطبقات حاجة الى العون والتدعيم والرعاية مع الحفاظ

على مكاسبهم وحقوقهم بصفة مستمرة ، وهؤلاء يبلغ عددهم ما يقرب من نصف مليون فلاح عاشوا الثورة وارتبطوا بهـا •

ومن هنا أيضا ، كان قانون الاصلاح الزراعى واعيا وذكيا ، حيث فطن الى ضرورة اشتراك المـلاك الجدد فى عضـوية جمعيات تعاونية ينشئونها لمصالحتهم ولتحقيق أقصى استثمار اقتصادى لمـا يملكونه من أراضى وترشيد عمليات الانتاج وأساليبه وفقا للأصول العلمية الحديثة • بحيث يستفيدون ويفيدون بلادهم • والجدول رقم (٢) يوضح الجمعيات التعاونية للاصلاح الزراعى عام ١٩٦٩ •

ويمكن القول اجمالا ، ان تعـــاونيات الاصلاح الزراعى مهيا لها مقـومات النجاح وانها فى موقف أفضل بكثير من التعـاونيات الاخرى ، وفى ضوء ذلك ، فان واجب هـذه التعاونيات ان تاخذ مكانها المناسب من أجل تحقيق معدل أفضل للتنمية الاقتصـادية ، وعلى أساس من الاستقلال الذاتى •

ماهية البنيان التعاونى للاصلاح الزراعى :

تعتبر الجمعية التعاونية فى نظام الاصلاح الزراعى ، ترابط قويم بين أشخاص يختلف عددهم ، وان تماثلت ظروفهم ، وخاصة فيما يقابلونه من الصعاب الاقتصادية والاجتماعية ، وبحكم كونهم مترابطين ومتماثلين فى الظروف والآمال ، فانهم يسعون الى حل ما يواجههم من مشـكلات أو صعاب كما يتحملون ــ عن رغبة صادقة ومصلحة مشتركة ــ مسئولية ادارة جمعيتهم التى نقلوا اليهـا العـديد من متطلباتهم الاقتصـادية والاجتماعية بما يتناسب وحاجاتهم وظروفهم •

جدول رقم (٢)

يوضح الجمعيات التعاونية للاصلاح الزراعى عام ١٩٦٩

المحافظات	عدد الجمعيات	عدد الاعضاء	رأس المال بالجنيه	الاحتياطى بالجنيه	حيازة اعضاء الجمعيات بالفدان
الأسكندرية	١٢	٤٧٥٤	٢٤٤.٧	٢٣.٥٨	١٥٩٩٤
دميـــاط	٩	٤٥٢٥	١٦٤٤٨	١٦٥١٦	١.٩٣١
الدقهلية	٨٦	٥..٣١	١:٧.٣٦	٢٨١٨٢٢	١.٨١٦.
الشرقية	٨٥	٤٥٥٥.	١٣١٤٦٩	١٥.٢٥٣	٨.٨٨٢
القليوبية	١٨	١١٩٤٣	٢٨٨٤٥	٢١٥٧١	١٧١١٦
كفر الشيخ	٤٩	٢٩..٦	١..٧٥٥	١٥٦٦٤٢	٦٦٣.٥
الغربية	٤١	٢٨٨٧٤	٦٨٧٦٨	٦٨٧٨٦	٥٢٧١١
المنوفية	٢٢	١٢٣٧.	٣٤٦٧٢	٣٣٦١١	١٦١٦٥
البحيرة	١٣١	٦٥.٣٦	٢٣٤١٢.	١.٧٣٣	١٤٦٢١.
الاسماعيلية	٧	٤٧٧٩	١٤٧٤٣	١٤.٤.	٩١.٦
الجيزة	١٢	١٢٢٢٨	١٣٩٧٦	٢٦.١٥	١.٨٨٢
بنى سويف	٢.	١٩٢٦.	٤.٧٣٩	٢٩٧٨٩	٣.٨٦١
الفيوم	٢٩	١٥١٣٩	٥٤٧١٢	٢.٨٧٩٤	٣٤٥٢٧
المنيا	٦٣	٤٥.٩٦	١٢٢٢٩٤	٢٢٣٧٩	٧٤٣٤٨
أسيوط	١٢	٥.٦٨	١٤٧٤٣	١٥٦٨٢	٨٨٤٥
سوهاج	٥	١.٤٤٩	٢٧.٧٨	١٧١٢٨١	١٣٩.٥
قنا	٢٢	١٦٢٥٨	٤٩٣٣٩	١٥٥٥٢	٣٢٦١٤
أسوان	١٦	٨٦١٥	٢٨٢.٥	٢.٢٨٦٩	١٣٢٢٤
الجملة	٦٣٩	٣٨٨٩٨١	١١٦٢٣٤٩	١٤٦٩٣٩٣	٧٤٢٧٨٦

والتعاونيات داخل هذا النظام ، تربط بين الأهالى فى القرية الواحدة فى وحدات يمكن عن طريقها تقبل كل اصلاح تعمل له الدولة ، فى تنفيذ خدماتها العامة • اذ من غير الميسور أن تتصل الدولة — بأجهزتها المختلفة — بالفلاحين كأفراد متفرقين ، ولكنها تكون أقرب الى الاتصال بهم وخدمتهم عن طريق جمعية تعاونية تجمع شملهم ، ويطمئنون اليها ، فيعتمدون عليها فى تحقيق ما يسعون اليه من خدمات وأعمال • ولا يقتصر الأمر على ذلك فحسب ، بل أن هذه الجمعيات كثيرا ما تكون أصلح المؤسسات التى تستطيع أن تعبر عن رغبات الأهالى تعبيرا صادقا مع ما فيها من مشاعرهم ومشاكلهم ، فهى من هذه الناحية تنير الطريق أمام جميع السلطات والهيئات التى تعمل فى وضع خطط الاصلاح على أساس من الواقع المستنير •

وتعتبر التعاونيات الزراعية حجر الزاوية فى تطبيق نظام الاصلاح الزراعى ، وبدونها لا يصبح الملاك الجدد قادرين على استغلال أراضيهم على مستوى من الكفاية ، بسبب ضعف كفايتهم التمويلية ، وانخفاض مستواهم الاقتصادى والاجتماعى ، وافتقارهم لكثير من القدرات العلمية والفنية ، واجمالا ، فانها مسئولة عن تحويل هذه الملكيات الصغيرة الى وحدات انتاجية قوية وخلاقة ويتمشى مع هذا تحسين حال الفلاحين عن طريق تحقيق العدل الاجتماعى به يرقى الفرد والمجتمع • كما أنها مصدر هام لخلق قيادات واعية من بين الفلاحين ، يسهمون بطريقة ايجابية فى منارة المجتمع الريفى ، الذى يشعرون بكل مشكلاته واحتياجاته •

ويمكن القول اجمالا ، ان التنظيم التعاونى فى الاصلاح الزراعى ، يخلق طبقة متماسكة من صغار الملاك ، ويجمعها فى وحدات اقتصادية ، يكون لأفرادها مجتمعين

قدرات وطاقات المنتج الكبير،وتصبح بدورها مؤثرة فى البنيــان الاقتصــادى والتــكوين الاجتماعى للدولة ، مع حماية مصالح هــذه الطبقة من عوامل السيطرة والاحتكار ، خلال مراحل الانتــاج والتوزيع والاســـتهلاك بما يكسبها القوة والنمو والتقدم .

مقومات تعاونيات الاصلاح الزراعى :

ثمة ضمانات أساسية ، كانت مرعية من أجل سلامة التنظيم التعاونى ، بحيث يكون التعــاون ــ كوسيلة فعــالة ــ محققا لأغراضه وغاياته ، ومتكاملا مع عامل الالتزام التعاونى ، وكل عوامل الحرية والمنفعة الحقيقية التى تعود على المــلاك الجدد ، وعلى المجتمع بنتائج طيبة ، وأن يشعروا باستمرار بأهميته وبجدارته وفاعليته فى استغلال أراضيهم ، على طول مراحل هذا الاستغلال . وهذه الضمانات ارتبطت بقــواعد أساسية أصبحت تحكم التعاون ، داخل نظام الاصلاح الزراعى ، وهذه يمكن تلخيصها فى الآتى :

أولا ــ تكون الجمعية التعاونية بمثابة وحدة انتاجية متكاملة ، توفر مستلزمات الانتاج على أساس الشمول والكفاية . واجمالا ، فــان الجمعية أصبحت ــ يجب أن تكون بصفة دائمــة ــ مركز الخــدمات والتوجيه الاقتصادى والاجتماعى والفكرى لسائر الأعضاء . فيلمسون من خدماتها وارشاداتها نفعا محققا لهم . ومن أجل هذا يجب أن يكون مرعيا توفير كل الامكانيات التى تجعل من التعاونيات وسيلة ذات كفاية ملحوظة فى خدمة المجتمع .

ثانيا ــ تطبيق نظام الجمعيات التعاونية المتعددة الأغراض ، حيث أنه يكاد يكون النوع الوحيــد الذى ينتشر ويلقى اقبالا فى وســط

المجتمع الريفى ، الذى يتصف بضعف الطاقات الاقتصادية ، مع صغر الملكية الزراعية لذلك قضى قانون الاصلاح الزراعى فى مادته التاسعة عشر على شمول أعمال الجمعيات التعاونية التى تنشأ بحكمه ، لكل الأغراض والأنشطة التى تلزم للملاك الجدد ، بما فى ذلك تنظيم زراعة الأراضى واستغلالها على خير وجه والقيام بمختلف الخدمات الاجتماعية .

ثالثا ـــ اشتراك أعضاء الجمعية فى وضع خطة التنمية وفى مباشرة تنفيذها على نحو يجعل منهم أداة فعالة لخدمة أنفسهم ، وأن يشعروا دائما بمسئوليتهم الخطيرة فى تنفيذها والعمل على نجاح عملياتها ـــ وتوضع خطة التنمية بحيث تنبع من القرية نفسها ولمصلحة أهلها ، وبحيث يراعى فيها طابعها وظروفها ، وحل مشكلات أهلها . ومن أجل ذلك كان واجبا ، اجراء حصر دقيق لمواردها كافة ، وبعد دراسة علمية للعوامل المحددة للانتاج فيها ، واعداد سجل واف يتضمن كل هذه الموارد والاحتياجات والعوامل ، على مستوى كل جمعية تعاونية فى القرية . ومن مجموع الخطط التى توضع للزراعة (على مستوى الجمعية المحلية) يمكن وضع خطة التنمية على مستوى المنطقة ثم على مستوى مديرية الاصلاح الزراعى فى المحافظة ، ثم على مستوى الجمهورية ، مما ينجم عنه تنظيم الخدمات التى تقوم بها الجمعية التعاونية العامة لسائر الجمعيات المحلية وفق تخطيط متكامل ، واف باحتياجات ومطالب هذه التعاونيات وأعضائها .

رابعا ـــ يعتبر قانون الاصلاح الزراعى الاشراف الفنى أحد مقومات التنظيم التعاونى ، فقرر فى مادته العشرين ، بأن تؤدى الجمعية التعاونية أعمالها تحت اشراف موظف تختاره الهيئة العامة للاصلاح الزراعى . وعين قانون التعاون حدود هذا الاشراف وأصوله وقواعده بحيث يحقق النظام التعاونى أهدافه وغاياته ويهيء للمجتمع أفضل النتائج التى يسعى

اليها والتى من أجلهـا قرر القانون حتمية الانضمام للجمعيات التعاونية والالتزام بأصولهـا وقواعدها • ومع هذا الاشراف كان الاهتمام بتدريب التعاونيين حتى يتعرفوا على حدود هذا الاشراف وأبعـاده ، وبحيث لا يجاوزونه بأى شكل من الأشكال التى قد ينجم عنهـا اهدار بحرية الفلاحين أو ينال من استقلال جمعياتهم وكيانها ومركزها •

خامسا ــ تتوافر عناصر الرقابة على طول مراحل العمل والنشاط التعاونى ، حتى لا يساء الى الحقوق أو يضيع واجب من الواجبـات التى يفرضها قانون الاصلاح الزراعى أو النظام الداخـلى للجمعيات التعاونية ، فتخضع هذه الجمعيات للتفتيش والمراجعة لنشاطها وأعمالها وحساباتها بصفة دورية ، ويشكل بحكم هذه الرقابة ، وبحيث تشمل الموظفين والهيئات الادارية التى تعمل فى خدمتهـا حتى يكـون هناك اطمئنان الى قيام الجمعيات بتأدية أغراضها على الوجه السليم ، وأن أموالها مصونة وأنه يتم تشـغيلها وادارتها على أسس ديمقراطيـة صحيحة ، وبما يحقق أعلى عائد من الانتاج الزراعى ، مع تنسيق عمليات التفتيش والمراجعة من القاعدة الى القمة •

سادسا ــ اتباع نظم سهلة ومبسطة فى ادارة الجمعيات التعاونية ، ويشمل هذا بوجه خاص نظمها الحسابية ، التى روعى فيهـا أن تكون بصورة واضحة يفهمها الفلاح ، ويدرك كل بياناتها بوضوح • وحتى يستطيع تعرف حقوقه ومديونيته ، فأعطى كل فلاح بطاقة يثبت فيهـا كل ما يعطى اليه من خدمات ومستلزمات وقروض ، وكذلك كل ما يقدمه من توريدات جمعيته ، ونظرا لمـا حققه هذا النظام خـلال السنوات العشر المـاضية من نجاح امتد تطبيقه على مستوى الجمهورية •

التعاون واستصلاح الأراضى :

تحقيقا لمبادىء الاصلاح الزراعى فى تحسين مستوى معيشة الفلاحين وزيادة دخولهم وايجاد توازن اجتماعى بين الطبقات وخلق الظروف الملائمة للتنمية الشاملة . لذا فقد اهتمت الدولة باستصلاح الأراضى وزيادة الرقعة الزراعية بهدف :

١ ــ التوسع فى تمليك الأراضى الجديدة للتخفيف من الكثافة السكانية على الأرض المنزرعة حاليا .

٢ ــ زيادة الانتاج الزراعى ليستطيع مواجهة زيادة الطلب على الغذاء .

٣ ــ مساعدة التقدم الصناعى باستخدام المنتجات الزراعية كمواد خام للتصنيع وانتاج سلع منتجة محليا تحل محل السلع المستوردة .

٤ ــ انشاء مجتمعات جديدة فى الأراضى المستحدثة وتطبيق أنظمة جماعية متطورة .

وقد بذلت مصر جهودا كبيرة خلال العشرين عاما الأخيرة للوصول الى أنسب طرق استصلاح الأراضى . وقامت بدراسة المصادر المائية المتاحة بما فى ذلك استخدام مياه الصرف فى عمليات الرى سواء على صورة نقية أو بعد خلطها بمياه النيل .

ومصادر المياه الرىيسية[٣] للتوسع الأفقى فى مصر تتضمن ما يلى :

ــ **مياه النيل :** قبل انشاء السد العالى كانت كمية المياه المستخدمة لزراعة الستة مليون فدان لا تتعدى ٤٠ مليون متر مكعب من

٧٢ مليون متر مكعب التى تمر بأسوان سنويا ، بينما كانت ٣٢ مليون متر مكعب تضيع هباء بالتبخر أو الذهاب سدى الى البحر الأبيض المتوسط .

وتبلغ مساحة الأراضى التى تروى بمياه السد العالى حاليـا نحو ٧٨٨,٠٠٠ فدان ومن المتوقع أن تصل هذه المســاحة الى ١,٣٠٠,٠٠٠ فدان فى عام ١٩٧٥ ، وبالاضافة الى ذلك فانه ترتب على انشاء السد العالى تحويل نحــو ٦٧٣,٠٠٠ فدان من الرى الحوضى الى الرى المستديم .

ــ **الميــاه الارتوازية أو الجوفية :** وتروى حاليا نحو ٨١٠٠٠ فدان من هذه المياه ، وجارى حاليا مزيد من الدراسات لتقدير أماكن وجود مياه ارتوازية وجوفية أخرى وكمياتها ليمكن الاستفادة منها فى الزراعة .

ــ **ميــاه الأمطار :** لا تتعدى كميات الأمطار التى تسقط على الساحل الشمالى ١٥٠ ملليمتر سنويا ، وتبعا لذلك يستفاد منها للمراعى ولزراعة بعض المحاصيل التى لا تحتاج فى زراعتها لمياه كثيرة ، كالتين والزيتون والشعير ويوجد حاليا نحو ١٣٦,٠٠٠ فدان بالساحل الشمالى تعتمد فى زراعتها على مياه الأمطار .

وقد تم انشاء مؤسسات وهيئات وشركات جديدة وتعــزيز القائمة منها حتى تتمكن من الاضطلاع بمسئولية استصلاح الأراضى .. وفى عام ١٩٦٣ تم تنظيم وزارة الاصلاح الزراعى واستصلاح الأراضى ، لتقوم بأعمال التخطيط والاشراف والمتابعة والتوجيه ، وذلك للمؤسسات والهيئات والشركات التابعة لهــا .

فقامت هيئة تعمير الأراضى حتى نهاية عام ٦٨/١٩٦٩ بالاشراف على استصلاح وتعمير نحو ٦٤٠ ألف فدان تعتمد كلها على ميـاه النيل ، وتقوم بتسليمها بعد اتمـام استصلاحها الى مؤسسة استزراع وتنميـة الأراضى •

الهيئة العـامة لتعمير الصحارى :

قامت الهيئة العامة لتعمير الصحارى بتنفيذ مشروعات استصلاح الأراضى بالصحارى وهى :

مشروع الوادى الجديد : وقد تم استصلاح ٤٥٠٠ فدان فى الواحتين الخارجة والداخلة وتعتمد فى ريهـا على ٣١١ بئرا عميقة مع انشـاء القرى ومراكز التعمير •• وفى مشروع وادى النطرون ، قد تم استصلاح ٦٠٠٠ فدان تعتمد فى ريها على ٥٠ بئرا •• وفى مشروعات السـاحل الشمالى الغربى ،تم استصلاح مساحات تبلغ ١٦٠٠٠ فدان •• وكان قد تم بالنسبة لمشروعات الساحل الشمالى الشرقى بسيناء ، استصلاح ٩٣٥٨ فدان وزراعتها بالزيتون واللوز والتين والخضروات والبساتين •• وكذلك بالنسبة لمشروع البحيرات المرة شرق القناة بسيناء ، بدأت الهيئة عـام ٦٤/١٩٦٥ باستصلاح مساحة ١٢٠ فدان ، وستروى هذه المساحة بمياه النيل عن طريق صحارة تحت قناة السويس •• وأما بالنسبة لمشروع مريوط وامتداده فانه يعتمد على الاستفادة بمياه المصارف بعد خلطهـا بمياه النيل بالقدر الذى يجعلها صالحة للزراعة ، ويبلغ مساحة المشروع ٦٨ ألف فدان • والثلاثة جداول التالية أرقام (٣) و (٤) و (٥) توضح جمعيات تعمير الصحارى والأراضى المستصلحة والثروة المائية عام ١٩٦٩ •

جدول رقم (٣)

يوضح الجمعيات التعاونية لتعمير الصحارى عام ١٩٦٩

المحافظات	عدد الجمعيات	عدد الاعضاء	راس المال بالجنيه	الاحتياطى بالجنيه	عدد اعضاء مجلس الادارة
البحيرة	١	٤١٢	٤٥٣	٤٢٣	٧
الوادى الجديد	٣٥	٧٥٤٠	١٩٥٩٨	٤٦٩٨	١٧٩
مطروح	٤٥	٢١٣٤٢	٣٠٧٠٩	—	٢٢٥
سيناء	١٤	...	...	...	...
الجملة	٩٥	٢٩٢٩٤	٥٠٧٦٠	٥١٢١	٤١١

... غير متوفر

جدول رقم (٤)

يوضح الجمعيات التعاونية بالأراضى المستصلحة عام ١٩٦٩

الأسكندرية	١١	٣٣٧٣	٧٤٦٤	٣٠٠٠	١١٠
الدقهلية	١	٤٦١	١٠	—	١٠
الشرقية	٧	١٩٢٣	٧٠	—	٧٠
كفر الشيخ	١٤	٣٦٨٠	٤٨٢٥	—	١٤٠
البحيرة	١٥	٢٧٨٩	١٢٢٩	—	١٥٠
الفيوم	٢	١٣٥٣	٣١٣١	—	٢٠
سوهاج	١	١٣٣	١٠	—	١٠
قنا	٢	٨٠٠	٢٠	—	٢٠
أسوان	٢٢	٦٩٥٩	٥٢٠١	—	٢٢٠
	٧٥	٢١٤٧١	٢١٩٦٠	٣٠٠٠	٧٥٠

جدول رقم (٥) يوضح الجمعيات التعاونية للثروة المائية عام ١٩٦٩

المحافظات	عدد الجمعيات	عدد الاعضاء	راس المال بالجنيه	الاحتياطي بالجنيه	عدد أعضاء مجلس الادارة
الاسكندرية	٤	٢٦٥٦	٢٧٧٧	٢٥٦٧	٢٦
بور سعيد	٤	٥١٩	٤٦٤٣	١٤٨٧	٢٨
السويس	٢	٥٧٨ (ــ)	١٧٢٤ (ــ)	—	..
دمياط	٧	٢٤٧٤	٣٠٤٢	٢٠٣١	٥٧
الدقهلية	٤	٣٠٢٦	١٦١٤	١٢٨٠	٣٦
الشرقية	١	٣٠١	١٥٤	—	٩
القليوبية	١	٤١٢	٢١٥	—	٩
كفر الشيخ	٧	٥٨٧٩	٣٧٣٧	٢٩١٤	٥٢
المنوفية	٢	٦٥٤	٣٢٩	—	١٧
البحيرة	٤	٣٦٤٨	٢٤١٣	٤٢١٦	٣٦
الاسماعيلية	٢	..	..	..	..
الجيزة	١	٣٧٣	١٧٨	٢١٢	٥
بنى سويف	١	١٣٠	٦٥	—	٤
الفيوم	١	١٢٩٠	١٠٦٦	٢٦٦٢	٤
المنيا	١	٤٤٩	٢٤١	٢٤٦	٩
اسيوط	١	٩٩٥	٦٤١	—	٦
سوهاج	١	٣٧٢	٢٤٦	٩٨١	٩
قنا	٤	٩٠٢	٦٢١	٨٣٩	١٨
اسوان	١	٨٦٥	٧٠٨	١٢١٨	٩
البحر الأحمر	٣	٢٧٨	٦٨١	..	..
مطروح	١	٢١	١٨	—	—
سيناء	١	..	..	..	..
الجملة	٥٤	٢٦٨٢٢	٢٥٠٧٣	٢٠٦٥٣	٣٣٤

.. غير متوفر (ــ) تمثل بيانات جمعية واحدة

مؤسسة استزراع وتنمية الأراضى :

تقوم هـذه المؤسسة بعمليـات الاستزراع المختلفة مع تكوين مجتمعات بها ، ويتم اختيار العناصر البشرية المكونة لهذا المجتمع طبقا لشروط معينة للوصول الى أحسن العناصر التى يمكن أن تشـارك فى هذا المجتمع وتساهم بايجابية فى تطويره والنهوض به ويتم تهجير هذه العناصر من بيئتهم الأصلية الى بيئتهم الجديدة واسكانهم بها وتدبير اعاشتهم وتوفير أنظمة معيشتهم واحتياجاتهم الأساسية مع العمل المستمر على تنمية هذه المجتمعات للوصول بهـا الى صورة نموذجية متقـدمة عن طريق تعبئة جهود أفراد هذا المجتمع وفى جماعات وتوجيهها للعمـل المشترك مع الهيئات الحكومية بأساليب ديمقراطية لحل مشكلات المجتمع ورفع مستوى أبنائه اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا ومقـابلة احتياجاتهم . والانتفاع الكامل بكافة الموارد الطبيعيـة والبشرية والفنية والمـالية المتـاحة ، وتهدف تنمية المجتمع الى النهوض والتقدم المستمر بالمواطنين وبيئتهم . مع تنمية امكانياتهم الذاتية وتحقيق مشاركتهم الايجابيـة لزيادة دخولهم وتنمية معارفهم ومهاراتهم وعلاقاتهم فى اطار تكيفهم السليم مع بعضهم ومع بيئتهم بما يحقق الشـعور بالرضا والسـعادة والاستقرار .

وينتظم المنتفعون بالأراضى المستصلحة فى جمعيات تعاونية زراعية . وقد كانت هذه الجمعيات تؤسس طبقـا للنظام الداخلى للجمعيـات التعاونية الزراعية للاصلاح الزراعى ، الا أنه بانشاء المؤسسة المصرية العـامة لاستغلال وتنمية الأراضى المستصلحة أصبحت تتولى رعاية المنتفعين والعاملين والعمال بالأراضى المستصلحة بما يتمشى مع ظروف المنتفعين المعدمين الذين يهجرون من بلادهم لينتفعوا بأرض حديثـة الاستزراع وتحتاج لمجهود يفوق المجهود المطلوب من قرنائهم المنتفعين

بالاصلاح الزراعى كما أن مشاكل الجمعيات فى الأراضى المستصلحة تختلف عن مشاكلها فى الاصلاح الزراعى .. لذلك قامت شئون تكوين وتنمية المجتمع بالمؤسسة بوضع نظام داخلى للجمعيات التى تنشأ بالأراضى الجديدة وحاجتها الى عمليات زراعية ومشورة فنية حتى يمكن الوصول بالأرض الى انتاجيتها الكاملة ، كما راعى هذا النظام دور الجمعية فى تجميع أعضاء الجمعية وصهر هذا المجتمع وازالة أى صراع داخله ، حيث أنهم هجروا من محافظات مختلفة لا تربطهم أى علاقات . كما أن ضعف انتاجية الأراضى المستصلحة الحديثة الاستزراع وظروف التهجير ونوعية المنتفعين بها تؤثر تأثيرا مباشرا على نجاح هذه الجمعيات .

هذا فضلا عن ان العامل الذى يعمل فى الأراضى الجديدة لا تتوفر له حاجاته من السلع المنزلية والاستهلاكية ، فكان هذا دافعا أن يكون التعاون الاستهلاكى أحد سمات التعاون فى الأراضى المستصلحة .

لذلك فانه منذ البداية ، وجهت الدعوة الى الجمعيات العمومية للجمعيات التى كانت قائمة بتعديل نظامها الداخلى حسب النظام الجديد ، وتم بالفعل تغيير هذا النظام ، ثم كان على الادارة أن تغطى خطة التوسع فى تاجير الأراضى وتمليكها للمنتفعين بانشاء جمعيات تعاونية جديدة ..

والجدولين التاليين رقمى (٦ و ٧) يوضحان تطور عدد الجمعيات فى شتى أوجه نشاط التعاون الزراعى منذ عام ١٩٦٢ حتى عام ١٩٦٩ .

وباستعراضنا للجداول السابقة .. نجد أنه فيما يتعلق بتطور الجمعيات التعاونية الزراعية ــ فقد بلغ اجمالى عدد هذه الجمعيات ٥٠٠٩ جمعية عام ١٩٦٩ بزيادة قدرها ٥٤ جمعية فى العام السابق ، وبلغ عدد الأعضاء حوالى ٢,٩ مليون عضو بنقص قدره حوالى ٣٩ ألف عضو

جدول رقم (٦)

يوضح

تطور عدد الجمعيات التعاونية وعدد الأعضاء ورأس المال حسب جهات الإشراف

من عام ١٩٦٢ إلى عام ١٩٦٩

السنوات	الهيئة العامة للإصلاح الزراعي			المؤسسة المصرية التعاونية الزراعية العامة			المؤسسة المصرية العامة للثروة المائية			الهيئة العامة لتعمير الصحارى			المؤسسة المصرية العامة لاستغلال وتنمية الأراضي المستصلحة			الجملة		
	عدد الجمعيات	عدد الأعضاء	رأس المال بالجنيه	عدد الجمعيات	عدد الأعضاء	رأس المال بالجنيه	عدد الجمعيات	عدد الأعضاء	رأس المال بالجنيه	عدد الجمعيات	عدد الأعضاء	رأس المال بالجنيه	عدد الجمعيات	عدد الأعضاء	رأس المال بالجنيه	عدد الجمعيات	عدد الأعضاء	رأس المال بالجنيه
١٩٦٢	٤٦٦	١٩٢٠٢٣	٤٣٧٦٩٠	٤٠٤٣	١٥٥٣٤٥١	١٦٦٣٠٧٩	٤٩	١٦٧٠٩	٢٠٧١٠	٥٩	١١٢١٤	٤٠٨١٩	٧	٣٣٦٥	١٥٧٦٩	٤٦٢٤	١٧٧٦٧٦٢	٢١٧٨٠٦٧
١٩٦٣	٤٩٨	٢٣٧٨٧٠	٥١٨٣٥٥	٤٠٧٨	١٦٩١٢١٢	١٧١٩٤٩٩	٥٠	١٦٠٠٩	٢٠٨٢٤	٧٦	١٦٠١٠	٥٣٠٧٢	١٢	٤٣٣٠	١٧٩١٧	٤٧١٤	١٩٦٥٤٣١	٢٣٢٩٦٦٧
١٩٦٤	٥٦٤	٢٤٠٩٢٤	٦٥٣٨٠٦	٤٠٩٢	١٨٣٢٠٤٣	١٧٦٨٣٣٤	٥٢	٢٢٧٩٠	٢٤٥٤٣	٨٦	٢٥٥٧٧	٦٥٩٥٥	١٢	٥٣٢٥	١٥١٨٠	٤٨٠٦	٢٢٢٦٦٥٩	٢٥٢٧٨١٨
١٩٦٥	٥٨٦	٣٣٨٨٣٠	٧٠٨٩٩٠	٤٠٩٥	١٩٧١١٧٦	١٨٣٣٥٨١	٥٦	٢٧٠٧١	٢٣٩٧٢	٨٦	٢٦١٤٧	٦٨٣٠٠	١٦	٥٧٦٠	١٨٤٦٠	٤٨٢٩	٢٣٦٨٩٨٤	٢٦٥٣٣٠٣
١٩٦٦	٦٠٠	٣٥٥٨٩٢	٧٥٧٦٦١	٤٠٩٦	٢١١٤٣٥٥	١٨٢٥١٠٢	٥٧	٢٦٥٢٢	٢٤١٥٠	٩٢	٢٥٩٧٤	٦٨٤٦٩	٣٤	٩٨٣٦	٦٥٩٦	٤٨٧٩	٢٥٣٢٥٧٩	٢٦٨١٩٧٨
١٩٦٧	٦٢٥	٤١٨٨٨٤	١٩٣١١٦	٤١١٣	٢٢٦٤٥١٧	١٩٠٥١٦٩	٥٦	٢٦١٩٩	٢٤٨٠٦	٩١	٣٠١٩٦	٦٩٦٣١	٣٦	١١٠٨٠	٧٦٨٠	٤٩٢١	٢٧٥٠٨٧٦	٢٨٠٠٥٨٢
١٩٦٨	٦٢٢	٤٨٤١٢٢	١٠٦٤٠٢٥	٤١١٢	٢٤٠٨٦٠٥	١٨٢٨٢٠٩	٥٣	٢٣٠٥٢	١٩٥٧٩	٩٣	٢٦٩٨٣	(/) ٤٩٣٨١	٦٥	١٧٢٩٣	١٢٧٦٤	٤٩٥٥	(/) ٢٩٦٠٠٥٥	(/) ٢٩٧٣٩٥٨
١٩٦٩	٦٢٩	٣٨٨٩٨١	١١٦٢٣٤٩	٤١٤٦	٢٤٥٤٤١٥	٢٩٨٧٥٦٦	٥٤	٢٦٨٣٢	٢٥٠٧٣	٦٥	٢٩٢٩٤	٥٠٧٦٠	٧٥	٢١٤٧١	٢١٩٦٠	٥٠٠٩	٢٩٢٠٩٨٣	٤٢٤٧٧٠٨

(/) بيانات معدلة

جدول رقم (٧)
يوضح
عدد الجمعيات وعدد الأعضاء ورأس المال بالمحافظات
من عام ١٩٦٥ إلى عام ١٩٦٩ مقارنا بعام ١٩٦٢

السنوات	عام ١٩٦٢			عام ١٩٦٥			عام ١٩٦٦			عام ١٩٦٧			عام ١٩٦٨			عام ١٩٦٩		
المحافظات	عدد الجمعيات	عدد الأعضاء	رأس المال بالجنيه	عدد الجمعيات	عدد الأعضاء	رأس المال بالجنيه	عدد الجمعيات	عدد الأعضاء	رأس المال بالجنيه	عدد الجمعيات	عدد الأعضاء	رأس المال بالجنيه	عدد الجمعيات	عدد الأعضاء	رأس المال بالجنيه	عدد الجمعيات	عدد الأعضاء	رأس المال بالجنيه
القاهرة	١٢	٥١٨٢	٦٤٩٧	١٢	٥٠٠١	٧١٩٢	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
الإسكندرية	١٧	٨٢٧٢	١٢٢٤٥	٢٢	١٢١٥٢	١٧٤١٣	٣٠	١٠١٩٨	١٤٦٧٨	٣٧	١٣٦٤٤	٢٠٩٥٨	٢٧	١٥٧٠٢	٣٥٣٦٦	٢٨	١٧٠٣٦	٥٣٥١٨
بورسعيد	٦	١٢٣٥	٥٢١٢	٥	١٦٦١	٥٠٣٢	٥	١٥٨٢	٤٩٧٤	٥	١٤٨٦	٥٠٢٨	٤	١٠٨٤	٤٨٥٤	٤	٥١٩	٤٦٤٣
السويس	٧	٢٥٦٥	٥٩٦٨	٩	٤٢٧٤	٥٨١٨	٩	٤٤٠٢	٥٩٦٧	٩	٤٦٥٣	٥٩٧٩	٩	٢٧٨٠	٥٠٤٣	١٠	٤٣٠١	٦٨٨٢
دمياط	٧٤	٢١٢٨٩	٣٠١٦٨	٨٢	٢٨٧٨٥	٣٧٥٢٤	٨٥	٢١٥١٠	٢٧٨٠٠	٨٩	٣٦٧٠١	٤٠١١٤	٨٥	٣٤٩٧٦	٤٣٠٣٢	٨٩	٢٨٧٩٩	١١٤٢٠٣
الدقهلية	٤٧٥	١٧٣٢٢٦	٢٤٩١٧٧	٤٨٨	٢٢٠٨٢٧	٣٠٧٦٢٥	٤٩٧	٢٣٥٦٨٧	٣٢٤٦٧٦	٥٠٥	٢٤٠٩٩٦	٣١٦٥٥٦	٥٠٣	٢٦٤١٧٨	٢٣٠٠٣٤	٥٢٧	٢٨٨٩٦١	٣٤٣٠٤٨
الشرقية	٤٩٣	١٩٤٢٩٨	٢٢٤٥٠٢	٥٢٠	٢٣٥٩٥٧	٢٥٨٩٤٢	٥٢٩	٢٦٤٩٥٨	٢٥٩٦٩٧	٥٠٥	٣٠٠٥٩٣	٢٧٧٤٤٨	٥٢٨	٢٩٨٥٨٤	٢٩٢٦٠٩	٥٣٩	٢٩٠١٢١	٣١٨٠٨١
القليوبية	٢١١	٩٨٠٩٠	١١٠٤٩٩	٢١٨	١١٧١٧٢	١٢٨٧٧٥	٢٢٥	١٢١٦٧٨	١٣٥٤٣٦	٢٢٥	١١٨٥٨١	١٣٢٦٠٧	٢١٧	١٤٠٢٩٧	١٣٢٠٢٤	٢٢٥	١٦٨٠٠٦	١٣٩٦٤٧
كفر الشيخ	٢٣٨	١٣٩٨٧	١١٤٠٨٤	٢٦٤	١١٢٢٣٢	١٣٤٢٥٠	٢٦٢	١١٥٥٦٣	١٤٤٥٧٩	٢٦٤	١٢٦٣٣٥	١٤٧٩٨٧	٢٨٢	١٥٧٠٦٩	١٦٥٤٦٩	٢٧٣	١٤٤٩١٣	٣٩٩٢٨٦
الغربية	٣٦٢	١١٥٨١٧	١٦٦٢١٦	٣٧٣	١٨٣٠٤٦	٢٠١٤٦٨	٣٦٩	٢١١٧٠٠	١٩٥٨٤٣	٣٦٩	٢٢٩٥٨٤	٢١٢٨٧٥	٣٧٠	٢٤٦٣٦٦	٣١٤٦٥١	٣٧٠	٢٤١٢٣٨	٢٤٦٨٢٤
المنوفية	٣٢٥	١٥٧٧٥٠	١٧١٥٦٨	٣٢٠	١٨٤٤٦٥	١٩٢٣٧٩	٣٢١	١٨٧٥٢٥	١٨٢٠٠٣	٣٢١	٢٠٩٨٥١	١٩٦٢٦١	٣٣٢	٢٤٩١١٦	١٩٥٨٧٧	٣٣٢	٢٥٢٠٦٩	٤٠٢٢٨٩
البحيرة	٤٥٨	١٥٦٤٩٢	٢١٠٠٦١	٤٨٣	١٨٩٠٠١	٢٧٧٣٨٣	٤٨٧	٢٣٧٥٤٩	٢٧٦٩٢٣	٤٩١	٢٦٨٦٦٦	٢٩٥٢٩٦	٥١٥	٢٦٥٢٣٤	٣٢٩٠٨٥	٥١٨	٢٣١٧٣٨	٣٦٣٥٨١
الإسماعيلية	٣٢	١٤٩٧٥	٢٥١٣٨	٣٧	٢٧٥٨٢	٢٧٠٤٤	٤٠	٢٧١٣٦	٢٧٩٧٥	٤٠	٢٧٤٥٠	٢٩٢١٧	٣٩	٢٥٠٣٩	٣٠٧١٩	٤٠	٢٨٦٠٤	٣١١٦٦
الجيزة	١٨٥	٨٤٧٦٣	٨٤٣٠٦	١٨٨	١٠٧٤٤٥	٩٧٠٥٢	١٩٣	١٢٠٣٢٢	١٠١٦٧٣	١٩١	١٠٨٨٧٢	٩٩٠٩٦	١٩٢	١٢١١٦٦	١٠٠٠٧٧	١٩٢	١١٨٧٤١	١٠١١٦٣
بني سويف	٢٣٣	٧٣٩٢١	٦٢٧٣٨	٢٤١	١٢٩٠٧٥	٧٩٩١٨	٢٣٨	١٢٩٠٢١	٩٤٠٥٢	٢٤٢	١٦١٢٠٩	١٠٩٨١٠	٢٤٢	١٦٢٧١٢	١١٧٧٧٠	٢٤٩	١٦٣٦٤٩	٣٢٠٩٩٧
الفيوم	١٨٤	٤٩٩٥٨	٦٩٨٤٣	١٩٦	٧١٤٩٦	٩٤٩٩٨	١٩٧	٨٢٦٤٨	٩٤٧٣٢	١٩٨	١٠٣٨٤٥	١٠٥٢٢٣	١٩٨	١٠١١٧١	١١٣١٩٩	١٩٩	٩٥٥٧٦٠	١١٨٢٩٩
المنيا	٣٩٤	١٣٤٣٥٧	١٤٣٦٧٦	٣٩٧	٦٠٣٠٦٣	١٩٣٨٧٢	٣٩٧	١٩٩٧٨١	٢٠٠٦٤٢	٤٠٢	٢٠٦٩٧١	٢٠٦٣٠٣	٤٠٦	٢٥٨٧١٢	٢٣٩٤١٨	٤٠٦	٢٤٠٢٠٣	٦٤٨٠٧٨
أسيوط	٢٤٧	٩٨٠٩٣	١٠٤٢٨٨	٢٥٤	١٣٠٨٢٤	١٢٥٢١٩	٢٥٤	١٣٧٠٥٦	١٢٥٦١٢	٢٥٩	١٥٣٧٣٦	١٣٣٠٠٠	٢٤٤	١٦٣٩٢١	١٣٣٠٥٨	٢٥٤	١٥٦٨٧٧	١٣٨٠٥٨
سوهاج	٢٨٨	١٧٢١٤٧	١٦١٤٢٩	٢٨٨	٣٠١٤٨٣	١٧٣٠٨٧	٢٨٨	٢٠٦٦٩٣	١٧٠٥٢٤	٢٨٨	١٩٩٥٥٠	١٦٨٣٧٠	٢٨٩	٢٠٩٦١٣	١٨٥٩١٠	٢٨٩	٢١١٢٣٨	١٨٩١٤٦
قنا	٢٣١	٨٨٤٦٩	١٣٢١١٩	٢٣٦	١٢٤٠٠٩	١٥٥٨٢٦	٢٣٧	١٢٦٢٩٥	١٥٣٠٢٧	٢٣٨	١٢٦٥٩٤	١٦١٧٧٥	٢٤٧	(/) ١٥٦٨٩٩	١٧٣٠٠٩	٢٤٠	١٤٩١٦٨	١٧٨١٠٨
أسوان	٨٩	٤٠٢٣٤	٤٦٨٩٠	١٠٣	٥٢٧١٠	٦٣٣٢٤	١١٤	٥٤٩٨٠	٦٣٣٢٦	١١٧	٦١١٨٦	٦٦٤٥١	١١٨	٥٨٢٦٥	٧٣٨٢٦	١١٦	٦٠٣٤٤	٧٩٦٨٥
البحر الأحمر	٣	٢٤٤	٦٢١	٣	٢٦٤	٢٨٧	٣	٢٥٤	٦٢٤	٣	٢٩٥	٦٥٤	٣	...	...	٣	٢٧٨	٦٨١
الوادي الجديد	٢٢	٤٦٥٤	٨٧١٧	٢٩	٦٢٢٩	١٨٠٩٢	٢٣	٧٢٠١	١٨٩٤٥	٣٢	٧٣٧٥	١٨٩٨٥	٣٤	٧٤٥٢	(/) ١٨٩٨٤	٣٥	٧٥٤٠	١٩٥٩٨
مطروح	٣٠	٥٧٨٥	٢٩٠٢٣	٤٤	١٦٦١٦	٤١٨٥٤	٤٥	١٥٠٨٥	٤٠٥٥٨	٤٥	١٩١٣٦	٤١٦٨٢	٤٥	١٩١١٩	(/) ٢٩٩٤٤	٤٦	٢١٣٦٣	٣٠٧٢٧
سيناء	٩	٨٤٩	٢٩٧٢	١٦	٣٦١٥	٨٩٢٨	١٦	٣٥٥٥	٨٧١١	١٦	٣٥٦٧	٨٨٨٧	١٦	...	...	١٥	...	...
الجملة	٤٦٢٤	١٧٧٦٧٦٢	٢١٧٨٠٦٧	٤٨٣٩	٢٣٦٨٩٨٤	٢٦٥٢٣٠٣	٤٨٧٩	٢٥٣٢٥٧٩	٢٦٨١٩٧٨	٤٩٢١	٢٧٥٠٨٧٦	٢٨٠٠٥٨٢	٤٩٥٥	(/) ٢٩٦٠٠٥٥	(/) ٢٩٧٣٩٥٨	٥٠٠٩	٢٩٢٠٩٨٣	٤٢٤٧٧٠٨

... غير متوفر
(/) بيانات معدلة

عن العام السابق ــ كما ازداد رأس المـال الى ٤٫٢ مليون جنيـه حقق بذلك زيادة قدرها حوالى ١٫٣ مليون جنيه عن العام السابق وقد ركزت هذه الزيادة فى الجمعيات التى تشرف عليها المؤسسة المصرية التعاونية الزراعية العامة (جمعيات الائتمان) اذ بلغت رؤوس أموالهـا حوالى ٣ مليون جنيه عام ١٩٦٩ مقابل ١٫٨ مليون جنيه عام ١٩٦٨ • ويرجـع ذلك الى تحديد قيمة الاكتتاب لعضوية هذه الجمعيات بمبلغ جنيه على الأقل عن كل فدان أو كسر الفدان يكون فى حيازة العضو طبقا للقانون ٥١ لسنة ١٩٦٩ ــ الصادر بشأن الجمعيات التعاونية الزراعية بينمـا كان النظام السائد قبل ذلك هو الاشتراك بحصة لا تقـل عن خمسين قرشا للعضو الواحد عن الحيازة بأكملهـا •

أما تناقص عدد الأعضاء ، فانه يرجع أساسا الى وجود نقص فى عدد جمعيات الاصلاح الزراعى يصل الى حوالى ٩٥ ألف عضو بسبب الافراج عن الحراسات التى بدأ فيها عام ١٩٦٨ وظهر أثرها خلال عام ١٩٦٩ وبسبب الافراج عن بعض الأراضى المستولى عليها واعادتهـا لأصحابهـا نتيجة البت فى الاعتراضات المقدمة فى هذه الأراضى •

ويمثل عدد الجمعيات التى تشرف عليهـا المؤسسة المصرية التعاونية الزراعية العـامة (جمعيات الائتمان) حـوالى ٨٣٪ من اجمالى عدد الجمعيات ، وعدد الأعضاء ٨٤٪ من اجمالى عدد الأعضاء ، كما أن رأس مال هذه الجمعيات يمثل ٧٠٪ من اجمالى رؤوس أموال الجمعيـات التعاونية كافة تليهـا الجمعيات التى تشرف عليها الهيئة العامة للاصلاح الزراعى •

وتعتبر محافظة الشرقية لها النصيب الأكبر من حيث عدد الجمعيات التى تبلغ ٥٣٩ جمعية ، وتضم حوالى ٢٩٠ ألف عضو ــ يليهـا محافظة

الدقهلية التى يبلغ عدد الجمعيات بها ٥٢٧ جمعيــة تضم حوالى ٢٨٩ ألف عضو •

التعاونيات الزراعية ومشكلات الفلاحين :

لعل من أهم الحقائق التى نأخذها فى الاعتبــار عندما نتكلم عن التعاونيات الزراعية ومشكلات الفلاحين ، ان الظروف التى يجتازها شعبنا اليوم تفرض على الفلاحين أن يتفهموا أنه على قدر نجاحهم انتاجاً من حقولنا الخصــبة ، وتطويعا لأرضنا الطيبــة ، واصلاحا للمزيد من رقعتها المتسعة ، يكون المقياس الحقيقى لقوتنا الذاتية ولخصائص شعبنا العامل •• وان معركتنا فى حقيقتها . معركة تحد وصمود ، قوامها انتاج متزايد •• زراعى وصناعى ــ يعطى لاقتصادياتنا القدرة على مجابهــة الضغوط والتحديات ، ويقهر العدو ، ويحقق النصر الأكيد •• وأن تجربة زراعية خاضها فلاحونا على امتداد تاريخ طويل •• وحرية ســياسية واجتماعية حررتهم من الاقطاع وردت اليهم حقهم فى أرضهم ، وعائد عرقهم وكفاحهم •• لكفيلة أن تدفعهم اليوم الى العمل لزيادة الانتاج . دفاعا عن حقهم وعن أرضهم ، وهم اليــوم ــ فى انطلاقهم للعمل لصالح المعركة ، انما يحيون أمجادا جليلة لآباء لهم ، وأجدادا عاشوا معارك مزدوجة ، من اقطاع وتحــكم ، ومستعمرين غلاة ، وانتصروا دائمــا رغم تحكم الاقطاع وغلواء المستعمرين •

وعندما نعرض لمعوقات الانتاج الزراعى ، نرى أنها ترجــع ــ فى مجموعها ــ الى جزئيات ترتبط أساسا بالتعاونيات الزراعية ومشــاكل الفلاحين معها فى حياتهم اليومية • وبالرغم من أن الدولة قد أحاطت بالكثير من هذه المشكلات وحاولت علاجهــا •• الا أن الأمر يستدعى تطبيقا سليما يؤكد حل هذه المشكلات التى يعانى منهــا الفلاحون •

فالحيازات الزراعية ، وحسابات الزراعيين بالجمعيات ، والصيارف والتكاليف المشتركة ، وعمليات التسويق ، وتوفير لوازم الانتاج بالمقادير والأنواع اللازمة ، وأسلوب العاملين بالجمعية فى معاملة الفلاحين ، وكفاءة الأجهزة الفنية والادارية بالجمعيات ، ووضع المشرف الزراعى ، وعدم فهم بعض أجهزة الاشراف الحكومية المسئولة عن الحركة التعاونية عن حقيقة دورها ، ومقاولوا عمال التراحيل ، كلها عناوين لمشكلات يعانى منها الفلاحون فى علاقاتهم بالتعاونيات الزراعية بدأت الدولة فى علاج بعضها ، كموضوعات الحيازات الزراعية ، وضبط حسابات المزارعين بالجمعيات ، وقيام لجان لحصر وضبط التكاليف المشتركة ، والتعديلات المقدمة فى عمليات التسويق ومحاولة فصلها عن عمليات التحصيل .. وما الى ذلك .

وكلما نجحنا فى ازالة هذه المعوقات ، وكلما استعنا بالأجهزة العليا التعاونية الشعبية لتقوم بدورها فى ازالة هذه المعوقات — كلما ازدادت ثقة الفلاح فى تعاونياته الزراعية واقباله على ما تقدمه له الأجهزة المختصة من وسائل ارشادية علمية تزيد من انتاجه ودخله ، وتعطى الدفعة اللازمة لانتاجنا الزراعى ، الذى يرسى — بلا شك — دعامة راسخة لمقومات الصمود فى المعركة .. خاصة وأن الجمعيات الزراعية فى مجتمعنا الاشتراكى نظام أصيل ، يخدم الانتاج الزراعى فى الريف ، وينهض بالخدمات فيه اذا احسن تطبيقه .

الحجم الاقتصادى الأمثل :

يهمنا أن نوضح أننا شاركنا فى بعض اللجان التى تبحث فى تحديد الحجم الأمثل للجمعية ، وضرورة القيام بالبحوث والدراسات لتحديد هذا الحجم ، وخلصت بعض الآراء الى أفضلية رفع حد الزمام الى ١٥٠٠

فدان لكى تتوافر للجمعية مقومات الخدمة المطلوبة فنيا واداريا وحسابيا دون أن تكون عبئا على رأس مالهـا أو ميزانية الدولة •

غير أننا نحب أن نوضح أن تحديد المساحة التى تخدمها الجمعيـة فى حدود ١٥٠٠ فدان ــ أمر لا يمكن تطبيقه عمليـا وبصفة عامة فى كل المحافظات ، اذ من الضرورى أن يؤخذ فى الاعتبار الفواصل الطبيعيـة والظروف الاجتماعية واعتبارات الأمن وسـهولة المواصلات والانتقال وامتداد المساحة المنزرعة « كما هو الحال فى الوجه القبلى حيث تمتـد كشريط ولا تتسع شرقا وغربا » حتى يمكن أن نصل بالجمعية التعاونية الى وحدة اقتصادية تتكامل خدماتها وتغطى أعبائها الادارية •

والمعتقد أن الأصل فى تحديد مساحة ١٥٠٠ فدان لقيـام الجمعية التعاونية قد بنى أساسا عن طريق قسمة المساحة المنزرعة (٦ مليون فدان على عدد القرى ٤٠٠٠ قرية) للوصول الى متوسط زمام القـرية ، غير أننا نعتقد أنه يجب أن ننظر الى تحـديد جديد للقـرية ذات الزمام الاقتصادى كأساس لقيام الجمعية التعاونية لخدمة المقيمين فى حـدود زمامهـا •

وبهذا يجوز أن تقل المساحة التى تخدمها الجمعية التعاونية عن ١٥٠٠ فدان للاعتبارات سالفة الذكر ، وفى ضوء الأصول العلمية لتحديد الحجم الأمثل الذى يتناسب مع الظروف المحيطة •

والمعروف اساسا أن الجمعيات التعاونية تنشـأ اساسا على مبدأ الاعتماد على النفس ، وانه ينبغى أن يراعى فى انشائها وادارتها تطبيق الأسلوب العلمى فى تكوين المشروعات .. خاصة وأن التعاونيات تقوم بدور على جانب كبير من الأهميـة فى حياتنا حياتنـا الاقتصادية والاجتماعية ، اذ ينبغى أن يكون مفهوما

جيدا أن التعاونيات لا تعمل فقط على تنمية الاقتصاد القومى وبالتالى الارتفاع بمستوى معيشة الأعضاء .. بل أنها تحقق التقدم والرخاء فى مختلف نواحى الحياة، وبخاصة الريف الذى رنى عليه ظلم اجتماعى صارخ منذ مئات السنين ، وأنه آن الأوان فى ظل تطورنا الثورى الجديد أن ننهض بالقرية ، ونعمل على أن نقرب بين القرية والمدينة ، خاصة وان الأرض هنا فى مصر كانت مطمعا للأغنياء ، وذلك بهدف كسب ولاء أكبر عدد ممكن من الفلاحين عن طريق استغلالهم فى الأرض ، وافهامهم أن أرزاقهم وأقواتهم رهن بولائهم لصاحب الأرض ..

ومن هنا كان معظم هؤلاء يرشحون أنفسهم فى الانتخابات استنادا على هذه الأصوات الانتخابية التى لا تملك لنفسها أمرا ، وكانت تعيش دون حد الكفاف ، ومما لا شك فيه أن الحكومات القائمة قبل الثورة قد ساعدت على خلق الاقطاع ، ومن ذلك مثلا ــ أنه فيما بين عام ١٩٣٥ وعام ١٩٥٠ ــ بلغت جملة الأرض الزراعية التى باعتها مصلحة الأملاك الأميرية ١٨٢٦٢٣ فدان ــ بيع معظمها الى كبار الملاك . بينما كانت جميع الظروف التى تحتم ضرورة الاهتمام بصغار المزارعين .

وفيما يلى جدول رقم (٨) يوضح سياسة الحكومة من بيع الأرض قبل الثورة :

جدول رقم (٨)

جملة المساحة المبيعة بالفدان	المشترون	النسبة المئوية
٣١١١	صغار المزارعين	١,٦٪
١٣٨٢٧	خريجو المعاهد الزراعية	٧,٦٪
١٦٥٦٨٥	كبار الملاك	,٧٪
١٨٢٦٢٣		١٠٠,٠٪

وقد أوضحت الاحصاءات أن ٢٦٤٠٠٠٠ يملكون مساحات صغيرة ، وأن أقلية من الملاك لا يزيد عدد أفرادها على ٢١٣٦ شخصا يملكون مساحات كبيرة .. وقد ترتب على ذلك تفتت ملكية الأرض .. الأمر الذى جعل ادارتها واستغلالها غير اقتصادى بالنسبة لصغار الملاك . غير أن الثورة أعادت الأمر الى نصابه فى سبتمبر عام ١٩٥٢ عن طريق الاصلاح الزراعى كما أوضحنا سابقا ، واستتبع هذا القانون تشكيل الهيئة العامة للاصلاح الزراعى لادارة تعاونيات الاصلاح الزراعى بما يحقق أهداف الثورة من اشعار ضارب الفأس فى الحقل أنه مالكها وأن استغلالها يعود عليه ، وبعد أن كان عبدا فى الأرض صار سيدا لها ، وأمكن عن طريق الهيئة العامة للاصلاح الزراعى التغلب على عقبات الملكية الصغيرة وتحقيق وفورات ضخمة ، غير أن التعاونيات الزراعية تميزت بظاهرة التفتت .. الأمر الذى يتطلب ضرورة العمل على خلق نوع من ادارة التعاونيات يمكن عن طريقه التغلب على ظاهرة التفتت حتى يمكن أن تكون ملكية الأرض الصغيرة جدية ومجدية فى نفس الوقت ، ولذلك نجد أن التعاونيات فى شتى أنحاء العالم تلجأ الى أسلوب الاندماج لتحقيق الحجم الاقتصادى الأمثل الذى يمكنها من تحقيق أهدافها فى رفع مستوى معيشة الفلاح والنهوض بالقرية ، ومن الدول التى لجأت الى هذا الأسلوب دون أن تلجأ الى قوة التشريع : فرنسا وسويسرا وأيرلندا والهند وباكستان ، بل أن لبنان قام بتجميع الملكيات المفتتة فى ٤٦ قرية بالطريقة ذاتها ، وغير ذلك من الأمم لجأت الى هذا الأسلوب ، وذلك لأنه مما لا شك فيه أن تفتت الملكية من ناحية ، وتناثر القطع فى حيازات شتى من ناحية أخرى ، يؤدى الى ضعف فى انتاجية الأرض ، وذلك لعدم امكانية صاحب المساحة الصغيرة ادخال التحسينات الفنية التى تتطلب استخدام الخبرة والكفاية ، مع تتبع

التطورات العلمية ونتائج التجارب ، هذا فضلا عن ضـياع جانب من المساحة الكليـة بسبب كثرة الفواصل المصطنعة لتحـديد المساحات الصغيرة ، الى غير ذلك من العوامل .

من أجل ذلك ينبغى القيام بالبحوث والدراسات العلمية التى يمكن عن طريقها تحديد الحجم الاقتصادى الأمثل للجمعيات التعاونية ، فى ضوء نقطة التعـادل وهى حجم الأعمال الذى تتعادل فيه النفقات بالايراد الاجمالى ، ثم بعد هذا تحقيق فائض عادل ومجـزى للفلاح ، ولعل ذلك يتطلب وعيا وثقة — خاصة واننا نؤمن ايمانا عميقا ان الاصلاح يأتى عن طريق الفهم والايمـان ، وليس عن طريق الفرض والاجبار ، هذا بالاضافة الى ان الحـركة التعاونية فى ظل تطـورنا الثورى الجديد تريد أن تعتمد على نفسهـا ، بحيث يكون دور الدولة هو الارشاد العلمى والفنى ، ولا يمكن للحركة التعاونية ان تحقق أهدافهـا فى ذلك الا اذا استطاعت ان تقتنع بمبدأ الاندماج الذى طبقته دول كثيرة ، واستطاعت عن طريق هذا الاندماج تحقيـق وفورات الضخامة .. الأمر الذى ينعكس أثره حتما بزيادة دخل الفـلاح ، وبالتالى الارتفـاع بمستوى معيشته .

الائتمان الزراعى :

يعتبر الائتمان الزراعى فى مفهومه الحقيقى والأصيل أداة الدولة لضمان استقرار الانتاج الزراعى والنهوض به من حيث الكم والنوع ، من خلال توفير مستلزمات الانتاج فى صورة سلف عينية ، أو من خـلال توفير المبالغ اللازمة للانفاق الانتاج فى قطاع الزراعة فى صورة سلف نقـدية .

والائتمان الزراعى يعمــل على تشجيع التعاونيين ، ومد خدماته اليهم فى قراهم عن طريق جمعياتهم التعاونية ، بتوفير الخدمات المناسبة ، وبالمعدلات التى توصلت اليها الدراسات والتجارب ، وبتطبيق وسائل العلم الحديثة تحقيقا لمعدلات الانتاج العالى •

وجهاز الائتمان بهذا المفهوم يسعى الى تحقيــق أهداف الدولة وأهداف الفلاحين ، حيث لا تناقض بينهما ، بتوفير مقــومات الانتــاج وزيادته بأقل تكلفة ممكنة ، والتخفيف عن أعباء التمويل وفوائده ، عن كاهل الفلاحين فيما لو تركوا فريسة للمرابين والمستغلين • ولقد عرفت البلاد بداية الائتمان الزراعى المنظم فى عام ١٩٣١ عندما أنشىء بنــك التسليف الزراعى المصرى ، فى محاولة لنشر مفاهيم التعاون والائتمان الصحيحة ووضعها موضع التطبيق ، بتقديم القروض بضــمان الأرض وبفائدة قدرها ٣٪ لأعضاء الجمعيات التعاونية ، ٥٪ للأفراد ــ وبلغت السلف التى منحها هذا البنك فى عام ١٩٣٢ مبلغ ٢,٢ مليون جنيه تدرجت سنة بعد أخرى حتى وصلت ١٣,٣ مليــون جنيه فى عام ١٩٥٢ •

ولكن الظروف الاقتصادية والعلاقات الاجتماعيــة الاقطاعيــة الرأسمالية الســائدة فى ذلك الوقت ، قد انعكست عندئذ على رســالة البنك ، فابعــدته عن مفهومها الأساسى بتعويقه عن تأدية رسالته كاملة تجاه القواعد العريضة التى أنشىء من أجل خدمتها •

فبينما تركزت الخــدمات على الاقطاعيين وذوى النفوذ من العائلات الكبيرة ، حرمت جمهرة الفلاحين المتمثلة فى صــغار الملاك والمســتاجرين من كــافة الخدمات التى يمنحها البنــك ، لعــدم تمكنهم من الحصول على ضمانات الاقراض ، ولبعد موقع الخدمة الائتمانية عن القرية •

وعندما قامت الثورة فى يوليو سنة ١٩٥٢ ، وأبدت وجهها الاجتماعى والتقدمى باصدار قانون الاصلاح الزراعى فى سبتمبر سنة ١٩٥٢ ، بدىء فى اعادة النظر فى سياسة الائتمان بحيث تتلائم مع روح الثورة لتشمل صغار الحائزين وتوفر لهم كافة الضمانات والحماية الواجبة .

وتشجيعا للحركة التعاونية وللتعاونيين ، ودعما للانتاج الزراعى وتنميته من خلال توفير كل مستلزمات الانتاج النقدى والعينى بالمعدلات المناسبة ، اتجهت الدولة الى توسيع قاعدة الائتمان وشموله لكل الحائزين، فبدىء فى عام ١٩٥٥ بتجربة قصر التعامل على أعضاء الجمعيات التعاونية دون الأفراد مع منح السلف بضمان المحصول .

وبنجاح التجربة ، تقرر تنفيذ مشروع الائتمان الزراعى والتعاونى ابتداء من عام ١٩٥٧ على أن يتم تعميمه على مستوى الجمهورية فى مدى خمس سنوات تنتهى فى عام ١٩٦١ .

وبمقتضى هذا النظام تمكن جميع الحائزين مستأجرين وملاك من الحصول على مستلزمات الانتاج عينا ونقدا ، دون اشتراط ضمان الأرض ، اكتفاء بضمان المحصول بالنسبة للمستأجرين وبشرط انضمامهم للجمعيات التعاونية الزراعية .

وأصبحت الجمعية التعاونية من ذلك التاريخ موقعا اقتصاديا ومركزا للخدمات الائتمانية ، حيث تطور حجم عمليات الائتمان من ١٤,١ مليون جنيه فى عام ١٩٥٦ الى ٣١,٣ مليون جنيه فى عام ١٩٦١ ، ثم تدرجت بالزيادة حتى بلغت ٨٠,٣ مليون جنيه فى عام ١٩٦٦ .

كما ألغيت الفوائد على القروض الزراعية فى عام ٦١/١٩٦٢ وتقرر صرف السلف العينية فى عام ١٩٦٥ للحائزين لأكثر من ثلاثين فدانا بضمان المحصول •

وفى عام ١٩٦٢ وعلى أثر كارثة القطن ، حدث تطور كبير فى حجم العمليات الائتمانية ، وامتد الائتمان الى مجـال جديد بتقرير المقاومة الاجبارية والجماعية بمعرفة الجمعيات التعاونية ، وكان من مقتضى ذلك أن تم تقديم القروض العينية والسلف النقدية الخاصـة بالمقـاومة الى الجمعيات ، لتشمل جميع الحائزين سواء كانوا مسددين أو غير مسددين ، وأضافت هذه العملية عبئا ائتمانيا قدره ١٥ مليون جنيه دفعة واحدة •

وعندما تقرر التوسع فى مشروع تنظيم الانتاج الزراعى وأسند الاشراف عليه فى عام ١٩٦٧ الى مؤسسة الائتمان ، مضيفا بذلك أعباء وتبعات جديدة على عاتق أجهزة الائتمان •

وكان من أثر كل ذلك ، ومن أثر تقسيط المديونيات ، والتوسـع فى تطبيق نظام التسويق التعاونى للحاصلات الزراعية ، أن بدأت مشاكل كثيرة تظهر فى المعاملات الجارية بين الفلاح والجمعية والبنك • وبمضى الوقت تعقدت هذه المشاكل وزادت وتعددت حتى وصلت الى الحـد الذى يتطلب المواجهة الجذرية •

وقد بلغت جملة القروض المنصرفة للجمعيات التعاونية بالمحافظات فى عام ٦٨/١٩٦٩ مبلغ وقدره ٦٨,٨٤٢,٧٥١ جنيه ــ كما يتضح من الجدول رقم (٩) الذى يوضح تطور القروض للجمعيات •• وهذا المبلغ ينقص حوالى ٩,٦ مليون جنيه عن العام السابق • كما نورد الجـدول رقم (١٠) والذى يوضح معدل التغير فى قيمة القروض عن ٦٧/١٩٦٨ •

جدول رقم (٩)
يوضح
إجمالى القروض المنصرفة للجمعيات التعاونية بالمحافظات
خلال السنوات المالية من ٦٣/١٩٦٤ إلى ٦٨/١٩٦٩
(القيمة بالجنيهات)

المحافظات	٦٤/٦٣	٦٥/٦٤	٦٦/٦٥	٦٧/٦٦	٦٨/٦٧	٦٩/٦٨
القاهرة	١٠٥٤٨٠٨	٩٣٧٣٩٤	١٠٨٤٧٦٩	١٠٠٧١٨٠	١٣٩١٠٢٦	٣١٢١٧٣
الاسكندرية	٧٦٣٦١٢	٤٣٢١١٧	٣١٠٣٢٤	٤٠٣٨٩١	٤٤٩٢٠٢	٥٣١٨١٣
بورسعيد	٢١٠٩٥	—	—	١٠٠	—	—
السويس	٣٥٢٨٤	٣٨١٩١	٤٢٦٧٦	٢٧٥٧٢	١٤٥٥٦	٨٧٩٤
دمياط	٩٢٩٧٣٧	٩٨٥٠٠٣	١١١٨٠٦٠	١٤٦٨٣٥٦	١٠٦١٠٨٨	٧٦٢٥٩٨
الدقهلية	٦٧٩٠٠١٨	٦٩٨٦١٢١	٩٠٦٥٢١٢	١٠٧٢٤٣٢٥	٩٨٩٧٥٣١	٨٤٢٨٧٤٣
الشرقية	٤٩٣٨٢٧٦	٤٧٥٥٣٣٢	٦٣٤٢٤٧١	٨٠٠٠٧٢٢	٧٢٦٩٥٩٤	٦٨٨٣١١٩
القليوبية	١٥٦٦٨١٤	١٧١٥٤٧٣	٢٣١٠٤٠٤	٢٥٥٦٩١٨	٢٣٦٤١٤٣	١٨١٠٩٦٩
كفر الشيخ	٣٨٩٨٣١٢	٦٤٩٥٩١٠	٥٣٩٩٧٤٧	٥٦٧٥٧٢٦	٥٦٩٩١١٢	٤٨٤٣٤٤٦
الغربية	٥٨٥٠٣٩٢	٥٣٧١٩٦٧	٥٨٤٠١٦٢	٧٥١٦٠٣٤	٧١٤٠١٥٣	٥٤٣٩٠٧٨
المنوفية	٢٨٨٩٠٨٧	٣١٣١٤٧١	٣٥٥٤٢١٥	٤٦٦٢١٣١	٤٣٧٣٢٤٤	٣٩٧٣٠٥١
البحيرة	٧٧٠٣٥٥٤	٨٣٠٨٥٤٤	١٠٢١٨٦٨٠	١١٦٩٨٥٥٦	٩٧٣٥٥٧٨	٨٠٧٨٥٦٦
الاسماعيلية	٣١٦٩٢٥	٢٦٩٧٥٣	٢٧٦٩٣٨	٣٨١٠٧٥	٣١٥٢٨٥	٢٥٠٦٧٣
الجيزة	١٣٣١٣٣٨	١١٣١٢٩٥	١٤٤٣١٢٣	١٢٦٧٥٠٢	٩٠٩٥٩٣	٦٥٤٤٧٢
بنى سويف	٢٩٩٠٥٢٥	٣٨٣٦١٦١	٣٨٦٨٥٠٧	٣١٧٦٣٢٢	٣٠٤١٩١٩	٢٩٦٤٠٢٧
الفيوم	١٧٠٥٩٥٤	٢١٨٤٠٨٣	٣٦٧٠٠٧	٣٨٤٣٩٣٦	٣١٤٣٤٩٢	٢٩١٠٤٩٠
المنيا	٥٥٦٨٩٢٣	٥٧٣١٧٢٢	٧٣٨٧٩٢٨	٧٤٦٩٢٩١	٦٥٧٧٧٩١	٥٨٥٣٢٥٨
أسيوط	٢٩٦١٧٧٤	٣٦٦٠٠٢١	٥٢٦٢٦٧٨	٤٦٨٦٨٥٩	٣٩٥٦٧١٢	٣٩٣٣١٨٩
سوهاج	٢٢٩٢٩٣١	٣٢٢٣٩٧١	٥٢٨٣٢٨٦	٤٩١٩٨٩٠	٤٥٧١٠٢٢	٣٨٥٥٤٧٨
قنا	٣٧٧٦٦٠٠	٤٠١٢٨١١	٤٧٣٨٠٠٧	٤٤٥٣٤٤٤	٤٣٦٥٢٧٣	٥١٢٤٨٠١
أسوان	٢٠٣٩٧١٩	٢١٠٦٣٢٣	٢١١٠٩٧١	٢٢٤٤٨٥٩	٢٢٦٨٤٥٤	٢١٨٤٧٥٢
الوادى الجديد	١٢٠٥٥	١٣٠٦٢	٩٣٦٨	١٨١٤٩	٣٣٢٠٥	٣٩٢٦١
الجملة	٥٩٤٣٧٧٣٣	٦٥٣٢٦٧٢٥	٧٩٣٤٤٥٣٣	٨٦٢٧٢٨٣٦	٧٨٤٧٧٩٠١	٦٨٨٤٢٧٥١

جدول رقم (١٠)

يوضح

قيمة القروض المنصرفة إلى الجمعيات التعاونية بالمحافظات
خلال السنة المالية ٦٨/٦٩

مقارنة بجملة القروض خلال السنة المالية ٦٧/١٩٦٨

(القيمة بالجنيهات)

نوع القروض / المحافظة	السنة المالية ٦٨/١٩٦٩				قروض ٦٧/٦٨	معدل التغير عن ٦٧/٦٨
	عينية	نقدية	جملة	جملة القروض ٪		
القاهرة	٠٨ —	٣١٢١٧٣	٣١٢١٧٣	٠٫٥	١٢٩١٠٢٦	-٧٥٫٨
الإسكندرية	١٨٢٢٠٨	٣٤٩٦٠٥	٥٣١٨١٣	٠٫٨	٤٤٩٢٠٢	+١٨٫٤
بورسعيد	—	—	—	—	—	—
السويس	٨٧٩٤	—	٨٧٩٤	٠٫٠	١٤٥٥٦	-٣٩٫٦
دمياط	٥٨٨٨٣٤	١٧٣٧٦٤	٧٦٢٥٩٨	١٫١	١٠٦١٠٨٨	-٢٨٫١
الدقهلية	٤٧٤٣١٨٠	٣٦٨٥٥٦٣	٨٤٢٨٧٤٣	١٢٫٢	٩٨٩٧٥٣١	-١٤٫٨
الشرقية	٤٦٧٩١٥٨	٢٢٠٣٩٦١	٦٨٨٣١١٩	١٠٫٠	٧٢٦٩٥٩٤	-٥٫٣
القليوبية	١٤٣٠٥٨١	٣٨٠٣٨٨	١٨١٠٩٦٩	٢٫٦	٢٣٦٤١٤٣	-٢٣٫٤
كفر الشيخ	٣٣٤٣٥٢٨	١٤٩٩٩١٨	٤٨٤٣٤٤٦	٧٫٠	٥٦٩٩١١٢	-١٥٫٠
الغربية	٣٧٣١٤٠٠	١٧٠٧٦٧٨	٥٤٣٩٠٧٨	٧٫٩	٧١٤٠١٥٣	-٢٣٫٨
المنوفية	٢٨٩٦٠٩٩	١٠٧٦٩٥٢	٣٩٧٣٠٥١	٥٫٨	٤٣٧٧٣٢٤٤	-٩٫٢
البحيرة	٦١٥٠٣٢٢	١٩٢٨٢٤٤	٨٠٧٨٥٦٦	١١٫٧	٩٧٣٥٥٧٨	-١٧٫٠
الإسماعيلية	٢٢٩٦١٠	٢١٠٦٣	٢٥٠٦٧٣	٠٫٤	٣١٥٢٨٥	-٢٠٫٥
الجيزة	٦١٣٣٣٢	٤١١٤٠	٦٥٤٤٧٢	١٫٠	٩٠٩٥٩٣	-٢٨٫٠
بني سويف	٢٠٢٦٥١٥	٩٣٧٥١٢	٢٩٦٤٠٢٧	٤٫٣	٣٠٤١٩١٩	-٢٫٦
الفيوم	١٧٦٦٢٣٣	١١٤٤٢٥٧	٢٩١٠٤٩٠	٤٫٢	٣١٤٣٤٩٢	-٧٫٤
المنيا	٤١٨١٦٢٤	١٦٧١٦٣٤	٥٨٥٣٢٥٨	٨٫٥	٦٥٧٧٧١٩	-١١٫٠
أسيوط	٣٣٦٧٦٦٩	٥٦٥٥٢٠	٣٩٣٣١٨٩	٥٫٧	٣٩٥٦٧١٢	-٫٦
سوهاج	٣٣٤٩٩٣٦	٥٠٥٥٤٢	٣٨٥٥٤٧٨	٥٫٦	٤٥٧١٠٢٢	-١٥٫٧
قنا	٢٥١٧٩٥٨	٢٦٠٦٨٤٣	٥١٢٤٨٠١	٧٫٤	٤٣٦٥٢٧٣	+١٧٫٤
أسوان	٨٠٧١١٦	١٣٧٧٦٣٦	٢١٨٤٧٥٢	٣٫٢	٢٢٦٨٤٥٤	-٣٫٧
الوادي الجديد	٣٩٢٦١	—	٣٩٢٦١	٠٫١	٣٣٢٠٥	+١٨٫٢
الجملة	٤٦٦٥٣٣٥٨	٢٢١٨٩٣٩٣	٦٨٨٤٢٧٥١	١٠٠٫٠	٧٨٤٧٧٩٠١	-١٢٫٣

وكان النصيب الأوفر من هذه القروض لمحافظة الدقهلية ، اذ خصها ١٢,٢٪ من اجمالى القروض المنصرفة ، تليهـا محافظة البحيرة التى بلغت نسبة ما يخصها ١١,٧٪ من اجمالى هذه القروض .

وتشمل القروض قصيرة الأجل ٩٧,٢٪ من اجمالى هذه القروض . ولقد نقصت القروض القصيرة الأجل بنسبة ١٢,٢٪ عن العام السابق ، وتصرف هذه القروض فى صورة عينية ، فتمثل ٦٨,٨٪ من جملة القروض قصيرة الأجل ، كما تصرف فى صورة نقدية تعطى للمزارعين نقدا ، وتمثل ٣١,٢٪ من جملة هذه القروض .

وتبلغ قيمة القروض المنصرفة على الزراعات المختلفة ٦٥,٤٪ مليون جنيه ، تمثل ٩٧,٧٪ من قيمة القروض قصيرة الأجل تركز الجزء الأكبر منه فى السلف العينية مثل التقاوى والأسمدة والمبيدات الحشرية التى بلغت ٤٦ مليون جنيه تمثل ٧٠,٤٪ من جمـلة القروض المنصرفة على الزراعات .

كما يخص الأسمدة ٣٢ مليون جنيه بنسبة ٤٩٪ من جملة قروض الزراعات وتمثل السلف النقدية المنصرفة للخدمة والجنى والمقـاومة ٢٩,٦٪ من اجمالى قروض الزراعات وكان النصيب الأكبر للقروض ، اذ يخصها ٨٠,٦٪ من اجمالى قروض الزراعات ويعتبر محصول القطن فى المركز الأول من هذه القروض ، اذ يخصه ٤٦,٤٪ من اجمالى قروض الزراعات .

وتمثل القروض متوسطة الأجل ٢,٨٪ من اجمالى القروض كما نقصت بنسبة ١٤,٨٪ عن العام السابق • وأهم الأغراض الرئيسية لهذه القروض هى تمويل عمليات شراء الأصول الثابتة والتى تستخدم اما مباشرة فى عمليات الانتاج الزراعى ، كالالآت الزراعية وموتورات ومجموعات الرش ، أو لزيادة الدخل الزراعى عن طريق تنمية الثروة الحيوانية وكذلك انشاء البساتين والمصارف وخلايا النحل • وعموماً فان الجزء الأكبر من القروض المتوسطة الأجل استخدم فى تمويل ميكنة الزراعة ، اذ تشل ٨٧,٧٪ من اجمالى هذه القروض •

وأكبر المحافظات نصيبا من القروض متوسطة الأجل هما محافظتى قنا والشرقية اذ بلغت نسبة ما يخصهما ٦٠,٣٪ من اجمالى هذه القروض •

وتشرف مؤسسة الأئتمان الزراعى والتعاونى على الحركة الأئتمانية للزراعة على مستوى الجمهورية ، وتتولى أعمال التخطيط لها والتنسيق بين بنوك التسليف بالمحافظات ومتابعة تنفيذ خططها والرقابة على التنفيذ كما تتولى توفير مصادر التمويل من البنوك التجارية ، وتجرى التعاقدات والاتفاقات المركزية للخدمات الأئتمانية من أسمدة وتقاوى ومبيدات وآلات زراعية •

وكانت بنوك التسليف بالمحافظات الى حد قريب فروعا للبنك الرئيسى بالقاهرة ولكن منذ أن تحول الى مؤسسة اقتصادية عامة تحولت الفروع بالمحافظات الى بنوك تسليف مستقلة لها مجالس ادارتها وفروعها بالمراكز الادارية •

ولكن يلاحظ انه حتى الآن لم يتوفر لهذه البنوك الاستقلال التام فى عملها وما زال يغلب عليها طابع فرع البنك .

وفى محاولة لتخفيف مشاكل الائتمان ، بدىء بتجربة بنك القرية فى بداية السنة الزراعية ٦٧ ـ ١٩٦٨ بجمعيات محافظة القليوبية وعددها ١٠١ جمعية ، بهدف تبسيط حسابات الفلاحين وضبطها وتيسير التعامل مع الأعضاء وحصولهم على مستلزمات الانتاج فى سهولة ويسر .

الخدمات الائتمانية :

تتمثل الخدمات الائتمانية التى تمنحها بنوك التسليف فى السلف النقدية والسلف العينية من تقاوى وآسمدة ومبيدات ، وما دمنا بصدد تناول الخدمات الائتمانية ، فاننا نفضل أن نتعرض هنا لانطباعات جماهير المتعاملين حولها وذلك لعرض أبعادها وايجاد الحلول لها .

السلف النقدية :

تنحصر السلف النقدية التى تمنحها بنوك التسليف فى :

ـ سلف متوسطة الأجل مثل سلف الآلات وهذه أصبحت قاصرة الآن على الجمعيات التعاونية وسلف اقامة المناحل ، وسلف الانتاج الحيوانى ويحول الجزء الأكبر منها لتمويل مؤسسة اللحوم .

ـ سلف قصيرة الأجل وهى سلف الحاصلات الزراعية (خدمة ، مقاومة ، جنى) .

السلف العينية :

وتتمثل فى التقاوى :

يعتبر توزيع التقاوى المنتقاة التى تحمل صفات الانتاج العالى كما ونوعا من أهم الخدمات الائتمانية التى تساعد على زيادة الانتاج الزراعى، وتعميمها والتوسع فى استخدامها يحقق ارتفاعا فى غلة الفدان على مستوى الجمهورية ، ولا شك أن ثمن التقاوى من العوامل الهامة والمحددة لاستعمالها ، ولقد تردد بكثرة فى الفترات الأخيرة زيادة أثمان التقاوى الموزعة على مستوى الأسعار السائدة للحبوب والبذور مما يقلل من قابلية الفلاحين لاستخدامها •

الأسمدة : يثير موضوع الأسمدة عدة مشكلات منها مشكلة العبوات ، فهى تمثل مشكلة خطيرة بالنسبة للزراع ومؤسسة الائتمان، فتمزق هذه العبوات أو تآكلها يؤثر على سلامة الأسمدة ، فعبوات تروكيما من البلاستيك تنفتح فوهاتها وتتمزق ، وعبوات نترات الجير الورق تتمزق ويتسيع السماد ، وعبوات السوبر فوسفات تتآكل ويتحجر السماد ويحتاج الى اعادة تعبئة ، وتؤثر هذه المشكلة عدة تأثيرات مختلفة، فهى من جهة تؤدى الى فساد الأسمدة بالتسيع أو التحجر ومن جهة أخرى تستلزم اعادة التعبئة •

التخزين : ازاء مشكلة العبوات والتمزق وتعرض الأسمدة للتلف والبعثرة ، فان خطة لانشاء المخازن يجب أن تأخذ طريقها الى التنفيذ ، والتأكيد على ما نص عليه مشروع التسويق التعاونى للقطن من تخصيص جزء من العائد لصالح الجمعيات لبناء المخازن •

المقررات : لا تمثل المقررات مشكلة خاصة بعد اباحة بيع الأسمدة الزائدة عن المقرر بالنقد ، الا أن هناك مطالبات بزيادة مقررات بعض الحاصلات أبرزها الثوم والبصل وبعض أصناف الخضر .

العمولات : تتقاضى مؤسسة الائتمان عمولة ٦٪ من تكاليف شراء الأسمدة المستوردة تدفع منها ½٪ للشركات المستوردة ، ويثور الآن خلاف بين مؤسسة الائتمان وصندوق دعم الأسمدة حول عمولة الأسمدة المحليــة .

الأثمــان : وتشكل أثمان الأسمدة عنصرا مهما من عناصر تكلفــة الانتاج التى تزايدت مؤثرة فى حجم الفائض النقدى المتبقى للفــلاح ، وقد أثير فى الفترة الأخيرة موضوع أثمان الأسمدة خاصة بعد انشــاء صندوق دعم الأسمدة وموازنة الأسعار ، حيث يتحقق فائض مناسب لهذا الصندوق من الأسمدة المستوردة .. هذا ويلاحظ أن سعر بيــع سلفات النشادر المحلية منخفض عن سعر شرائه وهو فرق تتحمله مؤسسة الائتمان .. وتوفيرها فى الموعد المناسب ، يشــكل علامة فى حقيقــة استخدامها وفى المحصول الذى صرفت من أجله ، كذلك نوعية السماد لها أثرها ، ويلح الفلاحون على ضرورة توفير سلفات النشــادر لمحصول الأرز .

المبيدات : فمنذ عام ١٩٦١ تقررت المقاومة الاجبارية والجماعية ، وكان على عاتق الائتمان تقديم المبيدات اللازمة لجميع التعاونيين بحجم تمويلى يصل الى ١٥ مليونا من الجنيهات .

الآلات الزراعية :

تعتبر الآلات الزراعية والميكنة الزراعية على وجه التحديد هدفا تتطلع اليه لتطوير الانتاج الزراعى ونقل آفاق التقدم العامى والتكنولوجى فى هذا القطاع تدريجيا • وما تم من توفير للآلات الزراعيـــة فى القرى ولحساب الجمعيات التعاونية خطوة على الطريق ولكن حقيقة استخدام هذه الآلات وعائدها ودورها فى زيادة الانتاج الزراعى وتطويره ما زال أقل من المستوى المطلوب •

ولقد أثر فى هذا المجال عدة عوامل :

ــ كان عدم وجــود نظام واضح للتشــغيل ســبيلا للانحراف والمنحرفين ، كذلك ترتب على عدم وجود معدلات ثابتة لانتاجية هذه الآلات مما استحال معه محاسبة المسئولين عن التشغيل •

ــ تنوع مصادر الاستيراد ومشاكله أثر فى توفير قطــع الغيار وبالتالى تشغيل الآلات •

ــ كذلك فان عدم تناسب القدرات الانتاجية للآلات الزراعية جعلها شبه معطلة « اذا ما زادت مثلا القدرة اللازمة لتشغيل ماكينــة الدراس عن قدرة الجرار » •

ــ تواجد آلات ببعض الجمعيات لا حاجة لاستخدامها بالمنطقــة كآلات كبس قش الأرز •

ــ والتدريب والصيانة وتوفير الورش المركزية أمور حيوية يجب توفيرها وتنظيمها •

والجدول رقم (١١) يوضح اعداد الآلات الزراعية التى تملكها جمعيات الائتمان فى ١٩٦٨/١٢/٣١ .

العنصر البشرى :

ولعل من المناسب أن نوضح قبل أن نختتم هذا البحث عن خدمات الائتمان أن العنصر البشرى يمثل ركنا مهما فى نجاح السياسة الائتمانية ، اذ بقدر كفاءة هذا العنصر وبقدر فاعليته ، تتوقف نظرة الفلاحين وثقتهم فى معاملاتهم مع بنوك التسليف .

ونظرة تحليلية الى ظروف العمل واوضاع العاملين بالجمعيات التابعين لبنوك التسليف ، يوضح لنا أن كثيرا من المشكلات مثل الحسابات والمديونيات والتيسيرات وما احتوته من تفاصيل كثيرة ، أنها كانت كلها عوامل ضاغطة على هؤلاء العاملين بقدر ما كانت أيضا عوامل ضاغطة على الفلاحين أنفسهم .

يضاف الى ذلك أن السنوات الخمس الأخيرة ـ وان كانت قد امتلأت بكل التعليمات والقرارات المتلاحقة لتنظيم العمل فى الجمعيات وفى بنك التسليف (وهى تعليمات وقرارات كان يحدث تعديلها وتغييرها فى ضوء المراجعة والتطبيق المستمرين) الا أنها لم تجد الأجهزة المنفذة الملائمة من حيث مستوى القدرة الفنية والوعى السياسى اللازم توفرهما لمواجهة مثل هذه التغييرات ، خاصة اذا أخذ فى الاعتبار زيادة عدد الحائزين الذين بلغوا حوالى ٣ مليون حائز تتعدد معاملاتهم وحساباتهم .

وأمام هذا النقص الملموس فى كفاءة العاملين لم تتوفر خطة شاملة للتدريب النظرى والعملى الميدانى لرفع هذه الكفاءة فى نواحى الائتمان والعمليات المحاسبية .

جدول رقم (١١) يوضح

أعداد الآلات الزراعية التي تمتلكها جمعيات الائتمان في ٣١ / ١٢ / ١٩٦٨

نوع الآلة	جرارات			محاريث آلية			مجموعات ثابتة			مجموعات نقالي			ماكينات دراس			موتور رش			رشاشات			عفارات		
المحافظة	صالح	معطل	جملة	صالح	معطل	جملة	صالح	معطل	جملة	صالح	معطل	جملة	صالح	معطل	جملة	صالح	معطل	جملة	صالح	معطل	جملة	صالح	معطل	جملة
الاسكندرية	٣	١	٤	٣	١	٤	—	—	—	—	—	—	—	—	—	٦	٢	٨	١٣٧	١٥	١٥٢	—	—	—
السويس	٤	—	٤	٤	—	٤	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	٥٥	—	٥٥	٦٢	—	٦٢
دمياط	٢٢	—	٢٢	٢٢	—	٢٢	—	—	—	٣٠	—	٣٠	—	—	—	١١٩	—	١١٩	٢٤٩٧	—	٢٤٩٧	—	—	—
الدقهلية	٧٥	١٣	٨٨	٦١	٢	٦٣	—	—	—	١٨٥	٣	١٨٨	١١	—	١١	١٢٨٢	١٢	١٢٩٤	١٨٠٠٥	٣٥٢	١٨٣٥٧	٤٢٠	—	٤٢٠
الشرقية	٨٩	٢	٩١	٧٤	٢	٧٦	—	—	—	٢٥١	١٠	٢٦١	٢	—	٢	١٢٠٥	—	١٢٠٥	١٦٢١٧	١٣٣	١٦٣٥٠	٥٧٢	—	٥٧٢
القليوبية	١٢٨	٤	١٣٢	١٠٢	١	١٠٣	٢	—	٢	٢٥	٢	٢٧	١٢١	١	١٢٢	٢٥٧	—	٢٥٧	٥٩٥٠	١٩٤	٦١٤٤	٢٨١	٤	٢٨٥
كفر الشيخ	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
الغربية	٢٤٨	٣	٢٥١	١٦٤	—	١٦٤	٣	—	٣	٩٥	—	٩٥	٢٧٢	٥	٢٧٧	١٠٢٨	١٠	١٠٣٨	١٣٢٦٠	٢٣٧	١٣٤٩٧	٢٠١	—	٢٠١
المنوفية	٢٠٩	٧	٢١٦	٢١٥	٢	٢١٧	٥٥	٣	٥٨	٧٢	٣	٧٥	٢٢٦	١١	٢٣٧	٣٢٨	٢	٣٣٠	٩٦٦٤	٦٢٦	١٠٢٩٠	٣٢٦	٧	٣٣٣
البحيرة	٢٥٤	٢٧	٢٨١	٢٦٦	١١	٢٧٧	—	—	—	٨٣	٣٠	١١٣	٢٤١	١٢	٢٥٣	٩٢٣	٢١	٩٤٤	١٧٨٢٣	٥٠٣	١٨٣٢٦	٨	١٠٠	١٠٨
الجيزة	١٠٥	٤	١٠٩	١٠٧	٢	١٠٩	٤	٢	٦	٣٥	١	٣٦	٣٩	٥	٤٤	٩٨	٦	١٠٤	٢٤٨٦	١٢٠	٢٦٠٦	٢٣٧	—	٢٣٧
بني سويف	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
الفيوم	١	١	٢	—	—	—	—	—	—	٣	٢	٥	٢١	—	٢١	٣٧٢	—	٣٧٢	٧٤٠٤	٩٦	٧٥٠٠	٤٢	٤	٤٦
المنيا	٢٠٠	٣٥	٢٣٥	٢١٥	١٤	٢٢٩	—	—	—	١١٥	١٠	١٢٥	١٧٨	٤	١٨٢	٣٢٥	١	٣٢٦	١٤٢٠٢	٢٩٧	١٤٤٩٩	٧٤	—	٧٤
أسيوط	١٧	—	١٧	١٠	—	١٠	—	—	—	٦٩	١	٧٠	١	١	٢	٢٢١	٧	٢٢٨	٨٨٣٣	٣٤٠	٩١٧٣	١٢	—	١٢
سوهاج	١٤٠	٣	١٤٣	٧٥	١	٧٦	—	—	—	٧٨	٦٢	١٤٠	—	—	—	١٨٩	١	١٩٠	١٣٦٠٥	٥٥	١٣٦٦٠	٣٠	٥	٣٥
قنا	٨٦	١٨	١٠٤	٦٤	١٧	٨١	—	—	—	٤	—	٤	—	—	—	٥٧	—	٥٧	٦٣٧٨	٤١٤	٦٧٩٢	٣٦	—	٣٦
أسوان	٢٦	١	٢٧	٨	—	٨	—	—	—	١٢	—	١٢	١٤	—	١٤	١٤	٣	١٧	١٤٦	١٦٤	٣١٠	—	—	—
إجمالي	١٦٠٧	١١٩	١٧٢٦	١٣٩٠	٥٣	١٤٤٣	٦٤	٥	٦٩	١٠٤٧	١٢٤	١١٧١	١١٢٦	٣٩	١١٦٥	٦٤٢٥	٦٥	٦٤٩٠	١٣٦٦٦٢	٣٥٤٦	١٤٠٢٠٨	٢٣٠١	١٢٠	٢٤٢١

(...) غير متوفر

وبذلك يتضح أن عمليات مصرفية ضخمة بتطبيقها ، كان ينقصها أهم عنصر لنجاح تطبيقها وهو عنصر « المصرفيين » اللازمين لاجراء هذه العمليات ، فكما لا يتصور نجاح عمليات أى بنك تجارى بدون مصرفيين أكفاء ، فكذلك الأمر بالنسبة لبنوك التسليف .

اما من ناحية العاملين أنفسهم فلا توجد اية حوافز لهم على زيادة جهودهم والارتفاع بانتاجيتهم ، فكثير من العاملين فى الجمعيات والتابعين لبنك التسليف محرومون من الترقى ، كما توجد صعوبات فعلية فى صرف العلاوات الدورية لهم .

استكمال البنيان التعاونى الزراعى :

لعل من أهم الأحداث البارزة التى تسعى اليها الحركات التعاونية فى شتى أنحاء العالم ، استكمال لبنيانها التعاونى وذلك عن طريق ايجاد تنظيم أعلى ، يتم انشاؤه وتشكيله وفقا لأساليب الديمقراطية التعاونية ، وتتعاون مختلف التنظيمات التعاونية مع قمة بنيانها الذى يعبىء أقصى طاقاته وامكانياته للدفاع عن مصالح الحركة التعاونية وتأكيد وتنمية مفهوم شعبيتها ، وقدرتها على التطور والسير قدما نحو تحقيق أهداف الحركة التعاونية ، ليس فقط من حيث انتفاع الأعضاء بالخدمات واقتسام الفائض بالنسبة للمعاملات لتحسين شئونهم الاقتصادية والاجتماعية ، بل أيضا لتأكيد مفهوم الاعتماد على النفس والذى يمكن عن طريقه تحقيق أهداف أخرى سامية ... منها النهوض بالأعضاء الى مستوى أخلاقى رفيع يجعل منهم مواطنين صالحين قادرين على خلق المجتمع الديمقراطى السليم الذى يضع مصلحة الجماعة فوق مصلحة الفرد ،

ويؤمن بالفرد ويحفزه الى اطلاق أقصى طاقاته وامكانياته للاسهام فى اعادة تشكيل الحياة نحو خلق المجتمع الأفضل •

وتطلق الحركات التعاونية على التنظيم الأعلى اسم « الاتحاد التعاونى » وهذا الاتحاد يتولى بصفة رئيسية نشر الدعوة للحركة التعاونية وايجاد رأى عام فى صالحها ، وتيسير جميع العقبات أمام الجمعيات والدفاع عن مصالحها بأسرها ، هذا بالاضافة الى أن الجمعيات الناشئة لا تستطيع بامكانياتها المحدودة أن تحصل على الخبرة الاستشارية ذات الكفاية العالية الأمر الذى يأخذ الاتحاد التعاونى على عاتقه مهمة تيسيره • ومن الأمور التى يقوم بها الاتحاد أيضا أن يقوم عن طريق أجهزته الفنية بالبحوث والدراسات العلمية التى تنير الطريق أمام الحركة التعاونية بأسرها ومن ذلك مثلا القيام بالبحوث والدراسات التى تتعلق بمركز النشاط التعاونى بالنسبة للنشاط الاقتصادى الذى تقوم به المنشآت الاقتصادية المنافسة والتعرف على جوانب الضعف ، واقتراح مختلف الحلول للتغلب عليها •

ومن أهم الأمور التى يهتم بها الاتحاد التعاونى ، نشر الوعى والتثقيف والتدريب والتعليم التعاونى بحيث تتمكن الحركة من تخريج كوادر من التعاونيين الذين يؤمنون بالتعاون وفلسفته وأهدافه وفى نفس الوقت يكونون على أعلى قدر من الكفاية والادارة حتى يستطيعون أن يتولوا عبء الأمانة الملقاة على عاتقهم باسم الحركة التعاونية . وهذا بالاضافة الى نشر الوعى بكل الطرق الممكنة بما فى ذلك اصدار النشرات وانشاء المكتبات ، والمعاونة فى القيام بحملات الترويج التى تقوم بها مختلف أنواع الجمعيات التعاونية فى أنحاء البلاد .

ويكاد يجمع جميع علمـاء التعاون على أن الاتحاد التعاونى يعمل على حفظ عنصر الخدمة الاجتماعية فى التعاون اذ أنه يعمل على نشر التعاون وحمايته وتنميته كخدمة اجتماعية أيضا بالاضافة الى تحقيـق الادارة الاقتصادية ، وتشترك فى عضويته جميـع أنواع الجمعيـات التعاونية • كما وتحقق الحركة التعاونية عن طريق هذا الاتحاد قـوة الغرض والمبدأ فى كل مجال من مجالات نشاطها وتلمس كل جانب من جوانب الحياة القومية من البرلمان الى الفلاح الذى يعيش على الزراعة • وتشترك قمة البنيان التعاونى فى التنظيمات التعاونية الدولية عن طريق الانضمام فى الحلف التعاونى الدولى كتنظيم متقـدم فى بنيان النظام التعاونى الدولى • كما وأن أية جمعية تندرج فى عضوية الاتحاد التعاونى يعنى أنها جمعية تسير وفقا للأسلوب التعاونى والروح التعاونى الحق بمعنى أنها لن تحمل من التعاون اسمه فقط بل أيضا روحه ومعنـاه ، وعلى ذلك يكون هناك ضمان أكيد الى أن هذه الجمعية ستوجه جهودها ونشاطها فى سبيل رفع مستوى الحياة الاجتماعية •

البنيـان التعاونى الزراعى :

يتكون البنيان التعاونى الزراعى[٤] من الجمعيات التعاونية الزراعية والاتحاد التعاونى الزراعى •

والجمعيات التعاونية الزراعية اما متعددة الأغراض أو نوعية •

ويعتبر الاتحاد قمة البنيان التعاونى الزراعى •

ويكون انشاء الجمعيات التعاونية الزراعية المتعددة الأغراض على المستويات الآتية :

(أ) على مستوى القرية أو البندر ويكون أعضاؤها من الأفراد .

(ب) على مستوى المركز أو القسم ويكون أعضاؤها من الجمعيات المنشأة على مستوى القرية أو البندر .

(جـ) على مستوى المحافظة وتكون أعضاؤها أيضا من الجمعيات المنشأة على مستوى القرية أو البندر .

(د) الجمعية العامة على مستوى الجمهورية وأعضاؤها جمعيات المحافظات .

يجوز للمنتجين فى أحد فروع الانتاج الزراعى أو المتصل بالزراعة أن يكونوا جمعية تعاونية نوعية يشمل نشاطها منطقة العمل التى يحددها نظامها الداخلى دون التقيد بمستويات التقسيم الادارى .

لا يجوز أن تنشأ فى المنطقة الواحدة أكثر من جمعية تعاونية زراعية من نوع واحد الا بقرار من الوزير المختص وتحدد منطقة عمل الجمعية طبقا للنظام الذى يوضع بقرار من الوزير المختص .

تتكون جمعية القرية أو البندر المتعددة الأغراض من عشرين عضوا على الأقل من الأفراد المشتغلين بالزراعة أو الذين لهم مصالح متصلة بها فى المنطقة التى تباشر فيها الجمعية نشاطها .

يجوز بقرار من الوزير المختص وفقا لظروف كل مركز أو قسم أن تتكون جمعية زراعية واحدة متعددة الأغراض ، وتشترك فى عضويتها جميع الجمعيات المتعددة الأغراض فى نطاق المركز أو القسم ، والجمعيات النوعية التى تعمل فى هذا النطاق .

تتكون جمعية زراعية واحدة متعددة الأغراض لكل محافظة من جميع الجمعيات التعاونية الزراعية للقرى والبنادر التى تعمل فى نطاق المحافظة من كل الجمعيات النوعية التى يتعدد نشاطها فى هذا النطاق .

تتكون جمعية تعاونية زراعية عامة على مستوى الجمهورية من جمعيات المحافظات ومن الجمعيات النوعية التى تشمل منطقة عملها أكثر من محافظة واحدة أو تعمل على مستوى الجمهورية .

يشمل نشاط الجمعية جميع مجالات الانتاج الزراعى ومراحله المتعاقبة والخدمات الاقتصادية أو الاجتماعية التى تتطلبها حاجات أعضائها ومنطقة عملها وبصفة خاصة ما يأتى :

١ ــ الاسهام فى تنفيذ خطط الدولة فى تنظيم زراعة الأرض وتجميع الاستغلال الزراعى والدورات الزراعية بالتعاون مع أجهزة الدولة المختصة .

٢ ــ تنظيم حصول الأعضاء على القروض العينية والنقدية اللازمة لزراعة أراضيهم واستغلالها .

٣ ــ توفير الآلات الزراعية الحديثة وتنظيم انتفاع أعضاء الجمعية بها .

٤ ــ الاسهام فى دعم الصناعات الريفية والبيئية بالتعاون مع الأجهزة العامة المختصة .

٥ ــ ادارة واستغلال أراضيها وكذلك الأراضى التى يعهد اليها بها الأشخاص الاعتبارية أو الأفراد .

٦ ـ المساهمة فى أداء الخدمات العامة لأعضائهـا بالتعاون مع الأجهزة المختصة •

٧ ـ مباشرة الاختصاصات الأخرى المخولة لهـا طبقـا للقوانين واللوائح •

ويجوز أن يقتصر نشاط الجمعية على أحد فروع الانتاج الزراعى أو المتصل بالزراعة وتعتبر الجمعية فى هذه الحالة جمعية نوعية •

ويجوز للجمعية أن تؤدى خدماتها لغير أعضائها فى الحدود التى يقررها نظامهـا الداخلى •

تقوم الجمعية التعاونية الزراعية متعددة الأغراض للمركز أو القسم على الأخص بالأعمال الآتية :

١ ـ تدعيم عمل الجمعيات المنتمية اليها ومعاونتها فى مجـالات التمويل التعاونى والتسويق وتوفير الآلات الزراعية ومكافحة الآفات •

٢ ـ مد أعضائها بما يحتاجونه من أعمال ومستلزمات انتاج ومن خدمات اقتصادية واجتماعية وفنية وماليـة •

٣ ـ متابعة سير العمل فى الجمعيات المنتمية اليها •

وتقوم الجمعيات التعاونية متعددة الأغراض على مستوى المحافظة أو على مستوى الجمهورية بتحقيق الأغراض والأعمال المشـار اليها فى نطاق عملهـا •

تضع كل جمعية برنامجا سنويا لنشاطها فى اطار الخطة العامة للدولة ، يلتزم أعضاؤها بتنفيذه •

الاتحـاد التعاونى الزراعى المركزى :

يتكون الاتحاد التعاونى الزراعى المركزى من الجمعية التعـاونية الزراعية العامة ومن الجمعية العـامة للاصلاح الزراعى ومن الجمعيـة العامة لاستصلاح الأراضى ومن جميع جمعيات المحافظات ومن الجمعيات النوعية التى تشمل منطقة عملها أكثر من محافظة أو تعمل على مستوى الجمهـورية .

ويكون للاتحاد جمعية عمومية تتكون من أعضاء مجالس ادارة الجمعيات المشار اليهـا فى الفقرة السابقة .

وللاتحاد أن ينشىء فروعا له فى المحافظات بقرار من مجلس الادارة .

يمثل الاتحاد الحركة التعاونية الزراعية بمختلف فروعها وقطاعاتها وذلك فى حدود خطة الدولة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

ويتولى بصفة خاصة المسئوليات والاختصاصات الآتية :

١ ـ الاسهام فى تنفيذ خطة الدولة فى القطاع الزراعى .

٢ ـ تمثيل الحركة التعاونية الزراعية فى الداخل والخارج .

٣ ـ نشر الحركة التعاونية ودعمها وربط الجماهير بهـا واعداد القيادات الواعية الصالحة لتسيير الحركة التعاونية على أسس ديمقراطية .

٤ ـ المعاونة فى اعداد التشريعات التعاونية الزراعية وابداء الرأى فيها قبل اصدارها .

٥ ـ معاونة الجمعيات التعاونية الزراعية فى تحقيق أغراضها وبصـفة خاصة عمليات الاقراض والتوريد والتسويق والخدمة .

٦ ــ العمل على انهاء ما ينشأ بين وحدات البنيــان التعاونى الزراعى من خلافات •

٧ ــ تملك وادارة أجهزة التعليم والتدريب التعاونى ودعم الأجهــزة الأخرى التى تقوم بذلك •

٨ ــ عقد المؤتمر التعاونى العام وما يتصل به من حلقات الدراســة ومتابعة تنفيذ توصياته والاشتراك فى المؤتمرات التعاونية على جميع المستويات •

٩ ــ تبادل الخبرات التعــاونية فى المحيــط الدولى وتشــجيع ورعاية الدراسات العليــا فى مجالات العمل التعاونى •

١٠ ــ اجراء البحوث والدراسات المتخصصة ونشرها واستخلاص النتــائج منهــا •

١١ ــ التنسيق والربط بين القطاع التعــاونى الزراعى وسائر القطــاعات التعاونية الأخرى •

١٢ ــ توثيق الصلة مع الحركات التعاونيــة الزراعية فى البلاد العربيــة والصديقة •

١٣ ــ اصدار الصحف والنشرات التعاونيــة اللازمة لنشر كل ما يتصــل بالنشاط التعاونى من وثائق وقرارات وبحوث •

١٤ ــ الرقابة على الجمعيات الخاضعة لهــذا القانون طبقا لأحكام المــادة ٥٧ منه • ويجوز للاتحاد أن يفوض الجمعيــات العــامة وجمعيات

المحافظات والمراكز فى بعض اختصاصاته فى حدود منطقة عملها حتى ينشىء له فروعا فيهـا طبقا لحـكم المـادة السابقة .

١٥ ــ اختيار مستشارين من بين المقيدين فى جدول المحامين المشتغلين يختارون على مستوى المحافظات طبقا لاحتياجات كل محافظة على أن يتحمل الاتحاد التعاونى الزراعى المركزى مكافآتهم .

ويشرف على جميع أجهزة الاتحاد المنصوص عليها فى قانون التعاون الزراعى ، بما فى ذلك الجهاز المتخصص الذى ينشئه الاتحاد للمراجعة واعتماد حسابات الجمعيات رئيس يكون مسئولا عن حسن سير العمل فى هذه الأجهزة ويتولى تنفيذ قرارات مجلس الادارة ويصدر بتعيينـه قرار من رئيس الجمهـورية .

ولعل هذه المهـام الكبيرة توضح لنـا الاختصـاصات الواسـعة التى يملكهـا من يشرف على اجهزة الاتحـاد ، بحيث يمكننا القول ان فى استطاعته ــ ان لم يكن على اعلى مستوى من العـلم والايمان برسالة الحركة التعاونية وحقيقة اهدافها ــ أقولها للمسئولين حقا وصدقا ، انه يمكن ان يقـود الحـركة التعاونية الى كثير من المهاوى التى تودى بها بدلا من أن يرتفع بها صعدا ، الى ما ينبغى أن تحققه من اهداف سامية .

الفصل الثانى

النشاط التعاونى فى القطاع الاستهلاكى

نشأت الحركة التعاونية الاستهلاكية فى مصر على شكل شركات مدنية مسئولية الأعضاء فيها ليست مطلقة • وقد تأسس من هذه الجمعيات نحو ١٧ جمعية تعاونية منزلية ، قبل نشوب الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٤ ، وهى على وجه التحديد : شركة التعاون المنزلى بالأسكندرية ، والمنصورة ، وبنى سويف ، ومنوف ، والتعاون لموظفى الحكومة بالقاهرة ، والتعاون لعمال الصنائع اليدوية بالقاهرة ، التعاون لمستخدمى البنوك ، والتعاون المنزلى بحلوان ، وشركة الأعيان بالعباسية ، والتعاون المنزلى بفاقوس ، وطنطا ، والعياط والمنيا ، وميت غمر ، وكوم امبو ، وأبو كبير ، والسويس •

ولم يوجد فى ذلك الوقت تشريع للتعاون يسند الحركة التعاونية ويدعمها ويكفل لها الشخصية المعنوية والمزايا الأخرى التى تتمتع بها الجمعيات التعاونية فى الوقت الحاضر • الأمر الذى أدى الى عدم استطاعة هذه الجمعيات مسايرة المبادىء التعاونية ، فانحرفت وانقلبت فى الواقع الى شركات تجارية بحتة ، ولذا لم يحالف هذه الحركة النجاح •

وحينما قامت الحرب العظمى الأولى ، اشتد الغلاء وارتفعت الأسعار الى ان حد الذى لم يستطع معه الكثيرون من أبناء الشعب الحصول على المواد الضرورية مما حمل ببعض ذوى الفكر أن يهيبوا بالأغنياء وذوى

اليسار لمد يد العـون من جهة للعمل على مكافحة الغلاء ، ومن جهـة أخرى لتأسيس جمعيات تموينية يكون هدفها توفير مواد التموين بأسعار تناسب عامة الشعب . وهذه الجمعيات التعاونية فى بعض آهدافها ، الا أنها كانت تختلف تمام الاختلاف عنهـا فى طبيعتهـا ، اذ أنهـا قامت على استثارة النفس الخيرة للعطف والاحسان وهو ما يتعارض مع طبيعـة الجمعيات التعاونية التى تقوم على مبدأ الاعتماد على النفس والمساعدة المتبـادلة .

وفى سنة ١٩٢٣ صدر أول تشريع قانونى هو القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٣ ، ولم يكن للتعاون الاستهلاكى فيه نصيب ، اذ جاء خاصا بالجمعيات التعاونية الزراعية وقاصرا على تنظيم شئونهـا وحدها ، وعلى ذلك فلم يساعد هذا القانون على تأسيس الجمعيات الاستهلاكية أو نشرها فى البلاد .

وفى سنة ١٩٢٧ صدر القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٢٧ الذى أجـاز للصناع وصغار التجار والزراع تأسيس الجمعيات التعاونية للاسـتهلاك الزراعية . فساعد هذا على تأسيس الجمعيات التعاونية الاستهلاكية فى المدن والقرى ، وكانت حركة تأسيس الجمعيات بطيئة فى مبدئهـا فلم يؤسس غير جمعية واحدة فى كل من السنوات ١٩٢٨ ، ١٩٢٩ ، ١٩٣٠ ، وهى جمعيات الاسماعيلية والسويس والحوامدية على التوالى . ولم تؤسس أى جمعية للاستهلاك فى عام ١٩٣١ .

وفى سنة ١٩٣٢ تأسست جمعيتان للاستهلاك ، هما جمعيتا مزرعة الجبل الأصفر والمنيـا من رجال التعليم الالزامى .

وفى سنة ١٩٣٣ تأسست سبع جمعيات ، هى أسيوط وجنزور والصف وقوص والمحمودية وعمال ترام الأسكندرية وأسوان .

وقد توالى تأسيس الجمعيات بعد هذا التاريخ ، وسجل عام ١٩٤٣ أقصى ارتفاع فى تأسيس الجمعيات وفى عدد العضوية ، اذ بينما كان عدد الجمعيات سنة ١٩٤٢ لا يزيد عن ٩٣ جمعية عدد أعضائها ٣٥٨٠٨ عضوا ، نرى أن عدد الجمعيات فى عام ١٩٤٣ أصبح ٢٧٢ جمعية عدد أعضائها ١٧٤٧٠٨ عضوا .

أى أن نسبة الزيادة فى عدد الجمعيات بلغت فى عام ١٩٤٣ ــ ١٩٢٪ بينما نسبة الزيادة فى عدد الأعضاء فى نفس السنة قد بلغت ٣٨٨٪ .

والمعتقد أن هذه الزيادة فى عدد الجمعيات والعضوية انما ترجع الى السياسة الجديدة التى اتبعتها الحكومة وقتئذ وهى الاستعانة بالمنظمات التعاونية فى توزيع السلع الضرورية والتموينية فقد أصدر وزير التموين فى ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٤٢ منشورا الى المديرين والمحافظين فى شتى انحاء القطر ، قال فيه :

((لما كانت الجمعيات التعاونية بطبيعة تكوينها والاغراض التى أسست من أجلها تستطيع معاونة الحكومة فى توزيع الحاجات المعيشية ، ولما كان من واجبات هذه الجمعيات فى اوقات الحرب على الخصوص أن تقدم الى اعضائها ما هم فى حاجة اليه من المواد التى قد يصعب عليهم الحصول عليها باسعارها الرسمية مثل الدقيق والأرز والسكر والزيت والأقمشة الشعبية ، ونظرا لأن تمكين هذه الجمعيات من اداء رسالتها يحد من جشع التجار)) .

لهذا رأينا أن يعهد الى الجمعيات التعاونية الزراعية والمنزلية توزيع

هذه الأصناف وما يماثلها على أعضائها ، وأن تمكن هذه الجمعيــات من الحصول على الكميات الكافية للأعضاء وعائلاتهم من هذه المواد •

وفى سنة ١٩٤٤ صدر قانون جديد للتعاون أكثر تقدما من سابقه ، نص فيه على اقامة الهيئات العليــا للنظام التعاونى ، غير أن الخلافات الحزبية وسيادة حكم الاقطاع أعاقا الحركة التعاونية عن بلوغ أهدافها •

وفى سنة ١٩٥٢ قامت الثورة ، فأزالت السيطرة الحزبية ، وأنهت عهد الاقطاع ، فكان لابد من استصدار قانون جديد يستجيب لرغبات التعاونيين ، ويفسح المجال لاقامة مختلف أنواع الجمعيات ، فصــدر القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ الذى شجع على تأسيس جمعيات جديدة لم تكن موجودة من قبل •

ولعل من المناسب فى هذا المقــام أن نوضح أن التعاونيين جاهدوا كثيرا فى سبيل استكمال النقص فى التشريع التعاونى • حتى يكــون مسايرا للروح التعاونى ، والتنظيم التعاونى ، وبذلك يســاعد على تحقيق الأهداف التعاونية التى تسعى لأن يمتد نشاطها بحيث يشمل الدخــول فى جميع المجالات الاقتصادية التى تتطلبهــا احتياجات الانسان منذ المهد الى اللحد • وقد وجد التعاونيون أن القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٢٧ لم يحقق أهدافهم فلم يمتد النشاط التعاونى الى ما كانوا يأملونه من مجالات ولم تستطع الحركة التعاونية أن تنشر الوعى أو الثقافة التعاونية ، الأمر الذى أدى الى عدم استفادة البلاد من مزايا التعاون فى أوقات الأزمات ، كما حصل عندما نشبت الحرب العظمى الثانية فى سبتمبر سنة ١٩٣٩ ، وخلفت فى بلادنا آثارها الاقتصادية السيئة • وقد ظهرت هــذه الآثار بوضوح وجلاء مع امتداد الحرب وقيام السوق السوداء ، الأمر الذى

أدى بالحكومة عام ١٩٤٢ الى أن تلجأ الى الجمعيات التعاونية لتعينها على محاربة مثل هذه الآفات ، فحدثت طفرة فى تأسيس الجمعيات لا نستطيع أن نقول أنها دليل على انتشار الثقافة أو الوعى التعاونى ، بل كانت نتيجة لاغراء المكاسب المادية .

ويهمنا أن نشير بهذه المناسبة أن هذا القانون كان قد نص على انشاء بنك تعاونى عام تشترك فى تأسيسه جميع الجمعيات التعاونية على اختلاف أنواعها ويكون الغرض منه اجراء جميع العمليات المالية التى تتطلبها الجمعيات التعاونية . وقد اعتبر هذا الاجراء خطوة على جانب كبير من الأهمية لتدعيم الحركة التعاونية ، غير أن الآمال سرعان ما انهارت ، اذ أن هذا الحماس التشريعى كان موقوتا ، فصدرت التشريعات المضادة التى تبطل العمل بهذه المادة فكان ذلك نكسة من النكسات التى اصابت الحركة التعاونية وكشفت عن قدرة الجهود الاستعمارية على تحقيق أغراضها فى اعاقة كل ما من شانه تقوية القاعدة الشعبية التى كان يرجى أن تكون السبيل السوى الى خلق مواطنين صالحين يعملون لتحرير وطنهم اقتصاديا واجتماعيا ، ولا شك أن هذا امر تاباه المصالح الاستعمارية المشتركة سواء فى داخل البلاد أو خارجها .

رأس المال :

لم يأخذ المشروع التعاونى فى اعتباره توافر رأس المال الكافى لاقامة الجمعيات التعاونية للاستهلاك حيث نصت المادة الثانية من القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ على أن « تؤسس الجمعية التعاونية من

أفراد لا يقل عددهم عن عشرة » فاذا علمنا أن قيمه السهم لا تزيد عن جنيه ، وأن القانون يسمح للأعضاء بأن يدفعوا عند اكتتابهم ربع قيمة هذه الأسهم . لعلمنا امكان تأسيس جمعية برأس مال قدره جنيهان ونصف .. ورأى أن هذه ثغرة فى القانون أدت الى تأسيس عدد كثير من الجمعيات برؤوس أموال قليلة . مما يحمل على الاعتقاد بأن ذلك كان من العوامل الأساسية التى أدت الى فشل كثير من هذه الجمعيات ، وعجزها عن توفير احتياجات الأعضاء أو الارتفاع بمستوى خدماتهم ، واذا نظرنا الى الجدول الآتى رقم (١٢) ، وهو يوضح التوزيع التكرارى الجغرافى لمختلف الجمعيات التعاونية للاستهلاك فى عام ١٩٥٨ وفقا لفئات رؤوس الأموال ــ رأينا أن الجمعيات التى يقل رأس مالها عن ١٠٠٠ جنيه تمثل نسبة كبيرة ، فان عدد هذه الجمعيات ٢٤٨ جمعية أى أنها تبلغ ٦٣,١٥٪ من مجموع عدد الجمعيات التعاونية للاستهلاك ، وهو ٣٥٠ جمعية . كما تبين من الجدول المذكور أن سبعين جمعية يقل رأس مال كل منها عن ٢٠٠ جنيه ، وهذه تمثل نسبة مقدارها ٢٠٪ من مجموع عدد الجمعيات ، كذلك نجد تسعا وستين جمعية يقل رأس مال كل منها عن ٤٠٠ جنيه ، وهى بذلك تمثل نسبة مقدارها ١٩,٧٣٪ ومعنى ذلك أيضا أن نسبة عدد الجمعيات التى يقل رأس مال كل منها عن ٤٠٠ جنيه تبلغ ٣٩,٧٣٪ وقد يعزى ضعف رؤوس الأموال فى الجمعيات التعاونية للاستهلاك الى أن الأعضاء ــ أو غالبيتهم ــ لا يساهمون فى رؤوس أموال هذه الجمعيات الا بالقدر الذى يسمح لهم باكتساب العضوية والتمتع بالمزايا التى تعود عليهم من ذلك .

أساس التمويل فى الجمعيات التعاونية للاستهلاك :

تعتبر العضوية فى الجمعيات التعاونية للاستهلاك عنصرا فى التمويل على جانب كبير من الأهمية ويعتبر الأعضاء قوام الحركة فى هذه

جدول رقم (١٢)

يوضح التوزيع التكراري الجغرافي لمختلف الجمعيات التعاونية للاستهلاك في عام ١٩٥٨ وفقاً لفئات رؤوس الأموال

المحافظة	أقل من ٢٠٠	٤٠٠	٦٠٠	٨٠٠	١٠٠٠	١٢٠٠	١٤٠٠	١٦٠٠	١٨٠٠	٢٠٠٠	أكثر من ٢٠٠٠	المجموع
البحيرة	٤	٤	٤	٢	١	—	—	١	—	١	٤	٢١
الغربية	٣	٣	٢	٤	—	١	١	—	—	١	٥	٢٠
كفر الشيخ	٢	١	٢	—	—	—	—	١	١	—	—	٧
الدقهلية	١	١	٤	—	٢	—	٢	—	٢	١	٣	١٦
الشرقية	٣	٢	—	١	١	—	—	١	٢	—	١	١١
المنوفية	١	٢	٣	٣	٤	—	—	—	—	—	—	١٢
القليوبية	٧	٤	١	—	١	—	١	—	—	١	١	١٦
الجيزة	٣	٦	٥	٤	—	٢	—	—	—	—	٣	٢٣
الفيوم	٢	١	١	—	٢	—	—	—	—	—	—	٦
بني سويف	٢	—	—	—	—	١	—	—	—	١	١	٥
المنيا	—	٢	—	—	١	١	١	—	—	—	٢	٧
أسيوط	—	—	١	—	١	١	—	—	—	—	٢	٥
سوهاج	—	١	٢	—	١	—	—	١	—	—	—	٥
قنا	٢	١	١	—	٢	٢	٢	—	—	—	١	١١
أسوان	٧	١٠	٧	—	٣	—	٣	—	—	١	١	٣٢
القاهرة	١٨	١٤	٩	٩	٥	٤	٦	٢	—	٢	١١	٨١
اسكندرية	١٠	٩	٥	٥	٢	١	٣	١	١	١	٣	٤١
القنال	١	٢	١	١	—	—	—	—	—	—	٣	٨
السويس	١	—	٢	—	—	—	—	—	—	—	١	٤
سيناء	٢	١	—	—	—	—	—	—	—	١	١	٥
دمياط	—	٢	٢	—	—	١	—	—	—	—	١	٦
البحر الأحمر	—	١	١	—	—	١	—	—	—	—	—	٣
الصحراء الغربية	١	١	—	—	—	—	—	—	—	—	—	٢
الصحراء الجنوبية	—	١	—	—	١	—	—	—	—	—	—	٢
المجموع	٧٠	٦٩	٥٣	٢٩	٢٧	١٦	١٩	٧	٦	١٢	٤٢	٣٥٠
النسبة	٪ ٢٠,٠٠	٪ ١٩,٧٣	٪ ١٥,١٤	٪ ٨,٢٨	٪ ٧,٧٢	٪ ٤,٥٧	٪ ٥,٤٢	٪ ٢,٠٠	٪ ١,٧٢	٪ ٣,٤٢	٪ ١٢,٠٠	٪ ١٠٠

الجمعيات ، من حيث أنهم المورد الأول الذى يمد الجمعيات بالمـال عن طريق الاكتتاب فى أسهم رأس مالهـا ، ولهذا توجه الحركة التعاونية الاستهلاكية فى شتى أنحاء العالم اهتمامهـا بالبحوث التى تزيدها معرفة بأعضائها ودخولهم وقدراتهم الشرائية لكى تتمكن على ضوء هـذه الدراسة من انتهاج أفضل الوسائل لخدمتهم فى حدود تلك القدرات ورسم سياستها التوسعية على قدر استعداد هؤلاء الأعضاء للمسـاهمة فى التمويل •

والواقع أن زيادة العضوية فى الجمعيات التعاونية للاستهلاك تتوقف الى حد كبير على المزايا المـادية التى ينتفع بها الأعضاء من وراء انضمامهم الى هذه الجمعيات ، فقد بلغت الزيادة فى عدد الأعضاء عام ١٩٤٣ نسبة مقدارها ٣٨٨٪ وهى أعلى نسبة سجلتهـا الحركة التعاونية الاستهلاكية فى مصر •

والواقع ان هذه الزيادة الكبيرة ليست نتيجة لازدياد الوعى التعاونى ، والايمـان برسالة التعاون ، بل كان تحققها عقب اعلان سياسة الحكومة نحو الاستعانة بالجمعيات التعاونية فى توزيع السلع الضرورية مما يدل بوضوح على أن الانضمام الى هذه الجمعيات كان بدافع الرغبـة من الاعضـاء فى ضـمان الحصول على السلع غير المتوفرة فى السـوق الحرة بالأسعار الرسمية ، بل أن منهم من كان يقدر الفرق بين سعر البيع فى الجمعيـة والسعر فى السـوق السـوداء ، فيجد انه يحصل على فرق أكبر من قيمة السهم الذى يشترك به فى الجمعية •

وقد كانت هناك فرصة سانحة أمام الحركة التعاونية الاستهلاكية فى عام ١٩٤٣ وما بعده لتدعيم مراكزها ونشر الدعاية لها ولرسالتها ، ذلك لأن الأعضاء ، وان كانت الحاجة الملحة قد دفعتهم الى الاكتتاب فى الجمعيات التعاونية للاستهلاك ، والانتظام فى سلك عضويتها ، الا أن ذلك قد تم فى صور آلية • فلم يكن العضو يفهم من انضمامه للجمعية أكثر من السهم الذى يحمله يخول له حق شراء السلع التموينية بالأسعار الرسمية ، بينما كان يتعذر عليه الحصول عليها بهذه الأسعار اذا تعامل مع بعض المصادر التى تتاجر فى السوق السوداء وانما يجد نفسه مضطرا الى دفع أثمان تفوق بكثير الأسعار الرسمية ، وهذا ما لا تطيقه موارده المحدودة ، ومن ثم كان يتعين على القائمين بشئون الحركة التعاونية الاستهلاكية أن ينتهزوا هذه الفرصة لنشر الوعى التعاونى ، وتفهيم الأعضاء المبادىء والأهداف التعاونية ، وكيف أنهم بانضمامهم الى الجمعيات التعاونية ، والمساهمة بأكبر قدر فى تمويلها ، وولائهم فى فى التعامل معها ، وحرصهم على التمسك بحقوقهم من حيث هم أعضاء تتمثل فيهم الادارة العليا ، يعملون على دعم بناء الصرح التعاونى ، وصيانة هذا الموئل الأمين الذى يجدون فيه أداتهم الفعالة فى تحسين أحوالهم الاقتصادية والاجتماعية فى كل الظروف ، لا فى الظروف العسيرة التى أوجدتها الحرب وحدها •

ان اعضاء الجمعيات اذا فهموا رسالتها حق الفهم ، وعلموا علم اليقين أنهم جزء من الجهاز الذى يسير أمورها ، وأنها ملك لهم جميعا ، يستطيعون بتضامنهم وتعاونهم وسيادة روح الولاء بينهم أن يسيروا بالجمعية قدما الى النجاح ، فاذا واجهت الجمعية بعض المتاعب أو الصعاب ، لم ينفضوا عنها ، ولم يقصروا تعاملهم معها على جانب معين

من السلع كما هو الحال عندنا ، وانما يعملون متضامنين فى سبيل تذليل هذه المتـاعب وتلك الصـعوبات وأعتقـد ان هـذا الفهم والوعى لا يمكن اضاءة الاذهان بهما بين عشية وضحاها أو بين يوم وليلة ، بل ذلك يتطلب بذل الجهود الصادقة المستمرة قبل تأسيس الجمعية وبعدها .

ولا شك أن العبء الأكبر لنشر هذا الوعى يقع على عاتق الهيئات العليا ، كالاتحادات التعاونية الاقليمية ، والاتحـاد العام ، والجمعيـات المركزية ، فان ذلك هو سبيل الاطمئنان الى أن القاعدة التى تستند عليها الحركة قوية متماسكة مستعدة لبذل أقصى الجهود فى سبيل السـير بالحركة نحو تحقيق أهدافها ، فان فى تحقيق هذه الأهداف تحقيقـا لصالح الأعضاء الاقتصادية والاجتماعية[٦] ، وفى هذا يرى علماء التعاون أن ولاء الأعضاء الذى يعتمد على فهمهم لسياسة الجمعية ومشاكلهـا ، وعلى الشعور بأنهم أصحابها ، وعلى مشاركتهم فى ادارة شئونها ، يعينها كثيرا على مواجهة ما قد يقابلها من صعاب . أما عدم الشعور بالمسئولية ، فانه يجعل هؤلاء الأعضاء يتعاملون مع الجمعية عندما تكون الريح مواتية، والأمور تسير على وفق مصالحهم الخاصة ، ولكنهم ولكنهم سرعان ما ينفضون عنها اذا ما واجهتهـا أول بادرة من العواصف والأزمات . ولو فكروا مليا . لعرفوا أن كثيرا من المشروعات تتعرض لمثل هـذه الأزمات فى بعض فترات حياتهـا ، ولكن على قدر قوة العـلاقات بين الأعضاء ، وعلى قدر تماسكهم وتآزرهم فى الوقوف بجانب جمعيتهم أثناء هذه المـآزق والمتاعب يمكن العمل على الخروج منها ، وتحقيـق النجاح الدائم .

ومما يؤسف له أن الجمعيات التعاونية للاستهلاك نشأت وقامت

ـ ولا تزال تقوم ـ على أكتاف عضوية ضعيفة ، لا تعرف حقوقها وواجباتها ، وحقيقة أهداف الرسالة التعاونية التى تستظل بلوائها ، وليس أدل على ذلك من أن ٢٤,٥٨٪ من مجموع الجمعيات التعاونية للاستهلاك ذات عضوية تقل عن ٢٠٠ عضو ، وأن عددا من الجمعيات يمثل نسبة ٢٤,٥٨٪ يقل الأعضاء فى كل منها عن ٤٠٠ عضو أى أن ٤٩,١٦٪ من مجموع الجمعيات الاستهلاكية ذات عضوية تقل عن ٤٠٠ عضو .

واذا نظرنا الى الجدول رقم (١٣) وجدنا أن نسبة العضوية فى مختلف أنواع الجمعيات تكاد تفوق فى معظمها نسبة رؤوس الأموال . وذلك يظهر لنا مدى ضعف مساهمة أعضاء الجمعيات فى رؤوس أموالها . وقد يرجع ذلك الى أن هؤلاء الأعضاء لا يجدون فى هذه الجمعيات من عوامل النجاح ، ما يغريهم بالاكتتاب فى مزيد من الأسهم .

والمعتقد انه يجب على الجهات الادارية المختصة ان لا تسمح بتاسيس جمعيات للاستهلاك الا اذا توافر لديها من لامكانيات ـ وبخاصة ما يتعلق منها براس المال ـ ما يسمح لها بتحقيق اهدافها . واذا كان المشروع التعاونى يجد غضاضة فى تحديد حد ادنى لراس مال الجمعيات التعاونية للاستهلاك بحيث لا يتم شهرها الا بعد تمام دفع هذا النصاب ، فاننى لا ارى مانعا من احالة الأمر على الاتحادات التعاونية الاقليمية فى شتى انحاء الجمهورية ، لأنها من حيث ما يجب ان يتوافر لديها من

البحوث والدراسات والنتائج تستطيع ان تعرف فى ضوء البيئة والظروف المحيطة ما اذا كانت الجمعية المزمع تاسيسها تستطيع ان تحقق اهدافها اولا ؟ فاذا اجاز الاتحاد الاقليمى تاسيس الجمعية ، اتخذت اللجنة التاسيسية بالاشتراك مع الاتحادات الخطوات اللازمة نحو اشهارها ، خاصة وان الجهود تبذل على كافة المستويات من أجل استكمال البنيان التعاونى بشتى قطاعاته ، ومنها الاتحاد التعاونى الاستهلاكى العام .

وأكاد اعتقد ان عدم كفاية رأس المال فى الجمعيات التعاونية للاستهلاك يرجع الى ان القوانين التعاونية سواء القديمة منها او الحديثة تنص على أن الأسهم اسمية . ثم ان العضو ــ وان كان له حق التنازل عن اسمه لأى شخص آخر ــ عضو فى الجمعية أو غير عضو يجد صعوبة فى العثور على الشخص الذى يرغب فى شراء الأسهم منه ، ثم يجد صعوبة اخرى فى انتظار موافقة اعضاء مجلس الادارة على هذا التنازل . وعندى ان الافضل ان ينص المشرع التعاونى على تعدد انواع الأسهم التى يسمح للاعضاء بالاكتتاب فيها ، بحيث توجد منها انواع يسهل على الاعضاء استرداد قيمتها عندما تلجئهم الظروف الى ذلك ، وقد اتبع هذا النظام فى بعض البلدان الأجنبية التى تتميز بقوة الحركة التعاونية كانجلترا مثلا .

جدول رقم (١٣)

يوضح نسبة الزيادة السنوية فى كل من عدد الجمعيات والأعضاء منذ عام ١٩٢٨ حتى عام ١٩٥٨

السنة	الجمعيات		الأعضاء		السنة	الجمعيات		الأعضاء	
	عددها	نسبة الزيادة السنوية المئوية فى كل سنة عن سابقتها	عددهم	نسبة الزيادة السنوية المئوية فى كل سنة عن سابقتها		عددها	نسبة الزيادة السنوية المئوية فى كل سنة عن سابقتها	عددهم	نسبة الزيادة السنوية المئوية فى كل سنة عن سابقتها
١٩٢٨	١	—	١٣٥	—	١٩٤٤	٣٤٨	٢٧,٩٤	٢٥٧٨٢١	٤٧,٥٧
١٩٢٩	٢	١٠٠,٠٠	٢٢٩	٦٩,٦٣	١٩٤٥	٣٥٧	٢,٥٨	٢٦١٢٦١	١,٣٣
١٩٣٠	٣	٥٠,٠٠	٣٨٨	٦٩,٤٣	١٩٤٦	٣٤١	— ٢,٤٨	٢٥٢٦٥٨	— ٣,٢٩
١٩٣١	٣	—	٤٣٢	١١,٣٤	١٩٤٧	٣٣٢	— ٢,٦٣	٢٤٥٨٢٥	— ٣,٧٠
١٩٣٢	٥	٦٦,٦٦	٥١٥	١٩,٢١	١٩٤٨	٣٢٨	— ١,٢٠	٢٤١٩٣٠	١,٥٨
١٩٣٣	١٢	١٤٠,٠٠	١٣٧٩	١٦٧,٧٧	١٩٤٩	٣٢١	— ٢,١٣	٢٤٣٣٣٤	٠,٥٤
١٩٣٤	١٧	٤١,٦٠	٢١٢٧	٥٤,٢٤	١٩٥٠	٣١٧	— ١,٢٤	٢٤٣٢٢١	٠,٠١
١٩٣٥	٢٦	٥٣,٠٠	٣٣١٩	٥٦,٠٤	١٩٥١	٣٣٥	٥,٦٧	٢٤١١٦٤	— ٠,٨٨
١٩٣٦	٣١	١٩,٢٣	٣٩٧١	١٩,٦٤	١٩٥٢	٣٤١	١,٧٩	٢٣٨٥٤٠	— ١,٠٩
١٩٣٧	٣٦	١٦,١٣	٤٦٤٢	١٦,٨٩	١٩٥٣	٣٣٦	— ١,٤٦	٢٣٧٣٧٢	— ٠,٤٩
١٩٣٨	٤٢	١٦,٦٦	٥٣٩١	١٦,١٣	١٩٥٤	٣٤١	١,٤٨	٢٣٨٩٨٣	٠,٦٨
١٩٣٩	٤٦	٩,٥٢	٥٨٠٥	٧,٦٧	١٩٥٥	٣٤٣	٠,٥٨	٢٤١٠١٨	٠,٨٥
١٩٤٠	٥٥	١٩,٥٦	١٢٣٦١	١١٢,٩٤	١٩٥٦	٣٤٥	٠,٥٨	٢٤٢٠٨٨	٠,٤٤
١٩٤١	٥٦	١,٨١	١٣٢٨٣	٩,٤٦	١٩٥٧	٣٤٩	١,١٥	٢٤٦٠١٤	١,٦٢
١٩٤٢	٩٣	٦٦,٠٧	٣٥٨٠٨	١٦٩,٥٨	١٩٥٨	٣٥٠	٠,٢٨	٢٥١٦٥٠	٢,٢٩
١٩٤٣	٢٧٢	١٩٢,٤٧	١٧٤٧٠٨	٣٨٧,٩٠	—	—	—	—	—

(١) أستخرجت البيانات التى تتعلق بعدد الجمعيات والعضوية من ملفات إدارة الإحصاء - كذلك ملفات إدارة التعاون الاستهلاكى

جدول رقم «١٤»

يوضح النسبة المئوية لكل من فئات رؤوس الأموال والعضوية في الجمعيات التعاونية للاستهلاك عام ١٩٥٨

	رؤوس الأموال	العضوية
أقل من ٢٠٠	٢٠,٠٠	٢٤,٥٨
أقل من ٤٠٠	١٩,٧٣	٢٤,٥٨
أقل من ٦٠٠	١٥,١٤	١٥,١٤
أقل من ٨٠٠	٨,٢٨	٨,٠٠
أقل من ١٠٠٠	٧,٧٢	٧,١٥
أقل من ١٢٠٠	٤,٥٧	٥,١٥
أقل من ١٤٠٠	٥,٤٢	٣,٤٢
أقل من ١٦٠٠	٢,٠٠	٤,٠٠
أقل من ١٨٠٠	١,٧٢	١,١٤
أقل من ٢٠٠٠	٣,٤٢	١,٤٢
أكثر من ٢٠٠٠	١٢,٠٠	٥,٤٢
	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠

راس المال والعضوية الاجبارية :

بحث موضوع تدبير التمويل اللازم لاقامة مجمعات تعاونية ، وأستقر رأى بعض اللجان المنبثقة من الوزارات والهيئات الادارية المختصة على أنه لا مناص من الزام أصحاب البطاقات التموينية ــ بوصفهم مستهلكين ــ بالاشتراك بسهم واحد قيمته خمسون قرشا يدفع مقسطا على بضعة شهور حتى يسهل على المساهمين ادخار قيمة أسهمهم دون

أن يشعروا بعبئهـا ويتجمع من هذه المدخرات مبالغ كبيرة تعود عليهم بفوائد كبيرة •

وقد اتبع أسلوب اشتراك صاحب كل بطاقة تموين بسهم واحـد على الأقل فى الجمعية التعاونية الكبرى التى تنشأ فى منطقته ، ويدفـع قيمته مقسطا على عشرة شهور بواقع خمسة قروش شهريا ، تحصـل بطريقة نظام الطوابع ، وذلك فى الأقسام الادارية التى يتقرر فيها انشاء مجمعات تعاونية حسب البرنامج الزمنى ، على أن هذا الأمر فى رأينـا كان يستلزم استصدار تشريع يخول لوزارة التموين حق وقف التموين عن كل ممتنع عن سداد أقساط الأسهم بالطريقة سالفة الذكر ، واستثناء الجمعيات التعاونية التى تنشأ بهذه الطريقة من نص المـادة الخامسة من قانون التعاون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ التى تقضى بجواز دفع قيمة السهم على أقساط بحيث لا يقل ما يؤدى عند الاكتتاب عن ربع قيمة الأسهم •

ويفهم من ذلك أن الرأى السـائد كان مستقرا على فكرة العضوية الالزامية ، وقد عرفت من بعض المسئولين من اعضاء هـذه اللجان ، ان فكرة الالزام قد تغلبت عنـدما وجد اعضاء اللجنة ان قروشا قليلة تدفعها كل اسرة لمدة محدودة ، سيؤدى الى جمـع مبالغ ضخمة ، وان الدولة قد اخذت بمبدأ الالزام فى ميدان تعـاونى آخـر ، اذ الزمت المستفيدين من اراضى الاصـلاح الزراعى بالاشـتراك فى جمعيـات تعاونية تخـدم مصالحهم ، وكذلك فى منـاطق الائتمـان الزراعى •

وانا اخالف اللجنة فيما ذهبت اليـه وفيما قاست عليه ، فانه اذا كانت العضوية

الاجبارية تعتبر ضرورة فيما يتعلق بجمعيات الاصلاح الزراعى ، فهذا لا يعنى أنها كذلك ضرورية فى جمعيات الاستهلاك بطريق القياس ، فان هناك فارقا كبيرا بين الناحيتين يجب عدم اغفاله ذلك أن جمعيات الاصلاح الزراعى تتكون من أصحاب الملكيات الصغيرة ، وهؤلاء لا يستطيعون أن يقفوا مع ضعفهم أمام تيار المنافسة العاتية من أصحاب الملكيات الكبيرة ، فان ما يستخدمونه من وسائل الانتاج الزراعى الحديثة كالآلات والخبرات وانتقاء أفضل أنواع الأسمدة والبذور ، كل هذا يجعل انتاجهم أرخص نسبيا مما ينتجه أصحاب الملكيات الصغيرة الذين لا تتوافر لديهم مثل هذه الامكانيات . ومن ثم نجد هؤلاء لا يستطيعون أن يقووا على الصمود أمام أولئك فى مجالات التسويق اذ يستخدمون أحدث الطرق العلمية فى تسويق المحاصيل .

ولهذا كان من الطبيعى • ايجاد وسيلة تمكن هؤلاء من الاستفادة بمثل ما يتمتع به أصحاب الملكيات الكبيرة من امكانيات • وليس أفضل فى هذا المجال من ضم الجهود الصغيرة وتجميعها لتكون قوة كبيرة تصمد أمام المنافسة • فكان هذا الاجبار ••• الذى يعتبر عندى فى حكم الاختيار ، ذلك لأن هذا الاجبار لصالحهم وهم المستفيدون منه ، وبدونه لا يكون أمامهم سوى الفشل المحقق والدخول فى الدائرة المفرغة من الاستدانة والفقر ، فيتولد عندهم السخط النفسى ، وتتحرك فى أذهانهم الأفكار السوداء • وليس الأمر كذلك بالنسبة للجمعيات التعاونية للاستهلاك ، اذ أنه لن يتولد عن عدم انضمام العضو للجمعية آثار خطيرة تهدد كيانه ومستقبله ، وتعرضه للضياع ، ومن ثم لا نجد

المبرر هناك مبررا هنا ، بل نخشى أن يكون لهذه العضوية الالزامية أثر عكسى أو على الأقل نخشى ألا تتحقق مع هذه العضوية الأهداف المرجوة منها •

ومما لا شك فيه أن الثورة ورثت تركة مثقلة بالأعباء فيما يتعلق بالجمعيات التعاونية عامة والاستهلاكية خاصة • اذ أن هناك عددا كبيرا من الجمعيات التعاونية المسجلة عاطلة ، أو فى حكم العاطلة ، أو مؤجرة للغير ، وهناك عدد آخر ليس لديه من نشاط سوى التعامل فى المواد التموينية •

ولهذا فقد الشعب الثقة بهذه الجمعيات وأصبح يتلقى بالحذر كل الأصوات التى ترتفع لتطالبه بالانضمام الى هذه الجمعيات وكيف لا يتلقى هذه الأصوات بالحذر وقد ضاعت أموال كثير ممن اكتتبوا فى أسهم رأس مال هذه الجمعيات ، وكان معظمهم من الطبقة المتوسطة ذات الدخل المحدود وهذا الى ما منى به كثير من هذه الجمعيات من الفشل والخسائر التى تكبدتها وعطلتها عن أداء رسالتها • ومما زاد فى عدم الثقة بهذه الجمعيات أن كبار موظفى التعاون فيما مضى اشتركوا فى مجالس ادارة جمعيات • ومع ذلك فشلت وكان نصيبها البوار والتصفية والانهيار •

فالشعب إذن معذور فى عدم ثقته بهذا النوع من الجمعيات ، ولكن الاجبار والطريقة التى اتبعت للاكتتاب فى أسهم الجمعيات المزمع اقامتها لا يكفلان فى نظرى اعادة الثقة الى الشعب بهذه الجمعيات • وتتطلب الطريقة المقترحة اشتراك صاحب كل بطاقة تموين بسهم واحد على الأقل فى الجمعية التعاونية الكبرى التى تنشأ فى منطقته ، ويدفع قيمته

مقسطا على عشرة شـهور بواقع خمسـة قروش شهريا تحصل بطريق الطوابع ... الخ . فمن الذى سيقوم بتحصيل قيمـة هذه الطوابع ؟

انه تاجر التجزئة ، وتاجر التجزئة مع غيره من التجار تتسلط على أذهانهم ــ بالحق أو بالباطل ــ فكرة أنهم يقومون بتجميع أموال لاقامة مشروع ضخم يعمل على طردهم من السوق ، بل أكثر من هذا أنهم أنفسهم ملزمون بتمويل هذا المشروع والمساهمة فيه واقامته على أنقاض متاجرهم ومصالحهم ..

فهل لجات الوزارة الى تفهيم هؤلاء التجار أن اقامة مثل هذه المجمعات لا تتعـارض مع ما يقومون به من نشاط وبخاصة فيمـا يتعلق بسلع الاستقراب التى تحتاجها الأسر والبيوتات ، فهى تذهب الى أقرب متجـر للتجزئة لتشبع احتياجاتها من هذه السلع ؟

وهل اهتمت الوزارة بافهام هؤلاء أنهـا تأخذ فى عين الاعتبار مع رعاية المشروع رعاية مصالحهم التى تتفق والصالح العام ، حتى يشعروا بالرضى ، وتطمئن هى من جانبهـا الى سلامة التنفيذ دون الاعتماد على قـوة القانون وسلطة الاجبار ... ؟

وانه لم يتوافر لدينا ما يدل على أن الوزارة قامت بذلك بل نشك فى أن تكون لديهـا الأجهزة والامكانيات التى تمكنهـا من القيـام بمثل هذا العبء الجسيم .

واذا كانت النظم الاشتراكية يقوم فيهـا نوع من أنواع الاستهلاك

المقيد من حيث الكم والتوزيع فان من الأفضل أن لا يمتد ذلك حتى يشمل محل الشراء • بل يجب ألا ننسى أن التعاون الاستهلاكى نشأ وازدهر فى ظل مبدأ حرية الانضمام ، وحرية التعامل وأن التوفيق بين الاشتراكية والتعاونية يتطلب نشر الثقافة التعاونية ، والأهداف التعاونية حتى ترسخ فلسفتها فى نفوس وأذهان أفراد الشعب ، فيشعرون بجديتها ، ويقبلون على الانضمام الى الجمعيات التعاونية بعقيدة قوية وايمان راسخ وانصياع للنظم التى تقررها الجمعيات بقصد تيسير انضمام الأعضاء اليها ، فاذا تطلبت القوانين النظامية دفع أقساط فى مواعيد معينة ، قاموا بواجبهم فى ذلك عن طواعية واختيار وعن شعور صادق بأنهم يمارسون حقوقهم فى مجتمع ديمقراطى وعن احساس بتقدير المسئولية الملقاة على عاتقهم من حيث أنهم المالكون للجمعية ، وأصحاب السلطة العليا فيها ، ولا شك أن ذلك يتطلب جهودا ضخمة ، ودعاية واسعة تنفذ الى أعماق أذهان أفراد الشعب ، وهذا يتطلب تضافر جميع الأجهزة المسئولة ــ سواء أكانت حكومية أو تعاونية ــ للعمل على رسم الخطط والوسائل التى تعين على تحقيق هذا الهدف العظيم •

وبذلك تتكون الجمعيات من عضوية فاهمة واعية تستطيع أن تطمئن الى دوام تعاملها اذا ما أحسنت الجمعيات القيام بنشاطها • ويهمنا أن نؤكد أن اهتمام الحركة التعاونية الاستهلاكية بدوام هذا التعامل يجب أن لا يقل عن اهتمامها بتوفير ما تحتاج اليه من أموال •

ان التعاون الاستهلاكى فى الدول التى تتميز بقوة الحركة التعاونية للاستهلاك قائم على العضوية الاختيارية وعلى فكرة الارتفاع بمستوى الخدمة ، وتوفير اجود انواع السلع التى ترضى مختلف الطبقات باقل الأسعار

واقبال الناس على الاشتراك فى الجمعيات . وليكن مفهوما أن تحقيق المجتمع الاشتراكى لا يمكن أن يتم بن يوم وليلة ، كما ينبغى أن يكون لنا فى شريعة الله أسوة حسنة : فلقد استغرق انزال القرآن ثلاثة وعشرين عاما ... وكان بوسع الله سبحانه وتعالى أن ينزله مرة واحدة ... ولكنها الحكمة الالهية التى تبصر الناس بأمور حياتهم ... وتحثهم على الجهاد الشاق الذى يقترن بالصبر والأمل فى تحقيق الرسالة والفكرة ، وليكن لنا فى ذلك أسوة حسنة .

وفى رأينا أن اشتراكيتنا العربية صارت الآن مذهبا من مذاهب الحكم المعاصرة يحاول المفكرون التعرف على خطوطه عن طريق التدقيق والتحليل لكل ما يخرج عنه ، ونحن الآن نجتاز مرحلة التكوين ، وكل مشروع يقام فى ضوء هذا المذهب من أجل الشعب ولمصلحته ، يجب أن يقترن برضا هذا الشعب والرضا وليد الاقتناع والثقة . ولذلك لا نؤيد مبدأ العضوية الاجبارية فى الجمعيات التعاونية للاستهلاك ، ونرى خيرا منه اقامة جمعيات ناجحة تغرى الأعضاء بالاشتراك فيها .

وهناك الى جانب ذلك أمر هام وخطير يجب أن نبادر بالاشارة اليه حتى يأخذ حقه من الاعتبار والتقدير ، ذلك أن الدولة اذا أجبرت المواطنين على الاشتراك فى هذه الجمعيات ، فقد يفهم من هذا ــ ولابد أن يفهم ــ أنها صارت ضامنة لما يسهم به المواطنون فى هذه الجمعيات من أموال فاذا فرض أن أخفق المشروع ولم يكتب له النجاح ، فمعنى

هذا أن تضطر الدولة الى تعويض المواطنين عن الخسائر التى تكبدتها الجمعيات ، وقد تمتنع الدولة عن ذلك ، فتفقد بدورها ثقة الشعب فيها • وفى كلتا الحالتين تعتبر هذه السياسة غير سليمة ، لأنها تؤدى الى استياء المواطنين وهذا ما أثق كل الثقة فى أن الدولة تبذل أقصى جهودها للعمل على تجنبه وتلافيه •

لقد تبين أن الاشتراك الاختيارى ، والثقة التى تتمتع بها الجمعيات التعاونية بين طبقات الشعب فى الخارج ، كانجلترا مثلا ، وتنويع السبل أمام الأعضاء فى الاشتراك فى أسهم رأس المـال بحيث يستطيعون أن يستردوا جانبا منه فى سهولة ويسر ، وتوفر الكفايات الفنية والادارية ••• المـال اللازم لنجاحها • بل قد يزيد المـال عن حاجتهـا ، ولهـذا ترى كل هذه العوامل والوسائل تمكن الجمعيات من الحصول على رأس بعض الجمعيات أن تضمن قوانينها النظامية بعض القيود التى تسمح لأعضاء مجلس الادارة بعد موافقة الجمعية العمومية ، برد جزء من رؤوس الأموال الزائدة عن حاجتها ، اذا اقتضى صالح الجمعيـات ذلك •

ان الأمر يتطلب توفير الثقة أولا ، ولا يمكن أن توجد هذه الثقـة عن طريق ابتداع فكرة العضوية الاجبارية عن طريق استصدار تشريع يخول لوزارة التموين حق وقف التموين عن كل ممتنع عن سداد أقساط الأسهم بالطريقة سالفة الذكر •

ثم ان التعاون الاستهلاكى يؤمن بالعـلاقة الوثيقة بين « الحياة • والحرية • والملكية » وهو ييسر لجموع افراد الشعب هذه الملكية عن طريق الوسائل الفنية الاختيارية للمنظمات التعاونية وقد اعترف الكثيرون بأهمية الحرية

فى خلق الروابط الوثيقة بين مجموع أفراد المنظمات التعاونيــة وســعيهم نحو حيــاة افضل .

من تجاربنا الجديدة :

أوضحنا من قبل أن الجمعيات التعاونية للاستهلاك فى مصر نشأت وقامت على أكتاف عضوية ضعيفة ، لا تعرف حقوقها وواجباتهــا ، وحقيقة أهداف الرسالة التعاونية التى تستظل بلوائها ، وفى سبيل تحقيق أهداف التعاون الاستهلاكى لجــأت مصر الى تجربة جديدة فى فترة من فترات تطورها وهى الأخذ بمفهوم الترويج لقطاعات التعاون المختلفة عن طريق المؤسسات العامة التعاونية ، وكان الأمل معقــودا عند انشــاء هذه المؤسسات أن يتولى أمورها أعلى الكفاءات الفنية والادارية التى تؤمن بالتعاون وفلسفته وأهدافه ، وتكون فى نفس الوقت قادرة على تطبيــق الأساليب التعاونية التى تخلق الثقة فى التعاون لدى المواطنين وتشجعهم على ضم جهودهم الاختيارية لتنظيم أمور معاشهم عن طريق مبدأ الاعتماد على النفس ، وهذا المبدأ يعتبر أقوى المبادىء التى تمكن الشــعوب من النهوض بمجتمعاتها حيث أن شرف البناء يعتبر ضريبة واجبة الأداء على كل فرد فى المجتمع ، ولا ينبغى اطلاقا أن يلقى بكل الأعبــاء على الدولة ... فالدولة هى جميع المواطنين حاكمين ومحكومين ، ومن هنا كان مبدأ تضافر الجهود عن طريق الاعتماد على النفس من أقوى الدعائم التى أسهمت فى اعادة بناء كثير من الأمم على أسس ديمقراطية سليمة مكنتهــا من أن تحقق أهدافهــا الاقتصادية والاجتماعية .

وفيما يلى القرارات التاريخيــة لتوضيح هذه التجربة :

انشاء المؤسسة المصرية التعاونية الاستهلاكية[1] :

م ــ ١ تنشأ مؤسسة عامة تعاونية تسمى (المؤسسة العامة التعاونية الاستهلاكية[2]) تكون لها الشخصية الاعتبارية وتلحق برئاسة الجمهورية ويكون مركزها مدينة القاهرة .

م ــ ٢ تتولى هذه المؤسسة مباشرة الأغراض والاختصاصات الواردة بالقانون رقم ٢٦٧ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه وذلك فى نطاق النشاط التعاونى الاستهلاكى .

م ــ ٣ يتكون رأس مال المؤسسة من :

١ ــ الاعانات التى تمنحها الدولة للمؤسسة .

٢ ــ التبرعات والهبات .

٣ ــ القروض التى تعقدها المؤسسة .

٤ ــ أموال الشركة العامة للتجارة الداخلية وتتحول الشركة المذكورة الى جمعية تعاونية استهلاكية وتؤول ملكيتها للمؤسسة .

---

(١) نرجو التكرم بالرجوع الى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٤٧ لسنة ١٩٦٠ مع رجاء التكرم بملاحظة أن القرار لجمهورى رقم ٥٦٣ لسنة ١٩٦٢ الصادر فى ٦٢/١/٣١ اعتبر هذه المؤسسة من المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادى وتدخل ضمن اشراف وزير التموين .

(٢) رجاء التكرم بالرجوع الى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٢٧ لسنة ٦٢ بشأن تعديل اسم المؤسسة العامة التعاونية الاستهلاكية الى المؤسسة المصرية العامة للسلع الغذائية .

م — ٤ يكون للمؤسسة مجلس ادارة مستقل[١] .

ويتولى مدير المؤسسة سكرتارية المجلس .

ويمنح عضو مجلس الادارة مكافأة قدرها ٣٠٠ جنيه سنويا .
وللمجلس أن يشكل من بين أعضائه لجانا دائمة أو مؤقتة يعهد اليها ببعض اختصاصاته ويعين القرار الصادر بتشكيل هذه اللجان اختصاصاتها والأحكام الخاصة باجتماعاتها وعلاقتها بمجلس الادارة .

م — ٥ لمجلس الادارة جميع السلطات اللازمة لادارة أعمال المؤسسة وتصريف شئونها ورسم السياسة التى تسير عليها ، وله على الأخص ما يأتى :

١ — مباشرة جميع التصرفات اللازمة لادارة أموال المؤسسة وكيفية استثمارها .

٢ — عقد القروض للحصول على الأموال اللازمة لأعمالها وذلك بالشروط والقواعد التى تحدد بقرار من رئيس الجمهورية .

---

(١) المادة ٤ معدلة بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٩٠ لسنة ١٩٦١ الصادر بتاريخ ١٩٦١/١٢/٣١ .
وقد حلت الجمعية التعاونية المركزية الاستهلاكية محل مركز الشاى والتوزيع بمقتضى قرار مجلس ادارة المؤسسة المنشور فى عدد لوقائع المصرية رقم ٣٣ بتاريخ ٢٦ أبريل سنة ٦٢ وبذلك يحل مدير هذه الجمعية فى عضوية مجلس ادارة المؤسسة محل مدير مركز الشاى والتوزيع وقد مثل فى هذا المجلس جامعة الاسكندرية ، ووزارة التموين وبنك التسليف الزراعى والتعاونى .

٣ ـ تقرير المساهمة والاشتراك فى رأس مال الجمعيات والاتحادات التعاونية الاستهلاكية والصيدليات التعاونية واختيار ممثلى المؤسسة فى مجالس ادارة تلك الجمعيات والاتحادات والصيدليات التعاونية وتقدير مكافآتهم ودراسة التقارير المقدمة منهم واصدار التوجيهات اللازمة لهم •

٤ ـ تقرير القروض والاعانات للجمعيات التعاونية الاستهلاكية وضمانها لدى الغير •

٥ ـ تأسيس الجمعيات التعاونية الاستهلاكية •

٦ ـ قبول الهبات والتبرعات •

٧ ـ الموافقة على مشروع الميزانية السنوية للمؤسسة ومشروع الحساب الختامى •

ويعتمد رئيس الجمهورية السياسة التى يضعها المجلس للقطاع التعاونى الاستهلاكى فى الاقتصاد القومى •

م ـ ٦ يضع مجلس الادارة لوائح عامة بنظام المؤسسة تصدر بقرار من رئيس الجمهورية وتتضمن القواعد التى تتبع فى ادارة أعمالها بما فى ذلك القواعد المالية والادارية وقواعد تعيين الموظفين وتحديد مرتباتهم ومكافآتهم وعلاواتهم وذلك كله دون التقيد بالقواعد والنظم الحكومية •

م ـ ٧ يضع مجلس الادارة لائحة بنظام الرقابة على الجمعيات التعاونية الاستهلاكية التى تنشئها المؤسسة أو تشترك فيها وتصدر هذه اللائحة بقرار من رئيس الجمهورية •

م — ٨ يجتمع مجلس الادارة بدعوة من رئيسه ولا يكون اجتماعه صحيحا الا بحضور أغلبية الأعضاء وتصدر قرارات المجلس بأغلبية أصوات الحاضرين وعند التساوى يرجح الجانب الذى منه الرئيس وللمجلس أن يدعو لحضور جلساته من يرى الاستعانة بمعلوماتهم أو خبرتهم ولا يكون لهم صوت معدود فى المداولات .

م — ١٠ تكون للمؤسسة ميزانية خاصة بها شاملة ايراداتها ومصروفاتها وتبدأ السنة المالية للمؤسسة فى أول يناير وتنتهى فى ٣١ ديسمبر من كل سنة وتبدأ ميزانية السنة الأولى من تاريخ العمل بهذا القرار حتى ٣١ ديسمبر التالى لذلك التاريخ[1] .

١ — المبالغ التى تخصص للمؤسسة سنويا بميزانية الدولة .

٢ — الاعانات والتبرعات التى يوافق مجلس الادارة على قبولها .

٣ — حصيلة القروض التى تعقدها المؤسسة .

٤ — حصة المؤسسة فى أرباح الجمعيات التعاونية والمنشآت التى تؤسسها أو تشترك فيها أو تؤول اليها ملكيتها .

٥ — المكافآت التى تمنح لممثلى المؤسسة فى مجالس ادارة الجمعيات والمنشآت التى تساهم المؤسسة فى رأس مالها وتمدها بقروض أو اعانات أو تضمنها لدى الغير .

---

(١) يراجع هذا النص فى ضوء القواعد العامة الموضوعة لميزانيات المؤسسات العامة عند ادراجها فى الباب الخاص بها من الميزانية العامة للدولة .

م ـ ١٢ يقوم ديوان المحاسبات بفحص حسابات المؤسسة ومراجعتها وتقديم تقرير سنوى لمجلس الادارة بهذا الفحص •

م ـ ١٣ يرفع مجلس الادارة الى رئيس الجمهورية تقريرا سنويا عن أعمال المؤسسة خلال السنة المنقضية •

ويشفع هذا التقرير بصورة من تقرير ديوان المحاسبات •

واتماما للفائدة نورد المذكرة التفسيرية لقرار انشاء المؤسسة المصرية التعاونية الاستهلاكية :

صدر القانون رقم ٢٦٧ لسنة ١٩٦٠ بانشاء مؤسسة تعاونية عامة استهلاكية تتولى تنمية قطاع التعاون الاستهلاكى فى الاقتصاد القومى ودفع عجلة الحركة التعاونية الاستهلاكية بالبلاد وتقوم بخدمة المستهلك عن طريق تنظيم أعمال التوزيع لصالح المستهلك بصورة اقتصادية بعيدة عن الاستغلال والانتهازية ، كما تقوم المؤسسة بالاشراف على الجمعيات الاستهلاكية بما يكفل لها الاستقرار والبعد عن الاستغلال • وقد أسند القرار الجمهورى رقم ١٤٣١ لسنة ١٩٦٠ الاشراف على الجمعيات التعاونية الاستهلاكية الى وزارة التموين بجعلها الجهة الادارية المختصة بهذا النوع من الجمعيات التعاونية • وتتضح من الدراسات التى تمت بشأن الحركة التعاونية الاستهلاكية القائمة ، ضرورة اعادة تنظيم هذه الحركة لكى تتمكن من تحقيق أهدافها ، علاوة على أنها تقابل الكثير من المشاكل والصعوبات نجملها فيما يلى :

١ ـ قصور التمويل وقلة امكانيات الجمعيات •

٢ ـ صغر حجم الجمعيات وقلة السلع المتداولة فيها وبالتالى ضعفه خدماتها عن مقابلة احتياجات المستهلك •

٣ ــ نقص الخبرة الادارة والفنية وعدم تمكن الجمعيات من تشغيل من تتوافر لديهم تلك الصفات .

٤ ــ الحاجة الى تدريب العاملين بالجمعيات لنقص الخبرات لدى الموجود منها .

٥ ــ ضعف العلاقة بين الجمعيات المحلية والجمعية التعاونية للاتجار بالجملة والحاجة الى تنسيق العلاقة مع اعادة تنظيم الجمعية التعاونية للاتجار بالجملة أو انشاء جمعية جديدة تختص بخدمة الحركة الاستهلاكية .

٦ ــ ضعف العلاقة بين الجمعيات المحلية والاتحادات التعاونية القائمة التى توجه نشاطها فى الغالب الى الجمعيات غير الاستهلاكية ولا توجد لديها عموما أية امكانيات لخدمة الحركة الاستهلاكية .

٧ ــ عدم وجود سياسة مرسومة واضحة تسير عليها الحركة الاستهلاكية خصوصا فيما يتعلق بحجم الجمعيات .

٨ ــ منافسة المؤسسات التى تعينها الحكومة مثل شركتى التجارة الخارجية والداخلية بالاضافة الى منافسة الشركات والمشاريع الفردية بصورة لا تساعد على تثبيت الحركة التعاونية أو اتاحة الفرصة لها للنهوض وأخذ مكانها فى الاقتصاد القومى .

٩ ــ الحاجة الى توافر المراجعة داخل الحركة وعدم الاعتماد على المراجعة الخارجية .

١٠ ــ نقص الاحصاءات المتعلقة بالحركة عموما والمتعلقة بالأعمال وبنشاط

الجمعيات والحاجة الى وجود مثل تلك الاحصاءات والاسترشاد بها فى رسم سياسة الحركة عموما والجمعيات بصفة خاصة •

١١ ــ ضرورة قيام الحركة بخدمة المستهلكين فى المناطق الصناعية ومناطق التعمير •

١٢ ــ ضرورة قيام الحركة بدور رئيسى فى توزيع منتجات المشاريع الصناعية والزراعية التى تنميها الدول •

١٣ ــ ضرورة ربط مشاريع التوفير والتسليف والادخار والتأمين بالحركة الاستهلاكية لارتباطها المباشر بالمستهلك •

١٤ ــ الحاجة الى اقرار سياسة موحدة من جانب الدولة لتشجيع الحركة ودفع عجلة تطورها المنشود •• مع تحديد علاقة الدولة بالحركة •

قررت الوزارة لمواجهة الموقف الحالى اتباع السياسة التالية :

١ ــ الأخذ بنظام الجمعية الواحدة فى المحافظة يكون لها من الفروع ما يسد حاجة المواطنين •

٢ ــ ربط الجمعيات بالمؤسسة التعاونية الاستهلاكية التى تعين مندوبا عنها فى مجلس ادارة كل جمعية وتقوم بتوفير المعونة الفنية والمالية للجمعيات •

٣ ــ قيام المؤسسة العامة التعاونية الاستهلاكية بالاشراف على الجمعيات بما يكفل لها الاستقرار والبعد عن الاستغلال وتسند اليها أعمال مراجعة حسابات الجمعيات •

٤ ــ تحدد المؤسسة العامة التعاونيــة الاستهلاكية المســتويات اللازمة للوظائف والأعمال داخل الحركة مع بيان ما يلزم منها خلال السنوات الخمس القادمة واتخاذ اللازم لتوفيرها .

٥ ــ تدمج الجمعيات القائمة حاليا فى جمعية كل محافظة على أن تحل الجمعيات التى يثبت فشلها .

٦ ــ يعهد الى المؤسسة العامة التعاونية بتوزيع السلع لاستهلاكية التى تصرح بها وزارة التموين للجمعيات التعاونية مثل الشــاى والبن واللحوم المجمدة .

٧ ــ توجه الى المؤسسة كافة المعونات الحــكومية اللازمة للحــركة الاستهلاكية كما تقدم اليها كافة القروض اللازمة للحــركة وتقوم بدورها بتوفير تلك المعونات والقروض الى الجمعيات .

٨ ــ تقوم المؤسسة بكافة البحوث المتعلقة بخدمة المستهلك ودراســة احتياجاته والوسائل المؤدية لخفض تكاليف المعيشــة بالنســبة للطبقة الكادحة ومحدودى الدخل .

٩ ــ تقوم الحركة الاســتهلاكية عن طريق المؤســسة بتوزيع منتجات المشاريع الصناعية والزراعية التى تنميها الدولة كما تقوم بخدمة المستهلكين فى المناطق الصناعية الحديثة ومناطق التعمير .

١٠ ــ تقوم المؤسسة بالربط بين نشاطها الاستهلاكى ونشاط المؤســسات العامة التعاونية الانتاجية والزراعية لصالح المستهلك والمنتج .

١١ ــ الاستعانة بالاتحــاد القومى فى الدعوة الى التعــاون الاســتهلاكى

وتوثيق العلاقة بين الجمعيات والأعضاء مع الاجتماعات والندوات التى تتناول أعمال ورسالة الجمعيات •

ويتطلب الأمر أن تتخذ وزارة التموين الاجراءات الآتية :

١ ــ انشاء جهاز بالوزارة يختص بالتعاون الاستهلاكى يتسلم ملفات التعاون الاستهلاكى من وزارة الشئون الاجتماعية والعمل التنفيذية ويباشر الاختصاصات المنوه عنها بالقرار الجمهورى رقم ١٤٣١ لسنة ١٩٦٠ •

٢ ــ استصدار القرار الجمهورى المنظم للمؤسسة العامة التعاونية الاستهلاكية بالتطبيق لأحكام القانون رقم ٢٦٧ لسنة ١٩٦٩ •

٣ ــ اشتراك المؤسسات العامة التعاونية الاستهلاكية مع وزارة التموين فى رسم السياسة للقطاع التعاونى فى الاقتصاد القومى •

٤ ــ تختص المؤسسة العامة التعاونية الاستهلاكية بالنشاط الذى كانت تباشره المؤسسة الاقتصادية عن طريق منشآتها فى ميدان التوزيع وخدمة المستهلك •

وقد أعقب هذا استصدار قرارات وزارية بانشاء مراقبة عامة للتعاون الاستهلاكى تباشر الاختصاصات الآتية :

١ ــ الرقابة على الجمعيات التعاونية وتعيين المفتشين اللازمين لذلك وتلقى تقاريرهم •

٢ ــ دعوة الجمعيات العمومية العادية للانعقاد •

٣ ــ تلقى صور محاضر الجمعيات العمومية .

٤ ــ وقف تنفيذ قرارات الهيئات القائمة بادارة الجمعيات والاتحـادات التعاونية .

٥ ــ تلقى تقارير مراجعى الحسابات .

٦ ــ الرقابة على أعمال المصفين المعينين .

٧ ــ توجيه حصيلة تصفية أموال الجمعيات التعاونية بالاتفاق مع وزارة الشئون الاجتماعية والعمل .

ويهمنا أن نوضح أن هذه التجربة استمرت الى أن صدر القـرار الجمهورى بتحويل المؤسسة العـامة التعاونية الاستهلاكية الى مؤسسة للسلع الغذائية[1] .

مجمعات .. وليست جمعيات :

لا شك أن انشاء المؤسسة المصرية التعاونية الاستهلاكية ، كان خطوة هامة على طريق اصلاح التعاونيات الاستهلاكية ، لو أن هـذه المؤسسة استطاعت أن تسير قدما نحو تحقيق أهدافها فى ضوء الادارة العلمية وفلسفة التعاون وأهدافه .. خاصة وأن التعاون الاستهلاكى يقوم بدور على جانب كبير جدا من الأهمية فى حياة الجماهير .. اذ أنه يمدهم بمتطلبات الحياة ، وفى الدول الخارجية يقولون أن التعاون الاستهلاكى يهتم بالانسان حتى قبل أن يولد ، وذلك لأن هذه التعاونيات تهتم بالأم

---

(١) يرجع الى القرار الجمهورى رقم ٤٢٧ لسنة ٦٧ الخاص بتحويل المؤسسة العامة التعاونية الاستهلاكية الى مؤسسة عامة للسلع الغذائية .

وهى حامل .. أى أن هذه التعاونيات تهتم بالجنين حتى يخرج سـليما وصحيحا ، وكذلك يقولون أن التعاون الاستهلاكى يهتم بالانسان حتى بعد أن يخرج من الحياة ، أى عند الوفاة ، لأن هذا التعاون أنشـأ جمعيات لدفن الموتى حتى يخفف عن العائلات الأعباء التى تكبدها ، خاصة وقد اتضح فى مثل هذه المناسبات أن الجانب الانسـانى يكـون بعيدا جدا عن معاملات هؤلاء الذين يتخذون من هذه الحرفة سـبيلا الى الاثراء حتى وان كان هذا على حساب الأعباء الثقال التى قد لا تكون فى قدرة الطبقات الفقيرة أو المحدودة الدخل .

ومن اجل ذلك ، فاننا فى كثير من المجالس العليا وفى كثير مما كتبنا نادينا بان انشـاء المؤسسة العامة التعاونيـة الاستهلاكية قد يدفع بالحركة الاستهلاكية قدما اذا سارت فى طريقين : الطريق الأول هو انشاء تعاونيات ناجحة ، والطريق الثانى معاونة الجمعيـات القائمة بحيث تتلافى عقبات الفشـل وبذل المعونة الفنية والارشادية التى تمكنهـا من النجاح .

غير أننا للأسف الشديد وجدنا أن المؤسسة تطبيقا لقانونها قامت بتاسيس مجمعـات وفروع فى شتى انحاء الجمهورية .. واطلقت على هذه المجمعات اسم جمعيات خاصة وأن قانون انشائها يسمح لها بان تنشىء منفردة مثل هذه الجمعيات !!..

ونحن نكرر من هذا المكان ما كتبناه كثيرا من أنه ليس هناك اطلاقا ما يمنع من أن تسهم الدولة باقصى طاقاتها وكافة امكانياتهـا فى

سبيل أن تعين الحركة التعاونية على أن تنظر الى المستقبل نظرة تفاؤليـة ، بحيث يؤمن المجتمـع المصرى على اختلاف فئـاته ، بأن التنظيمات التعاونية تعتبر الأساس السليم للتقدم وبناء المجتمع الاشتراكى المنشود .

وهناك الكثير من علمـاء التعاون الاشتراكيين الذين ينـادون بأن الحركات التعاونية ينبغى عليها أن ترسم سياسات اقتصادية أكثر جرأة وأكثر طموحا حتى تنافس السياسات الاقتصادية التوسعية للمشروعات الرأسمالية والتى يعتقد أنها متربصة متحفزة للوثوب حتى على مجالات النجاح التى استطاعت الحركة التعاونية أن تحققها ، وفى رأيهم أن ذلك نتيجة منطقية للارتفاع المتزايد فى مستوى معيشة الطبقات العـاملة بصفة خاصة الأمر الذى قد يخشى معه أن يتناقص معدل انفاق هذه الطبقـات على السلع الاستهلاكية التى تتعامل فيها التنظيمات التعاونية ، ويتزايد معدل الانفاق الاستهلاكى الموجه الى السلع التى تتعامل فيها المنشآت المنافسة وهم فى هذا ينادون بالواقعية والصراحة ، اذ أنه من المعروف فى كثير من المجتمعات أن هناك أعضاء ينضمون للتنظيمات التعاونيـة لا لأنهم تعاونيون فعلا يؤمنون بالتعاون ومثله وفلسفته وأهدافه بل لأنهم يرغبون فى الحصول على أنواع معينة من السلع ، ومن المعروف أن الحركة التعاونية الاستهلاكية تبدأ أولا بتوزيع كثير من السلع التى لا تكفى لتلبية احتياجات جميع العاملين ، نقول تبدأ أولا فى توزيع مثل هذه السـلع على أعضائها ، ثم ما يفيض بعد هذا يوزع على بقية المتعاملين . فـاذا كان الأمر كذلك ، فان المنشآت المنافسة بقدرتها على توفير هذه السلع ، وقدرتها على اضافة أنواع جديدة من السلع ، قد تتمكن من جـذب تعامل أعضاء الجمعيات اليها وبذلك تخسر الجمعيات كثيرا من أعضائها فضلا عن أن رقم معاملاتها سيصاب بنكسة خطيرة الأمر الذى سينعكس

أثره على الحركة بأسرها وتتقهقر الى الوراء ، ومن بين من يرون هـذا الرأى « جـ٠د٠هـ٠ كول » فانه يرى ضرورة اتباع الأساليب الآتية[٩] :

أولا ــ اعتماد الحركة التعاونية على نفسها فى تمويل سلع جـديدة نتيجة لتغيير عادات المستهلكين وأذواقهم ورغباتهم الأمر الذى يتطلب تغذية التنظيمات التعاونية بصفة مستمرة بما يقابل تعدد هذه الأذواق والرغبات ويكون هذا التعدد فى السـلع نتيجـة للدراسات والبحوث العلمية ، كما وينبغى أن تكون السلع فى حدود قدرة مختلف المواطنين بصفة عامة ، وأعضاء التنظيمات التعاونية بصفة خاصة •

ثانيا ــ ينبغى أن يكون هناك تعاونا وثيقا ومستمرا بين الحـركة التعاونية والسلطات الحاكمة ، وأن تحصـل التنظيمات التعاونية على القروض من الدولة بشرط أن تستخدم التنظيمات التعاونية هذه القروض فى مجالات الانتاج وأهداف التوسع •

ثالثا ــ ينبغى على الدولة أن تتدخل طالمـا أن الحكومة الصـالحة تستهدف رعاية المواطنين جميعا بصفة عامة والغالبية العظمى منهم من ذوى الدخل المحدود بصفة خاصة ومن أجل ذلك ينبغى على الدولة أن تتدخل وأن تمول جانبا كبيرا من الصناعات التى يسيطر عليها الرأسماليين وأن تقيم هذه الصناعات على أسس اشتراكية تعاونية وأن تخص التنظيمات التعاونية بهذا التمويل وبذلك تمكن التنظيمات التعـاونية من تحقيق أهدافها ، كما وتتمكن الدولة أيضا من اقامة دعائم حكمها على أسـس اشتراكية سليمة •

ويعتقد كول أن الأخذ بهذه الحلول يمكن التنظيمات التعاونيـة القائمة من طرق آفاق جديدة تستطيع عن طريقها أن تصفى المشـاريع

الرأسمالية ، كما ويطالب بأن يتولى مهام التوجيه والتنسيق والرقابة مجالس ادارة على أعلى قدر من الكفاية تمثل فيها القوى العاملة المشتغلة فى هذه التنظيمات بالاضافة الى مستهلكى المنتجات .

رأينا فى هذه المجمعات :

لعل من الأمور الجديرة بالملاحظة فيما يتعلق بدعم التحول الاشتراكى لاقامة حركة تعاونية استهلاكية ، ذلك الترحيب الذى قوبل به تدخل الدولة نحو تدعيم الحركة التعاونية الاستهلاكية . خاصة وأن هذه الاستجابة كانت واضحة من كافة التنظيمات التعاونية ، والتى نبذت المفاهيم التقليدية التى ترى فى مثل هذا التدخل اضعاف للحركة التعاونية وخروج بها عن مبادىء الحرية القائمة على أساس تضافر الجهود الاختيارية ، ذلك أن المصالح المشتركة هى الغاية ، وهذه المصالح المشتركة تمكن من خلق مجتمع جديد يتضافر أعضاؤه على تحقيق مصلحة المجموع مهما تباينت معتقداتهم الدينية أو السياسية ، فاذا وضعنا هذا الاعتبار فوق كل شىء فينبغى اذن أن تكون هناك نظرة جديدة تمكن من تحقيق الأهداف المرجوة . والا فاننا نحذر من أن هناك من المنافسين من يتربصون بالحركة التعاونية ويبذلون أقصى جهد ممكن فى سبيل التغلب عليها وعدم بقائها فى الميدان .

ومن الجديد الذى كان يمكن تطبيقه أن تعمل الدولة على ايجاد نوع من التنافس بين التنظيمات التعاونية ، وذلك على أساس تدخل الدولة بانشاء المتاجر الكبيرة على اختلاف صورها(١٠) سواء أكانت متاجر أقسام أم متاجر سلسلة أم مخازن ، وأن تعيد تنظيمها تدريجيا وتحويلها الى نوع جديد من

التنظيمات التعاونية يطلق عليه « الجمعيات التبادلية » وهذه الجمعيات رغما عن قيام الدولة انشائها فينبغى أن يشرف عليها لجان ادارة يمثل فيها المستهلكون والمواطنون الذين يقطنون الأحياء التى توجد فيها هذه التنظيمات على أن تطبق هذه التنظيمات الجديدة الأساليب التعاونية .

فتقوم مثلا باعطاء عائد للمتعاملين على أساس مشترياتهم ، وأن تقوم بكل الحملات الاعلانية الممكنة لترغيب المتعاملين فى أن يصبحوا مساهمين فى هذه التنظيمات عن طريق ترك عائد معاملاتهم فى هذه الجمعيات التبادلية ليودع فى حساب اكتتابهم فى رأس مال هذه التنظيمات الجديدة وبهذا سيتزايد مع مضى الزمن عدد الأعضاء المنضمين الى هذه الجمعيات ، ومع تزايد هذه الأعداد يصبح فى الامكان اتخاذ الاجراءات نحو تحويل هذه التنظيمات الجديدة الى جمعيات تعاونية يملكها الأفراد المساهمين فيها .

ولعل من أهم دوافع الأخذ بهذا الأسلوب هو أن التجارة الداخلية ينبغى أن يتوافر فيها عنصر المنافسة الشريفة .. ونعتقد أن هذه المنافسة هى التى تؤدى الى تحسين الخدمة ليس بالنسبة للأعضاء فقط ، انما بالنسبة لغيرهم أيضا من المتعاملين مع الجمعية ، حيث أن قوانين التعاون لا تحرم على الجمعيات التعامل مع غير الأعضاء .. وكذلك فانه وفقا لدستور جمهورية مصر العربية الدائم ووفقا للميثاق .. فاننا نجد أن الملكية تنقسم الى ثلاث ملكيات ، ملكية عامة وملكية تعاونية ، وملكية خاصة ، ولعل من الأسباب الرئيسية التى لجأت اليها مصر فى تنويع الملكية هى أن مصر ضد الاحتكار بكافة صوره .. خاصة وأن الاحتكار كثيرا ما يقود الى أنواع مختلفة من الانحراف ، وعدم القيام بالخدمة

اللازمة لهؤلاء الذين يتعاملون مع من له حق الاحتكار ، ولذلك فاننا بتقسيمنا الملكيات الى ثلاث ، جعلنا من القطاع العام قطاع قوى قادر يقود النشاط الاقتصادى فى شتى المجالات وفى نفس الوقت شجعنا الملكية التعاونية التى تعتبر أرقى أنواع القطاع الخاص ، وخلقنا بين التعاونيات وبين القطاع الخاص منافسة شريفة أساسها خدمة المستهلك . وبذلك تكون التعاونيات صمام أمان فى تنظيم التجارة الداخلية .

ونحب أن نوضح أن الجمعيات التعاونية للاستهلاك وجدت فى كثير من الدول معارضة عدائية من المنشآت المنافسة ، وبخاصة المتاجر الصغيرة الحجم حيث أنها كانت دائمة التذمر من نجاح متاجر التجزئة التعاونية ، وذلك للاقبال الذى تلقاه هذه هذه التعاونيات اذا ما أقيمت على اسس علمية واحسن تنظيمها وادارتها .

وجدير بالملاحظة أن مستوى الدخل الفردى له علاقة مباشرة بمدى نجاح التعاون الاستهلاكى ، فان اهتمام الفرد بالتعاون يكون قليلا نسبيا اذا كان دخله مرتفعا ، ويزيد هذا الاهتمام كلما كان الدخل الفردى ضئيلا ، فتزداد أهمية المبلغ الذى يوفره الفرد نتيجة لتعامله مع الجمعية التعاونية .. أما اذا استطاع القطاع الخاص أن ينشىء متاجر السلسلة والأنظمة الشبيهة التى توفر للمستهلك كثيرا ، فاننا نجد الفرق ضئيلا بين أسعار هذه المتاجر الكبيرة والجمعيات التعاونية ، ولذلك نجد البعض يتوقع عدم نجاح الجمعيات التعاونية للاستهلاك اذا توافرت متاجر السلسلة الشبيهة الا بشروط فى مقدمتها أن تستطيع هذه التنظيمات التعاونية أن تتفوق فى حسن أدائها للخدمة .. هذا بالطبع مع افتراض تعامل هذه الجمعيات فى السلع الجيدة ، اذ أنه منذ انشاء الجمعيات

التعاونية الأولى فى انجلترا بمدينة روتشديل ، فاننا نجد أن الرواد الأوائل قد ضمنوا قانونهم النظامى ما يؤكد أن الجمعية ينبغى ألا تتعامل الا فى السلع الجيدة ، والمعتقد أنهم بهذا قد استطاعوا أن ينالوا ثقة الأعضاء والمجتمع فى نفس الوقت .

اننا نؤكد أهمية التعاون الاستهلاكى والأثر الذى سيترتب على تطويره وتدعيمه بحيث يأخذ وضعه اللائق فى مجتمعنا الاشتراكى الذى يعتبر التعاون ركنا أساسيا من أركانه ، ودعامة قوية من دعاماته لاجراء التحول الاشتراكى الذى تحظى فيه الطبقات المحدودة الدخل بمزيد من الخدمات بأقل تكلفة ممكنة .. ولعل من الجوانب الأخرى التى يحققها التعاون الاستهلاكى اذا أحسن القيام بمهمته هو توفير الكثير من أعباء الخزانة العامة .. وذلك لأن التعاون سوف يوفر للدولة نفقات الكثير من الادارات التى تضطر الدولة لاقامتها وتدعيمها وتسكين الكثير من القوى الوظيفية فيها ، مثل ادارات التموين ومراقبة الأغذية والأسعار والمكاييل والموازين والتفاتيش الصحية .. الى غير ذلك ، وذلك لأن المشاريع التعاونية ستخدم صالح المستهلكين ، فلا تبقى ثمة حاجة الى رقابة أو تحديد أسعار أو تشريعات لمنع الاحتكار .. الى غير ذلك مما يكلف الدولة كثيرا .

ولعل من أهم الجوانب التى نوجه النظر اليها أنه اذا استطاع التعاون الاستهلاكى أن ينظم التجارة الداخلية ، فانه سيترتب على ذلك

عدم انتاج سلع ضارة بالمجتمع[١١] من حيث الرداءة أو الصنف ، وأن يزول التنافس الا ذلك الذى ينشأ بين المنشآت التعاونية لتحسين الادارة وتقليل النفقات ، وأن تقتصد فى نفقات الاعلان وتوفير المعدات اللازمة ، وألا يكون هناك افراط فى الانتاج كما هو الحال فى الرأسمالية الحرة ، وكذلك من المؤكد أن يتغير طابع ولون الحياة الاجتماعية عندما ينتفى دافع الاستغلال الشخصى وتنتفى الأنانية المادية .. وبذلك تتمكن حركة التعاون الاستهلاكى من تحقيق رسالتها الحقيقية على الوجه الأكمل .. ولعلنا نؤكد أنه ليس من اللازم أن يكون الانسان اشتراكى التفكير حتى يقدر أهمية دور الحكومة فى قيادة مرحلة التحول ، لأنه مما لا شك فيه أن التعاون يتشابك فى كثير من مصالحه وخدماته مع الجهاز الحكومى ، وغيره من القطاعات .. الأمر الذى يتطلب بالضرورة أن تستصدر الحكومة التشريعات اللازمة لتحقيق هذا التحول وكذلك الاسهام فى الاعداد للكوادر القادرة على تحمل أعباء المسئولية وفقا لفلسفة هذا التحول .

المؤسسة التعاونية ودورها فى تنمية التعاون الاستهلاكى :

أوضحنا أن الدولة فى سبيل القيام بدور ايجابى فى قيادة التحول الاشتراكى ، أنشأت المؤسسات التعاونية وفيما يتعلق بالمؤسسة العامة التعاونية الاستهلاكية ، فقد ورد فى صدر قانون انشائها أنها تتولى تنمية قطاع التعاون الاستهلاكى فى الاقتصاد القومى ودفع عجلة الحركة التعاونية الاستهلاكية بالبلاد ، فهل حققت المؤسسة العامة التعاونية الاستهلاكية دورها فى تنمية الحركة الشعبية فى هذا الصدد هو لغة الأرقام ، محاولين على قدر استطاعتنا أن نلجأ الى التحليل الاحصائى رغما عن صعوبته ، خاصة ونحن نؤكد افتقار القطاعات المشرفة على

الحركة التعاونية الاستهلاكية الى الكفاءات الاحصائية والخبرات القادرة على التحليل الاحصائى فى ضوء الأصول العلميـة التى ينبغى أن ترجع باستمرار الى التطورات الاحصائية لكى تستفيد منهـا فى معالجة أوجه النقص التى قد تكتشفه •

وقد حاولنا أن نتعرف على حقيقة أوضاع الجمعيات التعاونية الاستهلاكية فى أمد قريب بعد انشاء المؤسسة وذلك حتى توضح لنـا متابعة الدراسة فيما بعد مدى نمـو الحركة الشـعبية وقدرتها على تحقيق أهـداف التعاون الاستهلاكى • ونظرا لأن محافظـة القاهرة تعتبر كبرى المحافظات التى تتميز بانتشار الجمعيات التعاونية الاستهلاكية •• فقـد رأينـا أن نقـوم ببحث تحليـلى عن الجمعيات التى تتواجد فيها ••

وفيما يلى نعرض جدولا احصائيا عن الجمعيات التعاونية الاستهلاكية فى محافظة القاهرة من واقـع ميزانيات وسجلات هـذه الجمعيات عن عام ١٩٦٣ (جدول رقم ١٥) •

ولعل نظرة الى هذا الجدول ، توضح مدى ضعف رؤوس أموالها ، بحيث لا تتمكن من الدخول فى مجالات النشاط الاستهلاكى الذى يخدم مجموع الأعضاء •

فمثلا نجد أن الجمعية التعاونية لورش النقل الميكانيكى رأس مالها ٦٦ جنيها (ستة وستون جنيها) •• وكذلك الجمعية التعاونية لوزارة المـالية والاقتصاد وقتئذ رأس مالهـا ٧٨ جنيها (ثمانية وسـبعون جنيها) •• والجمعية التعاونية لشركة مصر للمستحضرات الطبية رأس

جدول رقم (١٥) يوضح

بيان إحصائي عن الجمعيات التعاونية الاستهلاكية في محافظة القاهرة
ويبين متوسط عائد الفرد عام ١٩٦٣

(خ = خسارة)

اسم الجمعية	عدد الأعضاء	رأس المال		المصروفات		المبيعات		صافي ربح أو خسارة		متوسط عائد الفرد	
		مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه
الجمعية التعاونية لمصانع الطائرات ٣٦ الحربي	١٤٩٧	٥٠٠	٣٨٠٠	٢٤٥	١٨٤٠٩	٢٣٦	٣٦٨٦٤٩	٣٣٦	١٩٧٨٠	٠٤٥	١٧٩
» » المنزلية لمؤسسة النقل العام	٣٢٤١	٤٨٣	١٦٧٤١	٤١٥	٥٧٤٩	٤٣٤	٤٧٧٩٢	٢٩٦	٥١ خ	٠٧٤	١٤
» » لموظفي وعمال شركة التعدين	٦٠٥	٠٠٠	٧١٩	٢٨٢	٢٨١	٦٠٠	١٣٢٤٠	٥٩٨	٧١٦	٠٨٨	٢١
» » للشركة المصرية للأصواف	٦١٤	٥١٧	٢٤٠٣	آخر ميزانية عام ١٩٦٢							
» » لموظفي مصلحة الضرائب	٧٢٩	٠٠٠	١١٠٠	لم يعتمد ميزانية سنة ١٩٦٣ ولم توزع أرباح							
» » لشركة إسكو	٣٢٢٠	٠٠٠	١٢٩٦٧	٠٠٠	٠٠٠	٨٩٤	٥٨٥١١	٢٨٩	٣٤١	٠١٧	١٨
» » لشركة أسمنت حلوان	٩٥٧	٠٠٠	١٧٨٤	٧٥٧	٧٣٩	٥١١	٢٥٤٩٦	٠٠٠	٠٠٠	٠٦٣	٢٠
» » لمصنع ٦٣ الحربي	٣١١	٠٠٠	١٩٦	٢٤٦	٢٦٨	٢٨٠	١٢٨٨٤	٠٠٠	٠٠٠	٠٤٢	٤١
» » لمحطة كهرباء جنوب القاهرة	١٧٤	٥٠٠	٢٦٨	٧٤٠	٢٠	٩١٦	٦١٧٠	٠٠٠	٠٠٠	٠٤٥	٢٥
» » لأعضاء ونقابة المهن الطبية	١٨٤٠	٠٠٠	١٩٢٦	٥٤٦	٣٤	٨٦٠	١١٧٣١	٤٦٥	٥٠٧	٠٧٧	٦
» » لموظفي وعمال مصنع ٩٩ الحربي	٧٤٠	٥٠٠	٤٤٣	٠٤٥	٨٨	٦٨٩	١٠٢٦٣	٠٠٠	٠٠٠	٠٨٩	١٣
» » للادخار والتسليف	١٢٠١	٠٠٠	١١٩٥٠					٢٦٩	١٤٧٦		
» » لصندوق ودائم الغزل والمنسوجات	١٦٦	٠٠٠	٩٢٧	٤١٥	٥٦	٧٦٤	٧٠١٥	١٧٧	٤٩٨	٠٢٥	٤٢
» » المنزلية بروض الفرج	١٩٨	٥٠٠	٦٤٤	٤٩٨	٦٤٤	٢٦٤	٦٦٨٨	٥٤٥	٣٠٠٩	٠١٧	٤٣
» » لموظفي وعمال [illegible]	٩٣٨	٣٠٠	٤٧٦٤	٢٥٣	٢٦٣	٨٦٢	٢٩٨٩٩	٠٠٠	٠٠٠	٠٣٨	٠٠
» » لمصنع ٥٤ الحربي	١٢٢٨	٠٠٠	١٤٨١	٦٩٢	٢٧٩	١٥٥	٢٤٩٨٣	٠٠٠	٠٠٠	٠٣٤	٣٠
» » لشركة النصر لصناعة التليفزيون	٩٥	٠٠٠	٢٠٠	متوقف النشاط عام ٦٢ حتى عام ١٩٦٣							
» » لشركة النصر لصناعة [illegible]	١٣١١	٠٠٠	٣٢٦٩	٧٦٥	١٢٢٧٩	١٦٤	١٦٥٢١	١٩٩	١٤٩٢	٠٦٠	١٢
» » للأدوية والمستلزمات الطبية	٣٨٦	٠٠٠	١٩٣	٩٦٧	١٦٧	٥٦٩	٢٨٥٦	٩١٢	٢٠٢	٠١٩	٧
» » للهيئة الزراعية المصرية	٥٤	٠٠٠	٢٠٦	بدء النشاط في ١٩٦٤/١/١							
» » لورش النقل الميكانيكي	١٣٠	٠٠٠	٦٦	٧١٧	١٦٦	٩٧٩	٣١٢٧	٧٦١	٥٨	٠٠٥	٢٤
» » لسائقي ودارى القاطرات	٣٧٨	٠٠٠	١٨١١	٢١٧	٢٢٩	٩٥٥	٣٢٠٩٦	٢٤٨	٣٢٧	٠٩٥	٨
» » لعمال الهندسة الوابورات	٩٧٠	٥٠٠	١٢٤٣	٣٤٩	٢٥٧	٥٠١	٨٣٨٨	٠٧٣	٢٢٩ خ	٠٥٤	٨
» » لوزارة المالية والاقتصاد	١٨	٠٠٠	٧٨	لم تعمل ميزانية عن عام ١٩٦٣							
» » عمال دمر [illegible] الأهرام	٢٧٢	٠٠٠	١٠٥١	٧٨٥	١٧٥	٨٠٧	٧٦١٥	٦٢١	٥٨	٠١٨	٢٨
» » للقوات الجوية	٦٩٤	٠٠٠	١٦٤٥	٦٢١	١٩٧	٩٠٥	٥٦٣٨	٠٠٠	٠٠٠	٠١٢	٨
» » لأبناء مطابع دار الشعب	٤٣٥	٠٠٠	٥٤٧	٥٨٣	٢٦٩	٢٩٠	٣١٦٦٢	٤٩٠	٨١٢	٠١٧	٧
» » لمصنع ٤٥ الحربي	٢٤١٧ تقريبا	٥٠٠	١٣٠٨	٩١١	١٦٥٠	٩١٠	١٢٣٥٤	٠٠٠	٠٠٠	٠٢٨	١٣
» » لعمال [illegible]	٤١٨	٠٠٠	٤١٠	٦٠٠	٩٥	٣٣٩	٣٣٧٩	٦٢٢	٥٩ خ	٠٠٨	٨
» » لوزارة التربية والتعليم	٣٠١ تقريبا	٥٠٠	٢٦٥٠	٨٩٢	٩٠٧٧	٦٣٧	١٠١٧٦١	٧٥٢	٢٢٥٧	٠١٩	١٩
» » [illegible]	١٢٥	٥٠٠	١٢٦٣	٤٣٠	١٩٩٠	٤١٨	١٦٥٤٢	٠٩٨	٢٧٩	٠٣٢	١١٠
» » مستخدمي [illegible]	٤٤٩	٥٠٠	٥٨٠٥	٢١٥	١٠١٥	٥١٢	٢٤٧٠١	٢٣٩	٤٠٣ خ	٠٠١	٥٥
» » [illegible]	٤٩٥	٥٠٠	٤٢١٧	٩٩٤	٢٤٨٨	٦٦٩	٢٤٥٧٢	٧٥٣	١٤٢	٠٦٦	٤٩
» » المعاملين منطقة [illegible] القاهرة	٣٢٧	٥٠٠	١٤٢	٥٧٥	١٠٩	٤٥٥	٦٩٠١	٣٥٤	٢٤٣	٠٤٧	٢٠
» » لعمال الورش الأميرية	٩٣٠	٠٠٠	٥٧١	٨٥٧	١٢٠	١٨٠	٤٩٥٦	٤٤٦	٣٢	٠٣٢	٥
» » [illegible] الأميرية	٦١٨	٢٠٠	٣٨١	٨٤٠	٤٩	١٢٠	٢٥٥٢	٦٠٤	٥٢ خ	٠٧٤	٥
» » لمطبعة مصر	٣٠٢	٠٠٠	٢٤٣	٤١٥	٧	٨٣٤	٤٧٤	٠٠٠	٠٠٠	٠٥٦	١
إجمالي	٣٢٦٩٥	١٠٠	٩٠٢٢٦	٣٠٧	٥٧١٨٦	٨٦٩	٨٣١٢٠٣	٧٨٠	٣١٤٣٢	٦٦٨	٢٤

هذه البيانات مستخرجة من واقع ميزانيات الجمعيات المعتمدة عام ١٩٦٣

مالها ١٩٣ جنيها (مائة وثلاثة وتسعون جنيها) .. وهكذا نجد بقيـة الجمعيات ، غير أننا نلاحظ أيضا أن بعض الجمعيات رؤوس أموالهـا تعتبر أفضل نسبيا من غيرها ، مثل الجمعية التعاونية المنزلية لمؤسـسة النقل العام ، فان رأس مالها ١٦٧٤١ جنيها ، ولعل هذا راجع الى كبر حجم العضوية فيهـا ، اذ أن عدد أعضائها ٣٢٤١ عضوا ، وكذلك الجمعية التعاونية لشركة أسكو ، فان رأس مالهـا ١٢٩٦٧ جنيه وعدد أعضائهـا ٣٢٢٠ عضوا .

ويلاحظ أن هذه الجمعيات من الجمعيات الطائفية ، ونكاد نقـول أن معظم الجمعيات التى وجدت فى هذا التاريخ والتى كانت لها ميزانيات وسجلات ، وهى من الجمعيات الطائفية . ورغما عن أن الجمعيات الطائفية تحظى بكثير من العون من ادارات الشركات المختلفة ، الا أننا نجـد بعض هذه الجمعيات توقفت عن عمل الميزانيات مثل الجمعية التعاونية للشركة المصرية للأصواف .. اذ أن آخر ميزانية اعتمدت لهـا كانت عن عام ١٩٦٢ ، وكذلك الجمعية التعاونية لموظفى مصـلحة الضرائب ، والجمعية التعاونية لشركة النصر لصناعة التليفزيون ... الخ . بل أكثر من هذا كما يتبين من الجدول أن بعض هذه الجمعيات حققت خسائر فى نهاية العـام .

كما وأننا نلاحظ باستعراضنا للجدول المذكور ضعف متوسط خدمة الفرد فى هذه الجمعيات ، فمثلا الجمعية التعاونية لمطبعة مصر ، نجـد أن رأس مالهـا ٣٤٣ جنيه ، وعدد أعضائها ٣٠٣ عضوا ، وجملة مبيعاتهـا ٤٦٥ جنيه ، ومتوسط خدمة الفرد فيها جنيها واحدا تقريبا ... وهكذا نجد أن متوسط خدمة الفرد فى كل من الجمعية التعاونية لعمال الورش الأميرية والجمعية التعاونية بشئون المطابع الأميرية ، متوسط خدمة الفرد

فيهما سنويا خمسة جنيهات ، والجمعية التعاونية لأعضاء نقابات المهن الطبية ، متوسط خدمة الفرد فيها سنويا ستة جنيهات والجمعية التعاونية لشركة مصر للمستحضرات الطبيـة والجمعيـة التعاونيـة لأبناء مطابع دار الشعب ، متوسط خدمة الفرد فيها سنويا سبعة جنيهات ، وكذلك نجد أن الجمعية التعاونية لسائقى ووقادى القاطرات ، والجمعية التعاونية لعمال هندسة الوابورات والجمعية التعاونية للقوات الجـوية ، والجمعية التعاونية لعمال مخازن السكك الحديدية ، متوسط خدمة الفرد فيهـا ثمانية جنيهات وهكذا فى الحقيقة نجـد أن متوسط قيمة خدمة الفرد سنويا يتراوح بين جنيها وخمسة وخمسين جنيها •• الا فيما يتعلق بالجمعية التعاونية لمصانع الطائرات ٣٦ الحـربى نجد أن متوسط قيمة خدمة الفرد ١٧٠ جنيها ، والمعتقد أن هذا الارتفاع ليس نتيجة لتعامل أعضاء هذه الجمعية ، انما يرجع بالدرجة الأولى الى أن هذه الجمعيـة تتعامل مع غير أعضائها ، وكذلك الجمعية التعاونية للتحرر الاقتصادى ، فان متوسط قيمة خدمة الفرد ١٣٢ جنيه ، ويرجع هذا الارتفـاع النسبى الى نفس السبب •

اى اننا نعتقد ن الصورة التى كانت عليها هذه التعاونيات من الضعف بحيث يفصـح الجدول الذى اوردناه عن حقيقتها •

من اجـل ذلك ارتفعت الاصـوات منادية بالاصلاح ، وضرورة ان تبذل الدولة بعض الجهد من أجل نشر الوعى التعاونى والارشاد السليم نحو انشاء التعاونيات الاستهلاكيـة والأسلوب الأمثـل الواجب الاتباع ، حتى يمكن ان نحمى مدخرات الطبقات المحـدودة الدخـل •

ولعل من أهم الهيئات التى أنشئت وكان عليها أن تقوم بجهد يذكر فى هذا المجال ، « المؤسسة التعاونية » •• غير أننا للأسف الشديد نستطيع أن نقول أن المؤسسة العامة التعاونية الاستهلاكية قد استطاعت أن تقوم بدور ملحوظ فى تجارة التجزئة ، لكى تكون صمام أمان فيما يتعلق بالحد من ارتفاع الأسعار ، والوقوف أمام جشع التجار •• أما فيما يتعلق بتدعيم الحركة التعاونية الاستهلاكية ، فالمعتقد أن ما بذلته من جهد لم يحقق الثمار المرجوة ، ومن أجل ذلك فان الدولة استجابت الى آراء التعاونيين فى ضرورة وضع الأمور فى نصابها الصحيح والغاء هذه المؤسسة •• وفعلا استجابت لذلك فصدر القرار الجمهورى رقم ٤٢٧ لسنة ١٩٦٧ الخاص بتحويل هذه المؤسسة الى مؤسسة السلع الغذائية ، والتى تولت الاشراف على المجمعات الاستهلاكية والتى يطلق عليها خطأ جمعيات استهلاكية •• أما فيما يتعلق بتنمية قطاع التعاون الاستهلاكى فقد اتخذت الاجراءات لاشراف وزارة التموين عليه •

دور وزارة التموين فى تنمية قطاع التعاون الاستهلاكى :

أعقب صدور القرار الجمهورى بتحويل المؤسسة العامة التعاونية الاستهلاكية ، الى مؤسسة عامة للسلع الغذائية •• انتقال الاشراف على قطاع التعاون الاستهلاكى الى وزارة التموين وفقا للقرار الجمهورى رقم ١١٨٨ لسنة ١٩٦٨ ، والذى أوكل الى الوزارة القيام بدراسة أوضاع الجمعيات التعاونية الاستهلاكية وما يعترضها من مشاكل ومعوقات سعيا وراء ايجاد الحلول اللازمة للتغلب عليها بغية النهوض بهذا القطاع الحيوى الهام فى مجال البنيان الاقتصادى والاجتماعى للدولة ، وايمانا بالدور الفعال الذى يمكن أن يقوم به فى خدمة القاعدة العريضة من جمهور المواطنين اذا ما امتد نشاطه الى جميع المراكز الادارية والقرى والمناطق

النائية ومناطق تجمعات العمال فى المصانع ، وجميعها تكاد لا تصل اليها خدمات محلات القطاع العام ، وبذلك يمكن الحد من استغلال القطاع الخاص فى تلك المناطق بالمساهمة فى توفير احتياجات مواطنيها من السلع بالأسعار المقررة .

وحتى نلقى ضوءا عن حقيقة أوضــــاع الجمعيات التعاونية فى مصر ، قمنا ببحث عن الجمعيات التعاونية منذ عام ١٩٦٨ حتى عام ١٩٧٠ . وذلك بالاستعانة مع الاتحــاد التعاونى لمحافظة القاهرة ، وذلك من واقع ميزانيات الجمعيات وسجلاتها ، واخضعنا الأرقام لتحقيق المعمل الاحصائى بالمعهــد العالى للدراسات التعاونية والادارية .

وفيما يلى نورد (الجدول رقم ١٦) والذى يوضح لنــا بيانات احصائية عن تطور رأس المــال والمبيعات والمصروفات عن الأعوام ٦٨ ، ٦٩ ، ١٩٧٠ .

واتماما للفائدة فقد قمنا بدراسة تحليلية توضح لنا حقيقة التطور ، ولذلك فاننا قمنا بتحليل لرأس مال جميع الجمعيات التعاونية ، وعقــدنا مقارنة بين التوزيع التكرارى لرؤوس أموال هذه الجمعيات ، فى عــام ١٩٧٠ مقارنا بالتوزيع التكرارى لرؤوس أموال الجمعيات التى كانت قائمة عام ١٩٥٨ ، والجدول الآتى رقم (١٧) يوضح لنا هذه المقارنة .

فمثلا نجد أن الجمعيات التى كانت رؤوس أموالها أقل من ٢٠٠ جنيه كانت تمثل ٢٠٪ من مجموع الجمعيات التى كانت قائمة وقتئذ ، بينما أوضحت احصائيات عام ١٩٧٠ أنها أصبحت تمثل ١٠,٥٪ من مجموع عدد الجمعيات وكذلك عدد الجمعيات ذات رؤوس الأموال أقل من ٤٠٠

جدول رقم (١٦) يوضح

بيانات إحصائية عن المحافظات

من سنة ١٩٦٨ حتى عام ١٩٧٠

المحافظات	رأس المال			المبيعات			المصروفات			مجمل الربح أو الخسارة			صافى الربح أو الخسارة		
	٦٨	٦٩	٧٠	٦٨	٦٩	٧٠	٦٨	٦٩	٧٠	٦٨	٦٩	٧٠	٦٨	٦٩	٧٠
القاهرة	٢٣٠٩٧٢	٢٢٤٦١٤	٢٢٥٧٢٤	٣٠٤١٩٣٧	٣٤٣٣٥٢٣	٣١٦٧٥٠٠	١٨١٤٢٩	٢٣٦٤١٢	٢٣٢٦٢٨	٢٥٥٦٦٩	٢٩٠٩٤١	٣٠٧٩٠٢	٩٨٠٤٣	٥١٧٢٢	٨١٧٦٥
القليوبية	٨٣٥٤	٨٣٦٧	٧١٥١	١٤٢٥٠٨	١٦٩٨٧٦	١٦٧٦٩٨	٥٣٥٣	٦٥٤٥	٦١٦٦	٩٤٥١	١٢٩٩٢	١٢٦٥٢	٥٠١٠٠	٦٩٣٣	٦٢٤٥
الشرقية	١٧٨٤	١٧٨٥	١٨١٤	١١٦٧٤٨	١١٤٠٨٣	١١١٦٩٩	٣٨٤٧	١١٨٥	١٩٠٨	٩٥٥٨	٨٩٣٧	٩١٥٣	٥٨١٦	٥٩٠١	٥٠٧٦
الدقهلية	٨٠٠١	٥٣١٨	٥٤٠٤	٦٠٥١٨	٥٨٠١٤	٥٣٧٣٢	٨٢٥	٨٧٤	١٢٢١	١١٨٩	١٥٧٧	١٦٦٧	٥٤١	٨٦٢	٦٩٤
المنوفية	٧٩٧٠	١٠٤٩٥	١٠٧٥٥	٧٦٨٣٠	١٩٣٧٦٧	٧٠١٠٤٢	٣٨٠٤	٨١٩٥	٦٨٢٤	٤٥٩٦	١٤٩٨٨	٧٢٨١	٦٢٦	٨٧٣٢	٣٩١٤
الغربية	٢١٣٠٨٠	٢٦٦٨١	٢٤٢٦٩	١٦٨٩٣٤٥	٢٩٠٦٧٨٤	٣٥٤٩٢٨٧	٣٦٨٩٧	٤٤٣٠٤	٤٦١٢٨	١١٢٨٨٤	١٥٦٢٦١	١٧٨٠٢٦	٧٣١٣٦	١٠٦٠٧٦	١٢٧٨٩٤
دمياط	٦٧٦٩	٧٩٩٠	٩٣٩٨	٩٨٢١٠	١٤٢٧٩٤	١٩٨٥٤٤	٨١٢٦	١٣٤٣٤	١٥٧٧٢	١٣٤٨٩	٢٠٥٨٥	٢٨٦٥٠	٢٧٣١	٧٨٥٩	٩٨٣٦
بورسعيد	٥٧٤٩	٥٤٥٦	٥٣٢٧	٧٧٨٧٥	٤٦٢٧٧	١٨٠٧٩	٣٧٠٨	٣١٥٢	٢٤٣٣	٥٢٦٧	٢٢٧١	٥٧٠	١٣٤٣	١٢٤٢ خ	٢٢٠١ خ
سوهاج	١٠١	١٠١	١٠٢	٣٥٥٧	٣١٤٣	٥٢٦٧	٢٧٣	٣٥٦	١٠٥	٧٥٩	٥٠٣	٦٣٣	٩٩	٦٥	١٩٣
قنا	٨٧٢	١٤٣٧	٨٦٦	١٥١١٢	١٨٩٨٩	١٧٩٠٦	٦٣٧	٧٥٣	٥٤٠	١٤٣٥	١٨٩٣	١٠٧٨	٨١٩	١١٣١	٥٣٤
كفر الشيخ	٣١١٢	٤٥٩٤	٤٩٠٤	١١٤٧٥	١٨٢٦٤	١٥٣٧٥	٤٩٨	٨٤٢	٦٦٦	٥٢٥	٨٤١	١٠٩٨	٢٤٦	٦ خ	٥٤٩
البحيرة	٤٧٥٣٢	٤٨٢٢٥	٤٩٣٠١	١٤٦٦٨٣٨	٧٠٦٤٩٤	٨٤٣٤٠٩	٦١٧٧٨	٦٠٣٢٥	٧٨٧٨٩	٥٨٤٦١	٤٩٣٨٦	٦١٧٨٢	٢٨٠٥٤	١٦٩٧٤	٣٠١٥٥
الوادى الجديد	٢٥٨٩٧	٢٥٨٩٧	٢٦١٩٧	٢٣٦٠٩١	٩٥٥٦٥	٩٥٦٦٢	٧٣٤٦	٧٢٤١	٥٦٩١	٩٤٤٣	٥٧٣٤	٣٨٢٦	١٥٠٠	٢٠٠٠ خ	٢٣٠٠ خ
الإسماعيلية	٧٥٧٦	٧٢٨٨	٧٢٩٥	٢٥٦٦٠٥	١٨١١١٧	١٢٨٤٨٧	٣٢٥٠١	٢٠٦٣١	١٧٩١٢	١١٢٤٨	٨١٥٤	٧٠٢٥	١٨٩	٦٧٠٧	١٢٠
الجيزة	٤١٣٩٣	٤٣٤٩٥	٤٤٤٣٢	٩٥٩٤٧٢	١٠٧٧٧٢٢	٩٥٨٩٣٦	٤٣٧٩٤	٤٥٧٠٢	٢١٧٠٨	٤٥٥٥٥	٤٦٣٩٣	٢٢٧٧٤	٢٠٥٥	٢٩٢٢	٢٩٣٥
الفيوم	٢٣٥٨	٢٣٦٠	٢٤٠٧	٢٤١٧٥	٢٥٦٤٧	٣٤١٩٨	١٧١٢	١٤٢٢	٢٣٢٠	٢٦٧٩	٣١٠٥	٣٧٦٨	٩٢١	١٢٠٥	١٥٤٢
بنى سويف	٣٢٦٩	٩٦٦٩	٣٩٥٨	٢١٦٠٠٤	١٤٧٠٣١	٢١٧٥٨٧	١٢٣٦٨	١٠٥٥٨	١٦٦٢٧	٣١٦٧٧	١٠٦٢٤	٩٦١٢	٦٤٢ خ	١٠٤٩	٧١٨٠
المنيا	١٠٧٧٠	١٠٧٥٢	٣٣٧٤	٤٨٣٥١	٥٠٠٦٧	٥٣٥٩٩	٦٩٧٤	٨٠٤٥	٩٤١٨	٤٢٩٦	٧٤٢٣	٧٦٨٨	٧٩٠	٩٦٨	١٩٠
أسيوط	٥٤٤٦	٥٣٧١	٥٣٤٦	٥٨٠٧٤	٦٨١٨٠	٧٣٧١٠	٦٨٩٩	٥٣٤٨	٧٣٠١	٣٠٤٤	٧٤٧٤	٣٧٠٠	٧٨١	٣٨٥	١١٣ خ
البحر الأحمر	١٥٦٣	١٠٩٨	١٠٩٨	٣٢٤٠٨	٢٨٨٤٢	٣٤٤٥١	٢٦٤٤	١٠١٦	٦٢٦	٨٩١	٧٧٨	٧٣٥	٧٥٤ خ	٥٨٦ خ	٣٥٧
الإسكندرية	٤٥٥٨٨	٤٨٢٦٧	٤٦٥١٤	٥٢٩٦٢٥	٦٠٢٢٦٩	٥٢٩٢٦٦	١٨١٩٥	٣٥٢٢٧	٣٣٩٢٧	٤٢٩٠٥	٤٠٣٢٧	٣٩٦٢٢	١٧٧٣٩	١٤٩٨٩	١٠٢٩٣
السويس	٧٦٩٢	٦٦٥٢	٦٥٧١	٢٩٨١٩٩	٢٣٨٦٤٨	٢٧٩٦٠٤	١٠٠١٢	٧٨٠٨	٨٢٧٨	١٧٩٨٣	١٧٠٧٣	٢٧٢٥٤	٩٣٦١	٧٠١٦	١٧٣٧٥
أسوان	٢٩٣٠	٢٩٠١	٢٨٨٣	١٤١١١٢	١٤٨٨١٤	٤٦٤٦١	٣٢٤٦	٧١١٠	٧٦٩	٧٦٠٥	٧٨٢٤	٩١٥٤	٧١٧١	١٤٥١	١٥٠٣
الإجمالى	٦٨٨٦٧٨	٥٠٨٠٠٣	٤٩٥١٠٠	٩٦٠١٠٦٩	١٠٤٧٥٩٢٠	١١٣٠١٤٩٩	٤٥٢٨٦٦	٢٢٨٧٦٤٥	٥١٧٧٧٧	٦٥٠٦٠٩	٧١٥٩٨٤	٧٤٥٦٥٠	٢٥٥٥٧٥	٢٣٩١١٣	٣٠٣٧٣٦

١ - اعتمدنا فيما يتعلق بالوادى الجديد على الأرقام الإحصائية من إدارة التعاون الاستهلاكى ، ولم تخضع للتحقيق العلمى من قبلنا

٢ - الإجمالى يمثل الصافى بعد طرح الخسارة

٣ - خ (خسارة)

جدول رقم (١٧) يوضح

دراسة مقارنة للتوزيع التكراري الجغرافي لمختلف الجمعيات التعاونية للاستهلاك في عامي ١٩٥٨ ، ١٩٧٠ وفقا للفئات رءوس الأموال أكثر من ٢٠٠٠

البيان	أقل من ٢٠٠		٤٠٠		٦٠٠		٨٠٠		١٠٠٠		١٢٠٠		١٤٠٠		١٦٠٠		١٨٠٠		٢٠٠٠		أكثر من ٢٠٠٠		المجموع	
	٥٨	٧٠	٥٨	٧٠	٥٨	٧٠	٥٨	٧٠	٥٨	٧٠	٥٨	٧٠	٥٨	٧٠	٥٨	٧٠	٥٨	٧٠	٥٨	٧٠	٥٨	٧٠	٥٨	٧٠
البحيرة	٤	٢	٤	١	٤	—	٢	—	١	—	—	—	—	١	١	—	—	—	١	—	٤	٧	٢١	١١
الغربية	٣	٣	٣	٥	٢	٢	٤	—	—	٣	١	١	١	١	—	١	—	١	١	—	٥	٢	٢٠	١٩
كفر الشيخ	٢	—	١	٢	٢	—	—	—	—	—	—	—	—	—	١	—	١	—	—	—	—	١	٧	٣
الدقهلية	١	٤	١	—	٤	١	—	—	٢	—	—	—	٢	١	—	—	٢	—	١	—	٣	١	١٦	٧
الشرقية	٣	—	٢	—	—	—	١	—	١	٢	—	—	—	—	١	—	٢	—	—	—	١	—	١١	٢
المنوفية	١	—	٢	—	٣	—	٣	١	٤	—	—	١	—	—	—	١	—	١	—	—	—	١	١٣	٥
القليوبية	٧	٢	٤	٢	١	—	—	٢	١	١٢	—	١	١	١	—	—	—	—	١	—	١	—	١٦	٢٠
الجيزة	٣	٢	٦	٢	٥	٣	٤	١	—	—	٢	١	—	١	—	—	—	—	—	١	٣	٥	٢٣	١٦
الفيوم	٢	١	١	—	١	—	—	—	٢	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	١	٦	٢
بني سويف	٢	—	—	—	—	—	—	—	—	—	١	١	—	—	—	—	—	—	١	—	١	١	٥	٢
المنيا	—	—	٢	—	—	—	—	١	١	١	١	—	١	—	—	—	—	—	—	١	٢	—	٧	٣
أسيوط	—	—	—	—	١	—	—	—	١	—	١	—	—	١	—	—	—	—	—	١	٢	—	٥	٢
سوهاج	—	١	١	—	٢	—	—	—	١	—	—	—	—	—	١	—	—	—	—	—	—	—	٥	١
قنا	٢	٢	١	—	١	١	—	—	٢	—	٢	—	٢	—	—	—	—	—	—	—	١	—	١١	٣
أسوان	٧	١	١٠	١	٧	—	—	١	٣	—	—	—	٣	—	—	—	—	١	١	—	١	—	٣٢	٤
القاهرة	١٨	٣	١٤	١٤	٩	١٠	٩	٩	٥	٧	٤	١	٦	١	٢	٤	—	—	٣	٤	١١	٣٦	٨١	٧٩
الإسكندرية	١٠	—	٩	٦	٥	٢	٥	٣	٢	٠١	١	٤	٣	٤	١	١	١	٢	١	١	٣	٤	٤١	٢٨
القناة: بورسعيد	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	١	—	—	—	—	—	—	—	١	—	٢
القناة: الإسماعيلية	١	—	٢	—	١	—	١	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	٣	—	٨	٢
	—	١	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	١	—	٢
السويس	١	—	—	—	٢	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	٢	—	—	—	١	١	—	٤	٢
سيناء	٢	لم ترد	١	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	١	—	١	—	٥	—
دمياط	—	١	٢	—	٢	—	—	—	—	—	١	—	—	—	—	١	—	—	—	—	١	٢	٦	٤
البحر الأحمر	—	—	١	—	١	٢	—	—	—	—	١	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	٣	٢
الصحراء الغربية	١	لم ترد	١	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	٢	—
الصحراء الجنوبية	—	لم ترد	١	—	—	—	—	—	١	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	٢	—
المجموع	٧٠	٢٣	٦٩	٣٣	٥٣	٢١	٢٩	١٨	٢٧		١٦	٢١	١٩	١٢	٧	١٠	٦	٥	١٢	٧	٤٢	٥٥	٣٥٠	٢١٩
النسبة	٢٠ ٪	١٠٫٥٠ ٪	١٩٫٧٣ ٪	١٥٫٦٠ ٪	١٥٫١٤ ٪	٩٫٥٨ ٪	٨٫٢٩ ٪	٨٫٢١ ٪	٧٫٧٢ ٪	٦٫٣٩ ٪	٤٫٥٧ ٪	٩٫٥٨ ٪	٥٫٤٢ ٪	٥٫٤٧ ٪	٢ ٪	٤٫٥٦ ٪	١٫٧٢ ٪	٢٫٢٨ ٪	٣٫٤٢ ٪	٣٫١٩ ٪	١٢ ٪	٢٥٫١١ ٪	١٠٠ ٪	١٠٠ ٪

جنيه ــ كانت تمثل عام ١٩٥٨ ــ ١٩,٧٣٪ ثم أصبحت فى عام ١٩٧٠ ــ ١٥,٦٠٪ .. والمعتقد أن هذا يوضح أن الجمعيات التى تنشأ برؤوس أموال قليلة لا تتمكن من مزاولة نشاطها على الوجه الصحيح ، كما وأن معظمها لا يأخذ طريقه نحو النمو والازدهار .. ومن أجل ذلك فان معظم هذه الجمعيات اما يتوقف ويتعطل عن العمل ، أو تسير الأحوال فيه بأسلوب يؤدى الى فشل الجمعية ، وبالتالى حلها ، وهذا يتضح من الأرقام الاجمالية ، فمثلا نجد أن عدد الجمعيات التعاونية الاستهلاكية فى مصر عام ١٩٥٨ ــ كان يبلغ ٣٠٥ جمعية . أما عدد هذه الجمعيات فى عام ١٩٧٠ ــ يبلغ ٢١٩ جمعية ، مع ملاحظة أنه قد توجد جمعيات أخرى غير أنها متوقفة ولا تعمل .

كما ونحب أن نوضح أنه من الخطأ الاعتماد كثيرا على رقم العضوية التى تظهرها الاحصائيات فى مصر فى استخراج متوسط قيمة الخدمة التى تقدم للعضو ، لأن جملة المبيعات التى تظهرها مختلف الميزانيات أو سجلات الجمعيات لا يفهم منها أنها كانت قاصرة على الأعضاء ، بل يدخل فيها أيضا معاملات غير الأعضاء ، يضاف الى هذا أن رقم العضوية يشتمل فى أغلب الأحيان على عضوية غير متعاملة كالموتى والمسنين والذين ينتقلون من مقارهم أو عملهم الى أماكن أخرى وهكذا . كما وأننا لاحظنا أن الأغلبية الساحقة من هذه الجمعيات لا تفصل فى مبيعات الأعضاء وغير الأعضاء الا فى محافظة القاهرة فان عام ١٩٧٠ أوضح تقدما ملحوظا فى هذا المجال ، اذ تجد بعض الجمعيات الكبرى كجمعية مصانع الطائرات بحلوان وجمعية ضباط الشرطة وجمعية مصر للحرير بحلوان وجمعية مصنع ٩٩ الحربى،وجمعية أسرة التربية والتعليم،وبعض الجمعيات الأخرى ؟ قد أوردت بعض المعاملات مع غير الأعضاء .. الأمر الذى

يجعلنا نجـزم بصعوبة التعرف على حقيقة متوسط قيمة خدمة الفرد فى الجمعيات التعاونية للاستهلاك فى مصر .

هذا مع ان الحركات التعاونية فى الخارج تقوم بدراسات وابحاث يقصـد بها معـرفة نسبة العضوية غير المتعاملة ، لتستطيع معرفة أسباب عدم تعاملها ، والعمل على تلافى وقوع هذه الأسباب . .

وقد جاء فى تقرير للاتحاد التعاونى البريطانى[١٢] نشر عام ١٩٣٩ فيما يتعلق بهذا الموضوع أن هناك عدد من الجمعيات قرر أن ما يقرب من ٢٥٪ من أعضائها يعتبرون أعضاء غير متعاملين ، واستطرد التقرير فذكر أن هناك أساسا معقولا يصحح الاعتقاد بأن من بين الـ ٨ مليـون عضو الذين ينتسون للحركة التعاونية حسب تعداد سنة ١٩٣٧ ــ مليون عضو على الأقل لا يتعاملون معهـا .

وفى بحث آخر أجرى بعد ذلك عام ١٩٤٢ تبين أن هناك نسبة تتراوح بين ١٥٪ و ٢٠٪ من مجموع العضوية تعد غير متعاملة . واذا كانت نسبة العضوية غير المتعاملة قد بلغت فى دولة كانجلترا تقدمت فيهـا الحركة التعاونية الاستهلاكية ما يقرب من الـ ٢٠٪ ، فانى أميل الى الاعتقاد بأن هذه النسبة فى مصر تفوقهـا بكثير نظرا لعدم انتشار الوعى التعاونى وتعدد المتاجر الصغيرة وبخاصة فى الأحياء الشعبية ، وما يكونه أصحاب هذه المتاجر مع سكان هذه الأحياء من علاقات شخصية ، فضلا عن توفير بعض الخدمات مثل البيع بالأجل .

وهناك نقطة على جانب كبير من الاهمية ، تجعلنا لا نطمئن الى معدلات متوسـط قيمة خدمة الفرد بالنسبة للمبيعات ، وذلك لان

جميع الجمعيات التعاونية على الاطـــلاق يعوزها الفهم والاستخدام الاحصائى السليم، والمعتقد أنه يدخل فى هذا المفهوم الادارات المشرفة على التعاون الاستهلاكى اذ أننـــا نرى أن الجمعيات والادارات المشرفة عليها لا توضح الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين، وكما نعرف جميعا أن البحث العلمى يعتبر الأرقام القياسية أحد المؤشرات الاحصائيـــة وأكثرها ارتباطا بحياة الأفراد اليومية •

حيث تصور الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين مدى العبء الذى يتحمله المستهلك ومدى تغير نفقة المعيشة من فترة الى أخرى كنتيجة للتغير فى مستويات الأسعار التى يدفعها المستهلكون لشراء مجمـوعة محددة من السلع والخدمات من أسواق ومتاجر التجزئة •• هذا بالاضافة الى أن الرقم القياسى لأسعار المستهلكين يعتبر أحد الأدوات الضرورية المستخدمة فى الحسابات القومية لتخليص الدخل والمجاميع القومية من أثر التغير فى الأسعار حتى يكون أكثر صلاحيـــة للمقارنات الزمنية • وكذلك يستخدم الرقم القياسى لأسعار المستهلكين لقياس مدى التغير فى الأجور الحقيقية للعاملين •

ومما لا شك فيه ان الجمعيات التعاونيـــة للاســـتهلاك تعـــانى الكثير ، وعلى وجـــه الخصوص فيما يتعلق بالتمويل ، اذ أن هذه الجمعيات تضطر الى الحصول على القروض بفائدة تصل الى ٦,٥٪ ، وفى بعض الأحايين ٧٪ ، فاذا أضفنا الى ذلك أن صافى الربح فى كثير من السلع التموينية لا يكاد يكفى

لتغطية النفقات الادارية .. الأمر الذى جعلها مدينة لمؤسسة السلع الغذائية وحتى يمكن أن تحصل هـذه المؤسسة على ديونهـا فانها كانت تقدم للجمعيات (معونة الشاى) غير أنها توقفت عن ذلك وطالبت الجمعيات بالسداد .

وكذلك فان وزارة التموين كانت تقدم معونات انشائية قـدرها ١٠٠٠ جنيه لكل جمعية تفتح فرعا فى القرى ؛ غير أن الوزارة طالبت الجمعيات التى استجابت لهذه التوجيهات برد هذه المعونات الانشائية .. الأمر الذى حملها أعباء لم تكن تتوقعها .

ولعل من العلامات البارزة التى تمت بعـد أن أوكل أمر التعاون الاستهلاكى الى وزارة التموين والتجارة الداخلية ، وبعد أن صدر قرار وزير التموين باعتبار المراقبة للتعاون الاستهلاكى بالوزارة هى الجهة الادارية المختصة بالنسبة للجمعيات الاستهلاكية ، بذل الجهود لتحقيق توصية المؤتمر القومى العام فى سبتمبر ١٩٦٨ ، والتى تقضى بضرورة اعادة تنظيم البنيان التعاونى بشتى قطاعاته ومختلف مستوياته عن طريق الانتخاب من القاعدة الى القمة ، باعتبار أن طريق الانتخاب سوف يعطى أصحاب المصلحة الحقيقية الفرصة الأكيدة لاعادة تشكيل هذا التنظيم بارادتهم الشعبية وحدها ؛ واختيار قياداتهم المعبرة عنهم والأمينة على مصالحهم كما يهيىء لهم المكان المناسب للمشاركة فى حل مشاكلهم ودفع عجلة الانتاج .. وفى سبيل تأكيد دور التعاون الاستهلاكى ــ صـدر قرار بانشاء مجلس أعلى للتعاون الاستهلاكى تكون مهمته وضـع الخطوط الرئيسية لتنظيم بنيـان التعاون الاستهلاكى وتنسيق دوره

فى التجارة الداخلية ، مع كل من القطاعين العام والخاص . وقد اشترك المجلس الأعلى فى المؤتمر الأول للتعاون الاستهلاكى الذى عقد فيما بين ٢٥ ــ ٢٩ يناير ١٩٧٠ ، وقام ببحوث ودراسات كان لنا شرف الاسهام فى كثير من مناقشاتها فى اللجان المختلفة ، وأصدر التوصيات التى نرفقها بهذا البحث اتماما للفائدة . ونسبقها جدول رقم (١٨) يوضح توزيع الجمعيات فى ٣٠/٦/١٩٧٢ من واقع سجلات ادارة التعاون الاستهلاكى .

جدول رقم (١٨)

يوضح توزيع الجمعيات التعاونية الاستهلاكية على مستوى المحافظات فى ٧٢/٦/٣٠

رقم	المحافظة	جمعيات المحافظات	جمعيات			المجموع
			طائفية	منزلية	خدمات	
١	القاهرة	—	١٠٤	٥	٣	١١٢
٢	الاسكندرية	—	٤٩	٢	—	٥١
٣	المنوفية	١	٣	٣	—	٧
٤	مطروح	—	—	—	—	—
٥	الغربية	١	١٧	٨	١	٢٧
٦	كفر الشيخ	١	٦	١٢	—	١٩
٧	دمياط	١	٢	٢	١	٦
٨	الدقهلية	١	٨	٢	١	١٢
٩	القليوبية	١	١٥	٢	٢	٢٠
١٠	الشرقية	١	٤	١	—	٦
١١	البحيرة	١	١٢	٥	—	١٨
١٢	الاسماعيلية	١	٦	١	—	١٨
١٣	بور سعيد	١	٤	—	—	٥
١٤	السويس	١	٣	—	١	٥
١٥	البحر الأحمر	١	١	١	١	٤
١٦	الجيزة	١	٢٢	٦	—	٢٩
١٧	الفيوم	١	٣	—	١	٥
١٨	بنى سويف	١	٤	١	٣	٩
١٩	المنيا	—	٢	٩	١	١٢
٢٠	أسيوط	١	٤	١	١	٧
٢١	سوهاج	١	٥	—	—	٦
٢٢	قنا	١	٥	٢	—	٨
٢٣	أسوان	—	٨	٥	—	١٣
٢٤	الوادى الجديد	١	٢	—	—	٣
٢٥	سيناء	١	٤	٨	١	١٤
		٢٠	٢٩٣	٨٦	١٧	٤٠٦

توصيات

المؤتمر الأول للتعاون الاستهلاكى

انعقد فيما بين ٢٥ ــ ٢٩ يناير ١٩٧٠ ، المؤتمر الأول للتعاون الاستهلاكى ، وذلك بعد صدور القرار الوزارى لانشاء المجلس الأعلى للتعاون الاستهلاكى ، وكان الهدف من انعقاد هذا المؤتمر هو استعراض ودراسة المشكلات التى تعوق الحركة التعاونية الاستهلاكية عن طريق المهتمين بشئون التعاون والعاملين فيه ، وخبراء وأساتذة التعاون بالجامعات والمعاهد ، بغرض التعرف على أفضل الوسائل لحل مشكلات الحركة التعاونية الاستهلاكية ، والنهوض بها لكى تأخذ دورها فى مجال خدمة القاعدة العريضة من المواطنين •

ولعل من المناسب فى هذا المقام ، أن نوضح أن المؤتمر خلص فى نهايته الى توصيات يحقق تنفيذها الهدف من اقامته ، وقد تليت هذه التوصيات فى نهاية المؤتمر بترتيب معين ، بحيث بدىء بتوصيات التعليم والتدريب التعاونى ، وذلك ايمانا من المؤتمر باهمية التعليم والتدريب ، وقدرته على اخراج قيادات قادرة على أن تخدم مختلف جوانب النشاط التعاونى بروح تعاونية اصيلة •

غير أن وزارة التموين والتجارة الداخلية ، أصدرت هذه التوصيات فى نهاية كتاب يتضمن بعض أبحاث هذا المؤتمر ، وأوردت التوصيات بالصورة الآتية :

أولا — البنيان التعاونى الاستهلاكى :

يقوم البنيان التعاونى الاستهلاكى بجمهورية مصر العربية ، طبقا للأوضاع القائمة على أساس جمعية المحافظة بفروعها فى عواصم المراكز الادارية ، وكذا الجمعيات الطائفية فى الشركات والمؤسسات والهيئات والجمعيات المحلية فى الأحياء هى قاعدة هذا البنيان .

وقد أدى تطبيق هذا التنظيم الى الأمور الآتية :

(أ) تركيز خدمات الجمعيات الاستهلاكية بالمحافظات على عواصمها، وكذا المراكز الادارية التابعة لها .

(ب) حرمان القرى من الخدمات الاستهلاكية بالرغم من مساهمة مواطنيها فى رأس مالها بنصيب كبير .

(جـ) ضخامة حجم العضوية فى هذه الجمعيات واتساع منطقة عملها أدى الى تعذر انعقاد جمعياتها العمومية بسبب عدم توافر النصاب القانونى اللازم لصحة انعقادها مما أدى الى انعدام الرقابة الذاتية بما يجافى ديمقراطية الادارة .

(د) وجود قاعدة هذا البنيان فى عواصم المحافظات أدى الى عدم المام الجمعيات بحاجيات أعضائها الفعلية ـ فضلا عن عدم امكان احكام الرقابة الفعالة على أعمال الفروع .

(هـ) عدم وجود جهاز قمة على مستوى الجمهورية ينسق شئون الجمعيات ويرعى مصالحها ويدافع عنها ويمدها بالمساعدات اللازمة وعلى وجه الخصوص الناحية الفنية منها .

وحيث تبين أن وجود جمعيات تعاونية فى القرى سوف يؤدى الى ضعف رأس مالها من ناحية واحتمال عـدم توفر الـكفاءات الادارية بمجالس ادارتها من ناحية أخرى بما لا تتوافر معه مقومات نجاح هـذه الجمعيـات •

فقد رؤى أن تكون قاعدة البنيان التعاونى جمعية المركز والجمعيات الطائفية ، ويشكل التنظيم على الوجه الآتى :

١ ـ جمعيـة المركز :

تفتح فروعا لهـا فى عواصم المراكز وفى القرى التابعة لهـا ، على أنه بالنسبة للقرى الصغيرة التى لا يسمح حجمها اقتصاديا بفتح فروع فيهـا ، فيمكن خدمتها بعربات البضـاعة المتنقلة على أن ينفـذ ذلك تدريجيا •

٢ ـ الجمعيات الطائفية والمنزلية وجمعيات الهيئات :

وهذه الهيئات تشترك مع جمعيات المراكز فى عضوية الاتحاد التعاونى بالمحافظـة •

ينشأ اتحاد تعاونى استهلاكى فى كل محافظة يتكون من الجمعيات التعاونية الاستهلاكية القائمة بدائرة عمله •

٣ ـ الاتحاد التعاونى الاستهلاكى بالمحافظة :

وللجمعيات المدرسية أن تنضم الى هذا الاتحاد •

ويباشر الاتحاد التعاونى بالمحافظة نشاطا ذا طبيعتين :

الأول – نشاط تنظيمي وعلى الاخص ما يلى :

(أ) الاشراف على تنفيذ الخطة والقرارات العـامة المنظمة التى تصدرها وزارة التموين والتجارة الداخلية باعتبارها الجهـة الادارية المختصة .

(ب) تنسيق الجهود المشتركة بين الجمعيات وبينها وبين سـائر المؤسسات والهيئات المتصلة بها .

(ج) دراسـة المشـاكل التى تعترض الجمعيات ووضـع الحلول المناسبة لهـا .

(د) تقديم التقارير الخاصة بأوضاع الجمعيات التى يستدعى الأمر اصدار قرارات بحلها وتصفيتها الى الجهة الادارية المختصة .

(هـ) يتولى الاتحاد التحقق من قيام مراجعى الحسابات بمهمتهم على الوجه الأكمل طبقا لقانون التعاون والأصول المحاسبية مع عدم الاخلال برقابة الجهاز المركز للمحاسبات .

(و) يتولى الاتحاد وضع جـدول للمحاسبين القانونيين حتى يمكن لمجالس ادارة الجمعيات أن ترشح من بينهم من يقوم بمراجعة حساباتها وعرض ترشيحاتها على الجمعية العمومية لاختيار من تراه وتحديد أتعابه .

الثانى – نشاط تجارى :

حيث يقوم بتجارة الجملة بالنسبة لجميع الجمعيات التعاونية المنتمية اليه فى السلع التى يرى من صالح الجمعيات قيامه بهـا على أن تحـدد هذه السلع بقرار من الجمعية العمومية .

٤ ــ الاتحاد التعاونى المركزى الاستهلاكى :

ــ ويعتبر قمة البنيان التعاونى الاستهلاكى ، ويعمل على مستوى الجمهورية ويشترك فى تكوينه الاتحادات التعاونية الاستهلاكية بالمحافظات .

ــ ويباشر هذا الاتحاد أغراضا تنظيمية ، فيتولى بوجه خاص :

(أ) الاشراف على الاتحادات للعمل على تنفيذ السياسة العــامة للحركة التعاونية الاستهلاكية التى ترسمها الوزارة .

(ب) بحث العقبات التى تعترض الاتحادات والعمل على تذليلها .

(جـ) توجيه الاتحادات نحو تحقيق أغراضهــا فى نطاق الخــطة الموضوعة من الوزارة والتى يسهم فيها .

(د) تنسيق العمل بين القطاع التعــاونى الاستهلاكى مع القطاعات الأخرى .

(هـ) التنسيق بين الاتحادات بالمحافظات .

(و) تخطيط وتوفير سبل التمويل للجمعيات التعاونية والاتحادات الاستهلاكية بالمحافظات .

(ز) تمثيل الحركة التعاونية الاستهلاكية فى الداخل والخارج .

(ح) الاشتراك مع الاتحادات المركزية النوعية الأخرى (كالزراعى ، الحرفى ، الخدمات ... الخ) فى تكوين الاتحاد التعــاونى للجمهــورية .

تمويل اتحادات المحافظة :

فى هذا المجال يوصى المؤتمر بما يلى :

١ ـ تكتتب الجمعيات المنتمية للاتحاد التعاونى بالمحافظة بنسبة ١٠٪ من رأس مال كل منها للاستعانة بهذه المبالغ فى تجارة الجملة التى يتولاها الاتحاد .

٢ ـ تشترك الجمعيات المنتمية الى الاتحاد التعاونى الاستهلاكى فى المحافظة باشتراكات سنوية بنسبة ١٠٪ من الفائض قبل التوزيع وبحد أقصى ٥٠٠ جنيه وحد أدنى ٢٠ عشرون جنيها لاتحاد المحافظة .

توزيع فائض الجمعيات والاتحادات التعاونية بالمحافظات :

يجب أن يكون هذا الفائض موزعا بما يحقق الأهداف الآتية :

(أ) المساهمة فى تمويل عمليات الجمعيات .

(ب) مكافأة أعضاء مجلس الادارة تشجيعا وحافزا لهم .

(ج) مكافأة العاملين فى الجمعية حثا على النهوض بها .

(د) المساهمة فى التعليم والتدريب التعاونى .

(هـ) توزيع عائد على المعاملات .

(و) اعطاء فائدة محدودة على رأس المال .

(ز) تقديم المعونات المحلية والعامة .

وفى ضوء هذه الأهداف يوصى المؤتمر أن يكون توزيع الفائض بعد أداء رسوم الاتحاد والمخصصات الأخرى على الوجه التالى :

(أ) ١٠٪ من الفائض يخصص للاحتياطى العام بدون توقف مهما بلغت نسبته الى رأس المـال •

(ب) يخصص نسبة الفائدة على رأس المـال بالفئات التى يقررها النظام الداخلى على ألا تتجاوز ٢٠٪ من الفائض وبحد أقصى ٤٪ من قيمة السهم •

(جـ) يخصص نسبة ٥٪ للتدريب والتثقيف التعاونى لرفع الكفايات والمهارات للعاملين بالجمعية •

(د) يخصص نسبة ٥٪ كحد أقصى كمكافأة للعاملين فى الجمعيـة ترتبط بما يبذله كل منهم من جهـد غير عادى بحـد أقصى ٥٠ خمسون جنيها للعامل سنويا •

(هـ) يخصص نسبة ٥٪ كحد أقصى لمكافأة أعضاء مجلس الادارة ، ويتضمن بدل حضور الجلسات ومكافأة كل عضو بمقدار الجهد الذى يبذله فى سبيل أداء ما يسند اليه من مهام وذلك بحد أقصى ١٠٠ مائة جنيه للعضو الواحد •

(و) يخصص ١٠٪ كحد أقصى للخدمات المحلية والعامة فى منطقـة عمل الاتحـاد •

(ز) يوزع الباقى على الأعضاء باعتباره عائدا بنسبة معاملة كل منهم مع الجمعيـة •

الادارة :

أ — الجمعية العمومية :

من الأهمية بمكان تيسير انعقاد الجمعيات العمومية حتى يمكن أن تؤدى بدورها فى الرقابة والتوجيه باعتبارها صاحبة السلطة فى الجمعية ، وتمثل مجموع مصالح المساهمين ، ويرى المؤتمر فى هذا الصدد الأخذ بنظام المندوبين الذين يتم اختيارهم بطريق الاقتراع السرى فى اجتماعات فرعية بالقرى ومن هؤلاء المندوبين تتكون الجمعية العمومية لجمعية المركز .

أما بالنسبة للاتحادات التعاونية بالمحافظات ، فتتكون الجمعية العمومية فيها من جميع أعضاء مجالس الادارة فى جمعيات المراكز والبنادر الطائفية بالنسبة لاتحاد كل محافظة وبالنسبة للاتحاد المركزى تتكون الجمعية العمومية من جميع أعضاء مجالس ادارة الاتحادات التعاونية الاقليمية بالمحافظات .

ب — مجلس الادارة :

يشكل مجلس ادارة جمعية عن طريق انتخاب ممثلين لمناطق الجمعية كالأقسام بالنسبة للبنادر والقرى بالنسبة للمراكز ، مع اتاحة الفرصة لتمثيل كافة المناطق فى حدود عدد أعضاء مجلس الادارة وفقا لما ينص عليه النظام الداخلى للجمعية الذى يضعه الاتحاد التعاونى بالمحافظات .

تمثل الجمعيات التعاونية بعضو على الأقل وعضوين على الأكثر فى مجلس ادارة الاتحاد بالمحافظة وفقا للنظام الداخلى لاتحادات المحافظات الذى يضعه الاتحاد التعاونى المركزى .

وتمثل الاتحـادات الاستهلاكية بالمحافظات بعضـو على الأقل فى مجلس ادارة الاتحاد المركزى طبقا لمـا ينص عليه فى النظام الداخـلى الذى تضعه وزارة التموين والتجارة الداخلية •

ولكل جمعية أن تشكل من بين أعضاء مجلس ادارتها لجنة تنفيذية يضم اليها مدير الجمعية لمتابعة تنفيذ قرارات مجلس الادارة •

ويجوز أن يعهد المجلس الى عضو أو أكثر من أعضائه بمهام خاصة يحدد مجلس الادارة نطاقها وأجلها وقيمة المكافأة عليهـا — على أن يصدر باعتماد المكافأة قرار من الاتحاد التعاونى للمحافظة •

وتدعيما لمكافأة مجلس ادارة الجمعية يكون للاتحـاد التعاونى بالمحافظة حق تعيين خبراء وتحديد أجرهم •

حل وانقضـاء الجمعية :

يصدر الوزير المختص قرارا بحل الجمعية وانقضائها وتعيين مصفين لها بناء على تقرير مقـدم من الاتحاد التعاونى بالمحافظة الى الوزارة عن أوضاع الجمعية التى تتطلب الحل أو الانقضاء مع عدم الاخـلال بحق الجمعية العمومية الغير عادية فى الحل بالطريق الاختيارى عند الانقضاء •

توصيات عامة

١ — يجب الفصل بين اختصاصات مجلس الادارة باعتباره سلطة رسم السياسات والاشراف على نشـاط مدير الجمعيـة والتعرف على احتياجات الأعضاء وعقد الصفقات اللازمة وتنفيذ توجيهات الاتحـاد التعاونى المختص والجهـة الادارية المختصة وبين اختصاصات المدير باعتباره رئيس الجهاز التنفيذى بالجمعية أو الاتحاد •

٢ ــ يجب النص على اجازة الندب من الحكومة والمؤسسات العامة وشركات القطاع العام للعمل فى الجمعيات التعاونية والاتحادات أسوة بجواز الاعارة حتى يستفيد القطاع التعاونى بالكفايات المتوافرة فى القطعات الأخرى .

٣ ــ يقتضى النص على اعتبار أموال الجمعيات التعاونية الاستهلاكية فى حكم الأموال العامة وأوراقها فى حكم الأوراق الرسمية ــ وأعضاء مجالس اداراتها والعاملين فيها فى حكم الموظفين العموميين وذلك فى تطبيق قانون العقوبات .

٤ ــ يكون الطعن فى قرارات الوزير المختص أو الجهة الادارية المختصة أمام القضاء الادارى باعتباره جهة القضاء المختصة .

٥ ــ يضع الاتحاد التعاونى الاستهلاكى المركزى الخطوط العريضة التى يمكن أن يعامل بها العاملون فى الجمعيات التعاونية للاسترشاد بها .

٦ ــ يوصى المؤتمر بأن يتضمن التشريع التعاونى الجديد المبادىء والأسس التى أقرها .

ثانيا ــ الاشراف والرقابة :

يوصى المؤتمر بالآتى :

١ ــ وضع هيكل تنظيمى يحدد العقوبات الادارية ويبين اختصاصاتها فى المجالين الاشرافى والرقابى مأخوذا فى الاعتبار التسلسل فى العلاقة بين هذه المستويات وتلافى الازدواج وتدعيم الهيكل بالكفايات المتخصصة .

٢ ــ تضع الوزارة خطة وسياسة تنمية الحركة التعاونية الاستهلاكية

وتتولى الاشراف والرقابة عليها ومتابعة تنفيذ الخطة التى تتولاها الاتحادات •

٣ ــ الموافقة على النظام الحسابى الذى أعدته الوزارة كنموذج يمكن اتباعه •

٤ ــ تلتزم الجمعيات باعداد موازنات تخطيطية تتحدد على ضوئها الخطة التى تتبعها فى السنة التالية وتكون أساسا لمراقبة التنفيذ فيما بعد •

ثالثا ــ التمويل والسلع :

يرى المؤتمر أنه لما كان التعاون الاستهلاكى يعتبر أداة من أدوات التطبيق الاشتراكى للدولة وهو يكمل رسالة القطاع العام نظرا للتشابه بينهما من حيث الهدف وخدمة الشعب وخضوع كليهما لرقابة الأجهزة الشعبية والتنفيذية للدولة •

ومن هنا فان المؤتمر يوصى بأن يتضمن نشاط التعاون الاستهلاكى الاتجار بالجملة خاصة وأنها تعمل على تيسير حصول هذه الجمعيات على احتياجات بانتظام وبكميات وبأسعار فى صالح الجمعيات والمستهلكين الأعضاء فيها فضلا عن أنها تشكل موردا من الموارد اللازمة لمباشرة نشاطه وذلك أخذا بما هو مطبق فى كثير من الدول الاشتراكية وعلى أساس هذا المفهوم يوصى المؤتمر بالآتى :

١ ــ تزاول الاتحادات التعاونية الاستهلاكية بالمحافظات وظيفة تجارة الجملة لتغذية الجمعيات التعاونية بالمحافظة باحتياجاتها كما تزاول تجارة الجملة بجانب القطاع العام لغير فروعها داخل المحافظة ويشمل ذلك جميع السلع المنتجة محليا أو المستوردة •

٢ – يكون للجمعيات التعاونية الاستهلاكية الحق فى شراء السلع مباشرة من الشركات المنتجة والمستوردة مع تمتعها بكافة المزايا وبذات الشروط التى تتعامل بها مع شركات القطاع العام فى كافة المجالات التجارية وأعمال التوريدات واعداد وتهيئة السلع الاستهلاكية وما يرتبط بذلك من مختلف العمليات والأنشطة التى تمارسها وتقوم بها شركات القطاع العام فى الحال والاستقبال .

٣ – تركز الجمعيات التعاونية فى المراكز نشاطها على تجارة التجزئة خدمة للمستهلك ، مع التوصية بأن تعطى التعاونيات وسائل التدعيم من الدولة ومن القطاع العام لمباشرتها هذا النشاط .

٤ – ضرورة تنسيق الجمعيات التعاونية الانتاجية مع نشاط التعاون الاستهلاكى بحيث يتركز نشاط التعاون الانتاجى بالدرجة الأولى على تحسين الانتاج ورفع مستوى المنتجين وأن يعاونه التعاون الاستهلاكى بدراسة الاحتياجات الفعلية للأسواق ومساهمته فى عمليات توزيع الانتاج .

٥ – يجب أن يكون التمويل بشتى صوره ميسرا للجمعيات وبشروط معتدلة ، ويقترح المؤتمر فى هذا الشأن ما يلى :

(أ) أن تقدم البنوك قرضا للاتحاد التعاونى الاستهلاكى المركزى بفائدة لا تزيد على ٤٪ وبموجب سندات بضمان الدولة وقابلة للرهن لدى البنك المركزى المصرى على أن يتولى الاتحاد توزيع القروض على الجمعيات بمعرفة اتحادات المحافظات بنفس الشروط وبموجب ما تسفر عنه الرقابة على الجمعيات وتقرير استحقاقها للتمويل .

(ب) تقوم البنوك التجارية بتيسير التمويل للمخزون السلعى وكذا البضائع بالطريق وبفوائد مخفضة لا تزيد عن ٥٪ •

٦ ـ استئنافا لما كانت تقوم به الدولة من اعانة الجمعيات عند فتح فروع جديدة من الموارد العامة فيوصى المؤتمر بأن تتحمل الدولة بكافة المصاريف الانشائية الناتجة من تنفيذ سياسة فتح وحدات جديدة كما تتولى تعويضها عن الأعباء التى تترتب على مزاولة النشاط التعاونى فى تلك المناطق وذلك تمكينا للجمعيات من الاستمرار فى أداء رسالتها فى هذا المضمار على الوجه الأكمل •

٧ ـ لما كان الدعم المالى للجمعيات يجب أن يرتكز على قواعد سليمة ، فيوصى المؤتمر بضرورة قيام الجمعيات التعاونية الاستهلاكية باتباع نظام مالى ولائحة محاسبية موحدة وأن تقدم ميزانيات تقديرية موضحا بها تفاصيل أبواب المصروفات والايرادات المتوقعة مع الاسترشاد فى ذلك بالمعدلات النمطية وأن تكون هذه الميزانيات أساسا لتحديد قيمة التعويضات المستحقة عن الانشاءات الجديدة للفروع المكلفة بافتتاحها •

٨ ـ نظرا لأهمية الموارد الذاتية فى التمويل لهذا يوصى المؤتمر بالعمل على تنمية رؤوس الأموال والاحتياطيات خصوصا وأن الحركة التعاونية الاستهلاكية متجهة الى التوسع فى خدمة القطاع الريفى ـ ويؤمن المؤتمر بأن المستهلكين يرحبون بزيادة الاكتتاب فى رأس المال طالما يشعرون بما تؤديه لهم جمعياتهم من خدمات •

٩ ـ يوصى المؤتمر بوجه خاص الى ضرورة مراعاة الأعباء الطارئة على الجمعيات فى مناطق العدوان وكذلك مناطق التهجير حتى تتمكن من النهوض بمسئولياتها كاملة وذلك بصفة عاجلة •

رابعا – التعليم والتدريب التعاونى :

تخطيط سياسة التعليم :

١ – يوصى المؤتمر بأنه ينبغى أن يكون هناك تجاوب عام نحو نشر الثقافة التعاونية فى شتى مراحل التعليم على اختلاف أنواعه وتدرج مستوياته ، وذلك بأن يعاد دراسة مناهج التعليم بحيث يفسح المجال لتدريس التعاون وفلسفته ونظمه ومشكلاته كمادة مستقلة فى المدارس والمعاهد والكليات .

٢ – تدعيم انشاء المعاهد والكليات التعاونية وتخطيط برامجها بحيث تتمكن من تخريج القيادات الأمينة النزيهة المدربة المؤمنة بفلسفة التعاون وأهدافه فى ظل مجتمعنا الاشتراكى وبحيث تكون قادرة على تولى جميع الوظائف فى مختلف المراحل الادارية والتنفيذية فى القطاع التعاونى .

٣ – العمل على انشاء كلية تعاونية على مستوى الجمهورية وكذا تدعيم وانشاء مراكز للتدريب التعاونى فى القاهرة والمحافظات لمواجهة التطور المنتظر للتعليم والتدريب التعاونى .

٤ – الاستمرار فى سياسة ايفاد العاملين فى الحقل التعاونى الاستهلاكى الى الدول المتقدمة تعاونيا والاستفادة من المنح التى تقدمها تلك الدول .

٥ – ينبغى أن تكون هناك علاقة وثيقة مستمرة بين الجامعات والحركة التعاونية ، وذلك عن طريق الاتصال بالدراسات العليا المتخصصة فى هذا المجال .

نشر الثقافة العـامة التعاونية :

١ ـ نشر الثقافة التعاونية بين المواطنين بالوسائل الآتية :

(أ) وضع خطة مشتركة بين وزارة التموين ولجنـة التعـاون فى الاتحاد الاشتراكى من شأنها تحقيق هذا الغرض واعـادة الثقة بالحركة التعاونية •

(ب) ايجاد حوافز لخلق ونشر المكتبة التعاونية المتخصصة •

(جـ) أن يكون هناك تعاون وثيق بين الأجهزة العليا للتعاونيـات فى الوطن لتوحيد المصطلحات التعاونية ونشر الفكر التعاونى الموحد •

٢ ـ تشجيع مشاركة المرأة فى نشاط الحركة التعاونية الاستهلاكية وذلك عن طريق تمثيلها فى لجان المستهلكين وتشجيع قيام اللجان النسائية التعاونية ومجالس ادارة الجمعيات التعاونية الاستهلاكية •

التـدريب :

١ ـ وضع برامج تدريبية من شأنها استمرار تدريب العاملين فى مجال التعاون على مختلف مستوياتهم بمعرفة اخصائيين وخبراء التعاون وعقد هذه البرامج التدريبية دوريا •

٢ ـ تشجيع انشاء الجمعيات التعاونية للطلبة فى المدارس والكليات وذلك تأكيدا للمفهوم العـلمى فى التعاون والذى يتطلب العمـل على تدعيم الدراسات النظرية بالتطبيق العلمى وخاصة بين النشىء وذلك حتى تتحقق الفائدة المرجوة •

التعيين :

١ – منح الأولوية فى شغل الوظائف بالجمعيات والهيئات التعاونيـة لخريجى المعاهد العليا التعاونية ويشمل ذلك الجهات المشرفة على هذه القطاعات .

٢ – تفضيل الذين تلقوا دراسات تعاونية فى أعمال الجمعيات التعاونية الاستهلاكية والعمل على اعداد دورات تدريبية للعاملين حاليا ممن لم يتلقوا هذه الدراسات .

المركز الثقافى :

ضرورة عودة المركز الثقافى بالأسكندرية الذى أنشأه التعاونيون اليهم ، خاصة وأن المؤتمر القومى الأول طالب بضرورة الاسراع فى هذه الخـطة .

الفصل الثالث

النشاط التعاوني في القطاع الحرفي والصناعات الصغيرة

مقدمة :

ظهرت الجمعيات التعاونية للانتاج نتيجة لرغبة العمال القوية فى التخلص من استغلال أصحاب الأعمال ، واستبدادهم وتحكمهم ، وكذلك نتيجة لرغبتهم فى أن يشعروا بأنهم أصحاب العمل ، وفى أن يتفرغوا له دون أن يحد من انطلاقهم واحساسهم الداخلى بأنهم انما يشتغلون من أجل زيادة أرباح الرأسماليين مما يثبط همتهم ويفتر من عزيمتهم ، ولذا يطلق على هذه الجمعيات اسم « الجمعيات التعاونية العمالية » •

وتضم هذه الجمعيات المنتجين أو العمال الحرفيين المشتغلين بالصناعات الصغيرة والريفية •• ويقصد بالصناعات الصغيرة تلك الصناعات الحرفية واليدوية التى تمارس داخل مصانع صغيرة يعمل فى كل منها عدد محدود من العمال ، وتتميز منتجاتها بالطابع اليدوى أو النصف آلى ولا يحتاج انتاجها الا لمعدات بسيطة •• وغالبا ما تنتشر هذه الصناعات فى الريف والمدن حيث تقوم فى الغالب على الجهود الفردى والمهارات المكتسبة •

وهناك أهمية كبيرة فى مجتمعنا لهذا القطاع الخاص بالصناعات الصغيرة حيث تبلغ قيمة منتجاته ما يقرب من ٤٠ مليون جنيه سنويا ، ويصدر من هذا الانتاج ما تبلغ قيمة أكثر من ٢٠ مليون جنيه • كما

ويضم القطاع الخاص للجمعيات التعاونية الانتاجية التى ترعى الصناعات الصغيرة وصغار الصناع والحرفيين ما لا يقل عن ٣٠٠ ألف حرفى وصانع لا يدخل عدد كبير منهم فى نطاق الاحصائيات وذلك لأن عددا كبيرا منهم يعمل فى جماعات أو منشآت يقل عدد العاملين بهـا عن عشرة أفراد .. هذا بالاضافة الى أنه يوجد فى مجتمعنا ما يقدر بـ ٢ مليون حرفى وصانع غير منضمين حتى الآن فى أى تنظيمات تعاونية .

ومن الاتجاهات المحمودة أن تعمل الدولة على تشجيع تأسيس الجمعيات التعاونية للانتاج ، والعمل على تنمية الصناعات الصـغيرة ، خاصة وأنه يمكن لعدد كبير من هذه الجمعيات أن تنتج كثيرا من السلع التى يحتاج اليها الفلاحون ، فاذا تمكنا من اقامة عدد من هذه الجمعيات فى الريف ، فان هذا بالاضافة الى أنه يحقق انتاج سلع تشبع احتياجات الفلاحين فانه أيضا يخفف من حدة أزمة النقل لأن الريف يضطر الى شراء هذه السلع من أماكن بعيدة عنه ويستخدم مختلف الوسائل لنقلها .

ونحب أن نوضح أن التبعات الثقال الملقاة على عاتقنا الآن تدفعنا الى ضرورة الاهتمام بتنظيم الصناعات الريفية ، وساكن القـرية هو المحـترف للصـناعات الريفيـة ، وهـو المستهلك الأخير للجانب الأكبر من منتجاتها .. حيث أن هذه الصناعات ستسهم فى تأثيث منزله .. وفى توفير الأدوات اللازمة للحقل .. تعتمد الى حد كبير على خامات القرية .. ومن ثم فانها تجىء مطبوعة بالطابع الريفى ، وينبغى أن تستمد وجودها منه لأنهـا تعتمد على ما فيه من الطاقات والخامات ، كمـا تعتمد على السوق المحلية والسوق هى علة وجود الصناعات ومادة بقائها .

وفى سبيل تشجيع هذا النوع من التعاونيات بصفة عامة ، وأيا كانت أنواعها •• نرى الدول الاشتراكية التى أممت ممتلكات كبار المـلاك والرأسماليين الضـخمة لوسائل الانتاج وحولتهـا الى ملكيـة عامة للشعب •• تقرر أن ممتلكات الفلاحين الخالصة ، وممتلكات الحرفيين لا يجوز تأميمهـا ، لأنها ليست ثمرة استغلال العمل المـأجور ، بل عبارة عن ملكية تتجت عن جهد وعرق وكفاح الفلاحين والحرفيين •• وحتى وان أدى تطورها ونموها الى كبر القـدر الذى تسـهم به فى الدخل القومى •

خطط وبرامج تنمية الصناعات الصغيرة :

لعل من المناسب ان نوضح أهمية وضع خطط وبرامج التنمية للصناعات فى تنميـة اقتصاديات اى مجتمع من المجتمعات •• ومن اجل ذلك فاننا نورد هذا التقرير الذى اصـدره المؤتمـر الافريقى الآسيوى الأول لتنمية(١٣) الصناعات الصغيرة عام ١٩٦٩ •

اولا ــ دور الصناعات الصغيرة فى عملية تصنيع الدول النامية :

١ ــ تلعب الصناعات الصغيرة دورا هاما فى أى اقتصاد سـواء كان متقدما أو ناميا ، فهى تساهم بنسبة كبيرة فى عدد من المشروعات الصناعية وفى تشغيل العمال الصناعيين ، وفى اجمالى الانتـاج الصناعى للدولة • وللصناعات الصغيرة وضعا خاصا فى أى اقتصاد بسبب مشاكل التنمية المتصلة بها لأنها فى حاجة الى اجراءات خاصة بالتنمية والعون حتى تستطيع علاج الضعف الهيكلى والتغلب على الصعوبات التى تواجهها نظرا لصغر حجم عملياتهـا • وتتمثل

نقاط ضعفها ومعوقاتها فى نقص الموارد المـالية ، وصعوبة الحصول على قروض ، والافتقار الى المعرفة التكنولوجية والادارية والعمال المهرة والآلات الحديثة ، كما أن المنشآت وظروف العمل غير مرضية، هذا بالاضافة الى استخدام نوع ردىء من المواد الأولية والافتقار الى المعلومات الخاصة بالأسواق • وتبرز هذه المشكلات بشكل خاص فى قطاع المشروعات الصغيرة فى الدول النامية حيث تواجه الصناعات بوجه عام ، وبصرف النظر عن حجمها ، صعوبات ناشئة من قلة الموارد فيما يتعلق برأس المـال ، والمهـارة الفنية وقلة الأسواق وغير ذلك من المعوقات • وفى نفس الوقت نجـد أن الصناعات الصغيرة تتمتع بمزايا خاصة ، وهو الأمر الذى يتضح بشكل خاص فى الدول النامية حيث تقوم تلك الصناعات بدور واضح فى التنمية الصناعية الأمر الذى يبرر وضع سياسة خاصة باجراءات تدعيمها •

٢ ـ ومما لا شك فيه أن المشروعات الصناعية الصغيرة تفتقر الى المعدات الحديثة والكفاءة الادارية وتعانى من انخفاض الانتاجية ورداءة نوع الانتاج الا أن هذا القصور ليس بالضرورة نتيجة لصـغر الحجم • وتوجد أمثلة لا حصر لها ، فى جميع أنحاء العالم ، عن صناعات حديثة من جميع الأوجه ومع ذلك فهى صغيرة ، غير أن تلك الصناعات تستخدم معدات حديثة وتطبق الأساليب العلميـة فى التصـنيع والادارة ، كما أن منتجاتها تتميز بجودة النـوع سواء كانت سلع بسيطة أو معقدة • ويستهدف أى برنامج لتنمية الصناعات الصغيرة تحقيق مستويات حديثة ، سواء عن طريق انشاء مشروعات جديدة ذات كفاءة أو باستخدام الأساليب المستحدثة فى المشروعات القائمة •

٣ ـ ونظرا لأن الصناعات الصغيرة تستطيع المساهمة فى تدعيم وتنويع الهيكل الصناعى ودفع عجلة التصنيع فان الحكومات فى جميع الدول النامية تقريبا تهيىء لها مقتضيات التنمية عن طريق خطط وبرامج التنمية • ومن المتفق عليه بوجه عام أنه يمكن انتاج بعض المصنوعات بطريقة اقتصادية وبكميات صغيرة وأن انتاجها بكميات صغيرة يكون أكثر اقتصادا من انتاجها بكميات كبيرة • وفى هذه الحالة لا يشكل صغر حجم العملية عقبة بل أنه يهيىء مجالا للمنافسة • وقد لا يقتصر دور الصناعات ذات الكفاءة على التواجد مع المشروعات الكبيرة ومنافستها بنجاح ، ولكن يمكن قيام علاقات تكميلية فيما بينهم ، مثل التعاقد من الباطن ، حيث تقوم الصناعات الصغيرة بانتاج أجزاء مختلفة أو تقوم بمرحلة معينة من العمليات أو مرحلة التجهيز النهائى لها •

٤ ـ وقد يكون صغر الحجم فى حالات كثيرة أخرى مجرد مرحلة من مراحل النمو : فمثلا قد تبدأ بعض الصناعات على نطاق صغير ثم تنمو من ناحية عدد العمال ، وحجم المصنع ، والمعدات وحجم ومعدل الانتاج •

٥ ـ تستخدم كثير من الصناعات أساليب انتاجية تعتمد على زيادة عدد العمال ، وهى أساليب تكون فيها نسبة رأس المال المستثمر منخفضة بالنسبة لمعدل العمالة وهو أمر له أهمية خاصة فى الدول التى تعانى من نقص رؤوس الأموال ووفرة الأيدى العاملة • ويمكن استخدام هذه الأساليب فى معظم المنشآت ، جنبا الى جنب مع العمليات الآلية ويظل المشروع على درجة مرضية من الكفاءة • وحتى اذا استخدمنا الأساليب المستحدثة على نطاق واسع فى

المشروع الصغير ووقعنا نسبة رأس المـال الى حجم العمالة ، فان مبلغ رأس المـال الذى نحتاجه معقول ويمكن أن يقوم القطـاع الخاص المحلى بتمويله دون اللجوء الى الاستثمارات الأجنبية أو مساهمة الحكومة • وبذلك نجد أن تنمية الصناعات الصـغيرة يهيىء طريق فعال لحشد المدخرات والمبادرات الخاصة •

٦ ــ تعتبر عملية الانتاج بمعدلات صغيرة السبيل الوحيد لتغطية الطلب المحلى اذا كان طلب السوق لسلعة معينة محدود • وينطبق هذا الوضع بالفعل على الأسواق المحلية النائية مثل المدن الصـغيرة والمناطق الريفية • وبذلك تقوم الصناعات الصغيرة بدور فعال فى برامج اللامركزية الصناعية • وقد تساهم أيضا فى تصدير المنتجات ، وهو أمر يدعو الى التشجيع خاصة فى الدول التى تقوم بعمليـة التصنيع والتى تحتاج الى مبالغ كبيرة من العملات الصعبة لتمويل وارداتها من رأس مال وسلع أخرى •

٧ ــ تهيىء الصناعات الصغيرة ، فى المناطق النامية والمتقدمة على حد سواء ، الفرصة لاستغلال الموارد التى قد تظل بدونها معطلة بما فى ذلك أصحاب الأعمال ، ورأس المـال ، والعمال والمواد الأولية • فاذا ما هيئنا التوجيه المناسب والاعانة لهـذه الصناعات لاجتذبت بعض الأشخاص الذين نظرا لافتقارهم الى المعلومات التكنولوجية والادارية وجهلهم بما تحققه الصناعة من تطلعات يفضلون الاستمرار فى أعمالهم الحالية أو الاشتراك فى أوجه نشاط أخرى تقـل فيها المجازفة مثل التجارة وبناء المساكن • وتعتبر هذه الصناعات عاملا مهما فى تعبئة المدخرات الخاصة التى قد تظل معطلة ، أو تنفق على الكماليات أو توجه نحو أوجه النشاط غير المنتجة • وقد تتيح

هذه الصناعات استغلال المواد المتوفرة بكميات صغيرة ، أو المواد التى تقل درجة جودتها أو مخلفات بعض الصناعات •

٨ ــ تهيىء الصناعات الصغيرة مجالا لتدريب العمال والاداريين الأمر الذى يغرى الفنيين المهرة والمديرين والعمال على انشاء مشروعات صناعية خاصة بهم والأهم والأعم من ذلك هو أنها تهيىء أفضل الوسائل لتنمية العمليات الصناعية عن طريق استمالة أفراد من مستويات متباينة ومن أصحاب الموارد المالية المحدودة يكادوا أن يكونوا بلا خبرة فنية أو ادارية تذكر ، فى المساهمة فى تصنيع بلدهم • ويمكن تحقيق ذلك بتوفير التوجيه والعون والتدريب ومساندة هؤلاء الأفراد فى جميع مراحل التخطيط والانشاء والعمليات الصناعية للمشروع • والدور الذى تلعبه الصناعات الصغيرة له أهمية حاسمة وخاصة فى الدول التى حصلت حديثا على استقلالها ، حيث يتكون الهيكل الصناعى أساسا من عدد محدود من الصناعات الكبيرة والمتوسطة تكون اما أجنبية ، أو مملوكة للحكومة أو ملكا لعدد من الأفراد ، هذا بجانب عددا كبيرا من المشروعات الصناعية التقليدية والحرف والصناعات اليدوية والمنزلية • والافتقار الى مجموعة وسيطة من الصناعات الصغيرة الحديثة ليس فقط عاملا فى عدم توازن الهيكل الصناعى ، ولكنه أحد عوامل تجمد الاقتصاد ككل • ولأسباب كثيرة تحجم الحكومة والمستثمرين الأجانب عن امتلاك وتشغيل المنشآت الصغيرة • وحتى تنمى الصناعة الصغيرة ينبغى أن تنمى المشروع الخاص المحلى • ان تنمية هذا القطاع ، وخاصة فى الدول التى يوجد بها عدد قليل من الصناعات الصغيرة ليس وسيلة لتدعيم وتنويع الاقتصاد

ورفع مستوى المعيشة فحسب ولكنه يحقق أهدافا سياسية واجتماعية عن طريق خلق طبقة جديدة من رجال الصناعة المحليين .

ثانيا ــ خطة التنمية :

١ ــ لا تقوى الصناعات الصغيرة ، بسبب ضعفها والصعوبات التى تواجهها ، على وضع برامج المعونة ــ الذاتية وتنفيذها . ومن ثم فتنمية هذه الصناعات يدخل فى نطاق مسئولية الحكومة . وتستهدف الاجراءات الحكومية أساسا مساعدة الصناعات الصغيرة للتغلب على عيوبها ، أو للانتفاع بمزايا صغر حجمها بطريقة أفضل ، ولتحقيق مستوى أعلى من الكفاءة . ومن الضرورى أن يحدد هذا الاجراء بوضوح الصناعات التى لديها امكانية النمو والتى تحتاج الى معونة وأن يميزها عن غيرها . وهنا تكمن أهمية تعريف الصناعات الصغيرة الذى يستند على معايير دقيقة وملموسة .

٢ ــ يعتبر صغر الحجم موضوع نسبى ولا يمكن ايجاد تعريف كمى عام يمكن قبوله . وتختلف تعريفات الصناعة الصغيرة اختلافا كبيرا ليس من بلد الى بلد فحسب بل وفى نفس البلد أحيانا . وهذا الاختلاف له ما يبرره خاصة وأن هناك حاجة الى صيغ مختلفة تتفق والأهداف والظروف المختلفة واذا أردنا الاتفاق حول مفهوم موحد للصناعات الصغيرة فعلينا بانتفاء مكونات التعريف وأن نفرق بين الصناعة وأوجه النشاط الانتاجى الأخرى التى تتميز « بصغر » حجم العملية .

٣ ــ وفيما يتعلق بمكونات التعريف[١٤] ، نجد أنه من الشائع استخدام رأس المال المستثمر الثابت والعمالة ، كل منهما على حدة أو

كلاهما معا • والأخذ بمعيار العمالة له مزايا واضحة لأن المعلومات الخاصة بها متوفرة ، والتعريف الذى يستند على الحد الأقصى لعدد العمال العاملين فى المشروع يتسم بالبساطة والوضوح • غير أن التعريف الذى يقتصر على معيار العمالة قد لايكشف عن حجم العملية التى تقوم بها المنشأة • فهناك بعض الصناعات تحتاج الى رأس مال كبير وعدد قليل من العاملين ، وليس من الصـواب أن نصف هذه الصناعات باعتبارها صغيرة مستندين فقط على عـدد العمال ، وقد يحدث العكس تماما •

٤ ـ كما أن الأخـذ بمعيار رأس المال المستثمر أمر يشـوبه بعض التعقيد • ففى بعض الدول يشمل رأس المـال الأصول الثابتة ورأس المـال العامل وفى بعض البلاد الأخرى يقتصر على رأس المـال الثابت • والسبب الأساسى فى اسـتبعاد رأس المـال العامل هو تيسير عملية تقييم حجم ومعدل العمليات التى يقوم بها المصنع ، الأمر الذى قد يتعذر لو أضفنا رأس المـال العامل الى الأصـول الثابتة • وهناك صناعات كثيرة تحتاج الى رأس مال ثابت محدود ، ورأس مال عامل ضخم ، فاذا تضمن التعريف الاثنين معا لخرجت عن نطاقه كثير من تلك الصناعات حتى ولو كانت بالفعل صناعات صغيرة • كما أن تكاليف العناصر المكـونة لرأس المـال العامل تختلف من مصنع الى آخر تبعا للهيكل والكفاءة الادارية ، وحركة العمل وغير ذلك من العوامل التى قد لا يكون لهـا صـلة بحجم الصناعات • كما أن رأس المـال الثابت يصلح كمقياس لتحـديد حجم المنشأة وحتى تتحقق أغراض التعريف ينبغى أن يتضمن تكلفة المبانى والآلات بدون ثمن الأرض الذى قد يختلف من مكان الى آخـر •

٥ ـ وفى بعض الدول يقتصر التعـــريف على رأس المـــال الثـــابت تاركين العمالة بحجة أن أحد أدوار الصناعات الصغيرة يتمثل فى تنمية العمالة ، وأن وضع حد أقصى لهـذا العامل قد يمنع أصحاب المصانع من تشغيل عمال اضافيين حتى لا يفقدوا مزايا برامج المعونة الحكومية • وعلى كل يمكن تلافى هـذا العيب لو ارتفع الحـد الأقصى للعمال الى مستوى كاف • كما ينبغى أن يكون الحد الأقصى لرأس المـال الثابت على مستوى يشجع أصحاب المصانع على تزويد مصانعهم بالآلات والمعدات الحديثة • وكقاعدة ، سواء استخدمنا المعيارين معا ، أو أحدهما يجب أن تكون القيمة الفعلية للحد الأقصى المخصص لهما على مستوى عال لتشـجيع رفـع معدل العمالة واستخدام الآلات الانتاجية الحديثة • وأحيانا يمكن تحقيق الهدفين معا فى نفس المشروع • وفى حالات أخـرى قد تسـتخدم بعض الوحدات أحد هذين الأسلوبين اما زيادة عدد العمال أو زيادة رأس المـال • ومهما كان نوع التكنولوجية المتبعة فسوف تظل هـذه المشروعات فى حاجة الى التوجيه والمساعدة وينبغى تمييزها عن المشروعات الكبيرة التى تستطيع الاستغناء عن هذه المساعدة •

٦ ـ وينبغى أن يستند التمييز بين الصـناعات الصـغيرة وبين أوجه النشاط الانتاجى التى تتسم بصغر حجم العملية ، مثل الصـناعات اليدوية ، والحرف والصناعات المنزلية ، ينبغى أن يستند على أنواع التنظيم والمعدات والأساليب وكذلك على أنواع المنتجات المصنعة • ونجد أن جميع هذه الأعمال التقليدية التى تقتصر عادة على فروع محدودة مثل النجارة والحدادة ، وصناعة الفخار والنسيج لا تكاد تطبق نظام التخصص فى العمل وتستخدم الآلات فى أضيق نطاق حيث أن التصنيع باليد هو الأسلوب الشائع فى هذه العمليات •

أما بالنسبة للصناعات اليدوية فان المهارة الفنية والقيمة الفنيــة والزخرفية للمنتجات هى من سماتها المميزة • وتنمية القطاع التقليدى تحتــاج الى برامج واجراءات عون تختلف عن تلك التى وضعت خصيصا من أجل تنمية الصناعة الصغيرة الحديثة • ولذلك ينبغى أن يميز تعريف الصناعة الصغيرة بينها وبين قطاع الصناعات التقليدية • وبالاضافة الى الملامح النوعية التى أشرنا اليها ينبغى وضع حدود قصوى عددية لرأس المال الثابت، وللعمالة فى المشروعات التقليدية • ومن الأفضل أن تقل هذه الحدود عن تلك التى خصصت للصناعات الصغيرة • وعندما نضع تعريف خاص بالقطاع التقليدى ، وآخر للقطاع الحديث ، قد يتضمن تعريف القطاع الحديث ، خاصــة اذا كان يستند على رأس المال الثابت ، الحد بين الأقصى والأدنى • ويجوز لنا أن نعتبر الحد الأدنى ، أو ما يزيد عنه قليلا ، كحد أقصى فى تعريف القطاع التقليدى •

٧ ـ يشكل مستقبل قطاع الصناعات التقليدية فى جميع البلاد النامية معضلة رئيسية هامة • فبعض تلك البــلاد تخلط ما بين القطاعين التقليدى والحديث وتركز سياسات التنميــة على رفــع مستوى مشروعات الصناعة اليدوية والحرف أكثر من تركيزها على تنمية منشآت الصناعة الحديثة •

ولكن فى أغلب الأحيان تنمو الصناعة الحديثة ، ولكن قلمــا يتوفر الاهتمام بدور ومكانة القطاع التقليــدى فى الاقتصــاد الحديث •

٨ ـ لا شك أن هناك عديد من الحــرف التقليدية باتت باليــة وغير

صالحة بظهور التكنولوجيا الحديثة وحدوث تغييرات فى الهيكل الاجتماعى وارتفاع مستويات المعيشة .

وقد تمكنت المصانع التى حلت محل الورش الحرفيـة فى توفير منتجات الغزل ، والأحـذية ، والأثاثات ، والأدوات الزراعيـة . ومن مفارقات عملية التصنيع فى الدول النامية أن يكون أول ضحاياها هم أصحاب الخبرة الطويلة والتجارب فى مجالات النشاط الصناعى المختلفة . وتستطيع الورش الحرفية . فى مجالات معينة ، أن تواصل العمل بجانب المصنع ، بل أن تقوم بعمليات تكميلية معه ، ويوجد مجال واسـع فى أى اقتصاد للمنتجات الفنية المصنوعة يدويا ، التى يتزايد عليهـا الطلب بزيادة رفاهية المجتمع ، واتساع نطاق السياحة وغير ذلك من العـوامل وينبغى التعرف على هذه الحرف والمهارات ومدها بالمعـونة حتى يتحقق لهـا مزيد من التنمية . وتتمثل صعوبة هذه المشكلة فى أن الصناعات الضعيفة والبالية ، رغم عدم كفاءتهـا تشكل مصدر دخل لعـدد كبير من السكان ، كما أن تلك الصناعات تمثل العنصر الغالب فى الهيـكل الصناعى ببعض البلاد .

وقد نجـد بعض الصناعات التقليـدية مهيئة بعملية التحول الى مشروعات صغيرة تسير على نفس النمط . وتحجم كثير من تلك الصناعات التقليدية عن مثـل هـذا التحول ، الا انه ينبغى توجيهها نحو الصفات الصغيرة لتساهم فى مختلف جوانب العملية، كالخدمات وانشـاء الصـناعات وغـير ذلك من أوجه النشاط .

ونحن ندعو فى كلا الحالتين الى وضـع برامج التحول ، واعادة التدريب ، وتقديم

العـــون الفنى ، وتوفير بعــض الحوافز الخاصة .

تجربة روسيا فى التعاون الانتاجى :

ومما لا شك فيه أن التجربة التى قام بهـا الاتحاد السوفيتى منذ تحوله الاشتراكى فى ميدان التعاون الانتاجى تعتبر تجربة رائدة(١٥) . فقد انتظمت كافة الصناعات الصغيرة فى الاتحاد السوفيتى فى شــكل جمعيات تعاونية انتاجية ، ومارست هذه الجمعيات صناعات عديدة منها صناعة المنسوجات والصناعات الجلدية وصناعة الملابس الداخلية الجاهزة، والأشغال المعدنية والأثاث والأحذية والغــزل والصناعات الغذائيــة والمستخلصات وتشغيل المــواد الخام المحليــة . كذلك قامت هــذه الجمعيات بتقديم خدمات عديدة مثل تصليح الأحذية والملابس والأدوات الموسيقية والأثاث والأدوات المنزليــة وغسل المــلابس والتصــوير . وبالجملة فقد اهتمت التعاونيات الانتاجية بانتــاج السلع الاستهلاكيه وتقديم الخدمات .

وقد أولت الحكومة فى الاتحاد السوفيتى عنايتها كاملة للتعاونيات الانتاجية بمنحها القروض والمساعدات التنظيمية والفنية وتسهيل حصولها على المواد الأولية من القطاع العام . كما أنها تحصل على منح من الميزانية وائتمان مصرفى بقصد تدعيمها لتكون قادرة على انتاج المزيد من السلع الاستهلاكية بجانب الصناعات الكبيرة التى تنتج السلع الانتاجية . ولقد أدت هذه المساعدات خدمات جليلة للتعاونيات الانتاجية عن طريقهـا أمكن تطوير منتجاتهـا المختلفة الى سلع عصرية تنتج بالآلات الحديثة على نطاق واسع .

وتعتبر التعاونيات الانتاجية وسيلة ناجحة لتحويل اقتصاد الدولة الى اقتصاد اشتراكى بادماج العمال فى تنظيمات تعاونية، ذلك أنه اذا كان قد تم تأميم ممتلكات الاقطاعيين والمستغلين وتمليكها للشعب ، فان هذا الاجراء لا يمكن اتباعه بالنسبة لصغار الصناع الذين كسبوا مدخراتهم عن طريق جهودهم وممتلكاتهم ، ومن ثم كان على الدولة أن ترعى هؤلاء العمال بادماجهم فى جمعيات التعاون الانتاجى • ومن المعلوم أن النظام الاشتراكى ينظر الى الملكية التعاونية على أنها صورة من صور الملكية الاشتراكية •

وتعمل التعاونيات الانتاجية فى الاتحاد السوفيتى منفردة أو داخل تنظيم صناعى أو اقليمى • ولا يخفى أن تداخلها يتيح لها فرصة تطبيق مبدأ التخصص مما يتيح لها الحصول على أكبر قدر من العون ، وامدادها بخامات السلع التى تحتاج اليها فى عملها ، ومن جهة أخرى يتيح لها رفع كفايتها الانتاجية وتقسيم الأسواق •

لقد اتخذت اجراءات عديدة لتشجيع تكوين التعاونيات الانتاجية • ففى يونيو عام ١٩٢١ أعطى العمال فى روسيا الحق فى أن ينتظموا فى تعاونيات من أجل انتاج وتموين وتسويق مشترك • ومن أجل حمايتهم من المرابين والمنشآت المنافسة ، ومن أجل النهوض من التخلف الاقتصادى والفقر • ولقد زاد اقبال الحرفيين وأصحاب الصناعات على الانضمام الى الجمعيات التعاونية الانتاجية • ففى عام ١٩٢٨ انضم لهذه الجمعيات أكثر من ٧٢٩,٠٠٠ عضو • وفى أول يناير عام ١٩٣٣ ارتفع عدد الأعضاء الى ١,٦٠٩,٠٠٠ عضو • وبين عامى ١٩٢٨ ، ١٩٣٣ ارتفع قيمة الانتاج

الصناعى للتعاون الانتاجى ٧٠٪ من ١٧٤٨ مليون روبل الى ٣٠٠٨ مليون روبل • ومع بداية عام ١٩٣٣ أصبح معظم الحرفيين وأصحاب الصناعات أعضاء فى التعاون الانتاجى •

ومن عام ١٩٣٣ الى ١٩٣٧ (فترة خطة السنوات الخمس الثانية التى تم خلالها البنيان الاشتراكى) ارتفع قيمة الانتاج للتعاون الانتاجى ١٣٠٪ ، ولقد أمكن الوصول الى هذا المستوى من خلال رفع انتاجية العمل التى أمكن تحقيقها عن طريق امداد جميع فروع الانتاج بأدوات وآلات جديدة ، وعن طريق رفع مستوى المعرفة الفنية بين الأعضاء التعاونيين • وفى هذه الفترة ارتفع عدد الأعضاء من ٦٠٩,٠٠٠ عضو الى ١,٦٥٠,٠٠٠ عضو • كما نمت التعاونيات الانتاجية معا فى ميدان محدد وشغلت جزءا هاما من الاقتصاد القومى • فمثلا أنتجت الجمعيات التعاونية الانتاجية ٣٥٪ من الأثاث الذى أنتج فى الاتحاد السوفيتى بالاضافة الى ٢٧٪ من الملبوسات ، ٥٠٪ من البويات وأكثر من ثلث شغل الابرة ، ٤٠٪ من البدل ، ٣٢٪ من الأسرة ، ٥٠٪ من الأشغال المعدنية ، ٩٠٪ من السجاد ••• الخ •

وحسب احصائيات مكتب العمل الدولى المنشورة عام ١٩٣٩ يتضح لنا أن عدد الجمعيات التعاونية الانتاجية فى الاتحاد السوفيتى بلغ ١٤,٥٥٥ جمعية تضم ١,٨٨٢,٣٥٠ عضوا وفى عام ١٩٤٤ أصبح عدد الجمعيات التعاونية الانتاجية ٢٨,٠٠٠ جمعية زاد عددها عام ١٩٥٠ ليصبح عددها ٦٠,٠٠٠ جمعية •

كما تلعب التعاونيات الانتاجية دورا هاما فى ميدان الخدمات العامة وخاصة فى ميادين اصلاح الملابس والأحذية والأدوات المنزلية •

لقد اعتمدت التعاونيات الانتاجية على مصادرها التمويليـة فى القيام بعملياتها الانتاجية بينما أسهمت السلفيات القصيرة الأجل التى تقدمها البنوك الحكومية فى تغطية الاحتياجات الاضافية التى تنشأ حسب المطالب الموسمية مثل المواد الخام والتسويق الموسمى أو العمليات غير العادية • وكل جمعية تعاونية انتاجية عليها أن تواجه نفقاتهـا عن طريق متحصلاتها من بيع منتجاتها أو خدماتها •

وينظم الانتاج وتوزع البضائع طبقا للخطة التى يتم الاتفاق عليها بين الولاية والمشروعات التعاونية الانتاجية . كما تباع السلع المنتجة اساسا فى الولاية واسواقها عن طريق محلات البيع التى تملكهـا هـذه الجمعيـات مع الاستعانة بمخـازن الدولة والجمعيـات التعاونية الاستهلاكية . اما تسـعير هـذه المنتجات فيتم عن طريق الاقسام المختصـة بالاتحاد العـام للتعـاون الانتـاجى وادارة التخطيط والرقابة بالولاية .

ومن المستحيل أن نعالج الانتاج التعاونى من ناحية الكم أو النوع أو ارتفاع أرباحه بعيدا عن القطاع العام للانتاج الذى يحـدد ويوجه ويؤكد أساس التعاون الانتاجى فى الاتحاد السوفيتى • فالقطاع العام يمد التعاونيات الانتاجية بفيض مستمر من الامدادات والآلات والمعدات الصناعية المختلفة والأدوات بأسعار معتدلة طبقا للخطة الموضوعة ، كمـا تمدها بالفنيين المتخصصين سواء فى النواحى الهندسية أو الادارية •

ومع انتصار الاشتراكية فى جمهوريات الاتحاد السوفيتى وصـل التعاون الانتاجى الى مرحلة من التقدم بحيث ينافس الآن المشروعات العامة المختلفة المحليـة فى مستوى الآلية ونظم الانتـاج والعمـل

والأجور • وتدريجيا فقدت التعاونيات الانتاجية طابعها المتميز ــ كما حدث فى النظام الرأسمالى ــ واقتربت من المشروعات العامة • وطبقا لرغبات الطبقة العاملة أعيد تنظيم التعاونيات الانتاجيــة واندمجت فى المشروعات العامة المحليــة •

الصناعات الصغيرة فى جمهورية مصر العربية :

يشمل تعبير « الصناعات الصغيرة » الصناعات المنزلية . والصناعات الريفية ، والصناعات الحرفية • وهى وحدات صناعية يعمل بها تسعة عمال فأقل ، تنتشر فى جميع أنحاء الجمهــورية تقدم سلعها وخدماتهــا للبيئة التى تتوطن فيها •

وتمارس الصناعات المنزلية والريفية داخل المنازل أو قريبا منها فى المدن والقرى وهى تشبه صناعات الأكواخ المنتشرة فى الدول الآسيوية ، يمارسها أفراد الأسرة • وتعتمد الصناعات المنزلية والريفية على العمــل اليدوى فآلاتهــا بدائية وتمويلهــا محدود •

أما الصناعات الحرفية فهى تلك التى تمارس فى الورش ويحتــاج عمالهــا الى تدريب خاص ومهارة معينة لممارستها • وتنتشر هــذه الصناعات فى المدن على نطاق واسع منها فى الريف • وتنقسم هــذه الورش حسب الآلية المستخدمة فيها ، فبعضها يعتمد على الطاقة الكهربائية فى تشغيل الآلات والبعض الآخر يعتمد على العمل اليدوى وانتاجها فى العادة غير نمطى •

ويشترط فى العمال الذين يعملون فى هذه الورش الخبرة الفنيــة فى الحرفة التى يزاولونهــا ولذلك فان هــذه الورش تعــانى النقص

الملموس فى الفنيين فى المستويات المختلفة مما يحد من الكفاءة الانتاجية لهذه الصناعات ويرفع من تكاليف الانتاج .

ويرجع السبب فى انخفاض انتاجية العمال فى الصناعات الحرفيـة الى التقلب المستمر فى سوق العمل الذى يؤدى الى التغير الدائم فى العمال خصوصا بعد أن بدأ الكثيرون من الحرفيين القدامى يفضـلون العمل فى مجال الصناعات الكبيرة حيث يتمتعون بأجور مرتفعة ومزايا اجتماعية قلمـا يحصل عليها الحرفيون . كما يرجع السبب فى انخفاض انتاجيتهم أيضا الى قلة مراكز التـدريب التى تكفل اعـداد الحرفيين المهـرة .

والآلات المستخدمة فى هذه الورش آلات متخلفة قديمـة عديدة الغرض ، ولذلك فان هذه الورش مصممة على أساس الانتاج المتقطـع وعمليات الاصلاح والصيانة .

والجدير بالذكر أن نوضـح أن هـذه الصناعات تواجه على ضعفهـا ، منافسـة القطاع العام . وكان من الواجب أن يكـون بينها تكامل .. ذلك أن الصناعات الصغيرة لا تستطيع تصريف انتاجها فى الأسـواق الخارجية ومنافسة القطاع العـام فى هـذا المجال . بالاضافة الى منافسة القطاع العام للصناعات الصغيرة فى الأسواق المحليـة . لذلك كان من الواجب وضع التنظيم المـلائم الذى يكفل جعل الأسواق المحلية أو الجزء الأكبر منها مجالا لسلع الصناعات الصـغيرة مع توجيه انتاج القطاع العـام للأسـواق الخارجية . ذلك أن القطاع العام يسـتند

الى علميات التمويل الواسـعة النطـاق بل ومساندة الدولة له .

ان الصلة بين الانتاج الكبير ممثلا فى القطاع العام والانتاج الصغير ممثلا فى القطاع الخاص تكاد تكون معدومة ، بل أن هناك تنافس فى غير صالح الاقتصاد القومى ككل . فالقطاع العام يستحوز ويسيطر على التمويل المصرفى وموارد المواد الأولية والسلع الوسيطة والانتاجية ، ويسيطر على نظام التصدير والتسعير متناسين أن المنشآت الصناعيـة الصغيرة تمثل نسبة لا يستهان بهـا من عدد المؤسسات الصناعية ، كما أنها تحقق ٥٦ مليونا من الجنيهات من مجموع القيمة المضـافة وتعطى انتاجا قيمته ١٤٢ مليونا من الجنيهات .

مشـكلات التوطن :

ينبغى أن تكون هناك عناية خاصة بمشكلات التوطن بالنسـبة للصناعات الصغيرة . فهذه الصناعات تتوطن حيث توجد المواد الأولية وتكثر الأيدى العاملة . وهى فى توطنهـا انعكاسـا لظروف البيئـة واحتياجاتها ، ترفع من قيمة المواد الأولية ، وتقضى على البطالة ، أو تخفف من حدتهـا بشغل أوقات الفراغ وتسد حاجات الأسواق المحلية بسلع تتناسب والقوة الشرائية المنخفضة . كما أنها تتوطن حيث الانتاج الكبير تقدم له الخدمات المختلفة من القيام بعمليات التركيب واصلاح الأجهزة وصيانتها وعمل التوصيلات للمعدات التى تنتجها المصانع الكبيرة ولا تستطيع أن تقوم بانجازها لارتفاع تكاليفهـا اذا رأت أن تنفذها بمعرفتها . كذلك تستطيع الصناعات الصغيرة أن تنتج الكثير من قطـع الغيار اللازمة للآلات والمعـدات التى تعمل فى الوحـدات الانتاجيـة الكبيرة .

والصناعات الصغيرة قادرة على حـــل الكثير من المشكلات الفنية عن طريق التفكك الرأسى ، وذلك حينما يستلزم الأمر فصـــل عملية معينة عن باقى العمليات الصناعيـــة ويعهد بها الى وحدة انتاجية صغيرة ، كمـــا هو الحال فى صناعة السيارات حين تعتمد على الغير فى الحصول على أجزاء معينة ، وفى صناعة النسيج من ارســـال الأقمشـــة الى مصنع تجهيز ليقوم بالعملية نيابة عنها .

ميـــادين الصناعات الصغيرة :

والصناعات الصغيرة لها القدرة على طرق معظم ميادين الانتاج فى الصناعات الاستخراجية والتحويليـــة والكهرباء • وفى ذلك مجال لخلق التكامل بين الصناعات الصغيرة والكبيرة •

ففى ميدان الصناعات الاستخراجية تعمل الصناعات الصغيرة فى صناعة استخراج الأحجار والطينة والرمل ، وصناعة استخراج الخامات غير المعدنية الأخـــرى وتبلغ قيمة منتجاتهـــا حوالى نصف مليون جنيه •

وفى ميدان الصناعات التحويليـــة تعمل الصناعات الصغيرة فى صناعة المواد الغذائية بما فيها صناعة المشروبات ، وصناعة التبغ ، وصناعة الغزل والنسيج ، وصناعة الأحذية والملابس والمصنوعات من الأقمشة ، وصناعة الخشب والفلين ، وصـــناعة الأثاث والتركيبـــات ، وصـــناعة الورق والمصنوعات من الورق ، وصناعة الجلود والغراء ، وصناعة منتجـــات المطاط ، وصناعة الكيماويات والمنتجات الكيماوية ، وصناعة منتجات البترول والفحم ، وصناعة منتجات الخامات التعدينية وغير المعدنية ،

والصناعات المعدنية الأساسية ، وصناعة المنتجات المعدنية ، وصناعة الماكينات الكهربائية وغير الكهربائية وصناعة وسائل النقل .. وغيرها من الصناعات • وتبلغ قيمة منتجاتها من هذه الصناعات أكثر من ١٤١ مليونا من الجنيهات •

وفى ميدان انتاج توزيع الكهرباء يبلغ قيمة منتجاتها حوالى ٢٥٠٠٠ جنيه •

مدى انتشار الصناعات الصغيرة :

اذا أردنا أن نعرف التطور الذى حدث للصناعات الصغيرة من حيث عدد الوحدات الانتاجية ، فاننا نلجأ الى الاحصاءات الصناعية • فحسب الاحصاء الصناعى لعام ١٩٥٠ بلغت نسبة المنشآت الصغيرة ٨٠٪ من عدد الوحدات الصناعية • ذلك أن عدد الوحدات الانتاجية التى يعمل فيها أقل من عشرة عمال بلغ ١٦٠٠٠ مصنع ، من جملة عدد المصانع المنتشرة فى أرجاء القطر والتى تبلغ عددها ٢٠٠٠٠ مصنع • ويمثل انتاج الصناعات الصغيرة ١٣٪ من الانتاج الكلى •

فاذا رجعنا الى تعداد عام ١٩٦٠ لمعرفة التغير الذى طرأ على الهيكل الصناعى فى مصر .. فاننا نجد أن عدد الوحدات الصغير التى يعمل بها أقل من عشرة عمال بلغ ٨٢٤٨٤ مصنع ، بنسبة ٩٥,٧٪ من مجمل الوحدات الصناعية البالغ عددها ٨٢٨٤٨ مصنع •

كذلك فقد حدث تغيير واضح فى هيكل الصناعات الصغيرة فى الوقت الحاضر • ذلك أن تعداد الانتاج الصناعى (٩ مشتغلين فأقل) لعام ١٩٦٧ قد أوضح أن عدد المنشآت الصناعية الصغيرة بلغ ١٤٤٥٥٦

منشأة ، ويبلغ انتاجها ١٤٢ مليونا من الجنيهات ، وذلك حسب الجدول الاحصائى رقم (١٩) الذى يوضح لنا هذه المنشآت . وكذلك الجدول رقم (٢٠) الذى يوضح المنشآت الصناعية الصغيرة موزعة على محافظات الجمهورية (تعداد الانتاج الصناعى ١٩٦٧) .

مدى اهتمام الدولة بالصناعات الصغيرة :

لم تحظ الصناعات الصغيرة باهتمام الدولة حتى قيام الثورة عام ١٩٥٢ . فقد كانت الرأسمالية التجارية تقوم باستغلال المنتجين والمستهلكين على حد سواء ، الأمر الذى أدى الى تدهور هذه الصناعات واختفاء العديد منها .

ولما كانت هذه الصناعات تعتبر قطاعا هاما من قطاعات النشاط الاقتصادى من حيث عدد الوحدات وعدد العاملين بها وحجم الانتاج والدور الذى تلعبه فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

عدد المنشآت الصغيرة	١٤٤,٥٥٦	منشأة
عدد المشتغلين ٨٢٣٨٩٩ منهم	٢٨٥,١٣٤	عامل حرفى
الأجور	٦,٧٥٩,٠٤٥	جنيه
قيمة مستلزمات الانتاج	٨٥,٧٠١,٩٤٧	«
قيمة الانتاج	١٤٢,١٥٧,٦٨٠	«
القيمة المضافة	٥٦,٤٥٥,٧٣٣	«

ونخرج من هذا التعداد ، ومن بين الحرفيين فى التعريف الواسع عمال البناء ، وعمال التراحيل .

جدول رقم (١٩) يوضح

إحصاء الإنتاج الصناعي للمنشآت ١-٩ وإجمالى المنشآت

الصناعة	عدد المنشآت				عدد المشتغلين				الإنتاج السنوى بالألف جنيه				متوسط إنتاجية العامل			
	١ - ٩	الترتيب	الإجمالى	الترتيب	١ - ٩	الترتيب	الإجمالى	الترتيب	١ - ٩	الترتيب	الإجمالى	الترتيب	١ - ٩	الترتيب	الإجمالى	الترتيب
			جنيه				جنيه				جنيه				جنيه	
صناعة المواد الغذائية عدا المشروبات	١١٠٧٧	٥	١٢٧٢٨	٥	٣٨٣٢٣	٢	١١١٤٢٦	٢	٤٧٥٣	١	٢٨٠٨٥٣	١	١٢٤٠	٥	٢٥٢٠	٣
صناعة المشروبات	٦٤	١٨	١٠٤	١٨	٢٥٩	١٨	٦١٠٠	١٨	٢٧٦	١٨	١٧٩٥٣	١٤	١٠٦٠	٦	٢٩٦٠	٢
صناعة التبغ	٥٠	١٩	٨٦	١٩	١٩٤	١٩	١٢٦٤٩	١٥	٨٤١	١٦	١٢٤٢٨٣	٣	٤٣٣٠	١	٩٨٣٠	١
صناعة الغزل والنسيج	١٤٤٨٣	٣	١٥٤٢٢	٣	٣١٧٧٠	٣	٢٤٨١٨٣	١	١٠٠٢٢	٥	٢٥٢٣٢٩	٢	٣١٥	١٧	١٠١٥	١٤
صناعة الأحذية والملابس من الأقمشة	٥٨٢٠٩	١	٥٨٥٢٢	١	٩٠٩٧٦	١	١٠٠٦٩٨	٣	٢٤٤٣٠	٢	٣٦٤٤٥	٧	٢٦٩	٢٠	٣٦٠	٢٠
صناعة الخشب والفلين عدا الأثاث	٩٩٧٢	٦	١٠٠٧٨	٦	١٦١٩٦	٧	٢٠٠٨٦	١٠	٥٠٢٤	٨	٨٥٣٠	٢٠	٣١٠	١٨	٤٢٠	١٩
صناعة الأثاث والتركيبات	١٥٤٣٧	٢	١٥٥٥٩	٢	٢٧٨٢٨	٥	٣٥٧٤١	٨	١٢٧٧١	٣	١٩١٩٤	١٣	٤٦٠	١٤	٥٣٧	١٨
صناعة الورق ومصنوعات الورق ...	٣٨٨	١٤	٤٦٦	١٤	١١٦٨	١٤	١٣٩٧٢	١٣	١١٥٣	١٤	٢٢٩٢٦	١١	١٠٠٠	٧	١٦٤٠	٨
الطباعة والنشر والصناعات المتصلة ...	٩٧٣	١٢	١١٤٩	١٢	٣٢١٠	١٢	١٥٧٩١	١٢	٢٣٥٥	١١	١٦٨٩٥	١٥	٧٣٠	٩	١٠٧٥	١٢
صناعة الجلود ومنتجات الجلود ...	١٢٠٦	١١	١٢٨٧	١١	٣٣٤٩	١١	٥٦٧٧	١٩	٤٥٤٠	٩	٨٩٧٧	١٩	١٣٥٠	٤	١٥٤٠	٩
صناعة منتجات المطاط	٩٢	١٧	١٠٩	١٧	٢٨٥	١٧	٤٧٦٠	٢٠	١٨٢	١٩	١٠٠٨٨	١٨	٦٤٠	١١	٢١٠٠	٦
صناعة الكيماويات والمنتجات الكيماوية	٢٧٣	١٥	٤٢٧	١٥	٩٨٧	١٥	٤٩٠٤٥	٤	١٩٩١	١٢	١١٢٠٣٢	٤	٢٠٢٠	٢	٢٢٨٥	٥
صناعة منتجات البترول والفحم	٤	٢٠	١١	٢٠	١٩	٢٠	٩٨٨٩	١٦	٣٥	٢٠	٢٢٩١٤	١٢	١٨٥٠	٣	٢٣١٣	٤
صناعة منتجات الخامات التعدينية غير معدنية	٢٦٣٤	٩	٢٩٧٣	٩	٨٧١٥	٨	٣٩٢٥٥	٧	٥٦٨١	٦	٣٨١٧٧	٦	٦٥٠	١٠	٩٦٩	١٥
الصناعات المعدنية الأساسية	٢٥٥	١٦	٣١٥	١٦	٨٣٧	١٦	٢٦٢٢٣	٩	٧٥٢	١٧	٤٧٠٤٧	٥	٩٠٠	٨	١٧٩٣	٧
صناعة المنتجات المعدنية	١٣٦٠٥	٤	١٣٩٢٦	٤	٢٨٥٢٤	٤	٤٥٩٧٤	٥	١٢٣٦٥	٤	٣٠٤٧٢	٩	٤٣٣	١٥	٦٦٢	١٧
صناعة الماكينات عدا الكهربائية ...	٩١٧	١٣	٩٧٢	١٣	٢٢٣١	١٣	٩٤٥٦	١٧	٩٦٦	١٥	١١١٩٦	١٧	٤٣٢	١٦	١١٧٤	١١
صناعة الماكينات الكهربائية	٢٠٦٨	١٠	٢١٢٢	١٠	٣٧٤٨	١٠	١٦٦٩١	١١	١٧٨٨	١٣	٢٤٥٧٨	١٠	٤٧٧	١٣	١٤٧٢	١٠
صناعة وسائل النقل	٨٦٤٨	٧	٨٧٦٦	٧	١٨٦٢٧	٦	٣٩٣١٥	٦	٥٣٨٧	٧	٣٣٥٤٥	٨	٢٨٩	١٩	٨٥٢	١٦
صناعات تحويلية متنوعة	٣٩٣٠	٨	٣٩٩٧	٨	٧٣٣٦	٩	١٢٩٦٨	١٤	٣٦٠٧	١٠	١٣٨٩٨	١٦	٤٩٢	١٢	١٠٧٢	١٣
المجموع	١٤٤٢٨٥	—	١٤٩٠٢٩	—	٢٨٤٢٨٥	—	٨٢٣٨٩٩	—	١٤١٦٦٦	—	١١٣٣٢٩٩	—	٥٠٠	—	١٣٧٥	—

جدول رقم (٢٠) يوضح

المنشآت الصناعية الصغيرة موزعة على محافظات الجمهورية (تعداد الإنتاج الصناعي ١٩٦٧)

المحافظة \ الصناعة	استخراج أحجار ورمل	استخراج خامات غير معدنية	جملة صناعات استخراجية	صناعة المواد الغذائية	صناعة المشروبات	صناعة التبغ	صناعة الغزل والنسيج	صناعة الأجهزة الشخصية	صناعة الخشب والفلين	صناعة الأثاث والتركيبات	صناعة الورق ومصنوعاته	الطباعة والنشر	صناعة جلود ومنتجاتها	صناعة منتجات المطاط	صناعة الكيماويات	صناعة منتجات بترول وفحم	صناعة خامات غير معدنية	صناعات معدنية أساسية	صناعة المنتجات المعدنية	صناعة المنسوجات	صناعة الماكينات الكهربائية	صناعة وسائل النقل	صناعات تحويلية متنوعة	جملة الصناعات التحويلية	إنتاج وتوزيع الكهرباء	الجملة
القاهرة	٩	١	١٠	١٤٠٠	٣٠	٣٠	٩٧٤	١٠٨٥٦	٩٩٣	٤٥٢١	١٩٣	٥٥٠	٧٠٢	٥٢	١٢٤	٤	٣٩٤	١٥٤	٣٩٥١	٢٦٣	٨٧٤	٢٤٦٦	١٨٧٦	٢٠٣٩٠	—	٣٠٤٠٠
الإسكندرية	٥	—	٥	٩٦٤	٦	١	٢١٥	٤٣٥٨	٤١٣	٢١٢١	١٠٧	١٥٥	٢٢٨	[illegible]	٦٥	—	١٧٦	٧	١٧١٦	٨٦	٣١١	١٠٠٢	٥٣١	١٢٤٦٩	—	١٢٤٧٤
بورسعيد	—	—	—	١٤٥	٢	٢	٢٨	٦٠٧	٤٥	٢٦٠	٢	٢١	٩	—	—	—	١٥	—	١٣٨	١٧	٣١	٢٤٤	٤٨	١٦٤٤	—	١٦٤٤
جملة المحافظات الحضرية	١٤	١	١٥	٢٥٠٩	٢٨	٣٣	١٢١٧	١٥٨٢١	١٤٥١	٦٩٠٢	٣٠٢	٧٢٦	٩٣٩	٦٢	١٨٩	٤	٥٨٥	١٦١	٥٨٠٥	٣٦٦	١٢١٦	٣٧١٢	٢٤٥٥	٣٤٥٠٣	—	٤٤٥١٨
دمياط	—	—	—	٢٢٤	١	١	١٤٧	١١٣٨	٣٥٠	٢٩١١	٨	٦	٧	—	٢	—	٢٩	١	٢٩٧	٨	٢٣	٦١	٣١	٥٣٦٥	١	٥٣٦٦
الدقهلية	—	—	—	٨٥٨	—	٤	٥٧٨	٤٣٢٥	٨٦٦	٨٢٤	٨	٣٥	٤٩	[illegible]	٥	—	١٤٨	١٧	١٢٩٤	١٠٩	١٠٥	٦٩٨	١٥٧	١٠١٩٤	١٨	١٠٢١٢
الشرقية	١٥	—	١٥	١٤٣٨	٦	٦	٨٠٤	٤٩١٥	١٠٣٦	٤٣٦	٢٢	١٠	٢٤	—	١٦	—	٢٣٢	١٧	٦٤٩	٦١	١٠٨	٥٤٢	١٢١	١٠٤٤٣	١	١٠٤٥٩
القليوبية	—	—	—	٥٠٠	—	١	٧٢١	٢٢٣٤	٣١٣	٢٣٥	١	٧	١٢	٤	٦	—	٥٢	١٣	٤٣٠	٤٧	٦١	٢٦٠	٨٠	٥٠٧٧	—	٥٠٧٧
كفر الشيخ	—	—	—	٣٤٢	١	—	٨٨٩	١٨٤٣	٤٢٥	٢٠٣	—	٣	٥	—	—	—	٧٦	—	٤٠٠	١٦	٢٩	١٦٨	٥٩	٤٤٥٩	—	٤٤٥٩
الغربية	—	—	—	٦٢٠	—	٢	١٦٧٩	٥٦٠٣	٨٠٠	٧٣٣	١٢	٤٥	٢٨	—	٧	—	١٧٨	—	٩٠٦	٩٨	٩٢	٦٦٦	١٦٢	١١٦٣١	—	١١٦٣١
المنوفية	١	—	١	٦٦١	—	١	١٥٩٤	٤٢٠٨	٥٢١	٤٠٠	٣	١٦	٧	—	٦	—	١٨٣	١٢	٣٩٠	١١	٣٥	٣٢٤	٨٧	٨٤٥٩	—	٨٤٦٠
البحيرة	١٠	١	١١	٥٢٣	٤	٢	٥٠٤	٢٩٧٢	٦٠٠	٣٣٠	٤	١٢	٢٦	—	٤	—	١٣٨	١٦	٦٢٦	٣٧	٦١	٤٢٣	٨٩	٦٣٨٠	[illegible]	٦٣٩١
جملة محافظات الوجه البحري	٢٦	١	٢٧	٥١٧٥	١٢	٢٢	٦٩١٦	٢٧٢٣٨	٤٩١١	٦٠٧٢	٥٨	١٣٤	١٥٨	١٣	٤٦	—	١٠٤٦	٧٦	٥٠٩٢	٣٨٧	٥٤٤	٣٢٤٢	٧٨٦	٦٢٠٠٨	٢٠	٦٢٠٥٥
الجيزة	٢٣	—	٢٣	٤٨٥	—	١	٧١٦	٢٠٨٠	٤٢٨	٥٤١	١١	٢٠	١١	—	٢	—	٦٣	٢	٤٨٨	٢٣	١١٣	٥١١	١٤٨	٥٦٦٣	—	٥٦٨٦
بني سويف	١٧	—	١٧	٦٧٠	١	—	١٢٦	١٨٠٢	٥٨١	١٥٧	٣	١٢	٨	٦	—	—	٩٤	—	٢٤٩	١٠	٢٨	١٥٧	٤٢	٣٩٤٦	—	٣٩٦٣
الفيوم	١٩	—	١٩	١٩٩	٣	—	٧٦٧	١٦١٨	٦٤٥	٣٢٦	١٠	١٤	١٩	—	١	—	٤٨	١	٢٢٥	٢٠	٢٧	١٧٤	٤٤	٤١٤١	—	٤١٦٠
المنيا	٤٩	—	٤٩	٦٧٠	٥	٢	٤١٧	٣٤٦٢	٨٨٣	٣٥٨	—	٢٤	٤	—	٦	—	٢٤٦	٥	٤٧٩	٣٤	٥٢	٣١٥	٧٩	٧٠٣١	—	٧٠٨٠
أسيوط	١١	—	١١	٣٠٣	١	—	١٤٤٨	٢٢١٤	٣٥٩	٣٧٩	١	١٠	٣٧	—	٤	—	٨٤	—	٣٩٥	٢٠	٢٣	١٧٧	٩٣	٥٥٤٨	—	٥٥٥٩
سوهاج	٩	—	٩	٢٧٢	٤	٢	١٥٩٦	١٨٩٦	٤٤٩	٢٩١	١	١٤	١٦	—	٦	—	١٢٨	٥	٤٦٩	٢٣	٣٠	١٢٠	٥٩	٥٤٨١	—	٥٤٩٠
قنا	٤٦	—	٤٦	٥٥٧	٨	—	١١٣٢	١٣٨٢	١٣٧	٢٣٢	٢	١٢	٩	—	١٧	—	٢٧١	٥	٢٦٥	٢٨	٣٠	٦٩	١٣٦	٤٢٩٢	—	٤٣٣٨
أسوان	٣٢	—	٣٢	٩٧	٢	—	١٠٩	٤٩٤	٣٠	١٢٩	—	٧	٥	٧	٢	—	٥٥	—	١١٤	٣	٢٢	٥١	٨٠	١٣٠٧	٣	١٣٤٢
جملة محافظات الوجه القبلي	٢٠٦	—	٢٠٦	٣٣٥٣	٢٤	٥	٦٣١١	١٤٩٤٨	٣٥١٢	٢٤١٣	٢٨	١١٣	١٠٩	١٣	٣٨	—	٩٨٩	١٨	٢٦٧٤	١٦١	٣٢٥	١٥٧٤	٦٨١	٣٧٣٠٩	٣	٣٧٥١٨
مرسى مطروح	—	—	—	٣١	—	—	١	٨١	٢	١٠	—	—	—	٤	—	—	—	—	٨	٣	٢	٩	١	١٤٢	—	١٤٢
الوادي الجديد	—	—	—	١٣	—	—	١٧	٤٥	٧٤	٦	—	—	—	—	—	—	١٤	—	٢٣	—	١	٦	٣	٢٠٢	—	٢٠٢
البحر الأحمر	—	—	—	٦	—	—	٢١	٧٦	٢	٤	—	—	—	—	—	—	—	—	٣	—	—	٥	٤	١٢١	—	١٢١
جملة محافظات الحدود	—	—	—	٤٠	—	—	٣٩	٢٠٢	٧٨	٢٠	—	—	—	٤	—	—	١٤	—	٣٤	٣	٣	٢٠	٨	٤٦٥	—	٤٦٥
إجمالي الجمهورية	٢٤٦	٢	٢٤٨	١١٠٧٧	٦٤	٥٠	١٤٤٨٣	٥٨٢٠٩	٩٩٥٢	١٥٤٠٧	٣٨٨	٩٧٣	١٢٠٦	٩٢	٢٧٣	٤	٢٦٣٤	٢٥٥	١٣٦٠٥	٩١٧	٢٠٦٨	٨٥٤٨	٣٩٣٠	١٣٤٢٨٥	٢٣	١٤٤٥٥٦

ورغم ذلك كله فقد أعطت الدولة القليل من عنايتها للصناعات الصغيرة . وتمثل ذلك الاهتمام برصد استثمارات لا تزيد عن ٢٪ من جملة الاستثمارات التى رصدت للصناعة فى الخطة الخمسية الأولى وتأسيس المؤسسة المصرية العامة للتعاون الانتاجى والصناعات الصغيرة، ثم اهتمام الدولة أخيرا بعمل أول احصاء عن الصناعات الصغيرة بواسطة الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء عام ١٩٦٧ والذى استقينا منه المعلومات السابقة .

لقد قامت المؤسسة بتكوين الجمعيات التعاونية الصناعية بمفردها أو مع مؤسسين آخرين حتى تنشط الحركة التعاونية فى قطاع الصناعات الصغيرة . كذلك قامت بالاشراف على هذه الجمعيات التعاونية الانتاجية ، الجمعيات التعاونية للتصنيع الريفى وجمعيات الصناع وأصحاب الحرف وجمعيات أصحاب المصانع الصغيرة تتولى تزويدهم بالمواد الخام ، وتسويق منتجاتهم تعاونيا . كذلك تقوم المؤسسة بتوفير المعونة الفنية والمالية للجمعيات التعاونية الانتاجية وتتولى تنظيم جهودها تنفيذا لقرار انشائها .

ومما يجدر الاشارة اليه ان على الدولة ان تجعل من تشجيع الصناعات الصغيرة هدفا من اهداف التخطيط الصناعى ، وذلك لما تحتله الصناعات الصغيرة أو الانتاج الصغير من اهمية بالغة وخصوصا اذا رغبنا فى عدم تركز الثروات وعوامل الانتاج التى قد تؤدى الى الاحتكارات وسيطرة راس المال . ذلك ان التنمية الاقتصادية التى تسير على المبادىء الديمقراطية تقوم على نشر وتوزيع الموارد الانتاجية وادوات الانتاج بحيث تقضى على سيطرة القلة عليها وبالتالى تقضى على

التركز الذى يقضى بدوره على الحـــوافز الدافعة ويقضى على المنافسة .

وطالمـا بعدت المشروعات الصغيرة عن الاستغلال وتدار بواسطة أفراد يفهمون المشكلات الفنية والادارية ، فانهـا تصبح بيئة صـالحة للتوظف أمام الطبقة العـاملة .

ويجب أن نلاحظ أن الزيادة الكبيرة فى عدد السـكان ، وندرة رؤوس الأموال ، وقلة الكفايات الفنية والادارية والتنظيمية ، تبرر كلها ضرورة اهتمام الدولة بالصناعات الصغيرة التى تستطيع أن تحقق الكثير فى ميدان التنمية الاقتصادية .

تقسيم الصناعات الصغيرة :

الصناعات المنزلية :

ما زالت الصناعات المنزلية تؤدى دورها[١٧] فى ميدان الانتاج . فهى من النظم الانتاجية التى يتوارثها الأبناء عن الآباء . ولقد كانت الأسرة وحدة اقتصادية تصنع بنفسهـا ما تحتـاج اليـه ولا تنتج الا ما تستهلك .

وترجع صفة المنزلية الى أن العمال يقومون بالعمليات الانتاجيـة فى منازلهم ، اذ لا تحتاج هذه الصناعات الى مكان فسيح كعنبر مثلا ، ولا تحتاج الى قوة ميكانيكية كبيرة ، ومن ثم فانها لا تشغل من المنزل الا حجرة واحدة .

ونظام الانتاج فى الصناعات المنزلية يتفق ورغبات العمال فى التحرر من القيود التى يفرضها عليهم أصحاب المصانع ، كما يمكن لنساء الأسرة

وصبيانها المشاركة فى العملية الانتاجية دون الخروج الى المصانع والأسواق البعيدة عن منازلهم •

ان هذه الصناعات تحقق للقائمين عليها أرباحا اضافية ، فهى تتم فى أوقات الفراغ بجانب العمل الأصلى ، فترفع من دخل الأسرة وبالتالى من مستوى المعيشة بين أفرادها •

ان الطلب على منتجات الصناعات الصغيرة عامة والمنزلية خاصة طلب مرن ، اذ يمكن زيادة الطلب كلما زاد النشاط التسويقى لمنتجاتها •

ان هذا النظام الانتاجى يعفى أصحابه من التزامات عديدة وتكاليف باهظة • فهو ليس فى حاجة لمبان اللهم الا حجرة تقوم الأسرة بالانتاج فيها ، كما أن الصناعة المنزلية لا تستلزم صرف النفقات الادارية والنفقات الثابتة •

ويستطيع أصحاب هذه الصناعات التحكم فى الانتاج ذلك أنهم لا يواجهون التكاليف الثابتة ، فاذا قل الطلب على سلعهم توقفوا عن الانتاج غير متحملين أي عنصر من عناصر التكاليف ، ويمكن عن طريق الارشاد الفنى توجيههم نحو انتاج جديد يتفق مع مهاراتهم وحاجة السوق •

ومع تطور النشاط الاقتصادى واتساع مداه ، خرجت الصناعات المنزلية من دائرة الاكتفاء الذاتى الى دائرة التبادل ، فبدأت تبادل بمنتجاتها منتجات الأسر التى تكون فى حاجة اليها •

وتعتبر الصناعات المنزلية أول مظاهر النظام الرأسمالى ، اذ انها تميز بين فئتين :

فئة اصحاب الأعمــال (الوســطاء) الذين يقومون بتقديم الخامات وتسلم الانتاج وبيعه فى الأسواق ، وبين العمال الذين يعتمدون على سواعدهم فقط للحصول على الأجر .

كذلك تعتبر الصناعاتالمنزلية حلقة الوصل بين نظام الحــرف ، حيث يتملك الصـــانع أدوات الانتاج أو جزء منها ، وبين المصـــانع اليدوية حيث يصبح الصانع محروما من كل ملكيــة .

ولقد ساد نظام الصناعات المنزلية فى القرنين السابع عشر والثامن عشر فى دول عديدة منهــا مصر .. ولا زال لهذا النظام دوره فى النشاط الاقتصادى المصرى خصوصا فى صناعة النسيج والكليم والسـجاد والصناعات الجلدية وأعمال التفصيل والحياكة والتطريز وأدوات الزينة والتريكو وأشغال الابرة ... الخ .

وتنتشر الصناعات المنزلية فى المدن والقرى ، وكان المنزل وما زال هو محل العمل .. أما أفراد الأسرة فهم قوة العمــل وقوامه يعملون تحت اشراف رب الأسرة ولحسابه .

فطريقة الانتاج السائدة حتى اليوم هى طريقة الانتاج اليــدوى ، لأنها تعتمد على سواعد العمال ومهارتهم مستعينين فى ذلك ببعض العدد والأدوات اليدوية البسيطة .

وتمويل هذه الصناعات يتم اما عن طريق الوسطاء الذين يقدموز الخامات ويتسلمون الانتاج ويبيعونه فى الأسواق لحسابهم الخاص ، أو يقوم أصحاب هذه الصناعات بعملية التمويل .

الصناعات الريفية :

يقصد بالصناعات الريفية ، تلك الصناعات التى تعتمد على الخامات المتوفرة فى القرية ، أو انتاج السلع التى تحتاجها القرية ، هذا وتتضمن الصناعات الريفية :

صناعات يدوية : مثل النجارة والحدادة وصناعة الفخار والجلود والنسيج والخوص •

صناعات غذائية : مثل منتجات الألبان وتجفيف الفواكه والخضر وتعبئتها وطحن الحبوب وضرب الأرز وانتاج العسل وتعبئته واستخراج الزيوت النباتية من المحصوت الريفية وصناعة النشا والسردين •

صناعات كيماوية خفيفة : مثل صناعة دبغ الجلود والعطور وشموع الاضاءة وشمع الورنيش وانتاج مواد العلف من مخلفات المواد النباتية والحيوانية والصباغة ••• الخ •

وتعود أهمية الصناعات الريفية الى قدرتها على استيعاب أعداد غفيرة من العمال الزائدين عن حاجة الزراعة ، فتساهم فى القضاء على البطالة المقنعة فى الريف ، كما تؤدى هذه الصناعات الى رفع قيمة الخامات والمخلفات الزراعية وتزيد الانتاج ، فتعمل على النهوض بمستوى الدخل لسكان الريف •

وتأكيدا لأهمية الصناعات الريفية أوصت حلقة الدراسات الاجتماعية الثانية للدول العربية(١٨) بضرورة تشجيع الصناعات الريفية كوسيلة لاستغلال أوقات الفراغ • وللنهوض بالقرية والمساعدة على زيادة الدخل الناتج من هذا العمل الاضافى •

أما المؤتمر الثالث فقد أقر بحثا خاصا ضمن بحوثه العامة « الصناعات الريفية » يحبذ نشرها بين الزراع . ويوصى المؤتمر باتخاذ الصناعات المنتشرة فى الريف فى الوقت الحاضر كنـواة ، والعمل على تهذيبهـا وتشجيعها بمختلف الوسائل مع العمل على ايجاد صناعات جديدة تتوافر مواردها الأولية فى الريف نفسه . والمؤتمر يحبذ خلق صناعات ريفية ذات طابع مصرى حتى تجد لهـا سوقا بين السـواح وفى الأسـواق الخارجيـة .

وتعانى الصناعات الريفية كما تعانى الصناعات الصغيرة عموما من مشكلات التمويل وعدم توافر الفنيين وصعوبة الحصول على الخامات بالأسعار المناسبة وعدم تجـديد تصميم سلعها وتطويرها مما يزيد مشكلة التسويق تعقيدا . وهى مشكلات سوف نعود اليهـا بالشرح .. ومع ذلك يلزم الاشارة الى أن الأخذ بيد الصناعات الريفية وتدعيمها يستلزم مسايرة التطور الحديث فى استخدام الآلات وتزويد المشتغلين بهـذه الصناعات بأحدث وسائل الانتاج والعمل على تدريب العمال ، وبذل المزيد من الجهد لفتح الأسواق المحلية والخارجية أمام المنتجات المتطورة لهـذه الصناعات .

ولمـا كان من الصعوبة بمكان الاعتماد على القطاع الخاص فى تطوير هذه الصناعات بسبب ضعف امكانياته ، فقد اهتمت الدولة ممثلة فى المؤسسة المصرية العـامة لتعمير الصحارى بتصنيع المنتجات الزراعيـة وانشاء الورش لاصلاح الآلات الميكانيكية وأعمال النجارة فى الواحات وفى وادى النطرون ، كما اهتمت المؤسسة بتعزيز الصناعات البسيطة القائمة وتحسين مستوى الانتاج .

كذلك يقوم الأصلاح الزراعي بوضع برامج للتوسع فى الصناعات الريفية بتعليم بنات المنتفعين على الصناعات الريفية المختلفة •

هذا وقامت المؤسسة المصرية العامة للتعاون الانتاجي والصناعات الصغيرة بانشاء الوحدات التدريبية والوحدات الانتاجية الصغيرة والمتوسطة الحجم والوحدات الانتاجية الخامية بقصد نشر(١٩) الصناعات الصغيرة والريفية •

والمعتقد انه لا خشية على الصناعات الريفية من منافسة الصناعات الكبيرة لها • ذلك أن الهدف من اقامتها هو استغلال أوقات الفراغ والمواد الخام لانتاج سلع تتلاءم مع احتياجاتالقرويين وقدراتهم الشرائية • فاقتصاديات الصناعات الريفية اقتصاديات مغلقة اذ يقتصر تعاملها مع أهل القرية ، كما أنها تنتج تلبية لاحتياجات تعرفها هى أصلا• هذا بالاضافة الى ان الصناعات الريفية مثلها مثل بقية الصناعات الصغيرة تتمشى مع ظروف المجتمع المصرى الاقتصادية والاجتماعية •

الصناعات الحرفية :

تعتبر الصناعات الحرفية أقدم الصناعات ، فقد كان الصناع وأرباب الحرف (الحدادين والنجارين والنساجين والنحاسين وصانعى الجلود والغزالين ••• الخ) يعملون فى حوانيت صغيرة يساعدهم عدد من الصبيان والعمال • وكانت العلاقة التى تربط صاحب العمل بعماله علاقة شخصية ، ولم يكن يميزه عن بقية عماله وصبيانه الا خبرته الطويلة • وكان من يريد احتراف حرفة معينة أن يبدأ حياته العملية

صبيا ويستمر عددا من السنين يتدرب على فنون حرفته حتى يرتقى فيصبح عاملا أو عريفا ، وينتهى به المطاف الى أن يصبح أسطى أو معلم . وهنا يصبح له الحق فى الاستقلال وادارة مشروع خاص به .

وتعتبر الطوائف الحرفية أولى التنظيمات العمالية وأقدمها ، تقوم بالدفاع عن مصالحهم وتنظيم الحرفة ، وتقف فى سبيل الدخلاء عليها . ولقد مارست هذه الطوائف حق تحديد الأسعار والأجور وساعات العمل وطرق الانتاج . كما نظمت العلاقة بين أفراد الحرفة وقامت بالتحكيم فى منازعاتهم .

ولقد قام صاحب الحرفة فى ظل هذا النظام الحرفى بتمويل مشروعه وتوفير المواد الأولية والمشاركة فى العمليات الانتاجية ثم قيامه بتسويق انتاجه .

وكان الانتاج يتم اما وفقا لطلب خاص أى انتاج متقطع أو كان الانتاج يتم قبل الطلب أى انتاج مستمر تلبية لاحتياجات السوق .

وكانت المعدات المستخدمة معدات يدوية بدائية ومملوكة فى أغلب الأحيان لصاحب العمل وفى بعض الأحيان تكون مملوكة للصانع الحرفى .

وتعتبر الصناعات اليدوية امتدادا لنشاط الحرفيين ، وكل ما حدث هو أن عمليات الانتاج أصبحت تتم تحت سقف واحد بواسطة عمال أجراء يشرف عليهم صاحب العمل وبذلك أمكن التحكم فى الانتاج كما وكيفا . ومع ذلك فان أدوات الانتاج المستخدمة ظلت هى نفسها

أدوات الانتاج السابق استخدامها فى النظام الحرفى أدوات تعتمد على يد الصانع ومهـارته •

ثورة ٢٣ يوليو والصناعات الصغيرة :

اهتمت ثورة ٢٣ يوليــو بالصناعات الصغيرة ، وخاصة حينمـا قررنا أن المجتمع الاشتراكى الديمقراطى التعاونى ، هو أساس الحكم • وقد بدأ الاهتمام بالتعاون الانتاجى شأنه شأن الفروع التعاونية الأخرى فأنشئت المؤسسة المصرية العـامة للتعاون الانتاجى والصناعات الصغيرة بالقرار الجمهورى رقم ٢٣٤٨ لسنة ١٩٦٠ لكى يؤدى التعاون الانتاجى دوره فى تحقيق سمات ذلك المجتمع . وفى سبيلهـا الى ذلك أنشـأت المؤسسة الجمعيات التعاونية الصناعية بالمحافظات وأمدتهـا بالأموال اللازمة لنشاطها ، ووضعت اللوائح التى تنظم الرقابة عليها وألحقت بكل منها مركزا للتسويق •

وقد قامت الجمعيات التعاونية الصناعية بانشاء العديد من الجمعيات التعاونية الانتاجية وامدادها بالقروض والاشراف على نشاطها وحساباتها وانتاجها • كذلك عملت الجمعيات التعاونية الصناعية على رفـع كفـاية العاملين بالتعاونيات الانتاجية عن طريق تدريبهم فى الوحدات التدريبية على أرقى طرق الانتاج والعناية بتسويق منتجاتهـا حتى وصـل عدد الجمعيات التعاونية الصناعية عشرون جمعية •

وقد امتد نشاط التعاون الانتاجى الى قطاعات عديدة أهمها قطاع الأثاث وقطاع الأحذية والمنتجات الجلدية ، وقطاع الغـزل والنسيج وقطاع السجاد والكليم ، وقطاع الصناعات المنزلية والبيئية ، وقطـاع الصناعات الزراعية ، وقطاع خان الخليـلى ، وقطاع الأعمـال الفنية

وقطاع الأعمال البنائية والتعمير ، وقطاع العمــال ، وقطاع الزجاج والكيماويات ، وقطاع الصناعات المعدنية ، وقطاع الفخار ، وقطــاع صناعات الآلات الزراعية وقطاع اصلاح السفن ، وقطاع الطباعة ، وقطاع الملابس ، وقطاع اللباد ، وقطاع النقل ، وقطاع التخليص الجمركى ، وقطاع المشغولات النسوية .

نبذة عن المؤسسة المصرية العامة للتعاون الانتاجى والصناعات الصغيرة :

تنفيذا للقانون رقم ٢٦٧ لسنة ١٩٦٠ فى شأن المؤسسات العــامة التعاونية صدر القرار الجمهورى رقم ٢٣٤٨ لسنة ١٩٦٠ بانشاء المؤسسة العامة للتعاون الانتاجى والصناعات الصغيرة ــ ومن أحكام القــانون المشار اليه والقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٦ باصدار قانون المؤســسات العامة وشركات القطاع العام والذى حل محل القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ الخاص بالمؤسسات العامة ــ يمكن استخلاص أهداف المؤسسة والغرض من انشائها فيما يلى :

أولا ــ رسم السياسة التعاونية فى القطاع الانتاجى :

وذلك عن طريق العمل على جمع كافة طوائف المشتغلين بالصناعات الصغيرة والحرفية فى أنحاء الجمهورية فى جمعيات تعاونيــة لخدمتهم وتوسيع قاعدة هذه الجمعيات بنشرها جغرافيا ونوعيا ــ ووضع التنظيم التعاونى المناسب لخــدمة الحركة التعاونية الانتاجية فى المستوى المحلى والاقليمى ومستوى الجمهورية بما يحقق الربط بين وحدات هذا التنظيم ويخدم الحركة التعاونية الانتاجية ككل .

ثانيا ــ تنمية القطاع التعاونى الانتاجى وتدعيمه :

وذلك بتقديم المعونات والخدمات للجمعيات التعاونية الانتاجية على النحو الآتى :

١ ــ توفير المعونة الفنية :

(أ) بانشاء معهد للصناعات لاجراء البحوث الفنية اللازمة لتطوير الصناعات والعمل على خلق صناعات جديدة والاستفادة من خامات البيئة واعداد القادة الفنيين اللازمين لخدمة القطاع التعونى واجراء البحوث الاقتصادية والتسويقية •

(ب) باقامة الوحدات التدريبية الانتاجية لخلق جيل جديد من العمال المهرة عن طريق تدريبهم على انتاج المنتجات النموذجية بما يرفع الكفاية الانتاجية لهؤلاء العمال •

٢ ــ توفير المعونة المالية :

وذلك بانشاء صندوق للاقراض التعاونى يعمل على تنظيم اقراض الجمعيات وتمويلها بالطرق المختلفة سواء عن طريق منحها القروض القصيرة والمتوسطة أو اصدار خطابات الضمان لها لمقابلة العمليات التى تقوم بتنفيذها وكذا عن طريق مساهمة المؤسسة بأموالها فى رؤوس أموال هذه الجمعيات •

٣ ــ حماية أعضاء هذه الجمعيات من الاستغلال والاحتكار الذى كانوا يتعرضون له فى تدبير احتياجاتهم للانتاج وفى تصريف منتجاتهم وذلك عن طريق •

(أ) تدبير احتياجات الجمعيات التعـاونية من الخامات والأدوات والمعدات اللازمة لانتاجهم بالـكميات اللازمة والأسـعار المخفضة عن طـريق شرائها بالجملة من مصـادر انتاجها أو استيرادها وعن طريق انشاء الوحدات الانتاجية التى تتخصص فى اعداد وتجهيز الخامات اللازمة لهذه الجمعيات .

(ب) تنظيم تسويق منتجات الأعضاء وتمويل هذه العمليات بشتى الصـور وذلك عن طريق ايجاد مجـالات التصريف لدى المؤسسات والهيئات الأخرى العاملة فى ميدان الاسـتهلاك والتوزيع أو باقامة مراكز التسويق الخاصـة بها لتصريف المنتجات بالجملة والتجزئة وانشـاء المكاتب أو الجمعيـات العامة المتخصصة فى التسويق الداخلى والخارجى .

(حـ) مساندة هذه الجمعيات أدبيا بتسـهيل أعمالها لدى مختلف الهيئات والمصالح والعمل على اسناد أعمال وتوريدات هذه الهيئات اليها .

ثالثا — تنظم جهود الصناعات الريفية والصـغيرة والحرفية داخل الاطار التعاونى :

وذلك عن طريق :

١ ــ ضم فئات المشتغلين فى كل صناعة أو حـرفة وتكوين جمعيـات تعاونية لهم تتجمع فيها جهـودهم وامكانياتهم البشرية والفنيـة والمادية .

٢ ــ انشاء الجمعيات التعاونية من بين الصبية الذين اتموا تدريبهم فى الوحدات التدريبية النموذجية التى تنشئها المؤسسة .

رابعا — توجيه الجمعيات التعاونيـة الانتاجية والاشراف والرقابة عليهـا :

* وذلك بتوجيهها الى النظم الادارية والفنية المناسبة لنوع نشـاطها والكفيلة بحسن سير العمـل وانتظام الادارة عن طريق الأجهـزة المتخصصة بالمؤسسة .
* العمل على توحيد النظم الادارية والمالية لهذه الجمعيات .
* مراقبة تنفيذ قانون التعاون والقوانين الأخرى واللوائح والتعليمات.
* مراقبة أموال الجمعيات واستثمارات المؤسسة والقروض الممنوحة للجمعيات لضمان استغلالها فى الأوجه المخصصة لهـا والتأكد من سلامة التصرفات .
* التأكد من قيام الجمعيات بأداء رسالتها وتحقيق الأغراض التى قامت من أجلها فى خدمة أعضائها بصفة خاصة وفى خدمة المجتمع بصفة عـامة .
* المراجعة المنتظمة لحسابات الجمعيات .
* جمع البيانات والاحصائيات عن نشاط الجمعيات الانتاجية .
* تقويم الحركة التعاونية الانتاجية .

خامسا — المساهمة فى خطة التنمية :

المستهدف أن يكون دور المؤسسة فى هذا المجال على النحو الآتى :

١ ــ بالنسبة لزيادة الدخل القومى :

(أ) استغلال خامات البيئة المحلية التى لم تستغل بعـد وتحويلها الى صناعات تحويلية وسلعا ذات قيمة نقدية .

(ب) انشاء صناعات جديدة يتحقق معها زيادة العمالة وبالتالى زيادة القوة الشرائية •

(حـ) موازنة الأسعار والحد من ارتفاعها بتوفير السلع الجيدة بالأسواق بالأسعار المعتدلة نتيجة للمجهودات التى تبذل لتخفيض تكلفة الانتاج •

٢ ـ بالنسبة للعمالة :

(أ) توفير فرص العمل للعمال المشتغلين فى هذه الصناعات بما يضمن استمرار تشغيلهم وعدم تعطلهم ، وايجاد أعمال جديدة لاستغلال الطاقات البشرية المعطلة كليا أو جزئيا وتجميع الصبية الذين فاتتهم فرص التعليم •

(ب) رفع الكفاية الانتاجية للعمال واكسابهم المهارات بما يمكنهم من تحسين مستواهم الفنى وزيادة أجورهم تبعا لذلك وارتفاع مستوى معيشتهم •

(حـ) تحقيق العدالة فى توزيع ناتج العمل وذلك برد نسبة كبيرة من صافى أرباح الجمعيات الى أعضائها الذين ساهموا بجهودهم فى تحقيق الأرباح •

بعض الانجازات التى حققتها المؤسسة :

اولا ـ فى القطاع التعاونى :

بدأت المؤسسة رسالتها فى هذا القطاع بالاتجاه الى احياء الجمعيات التعاونية الانتاجية القائمة وقت انشائها والتى كانت خاضعة لاشراف وزارة الشئون الاجتماعية المشرفة على الحركة التعاونية ككل

فى ذلك الوقت والتى تركزت جهـودها فى الأغلب على تنمية قطـاع التعاون الزراعى والاسـتهلاكى والتى لم يتجاوز عـددها ٦٠ جمعية برأسمال قدره ١٠٧٣١٨ جنيه وعضـوية تبلغ ١٣٦٦٩ عضو ، وجميـع هذه الجمعيات كانت بين عاطلة أو فاشلة لا تجد من الامكانيات المادية والفنية ما يساعدها على أداء رسالتها قبل أعضـائها من صغار العمال والحرفيين •

وقد قامت المؤسسة فى هذا المضمار بتطهير الجمعيات وتشـكيل هيئاتها الادارية بالتطبيق لأحكام القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ بجانب القيام بتأسيس الجمعيات التعاونية الجديدة فى الأوساط العمالية لرعاية الصناعات المختلفة وتطـويرها بجانب القضـاء على طبقة الوسـطاء ، والمستغلين ــ وقد سارعت المؤسسة الى المبادأة بتأسيس بعض الجمعيات الانتاجية والصناعية والتسويقية تنفيذا للمادة ١٣ من القرار الجمهورى رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ مثل الجمعيـات التعاونية الصـناعية بالمحافظات وعددها ٢١ جمعية ، كذا الجمعية التعاونية العامة للتسويق الصـناعى بالقاهرة والجمعية التعاونية للملابس الجاهزة بالقاهرة •

والجدول رقم (٢١) يوضح الجمعيات الصناعية وما يتبعها من جمعيات ووحدات •

ونتيجة لجهود المؤسسة فقد تضاعف عدد الجمعيات الانتاجية عدة مرات بحيث أصبح عدد الجمعيات الانتاجية والصناعية ٣٢٤ جمعيـة ، وعدد الأعضاء ٥٢١٦٥ عضـو ، ورأس المال ١,٧٩١,٤١٦ جنيه ، وبلغ قيمة الاحتياطى ١٠٥٠٢٦ جنيه •

جدول رقم (٢١)

يوضح الجمعيات الصناعية وما يتبعها من جمعيات ووحدات

رقم	اسم الجمعية الصناعية	الجمعيات التعاونية			عدد الوحدات	وحدة الصيانة
		عدد الجمعيات	عدد الأعضاء	رأس المال		
١	القاهرة	٢٦	١٠٩٥٨	١٠٩٦٨١	—	—
٢	الاسكندرية	٢٧	١٢٦٦٣	٥٥٤٤١	—	—
٣	بورسعيد	١٥	١٦٩٦	٣٢٤٢	٣	—
٤	دمياط	١٢	١٩٨٠	٢٤٢٨٦	٥	—
٥	الاسماعيلية	٥	٦٧٩	١٢٦٩	٤	١
٦	السويس	٤	٤٨٧	٦٨٠	١	—
٧	البحيرة	١٥	٢١١٤	٤٤٦٨	٦	١
٨	كفرالشيخ	١١	٢٨١٣	٥١٢٥	٤	١
٩	الغربية	٢٣	٧٧٤٥	٤٥٨٢٢	١	١
١٠	الدقهلية	٢٦	٣٩٦٣	٣٢٣٠٠	٧	١
١١	الشرقية	١٠	١٧٩٩	٤٠٤٩	٧	١
١٢	المنوفية	١١	٢٣٨٩	٥٦١٢	٣	١
١٣	القليوبية	١٥	٢١٥٧	١٢٧١٨	٤	١
١٤	الجيزة	١٧	٣١٣٣	١٥٢٢٩	٢	—
١٥	بني سويف	٩	٦٨٤	١٢٤٠	٤	١
١٦	الفيوم	١١	٢٠٠٠	٩٦٧١	٩	١
١٧	المنيا	٢٠	٣٦٢٣	٣٠٠٠	٧	١
١٨	أسيوط	١٢	٢٣٨٩١	٦٤٩٩٧	٥	١
١٩	سوهاج	٦	١٤٦٣	٣٢٢٩	٤	١
٢٠	قنا	٩	١٣٩٣	٣٧٤١	٥	١
٢١	أسوان	٢	٧٠	٣٩١	٢	١
		٢٨٦	٨٧٧٠٠	٤٠٦١٩١	٨٣	١٥

وفيما يلى نورد الجدول رقم (٣٢) يوضح مراحل تطور الجمعيات الانتاجية ، ويلاحظ ما يلى بالنسبة للبيانات المقـارنة الموضحة بهـذا الجـدول •

(أ) تم تعديل تبعية الجمعيات التعاونية للانشاء والتعمير خـلال السنة المالية ١٩٦٦/٦٥ ـ بالحاقها بالمؤسسة المصرية العامة للبناء والاسكان وبلغ عددها ٢٤ جمعية برأس مال قـدره ١١٢٩٤٧ جنيه ، ويبلغ أعضائها عند نقل التبعية ٤٠٤٤ عضو ورقم أعمالها المقدر لعـام ١٩٦٦/٦٥ ـ ٧ مليون جنيه •

(ب) تم نقل تبعية جمعيات النقـل الى المؤسسة العـامة للنقل الداخلى ، وبلغ عددها عند النقل ١٠ جمعيـات برأس مال قدره ١٢٩٨٨ جنيه ، وعضوية تبلغ ٨٤٦ عضو •

(حـ) ادمجت الجمعية التعاونية للمدابغ بالقاهرة فى شركة النصر لدباغة الجلود بالقاهرة •

(د) حولت الجمعية التعـاونية الانتاجية لتصـنيع منتجات البلح برشيد الى مصنع لتجفيف البلح ورأس مالها وقت التحويل ٩٠٠٠٠ جنيه ومن الأمثلة الحية الدالة على مدى النجـاح والتطور الذى طرأ على الجمعيات التعاونية الانتاجية نسوق المثالين الآتيين :

الجمعية التعاونية للكساء والكاوتشوك بالمحلة الكبرى :

هذه الجمعية كانت متوقفة عن الانتاج تقريبا خـلال السنة المالية ٦٣/٦٢ وقد حققت انتاج قيمته ١,٨٨٠,٠٠٠ جنيه عام ٦٦/٦٥ وتستهدف تحقيق انتاج قيمته ٣,٠٤٢,٠٠٠ جنيه خلال السنة المالية ٦٧/٦٦ ، وقد

جدول رقم (٢٢)

يوضح مراحل تطور هذه الجمعيات الانتاجية

البيـان	٦٢/٦١	٦٣/٦٢	٦٤/٦٣	٦٥/٦٤	٦٦/٦٥
عدد الجمعيات	٦٠	٢٤٥	٢٩٢	٣١٧	٣٢٤
العضوية	١٣٦٦٩	٣٦٩٥٤	٤٥٨٤٦	٥١٠٣٠	٥٢١٦٥
راس المال	١٠٧٣١٨	٩٤٥٤٥٣	١٦٩٤١١٠	١٩٦٣٥٣٨	١٧٩١٤١٦
حجم المعاملات	لا توجد بيانات	٨٦٣٤٠٠٠	١١٢٥٠٠٠٠	١٣٢١٧٠٠٠	١٢٠٣٣٠٠٠
الصادرات	لا توجد بيانات	٢٠٠٠٠	١٥٧٠٠٠	١٥٠٦١٤	٦٧٩٢٨
الاحتياطيات	٤٤٣٧٤	٤٥٢٤٤	٣٢٠٣٦٥	٢٠٠٠٦٦	٢٥٥٠٦٦

تمكنت الجمعية من تغطية خسائر نشاطها عن الفترة السابقة لعام ٦٣/٦٤ والتى تعدت رأسمالها البالغ مليون جنيه تقريبا •

الجمعية التعاونية الصناعية لدباغة الجلود وتصنيعها بالأسكندرية :

تأسست هذه الجمعية خلال عام ١٩٦٢ وتطور انتاجها من قيمتـه ٢٠٧٧٥٨ جنيه خلال السنة المالية ٦٢/٦٣ الى ١,٠٠١,٠٠٠ جنيه خـلال عام ٦٥/٦٦ وتستهدف تحقيق انتاج قدره ٩٧٥٠٠٠ خلال عام ٦٦/٦٧ (للاحتياط من صعوبات الحصول على النقد الأجنبى اللازم لاسـتيراد مستلزمات انتاجها) •

ولا يفوتنا فى هذا المجـــال التنويه الى الصعوبات التى واجهتها وتواجهها المؤسسة فى هذا القطاع نتيجة التوسع والانتشـــار والتعـدد فى الجمعيـات الانتاجيـة بحيث أصبحت هناك مجالات متعددة تتطلب فى كل فرع منها خبرات معينة وتخصص لامكـان احكام الرقابة والاشراف وفى نفس الوقت تقديم الخدمات المنشودة اذ توجد حاليـــا جمعيات انتاجية تعمل فى الصناعات الرئيسية التاليـة :

أثاث ونجارة ــ أحذية ومصنوعات جلدية ــ غـزل ونسيج ــ سجاد ــ كليم ــ مصنوعات ومنتجات صوفية ــ زجاج وكيماويات ــ ملابس جاهزة ــ حصير ــ مشغولات نسوية ــ صـناعات معدنية ــ جمعيات خان الخليلى ــ الصناعات الزراعية ــ الصناعات الغذائية ــ متنوعات ومنها جمعيات العمال والخدمات •

ثانيا — النشاط التسويقى :

ترى المؤسسة أن الحل الأمثل للقضاء على طبقة الوسطاء والمضاربين ورفع المستوى للصناعات الريفية والبيئية من حيث الجودة والتطوير بجانب خفض الأسعار هو توفير الخامات الصناعية اللازمة لأعضاء الجمعيات الانتاجية بما يكفل ولائهم لجمعياتهم مع التشجيع عمليا على انضمام صغار الصناع الى هذه التعاونيات أو اقامة تعاونيات جديدة على ضوء النجح الذى يتحقق من وراء هذا النظام والفائدة التى يجنيها التعاونيون •

لذلك فقد اتجهت المؤسسة الى مراكز للتسويق الصناعى بجميع المحافظات الحقت بالجمعيات التعاونية الصناعية بعاصمة كل محافظة كذا انشأت الجمعية التعاونية العامة للتسويق الصناعى بالقاهرة والتى تعد بمثابة المركز الرئيسى لهذه الفروع التسويقية •

وقد أدت هذه المراكز التسويقية الدور المطلوب منها من حيث توفير الخامات كذا خفض الأسعار والقضاء على السوق السوداء بجانب ربط صغار المنتجين بجمعياتهم من حيث استلام المنتجات والعمل على تحسين جودتها ضمانا لتصريفها •

وتعتقد المؤسسة انه ازاء ما حققته هذه المراكز التسويقية من نجاح وثقة فقد اسند اليها السادة المحافظون عمليات توزيع السلع الصناعية المستوردة على الجمعيات الانتاجية والتجار ومصانع القطاع الخاص والحرفيين • وقد تبلورت أرقام أعمال هذه المراكز التسويقية فى الجدول رقم (٢٣) •

(ويلاحظ انكماش النشاط التسويقى للجمعية العامة للتسويق الصناعى بالقاهرة اعتبارا من السنة المالية ٦٥/٦٦ نتيجة سحب عمليات توزيع حديد التسليح ومواد البناء من مراكز التسويق واسنادها الى جمعيات الانشاء والتعمير التى نقلت من المؤسسة كذا ضغط النقد الأجنبى المخصص للقطاع والذى كانت تقوم الجمعية العامة للتسويق بالاستيراد فى حدوده) •

جدول رقم (٢٣)

يوضح رقم أعمال المراكز التسويقية فيما بين عامى ٦٣ ، ١٩٦٦

البيان	٦٣/٦٤	٦٤/٦٥	٦٥/٦٦
	جنيه	جنيه	جنيه
مراكز التسويق بالمحافظات	٨٦٢٢٠٠	٢٤٧١٠٠٠	٢٦٥٠٠٠٠
الجمعية العامة للتسويق الصناعى بالقاهرة	٧٩٨٨٠٠	٢٩٤٩٠٠٠	٢٦٥٤٠٠٠
	١٦٦١٠٠٠	٥٤٢٠٠٠٠	٥٣٠٤٠٠٠

ثالثا ــ الاقراض التعاونى :

لما كان النظام التعاونى فى الدول النامية يقوم ابتداء على مساندة الدولة بما لهذه المساندة من صور شتى كمعونات أو قروض أو اعفاءات ضريبية وأفضليات فى التعاقدات أو مساهمة فى رؤوس الأموال فقد الحق بالمؤسسة صندوق للاقراض التعاونى واعتمد له بالخطة الخمسية الأولى اعتمادا قدره ٢ مليون جنيه ــ وقد قامت المؤسسة باستثمار ما أتيح لها من هذا الاعتماد لتشغيل الجمعيات التابعة بحيث اضطرت

أمام قصور الاعتماد الى اصــدار خطابات ضمان لسد فراغ الاقراض المباشر .

وقد تبلور نشاط الصندوق على مدار سنوات الخطة الأولى والسنة الأولى من الخطة الثانية فى الأرقام المبينة بالجدول رقم (٢٣) .

وتلاقى المؤسسة الكثير من الصعوبات فى سبيل سحب الأموال المقترضة لأن معظم هذه الجمعيات تضم صغار الصناع محدودى الدخل والامكانيات والذين لا يتمكنوا فى الأجل القصير من تقديم رأس المال الذاتى الكافى لتشغيل جمعياتهم بحيث تعتمد الغالبية من التعـاونيات التابعة على هذه القروض اعتمادا كليا فىسبيل استمرار التشغيل بمعنى أنه فيما لو سحب القرض فهذا يعنى بطـريق أو آخر توقف أعمـال الجمعية .

رابعا – وحدات قطاع الصناعات الريفية والحرفية :

تنفيذا للمادة الثانية من قرار انشاء المؤسسة اسندت اليها الدولة مهمة انشاء وتشغيل مشروعات الصناعات الريفية والحرفية التى اعتمد لها كتكاليف أولية بالخطة الخمسية مبلغ ٦٫٠٨٠٫٠٠٠ جنيه (منها مبلغ ٢ مليون جنيه للاقراض) أخذت فى التزايد الى أن بلغت التكاليف شبه النهائية حوالى ٨ مليون جنيه .

ومن الجدول المقارن رقم (٢٤) يتضح مدى التطور الذى أحدثته هذه الوحدات فى مجال الصناعات الصغيرة الممولة تمـويلا كاملا من الدولة التى كانت غير قائمة اطلاقا سنوات الخطـة الأولى (البرنامج الثانى للصناعة) .

جدول رقم (٢٤)

يوضح تطور تمويل الصناعات الصغيرة من الدولة

البيان	٦٢/٦١	٦٣/٦٢	٦٤/٦٣	٦٥/٦٤	مجموع حجم النشاط خلال الخطة الأولى	٦٦/٦٥
أ - قروض :						
للجمعيات التعاونية الصناعية		٧٦٧٠٠	١٥٠٠٠		٩٧٠٠	٦٥٠٠٠
للجمعيات التعاونية الإنتاجية	٣٩٣٦٣٢	٣١٥١٨٠	٣٢٦١٦٤	٩٠٨٧٣	١١٢٥٨٤٩	٥٤٨٥٠
لجمعيات الإنشاء والتعمير		٣٥٠٠٠	٩٥٠٠٠		١٣٠٠٠٠	
للشركات التابعة			٧٨٧٢٥	١٠٠٠٠	٨٨٧٢٥	٧٠٠٠
مجموع قيمة القروض	٣٩٣٦٣٢	٤٢٦٨٨٠	٥١٤٨٨٩	١٠٠٨٧٣	١٤٣٦٢٨٤	١٣٦٨٥٠
ب - مساهمات في رؤوس الأموال	٢٩٥٠٠٠	٢٣٥٧٤٦	٣٠٠٠٣	١٣٩٥٠	٦٢٤٦٩٩	٥٠٠٠
مجموع قيم المساهمات	٢٩٥٠٠٠	٢٣٥٧٤٦	٣٠٠٠٣	١٣٩٥٠	٦٢٤٦٩٩	٥٠٠٠
حـ - خطابات ضمان :						
للجمعيات التعاونية الصناعية			١٧٣٨١٢	٥١٧٥١٤	٦٩١٣٢٦	٣٩٩١٣٣
للجمعيات الإنتاجية		٤٥٤٦٠	٦٦٠١٨٤	٣١٩٣٨٣٣	٣٨٩٩٤٧٧	٣٣٣٩١١٣
لجمعيات الإنشاء والتعمير			١٩٩٩٣١	٣٨٣٠٧٦	٥٨٣٠٠٧	١٢٥٤٤٠
للشركات التابعة			٥١٠٠٠	٢٠١٨٩٢	٢٥٢٨٩٢	٢٠٩٤٠٠
مجموع قيمة خطابات الضمان		٤٥٤٦٠	١٠٨٤٩٢٧	٤٢٩٦٣١٥	٥٤٢٦٧٠٢	٤٠٧٣٠٩٠
إجمالي حجم الائتمان	٦٨٨٦٣٢	٧٠٨٠٨٦	١٦٢٩٨١٩	٤٤٦١١٣٨	٧٤٨٧٦٧٥	٤٢٠٤٩٤٠

وقد أدمجت بعض الوحدات بهدف التدعيم ولانتهاء التـدريب بالمناطق التى أقيمت بها أصلا .

ومهمة هذه الوحدات تتلخص فى تدريب العمال والصبية والفتيات وأصحاب الحرف اليدوية مع العمل على خلق مهارات جديدة والنهوض بمستوى المهارات الحالية بجانب امتداد نشاط التدريب الى المتعطلين من القوى البشرية مع جذب اعداد متزايدة من القطـاع الزراعى الى القطاع الصناعى تخفيفا لكثافة المشتغلين بالزراعة ورفعا لمستوى دخولهم بحيث يتم تدريب الأفراد بهذه الوحدات الحكومية وتوجيههم بعد ذلك الى تأسيس جمعيات تعاونية انتاجية متخصصة فى الصناعة التى تدربوا عليها وتمدهم بالقروض والامكانيات الفنية اللازمة وبحث تقوم هـذه الوحدات باستقبال دفعات أخرى من الأفراد .

وبما أن هذه المهمة خدمة عامة تؤديها المؤسسة نيابة عن الدولة فانه يعتمد سنويا بميزانية المؤسسة اعانة فى حدود ٨٠ ألف جنيه لتغطية العجز الناتج فى قيمة الانتاج نتيجة عمليات التدريب .

خامسا ــ معهد الصناعات الصغيرة :

بتاريخ ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٥٩ تم الاتفاق بين جمهورية مصر العربية ومكتب المعونة الخاص التابع للأمم المتحـدة على توجيه ومساعـدة الجمهورية فى انشاء معهد للصناعات الصغيرة بالقاهرة يعمل داخل الاطار العام لخطة التنمية الاقتصادية للدولة ويعهد اليه بتقديم الخدمات فى ميادين البحوث الاقتصادية والفنية وفى التدريب والارشاد وتساهم جمهورية مصر العربية بما يعادل ٧٧١١٠٠ دولار أمريكى فى تكاليف المعهد مقابل ٦٢٨١٠٠ دولار أمريكى قيمة مساهمة صنـدوق المعونة الخاص التابع للأمم المتحدة .

وقد تمت معظم الأعمال الانشائية للمعهد وعين الجهاز اللازم له ويباشر حاليا نشاطه التدريبى وعقد عدة دورات تدريبية لتنفيذ الأهداف التى انشأ من أجلها .

وقد بلغ انفاق المؤسسة على هذا المعهد حتى ٦٦/٦/٣٠ ما قيمته ٢٩٢٨٣٢ جنيه •

سادسا – الشركات التابعة :

بصدور القرار الجمهورى بالقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ بتأميم بعض الشركات والمنشآت فقد تملكت المؤسسة ١١ شركة تعمل فى المجالات المختلفة للصناعات الصغيرة – وقد ادمجت هذه المنشآت فى ٦ شركات •

وتنيجة لمجهودات المؤسسة بالتعاون مع أجهزة هذه الشركات أمكن تحقيق الكثير من الأهداف والنتائج المشرفة للقطاع العام والتى تتمشى مع الخط الاشتراكى ويمكن ايجاز هذه النتائج فى الاحصائية التالية التى توضح مدى هذا النجاح والتطور • (ينظر الجدول رقم ٢٥)•

ولعل من المناسب أن نوضح أن التعاون الانتاجى تطور تطورا ملحوظا بعد انشاء المؤسسة العامة التعاونية ، اذ أنه من المعروف أن التعاون الانتاجى بدأ عام ١٩٣٣ ، اذ تأسس فى هذا العام ثلاث جمعيات انتاجية ثم تطور فى العدد والعضوية ورؤوس الأموال بعد ذلك بالزيادة والنقصان فى المرحلة الأولى التى تشمل مدة اختصاص وزارة الشئون الاجتماعية • وكانت الوزارة فى هذه المرحلة أكثر عناية ورعاية للتعاون

جدول رقم (٢٥)

يوضح نشاط الشركات التى تبعت للمؤسسة بالتاميم

(القيمة بالألف جنيه)

البيان	٦٣/٦٢ قبل التأميم	٦٣/٦٢	٦٥/٦٤	٦٦/٦٥
الأجور والمزايا	١٤٣١	٢٠٥٩	٢٤٦٥	٢٧٠٨
العمالة	٢٥٠	٢٨٠	٤٧٥	٥٥٤
الانتاج	١١٦٨	١٨٨٦	٢٠٥٤	٢٩٠٧
الصادرات	٣٧	٤٣	١٤٣	١١٥
الاستثمارات			٤٢	٦٥
الأرباح الصافية		١٣١	١٦١	١٧٨
الخسائر الصافية		٢٤	١١	—

الزراعى منها للتعاون الصناعى ثم تطور الأمر فى المرحلة الثانية التى بدأت سنة ١٩٦٠ بنقل التعاونيات الانتاجية الى وزارة الصناعة وأنشاء مؤسسة عامة خاصة به .

ويلاحظ من الجدول رقم (٢٦) أن الجمعيات التعاونية الانتاجية قبل انشاء المؤسسة العامة للتعاون الانتاجى والصناعات الصغيرة سنة ١٩٦٠ كانت جمعيات قليلة العدد ضعيفة العضوية وبعد هذا التاريخ تضاعف عدد الجمعيات الانتاجية والصناعية وزادت عضويتها .

ولعل هذا النمو المتطرد فى انشاء وتأسيس الجمعيات الانتاجية ، هو الذى جعل بعض أنواع هذه الجمعيات تنقل من اختصاص واشراف

جدول رقم (٢٦)

يوضح تطور التعاونيات الانتاجية فيما بين عامى ١٩٣٣ – ١٩٦٩

السنة	عدد الجمعيات	عدد الأعضاء	راس المال
			مليم جنيه
١٩٣٣	٣	٢٤٤	٦٦٥,٥٠٠
١٩٣٥	٢	٩٢	٩٧,٥٠٠
١٩٤٠	٢	٢٣٧	٧٦٩,٠٠٠
١٩٤٥	٢	٤٧٥	٢٩٩,٠٠٠
١٩٥٠	٣	٥١٦	١٢٨٢,٠٠٠
١٩٥٥	١٠	٢١٦٠	٣١٣٨٨,٥٠٠
١٩٦٠	٥٦	١١٧١٧	٩٢٧١٨,٠٠٠
١٩٦١	١٠٣	٢٣٨١٣	٩٨١٣٨,٢٣٤
١٩٦٢	٢٣١	٣٨٧٨٤	٢٤٢٠٤٩٥,٠٠٠
١٩٦٣	٢٩٧	٤٧١٤٦	٣٣٣٨٣٧٣,٥٠٨
١٩٦٤	٢٥٤	٤٨٧٣٣	١٦٣٠٠٧٣,٠٠٠
١٩٦٥	٢٩٢	٤٥٨٤٦	١٦٩٤١٠٩,٠٠٠
١٩٦٦	٢٩٧	٣١١٥٣	١٥٨٥١١٥,٠٠٠
١٩٦٧	٣١٠	٦١٨٩٤	١٦١٣٩٥٩,٠٠٠
١٩٦٨	٢٨٦	٩٠٤٢٩	٥٣٣٨٩٧,٠٠٠
١٩٦٩	٢٨٦	٨٧٧٠٠	٤٠٦١٩١,٠٠٠

المؤسسة العامة التعاونية الاتاجية الى جهات أخرى أكثر قدرة وأكثر تخصصا ، مثل نقل جمعيات الدباغة والانشاء والتعمير •

وفيما يلى نورد جدولا يوضح أنواع الجمعيات التعاونية الانتاجية فى عام ١٩٦٩ • (ينظر جدول رقم ٢٧)

ويظهر من هذا الجدول أن عدد الجمعيات الحرفية لمنتجى السلع تبلغ ٢٤٩ جمعية من المجموع الكلى البالغ ٢٨٦ أى توجـد ٣٧ جمعية لعمال الخدمات •

جدول رقم (٢٧)

يوضح أنواع الجمعيات التعاونية الإنتاجية وجمعيات العمال للخدمات في عام ١٩٦٩

القطاع	عدد الجمعيات	عدد الأعضاء	رأس المال
الغزل والنسيج	٤٨	١٠١١٦	١٠٣٨٦٩
الأثاث والتجارة	٣٦	١٠٩١٣	٢٧٧٧٥
الأحذية والمنتجات الجلدية	٣٩	٦٢١٨	١٩٠١٦
السجاد والكليم	١٨	٢٨٠٧	١٠٤٢٨
الصناعات النسوية	١٧	٢٤٩٩	٥٢٤٩
الملابس الجاهزة	١٤	٢١٠٨	٨١٣٦
الصناعات الهندسية	١٠	١٠٩٦	٥٢٢٣
الزجاج والكيماويات	٥	١٤٩٥	٥٩١٦٠
الصناعات الغذائية	٨	٧٩١	١١٣٦٠
الصناعات الريفية	٢٣	٢٤٢٣٢	٥٩٤٨٦
التصنيع الريفي	٦	٨٦٦	١٧٥٦
الطباعة والنشر	٧	٥٤١	٢١١٥١
التصوير	٨	٥١٢	٣٠٥٢
خان الخليلي	٢	٨٢٨	٣٧٩٧
مواد البناء	٣	١٢٤٤	٧١٠٧
لبناء السفن بالسويس	١	٥٣	٧٠
المكفوفين بالقاهرة	١	٩٧	٣٥٣
الصناعات المنزلية للشركة الأهلية	١	١٢٦١	٩٤٧٩
لعمال تعمير سيناء بناحية العريش	١	٤٠٣	٢٠١
للصناعات الصغيرة بمدينة الخارجة	١	٢٢	٢٥
القبانية	١٧	٤٦٢٧	٢٠٨٥٦
عمال الخليج	٤	٥٧٣٧	٥٠٣٤
شئون التخليص والأعمال الجمركية	٢	٣٦٧	٣٥٥٦
عمال تجهيز ونقل اللحوم	٢	٧٣٢	١٥٠٦
عمال التعبئة والشحن والتفريغ	٢	٣٢٧	٥٠٢
موزعي الصحف والمجلات	٢	٤٣٤	٥٢٦
للمطهرات والأعمال الترابية	١	١٨٠	٢٢٦
عمال فرفرة القطن	١	٣٩٣٩	٢١٢٩
عمالى القطن	١	٢٠٩٠	١١٤٨
لتجهيز الخيش وشنبرة القطن	١	٢٥٠	٢٠٧٧
لعمال كبس القطن	١	١٠٣	٤٩
لأعمال حراسة البضائع	١	٥٦٦	١٣٥١
لتأجير الدراجات	١	٨٣	٣٢٣
عمال لمنشآت الأجرة	١	٣٩	٢١٥

وعدد الأعضاء ٦٨٢٢٦ عضوا من مجموع الأعضاء التعاونيين الحرفيين البالغ ٨٧٧٠٠ أى يوجد ١٩٤٧٤ عضو فى جمعيات العمالة •

ورؤوس الأموال ٣٦٦٦٩٣ جنيها أى مجموع رؤوس الأموال التعاونية البالغ ٤٠٦١٩١ جنيها أى ٣٩٤٩٨ جنيها رؤوس أموال جمعيات العمالة للخدمات الانتاجية •

اتجاه جديد للتعاون الانتاجى :

كان التعاون الحرفى والصناعات الصغيرة موضع اهتمام الأجهزة السياسية والتنفيذية فى الدولة ، من أجل ايجاد الأسلوب الأمثل الذى يمكن عن طريقه النهوض بهذا القطاع • ولقد نادى المؤتمر القومى الأول للاتحاد الاشتراكى — وكان لنا شرف عضويته بالاضافة الى كوننا انتخبنا كمقرر للجنة التعاون — انه ينبغى أن نتجه اتجاها جديدا من شانه الارتفاع بمستوى الأجهزة الفنية والارشادية التى تخدم هذا القطاع على الشكل الذى سنوضحه فى ختام هذا البحث •

ولعل هذا هو الذى أدى الى اصدار القرار الجمهورى رقم ٢٠٧٠ لسنة ١٩٦٩ بتحويل المؤسسة المصرية العامة للتعاون الانتاجى والصناعات الصغيرة الى الهيئة العامة لتنمية الصناعات الحرفية على أن تتبع السيد وزير الادارة المحلية وتختص بالآتى :

— حصر وتصنيف الحرفيين ودراسة تجميعهم فى جمعيات تعاونية أو مجمعات صناعية تضم العاملين فى كل حرفة •

- دراسة احتياجات قطاع الصناعات الحرفية من مستلزمات الانتاج وتوفير البدائل .
- التدريب على هذه الحرف بغرض رفع المهارة الفنية للعاملين بها والتنسيق بين خطط التدريب التى تقوم بها الوزارة والهيئات المختلفة بالنسبة لهذا القطاع .
- بحث وتوفير الخدمات الادارية والمالية والفنية لقطاع الحرفيين .
- دراسة وتدبير التمويل الاستثمارى والتطويرى لهذه الحرف .
- دراسة وتوفير التمويل التجارى لهذا القطاع واقتراح حجمه ومصادره وشروطه وسعر الفائدة فيه .
- وضع الخطط الكفيلة بتسويق منتجات هذا القطاع محليا وخارجيا عن طريق توسيع الأسواق وانشاء مراكز مجمعة للانتاج وتوزيع الخامات والربط فى هذا الشأن بين القطاع والقطاع العام للتوزيع وتنظيم المعارض الاقليمية والدولية لمنتجات هذا القطاع .
- وضع خطة لتنمية هذا القطاع بالتنسيق والربط بين خطط الوزارات والهيئات التى تعمل فى هذا المجال .
- تبادل المعلومات المتعلقة بالصناعات الحرفية والاشتراك فى المؤتمرات الدولية .
- تعتبر الهيئة بالاضافة الى ما تقدم جهازا مركزيا للتخطيط والمتابعة لتعاونيات الانتاج التى تعمل فى اطار الحكم المحلى وتحت اشرافه ومسئوليته .

يستتبع تنفيذ هذا التطور فى الاشراف والرعاية للصناعات الحرفية والتعاون الانتاجى أن تتولى الهيئة ممارسة تخصصاتها برسم وتنفيذ خطة شاملة لمرحلة جديدة لهذا القطاع الشعبى الاشتراكى الكبير والذى يجد اهتماما متزايدا من الدولة لرعايته وتمكينه من البناء وسط الصناعات الميكانيكية الحديثة التى تزاحم فى خطورة العمل اليدوى .

لذلك كان من أهداف خطة الهيئة المقبلة ما يأتى :

١ ـ حصر الحرفيين واستخراج بطاقات صناعية لهم بالتخصص وأنواع الانتاج وحجم حاجتهم من الخامات .

٢ ـ دعم العمل الانتاجى الحرفى بالمعدات الحديثة فى الانتاج أو فى تجهيزه وتشطيبه .

٣ ـ الاشتراك فى وضع مواصفات للمنتجات الحرفية ضمانا لجودة الانتاج وتطوره .

٤ ـ دعم المجال التسويقى بقصر توزيع الخامات على الجمعيات التعاونية الانتاجية أسوة بما يتبع فى القطاع التعاونى الزراعى وتمشيا مع خطة الدولة فى ذلك .

٥ ـ دفع عمليات البيع للمنتجات وتفضيل التعاونيات فى الحصول على عطاءات التوريد وتيسير اجراءات التصدير .

٦ ـ لا مركزية التمويل بأن يعهد بها للجمعيات التعاونية الصناعية بالمحافظات مع التوسع فى موارد التمويل البنكى والتمويل التعاونى الخاص .

٧ ـ استكمال مستويات البنيان التعاونى الانتاجى وتمكينها من أداء مهمتها وتعـديل قانون التعاون الحالى بنا يحقق مزيدا من الرقابة والعقوبات علاوة على تثبيت المكاسب الثورية التى حصـل عليها قطاع التعاون أثناء التنفيذ السابق كما سيراعى فى القانون أن يحدد الطرق والمجالات التى تؤدى الى التطور المطلوب للتعاون الانتاجى فى المرحـلة القـادمة .

ثم قامت الهيئة بتوزع اختصاصاتها على مديرياتها بالمحافظات وحلت الهيئة واعتمد على شعبه للتعاون الانتاجى بأمانة الادارة المحليـة مع العمل على تأسيس اتحاد تعاونى انتاجى بالقاهرة وآخـر بالأسكندرية ثم اتحاد عام للجمهورية له فروع فى المحافظات .

بعض انجازات الهيئة العامة لتنمية الصناعات الحرفية :

من المظاهر الجديرة بالتسجيل أنه لا يوجد فى مصر اى نوع من الاستقرار فيما يتعلق برسم سياسات ثابتة نحو تنمية القطـــاع الحرفى ومن أجل ذلك فاننا نجد الأجهـزة التى تخدمه تكـون سريعـة التغير وسريعة التبديل ، ونجد أيضا ان الأجهزة التى تشرف عليه تتبدل من آن لآخر .. ولعـل اوضح مثل لذلك ان الهيئة العامة لتنمية الصناعات الحرفية ، والتى انشئت فى اواخـر سـنة ١٩٦٩ ، حلت فى عام ١٩٧٢ ، وقامت الهيئة بتـوزيع اختصاصاتهـــا على مديرياتهـــا بالمحافظات ، ثم وجـــدنا أن كل هـــذه الاختصاصات اسندت الى شـعبة للتعاون الانتاجى بامانة الادارة المحليـة . وبمناسبة حل هذه الهيئة ، نورد فيما يلى تقـــريرا

عن متابعة نشاط التعاونيات الانتاجيـة ووحدات قطاع الصناعات الريفية والحرفية عن(٣٤) العـام المـالى ١٩٧١/٧٠ - ومنـه يتضـح :

أولا ـ بلغ عدد التعاونيات الانتاجية الخاضعة لاشراف الهيئـة ٢٨٣ جمعية اجمالى عضويتها ٩٥٩٨٤ واجمالى رؤوس أموالها ٣٨٣٥٦٥ جنيها بخلاف الجمعية العامة للتسويق الصناعى والجمعيـة التعاونيـة للملابس الجاهزة •

ثانيا ـ بلغ اجمالى انتاج وخدمات الجمعيات الانتاجية عام ٧١/٧٠ مبلغ ١٤٣٧١٨٧٦ جنيها بزيادة قدرها ٢١٥٢٥٢٨ جنيها عن العام السابق كما زاد عن المستهدف بمبلغ ٦٥١١٨٧٦ جنيه وهذه الزيادة تمثل ٨٣٪ •

ثالثا ـ بلغ انتاج الجمعية التعاونية للملابس الجاهزة عن العـام المـالى ١٩٧١/٧٠ مبلغ ١٨٠٩٣٧ بنقص قدره ١٧٨٠٦٦ عن العام السابق ويرجع ذلك بكون الجمعية قد استعانت فى العام السابق ببعض الورش الخارجية فى تنفيذ ما أسند اليها من عقود •

رابعا ـ بلغ اجمالى مبيعات الجمعيـات الانتاجية عام ١٩٧١/٧٠ مبلغ ١٤٢٥٥١٣٤ جنيها بزيادة عن مبيعات العام السابق قدرها ١٢٧٥٥٩٥ جنيهـا •

خامسا ـ بلغت مبيعات الجمعية العامة للتسويق الصناعى فى عام ١٩٧١/٧٠ مبلغ ١٣٥٠٠٠٠ جنيه بزيادة قدرها ٥٨٤١١٨ جنيه عن العام السـابق •

سادسا ــ بلغ اجمالى انتاج الوحدات التدريبية الانتاجية عن عام ٧٠/١٩٧١ مبلغ ٦٨٦١١٦ جنيها بنقص قدره ١٠١٠٤٩ جنيه عن العام السابق وبنقص عن المستهدف قدره ٥٦٠٣٥٤ جنيه ــ كما بلغت مبيعات هذه الوحدات ٦٥٢٢٠٥ جنيه بنقص قدره ٥٢١٨٥ جنيه عن العام السابق .

سابعا ــ بلغ اجمالى مبيعات مراكز التسويق التابعة للجمعيات الصناعية عن العام المالى ٧٠/١٩٧١ مبلغ ١٣٠٧٠١١ جنيه بنقص قدره ٣٨٣٠٣٣ جنيه عن العام السابق .

وفيه يلى جدولا رقم (٢٨) يوضح الانتاج والخدمات للعام المالى ٧٠/١٩٧١ والزيادة التى حققها كل قطاع عن العام السابق :

ولعل من اهم الملاحظات التى يمكن نوردها فى هذا المقام ، عدم انتظام ورود بيانات المتابعة الشهرية من الوحدات الانتاجية والجمعيات الصناعية ومراكز التسويق فى مواعيدها بعد نقل تبعيتها الى المجالس المحلية والمحافظات ، بل اننا من خلال عضويتنا فى المجلس لاحظنا صعوبة اعداد بيانات المتابعة الامر الذى ادى فى كثير من الأحيان الى وضع ارقام تقديرية فى البيانات السنوية المتعلقة بها .

جدول رقم (٢٨)

اسم القطاع	عدد الجمعيات	الانتاج والخدمات في ١٩٧١/٧٠	الزيادة عن العام السابق	
			القيمة بالجنيه	٪١
الأثاث والنجارة	٤٠	١٠٧٧٤٢٦	٦٥١٧٧٩	١٥٣١
الأشغال النسوية	١٠	١٣٦٠٠	٧٣٢١	١١٧
الملابس الجاهزة	١٣	١٨٠١٦٦	٩٢٨١٨	١٠٦
الصناعات المعدنية	٩	١٥٤٥٣٠	٦٤٠٢٤	٧١
خان الخليلى	٢	٩٤٥٠٧	٣٤٢٤٦	٥٧
السجاد والكليم	٢٠	٨١٤٣٩٩	٢٩٧١٧٨	٥٥
المنوعات	٤٧	٥٠٤٥٤٨	١٦٦٠٠٧	٤٩
الأحذية والمنتجات الجلدية	٤٢	٩٢٧١٧٨	٢٩٩٧٨٠	٤٨
الطوب ومنتجات المحاجر	٣	٣٠٩٩٩٧	٧١٨٨٢	٣٠
الزجاج والكيماويات	٤	١٤٣٧٧٧	١٢٨٧٨	١٠
النسيج اليدوى	٤٧	٦٤٤٦١٨٩	٥٤٤٧٠٥	٩
القبانية والخدمات	٣٧	٣٥٠٨٠٩٦	١٩٢٤٠	١
الجملة	٢٨٢	١٤٢٠١٩١٣	٢٢٦١٨٥٨	٪١٩

مشكلات التعاونيات الحرفية :

لعل الاستعراض الموجز السابق يوضح لنا مدى ضخامة أعداد الذين يمكن اعتبارهم حرفيين • فبالرغم من أن تعريف من هو الحرفى ما زال محل نقاش كبير ، وبالرغم أيضا من أنه لا يوجد حصر كامل لهم ، الا أنه من المؤكد أنهم يمثلون قطاعا ضخم العدد ، هذا فضلا عن أن الأهمية الاقتصادية لقطاع الحرفيين ، سواء فيما يمكن أن يسهموا به فى الانتاج(٣٥) والدخل القوميين ، أو فى طبيعة الأعمال التى يؤدونها والتى يواجه بعضها احتياجات للمستهلكين لا يمكن لغيرهم القيام بها ، أو لا يمكنه القيام بها بنفس درجة المواءمة مع أذواق المستهلك ، هذا فضلا عما يمكنهم المساهمة به فى نطاق التصدير بسبب طبيعة انتاجهم ودرجة جودته التى تولدت من خبرة ومهارة للحرفى المصرى ورثها على مر تاريخنا كله • ويزيد من الأهمية الاقتصادية لدورهم التصديرى ، من أن صادراتهم تحتوى ، من حيث قيمتها ، على نسبة كبيرة من مجهود العمل الانسانى ، أى من مجهود العنصر البشرى المتوفر لدينا والذى يجب أن نتوسع فى تصدير المنتجات التى يدخل فيها بكثرة •

واذا أخذنا فى الاعتبار الاحتمالات التى يمكن أن يتعرض لها الحرفيون خلال مرحلة التحول الاشتراكى اذا لم يوضع تنظيم ملائم يكفل استمرار نشاطهم بالصورة التى تتفق مع أهداف المجتمع • وتتلخص هذه الاحتمالات فى وقوعهم فى حالة بطالة جزئية أو كلية بسبب عدم توفر الخامات والتمويل وتسهيلات التسويق لهم ، وهذا الاحتمال يعطى لبعض عناصر القطاع الخاص التى تعمل فى نفس نشاطهم فرصة لاستغلالهم • وللقضاء على هذه الاحتمالات يجب وضع التنظيم الملائم الذى يكفل حل مشكلات الحرفيين والتى يمكن اجمالها فيما يلى :

اولا ـ عدم وضوح أبعاد قطاع الحرفيين :

تتعدد الفئات التى يمكن أن تنطوى تحت مدلول الحرفيين ، اذ تشتمل على أشخاص يقومون ببعض صور الصناعات الصغيرة (صناعة الأثاث ـ الأحذية ـ الملابس ٠٠) كما تشتمل كذلك على أشخاص يقومون أساسا بجهد يدوى وفنى لا يحتاج للمواد الخام الا بنسبة ضئيلة (الحلاقين) ، الى غير ذلك من الصور الأخرى التى يمكن أن ينطبق عليها مدلول الحرفيين •

ومن النظرة السابقة ـ نجد أن قطاع الحرفيين لا يتطابق تماما مع قطاع الصناعة الصغيرة ، اذ يمكن أن تكون بعض صور الصناعة الصغيرة خارج نطاق الحرفيين كما لا يتطابق أيضا مع قطاع الراسمالية الوطنية ، حيث يشتمل هذا الأخير على التجار وهم ليسوا من الحرفيين • على أن المهم هنا أن نذكر أنه برغم هذه الصعوبة فى تحديد مفهوم الحرفيين ، وبرغم الاتفاق أيضا على أن بعض صور النشاط تعتبر من الحرفيين (ومثالها ما ذكر سلفا) الا أنه لم تتم حتى الآن دراسة علمية واحصائية كاملة لحصرهم ، مما ترتب عليه عدم وضوح أبعاد القطاع ، وبالتالى ، صعوبة مواجهة مشاكله بسياسة محددة •

ثانيا ـ عدم وجود جهة مسئولة بشكل شامل عن الحرفيين :

ويضاف الى نتائج المشكلة السابقة ويزيد منها أنه لا توجد ، فى تنظيمنا الحالى ، جهة مسئولة بشكل شامل عن الحرفيين سواء فى التخطيط لهم ، أو فى الاشراف عليهم أو فى متابعة تنفيذ ما يتقرر بخصوصهم •

ويتضح ذلك اذا لاحظنا :

١ ـ انه برغم ما قد يظنه البعض من أن وزارة الصناعة مسئولة عن الحرفيين ، الا أن وزارة الصناعة وأجهزتها لا يتصـل نشاطها بحسب طبيعته ، الا بجزء فقط من الحرفيين ، وهم الذين يدخلون فى نطاق ما يمكن تسميته بالصناعات الصغيرة ، ولكن هناك حرفيين آخرين لا يتصل عمل وزارة الصناعة بهم .

٢ ـ ان مؤسسة التعاون الانتاجى ، وبرغم ما قد يظن من أنهـا مسئولة عن كل القطاع ، لم يمتد نشاطها الا الى الجـزء من الحرفيين الذين يشكلون جمعيات تعاونية فيما بينهم ، وهذا لا يكون الا نسبة ضيئلة منهم .

٣ ـ ان بعض الوزارات الأخرى ـ مثل الاقتصاد ، والتموين ، والعمل ، والادارة المحلية ـ لهـا ضمن اختصاصاتها ما يتصـل بالحرفيين ويؤثر على نشاطهم ، سواء فى نطاق توزيع الخامات ، أو فى نطاق نظم التأمينات والعمل .

ثالثا ـ الخامات وطرق توزيعها :

تكون الخامات عنصرا هاما من عناصر نشاط الحرفيين ، ويعتبر توفرها من بين العوامل الرئيسية التى يتوقف عليها استمرار انتاجهم ، سواء كانت خامات محليـة أم مستوردة .

ويمكن بيـان أهم المشاكل التى يصادفها الحرفيون فى هذا الصدد فيما يأتى :

١ ـ نتيجة لعدم وجود حصر شامل لاحتياجات الحرفيين ، ونتيجـة

كذلك لعدم وجود جهة مسئولة بشكل شامل عن تخطيط نشاطهم ومتابعته ، فانه لا يتيسر تقـدير الاحتياجات الحقيقية من الخامات اللازمة لهم وبالقـدر المـلائم الذى يكفل تشغيلهم ، ويظهر ذلك على وجه الخصوص فى الخامات المستوردة • ويترتب على ذلك اما توفر الخامات فى فترة معينة يعقبهـا عدم توفرها ، مما يعرض نشاط الحرفيين لتقلبات متتالية ، واما سير نشاطهم بمعدل أقل من المعدل الكامل •

٢ ــ ولكن مع هذا التصور العام ، فانه قد تتوفر بعض الخـامات بقدر أزيد من الحاجة على حين يكون بعضها ناقصا بدرجة كبيرة، وعلى حين كان يمكن توجيه الموارد اللازمة للخامات المتوفرة بكثرة لمواجهـة هذه الخامات الناقصة •

٣ ــ آما من ناحية التوزيع ، فانه يلاحظ بشـكل عام أنه نظرا لضعف الأموال فى يد الحرفيين فانهم لا يتمكنون من شراء كل ما يلزمهم دفعة واحدة وهنا يتدخل بعض الوسطاء ممن تتوفر لهم الأموال لشراء كميات كبيرة من الخامات يتحكمون فيها ويعيدون بيعهـا للحرفيين بشروط وأسعار فيهـا كثير من الاستغلال •

٤ ــ بالنسبة للسلع التى لهـا نظام وضـعته الدولة لتوزيعهـا ، فان الحرفيين يشعرون بأن الأسس التى يتم بمقتضاها التوزيع ما زالت محتاجة لمراجعة ، اما لأنها تبنى على عوامل دقيقة فى التعبير عن احتياجات وقدرة كل وحدة حرفية ، واما لأنهـا تترك المجال لبعض الأشخاص للحصول على كميات أضخم بكثير من طاقاتهم ، فضلا عن صعوبة وتعقيد الروتين المتبع ، وهى عوامل تؤدى كلهـا الى

شعور بعدم العدالة من جانب ، والى فتح الفرص للتلاعب وللسوق السوداء من جانب آخر .

رابعا ــ التدريب :

لا شك فى أهمية التدريب بالنسبة لتكوين الحرفى للارتفاع بكفاءته على النحو الذى يكفل للقطاع أن يبقى أمام منافسة التقدم الصناعى ، وأن يحقق الأهداف الاقتصادية المطلوبة منه . واذا كان التدريب يمكن أن يتم فى داخل القطاعات الحرفية نفسها وبواسطة الحرفيين أو بواسطة أجهزة توجهها الدولة وتشرف عليها، الا أن مسئولية الدولة فى كل ذلك مسئولية رئيسية ، بسبب ضعف امكانيات الحرفيين كأفراد .

وفى هذه الناحية يلاحظ وجود المشاكل الآتية :

١ ــ عدم وجود تخطيط كامل لعملية تدريب الحرفيين .

٢ ــ عدم كفاية معاهد ومراكز التدريب وبعدها عن التجمعات الصناعية والحرفية المنتشرة فى جميع أنحاء الجمهورية .

٣ ــ ان الوحدات التدريبية التى أنشأتها مؤسسة التعاون الانتاجى فى المحافظات أصلا للتدريب لم تحقق الغرض الذى أنشئت من أجله لأنها لم تقم على تخطيط علمى سليم وبناء على احصاءات دقيقة عن مراكز تجمع الحرفيين ونوع التدريب فى كل منطقة بحسب ظروفها . وكان من نتيجة ذلك أن طغت الناحية الانتاجية على الناحية التدريبية ، مما أدى فى النهاية الى تحويل هذه الوحدات الى وحدات انتاجية .

٤ ــ ضعف أثر معاهد ومراكز التدريب فى المساهمة الفعالة لتحسين الطرق التقليدية الشائعة عند الحرفيين بما يرفع من كفاءتهم •

٥ ــ عدم توفر العدد الكافى من المدربين ، ونقص الخبرة والدراية الفنية بين المدربين ، وعدم وقوفهم على أكفأ أساليب الانتاج بما يسمح بتطوير الطرق المستخدمة •

٦ ــ قصور الاعتمادات المخصصة للتدريب سواء من حيث المعدات أو الخبرة الفنية •

٧ ــ ومن ناحية العمال أنفسهم ، يلاحظ عدم اقبالهم على التدريب لتعارض مواعيده مع مواعيد العمل ، وعلى هذا الأساس فليس أمام عامل القطاع الخاص الا اختيار أحد أمرين ، أما التدريب مع الحرمان من الأجر أو الاحجام عن التدريب ، وهو الأكثر شيوعا • واذا كانت الخامات وخبرة العامل من خلال التدريب تكون عنصرين أساسيين فى الانتاج فان التمويل يكون عنصرا هاما آخر •

خامسا ــ التمويل :

وبشكل عام هناك مشكلة حقيقية للتمويل عند الحرفيين ، تتلخص فيما يأتى :

١ ــ عدم توفر الأموال الذاتية لدى الحرفيين لمواجهة متطلبات الانتاج ، سواء لشراء المواد الخام ولتدبير الماكينات والمعدات ، ولدفع أجور العمال •

٢ ــ وفى مقابل ذلك لا توجد جهة تقرض من يحتاج منهم للأموال بشروط تتلاءم مع ظروفهم ويكون فيها تخفيف يتلاءم مع الرغبة

فى تدعيمهم • وانه وان كان هذا الموقف من جانب الجهات المقرضة تمليه اعتبارات العمل الطبيعى فى البنوك وأجهزة الائتمان ،الا أن من واجب الدولة بلا شك أن تضع التنظيم الملائم الذى يسبغ الرعاية على هذا القطاع •

والمهم هنا أن نشير الى أن قصور التمويل على هذا النحو تترتب عليه عدة نتائج أهمها :

١ ــ توقف أو ضعف انتاج الحرفى بسبب عدم استطاعته الحصول على الخامات حتى لو توفرت •

٢ ــ تدخل الوسطاء الذين يملكون الأموال أو يستطيعون الحصول عليها وتحكمهم بعدئذ فى الخامات •

سادسا ــ التسويق :

لا يمكن لانتاج الحرفيين أن يستمر ــ مع افتراض توفر جميع العناصر السابق الاشارة اليها ــ الا اذا توفر التسويق السريع لمنتجاتهم •

وفى هذه الناحية يلاحظ أن التسويق القائم يقوم على نقطتين :

١ ــ بالنسبة للحرفيين غير المنضمين لجمعيات تعاونية انتاجية ، فانهم يمارسون بأنفسهم جهودهم التسويقية • وهى وان كانت تنجح بالنسبة لبعض الحرف ، الا أنها فى الأغلب الأعم تعترضها صعوبات المنافسة الشديدة مع منتجات القطاع الخاص الكبير والقطاع العام فى بعض الحرف الأخرى •

٢ ــ بالنسبة للحرفيين الذين شكلوا جمعيات تعاونية ، فان أجهزة

التسويق سواء فى مؤسسة التعاون الانتاجى أو فى شركات التصدير مازالت لا تعطى أى تفضيل خاص لانتاج هذه الجمعيات ، ويشير الحرفيون الى أنها تفضل عليهم دائما القطاع الخاص الكبير .

واذا كانت الصورة السابقة هى بعض نتائج عملية المنافسة الاقتصادية ، الا أنه من الواجب أن يكفل بعض التفضيل للحرفيين ، وبالذات الذين يشكلون تعاونيات فيما بينهم ، حتى لا يترتب على ضعف كفائتهم التسويقية وعلى تقلب تسويقهم حدوث هزات عنيفة فى انتاجهم ونشاطهم ودخلهم .

الأسس العامة لمعالجة هذه المشكلات :

قبل عرض هذه الأسس العامة نشير الى عدد من الاعتبارات يجب أن يكون واضحا فى الأذهان حتى لا يحدث أى تصوير مبالغ فيه لما يمكن تحقيقه خلال الفترة القصيرة .

وهذه الاعتبارات هى :

١ ــ ان حل مشكلات الحرفيين لن يمكن تحقيقه مرة واحدة ، وذلك بسبب طبيعة تنوع وتعدد وضخامة القطاع ومشاكله .

ولذلك فان هذا الحل لابد أن يسير طبقا لسياسة عامة محددة ، يتم تطبيقها وتحقيق اهدافها كاملة على مراحل ، يحدد لكل مرحلة هدف معين ، حتى نصل فى النهاية الى اقامة التنظيم المتكامل الذى يكفل حل جميع مشكلاتهم .

٢ ــ قد يظن البعض أن مجرد انشاء الجمعيات التعاونية للحرفيين هو

العصا السحرية التى سوف تحل كل مشكلاتهم ، وننبه الى أن مثل هذا التصور يكون خاطئا وخادعا فى نفس الوقت • فالتعاونيات نفسها ليست سوى اطار للعمـل ، ويتعين لنجاحه أن تتـوفر له مقومات النجاح ، سواء من جانب الدولة أو من جانب الحرفيين أنفسهم ، ولذلك يجب التركيز على هـذه المقومات ، من حيث ضرورة توفير الادارة ذات الكفاءة لهـذه التعـاونيات من بين الحرفيين ، وتوفير التدريب الملائم لهم ، وان يعاونوا الأجهزة فى حل مشاكلهم •

٣ ــ ان الحرفيين أنفسهم ــ لكى تنجح أية سياسة توضع لهم ــ لابد أن يزيدوا من كفاءتهم حتى يستطيعوا أن يدخلوا المنافسة الاقتصادية فى ظروف تمكن الاستمرار والتقدم • واذا كان من واجب الدولة تهيئة الظروف التى تكفل لهم دخول هذه المنافسة بما تدعمهم ، الا أن استمرار نجاحهم فى المنافسة يتوقف على الارتفاع بكفاءتهم ، والى مقاومة الاتجاهات الاستغلالية التى قد يوجهها اليهم القطاع الخاص الكبير أو التى تتولد من داخلهم •

وعلى ضوء هذه الاعتبارات العـامة ينبغى أن يتم العـلاج على مرحلتين كبيرتين :

المرحلة الأولى : هى مرحلة اقامة الأسس الرئيسـية لضمان حـل المشكلات ، بما فى ذلك تخفيف عدد من الصـعوبات التى يصـادفها الحرفيون •

المرحلة الثانية : مرحلة استكمال البنيان التعاونى المتكامل للحرفيين بما يكفل نجاح هذا البنيان وتدعيمه الكامل لقطاع الحرفيين •

من المعتقد أن هذه المرحلة يجب أن تتميز بالاجراءات التالية :

١ ـ ضرورة حصر الحرفيين حصر كاملا :

ان الخطوة الأولى علاج علمى وواقعى لمشاكل الحرفيين تتلخص فى ضرورد اجراء حصرهم حصرا شاملا ودقيقا . والمعتقد أنه لكى يكون هذا الحصر سليما لابد أن :

١ ــ تقوم به الأجهــزة الادارية المحلية ، كل محافظــة فى نطــاقها ، بالاشتراك مع أجهزة الاتحاد الاشتراكى بالمحافظة .

٢ ــ ان تصميم استمارات الحصر بواسطة الجهاز المركزى للاحصاء ، توحيدا لأسلوب الحصر حتى يمكن استخدام البيانات الواردة فى كل الأغراض المستهدفة منها .

٣ ــ بعد أن يتم الحصر فى كل محافظة طبقا لما تقدم ترسل النتائج كلها للجهاز المركزى للاحصاء لتبويبها واستخلاص كافة النتائج منها .

٢ ـ انشاء لجنة تختص بالتخطيط للحرفيين وبمتابعة موضوعاتهم :

ونظرا للصور العديدة التى يمكن أن تشكل بها هذه اللجنة فاننا نرى ترك أمر هذه الصورة للدولة لاختيار ما تراه ملائما . على أنه من المهم :

١ ــ أن تكون هذه اللجنة على مستوى عال يملك البت فى الامور .

٢ ــ ان تمثل فيها جميع الوزارات والجهات التى لها اختصاصات تتصل

بالحرفيين أو تؤثر عليهم وأن ينضم اليها بعض ممثلى الحــرفيين أنفسهم .

٣ ـ أن تنشأ لهذه اللجنة أمانة فنية تعد لها كافة دراساتها . ويمكن فى البداية الاستعانة بالجهاز الفنى لمؤسسة التعـاون الانتـاجى مع تدعيمه وتطويره وهو الجهاز الذى انتقل الى الهيئة العامة لتنمية الصناعات الحرفية .

٤ ـ أن تختص هذه اللجنة بما يأتى :

(أ) تحديد احتياجات الحرفيين من السلع والخامات المختلفة ، بناء على عملية الحصر السابق الاشارة اليها .

(ب) وضع خطة توفير هذه الاحتياجات .

(حـ) وضع الأسس التى يتم بمقتضاها توزيع هذه الخامات على الحرفيين وتلتزم جميع أجهزة التوزيع بما تقرره .

(د) وضع سياسة التدريب وخططه ومتابعتها .

(هـ) تخطيط ومتابعة ما يتقرر من سياسة تمويلية وتسويقية .

ومن الواضح ان هذه اللجنة يمكن ان تلعب دورا هاما فى حل مشـاكل الحرفيين فى المرحلة الأولى التى لا يكون قد اكتمل فيها انخراط نسبة كبيرة منهم فى تعاونيات الانتاج . ولكن يلاحظ أنها حتى بعد استكمال البناء التعاونى للحرفيين فى المستقبل وبعـد انتهاء المرحلة الثانية ، فانها ستظل ذات دور

هام ، بوصفها الجهاز التخطيطى والاشرافى للدولة بالنسبة للحرفيين وتؤدى دورها الى جوار الاتحاد المركزى التعاونى للحرفيين .

٣ ـ التوسع فى تكوين جمعيات تعاونية للحرفيين :

تكاد تجمع كل الآراء على أن انضمام الحرفيين فى جمعيات تعاونية انتاجية هو الاطار التنظيمى الوحيد الذى يمكن معه ، ومن خلاله ، تدعيم الحرفيين وحمايتهم وحل الكثير من الصعوبات التى يلاقونها .

ونحن نتفق كل الاتفاق مع هذه النظرة ، ونرى أنه خلال المرحلة الأولى من مواجهة مشاكل الحرفيين يجب أن تتخذ الخطوات التالية :

١ ـ أن تشكل جمعية تعاونية محلية من حرفة معينة أو من مجموعة حرف متشابهة على مستوى المدينة أو القسم بحسب الأحوال .

٢ ـ أن يكون انضمام الحرفيين لمثل هذه الجمعيات بمحض اختيارهم ، وبناء على وعيهم بأهمية ما يمكن أن تحققه لهم هذه الجمعيات من تحسين . ومن الضرورى التنبيه الى الخطأ الكبير الذى يمكن أن يتحقق فيما لو جعل الانضمام اليها اجباريا أو مفروضا ، خاصة فى المرحلة الأولى التى لن يمكن خلالها التغلب على جميع الصعوبات ، اذ سينعكس ذلك على ايمان الحرفيين بالتعاون نفسه .

وفى مجال توعية الحرفيين بأهمية التعاون وانضمامهم اليه ، يجب أن تؤدى أجهزة الاتحاد الاشتراكى فى الأقاليم دورا هاما .

٣ ـ أن يتبع مبدأ الانتخاب فى تشكيل مجالس ادارة هذه الجمعيات ، ورغبة فى تكوين قادة تعاونيين من بين الحرفيين ، فيجب أن تعقد

المحافظات كل فى اقليمها ، وبناء على خطة محددة ، دورات تدريبية لأعضاء مجالس الادارة المنتخبين ، لاكسابهم التكوين اللازم لعملهم الادارى .

٤ ــ أن تكون الادارة المحلية فى هذه المرحلة الأولى ، مسئولة عن هذه التعاونيات ، ونظرا لحداثة مجالس الادارة التى يمكن أن تكون فى البداية وعدم خبرتها الكافية ، فقد يكون من الملائم أن تعين الادارة المحلية لكل جمعية أو لكل عدد من الجمعيات مسئولا متخصصا يكون بمثابة مرشد ومستشار لها يرشدها الى ما يتفق مع الأسس التعاونية السليمة .

٥ ــ فى بداية هذه الجمعيات يحسن أن تقتصر مهمتها على توفير الخامات ، والتمويل للأعضاء ، دون أن تقوم مباشرة بالعمل الانتاجى ، ثم بعد تدعيم مركزها المالى والفنى ، تنشىء وحدة انتاجية تابعة لها مباشرة وتضم العدد من الأعضاء الذين يريدون الدخول فى هذه الوحدة الانتاجية وعلى ألا يشغلها ذلك عن مهمتها الأولى المشار اليها .

٦ ــ أن تعطى هذه التعاونيات الأولوية فى توزيع الخامات وفى تسهيلات التمويل وفى التسويق ومن الواضح أن تكوين الجمعيات التعاونية على هذا النحو سوف يستغرق بعض الوقت حتى يغطى جزءا له أهميته من الحرف ومن الحرفيين . والواقع أن هذا وضع يجب قبوله حتى نصل الى تنظيم سليم مستند على اقتناع الحرفيين ووعيهم وقادر على المساهمة فى حل مشكلاتهم .

٤ – توفير الخامات وتوزيعها بطريقة عادلة :

وفى هذا المجال :

١ – يجب أن يكـون هدفنـا الذى نسـعى لتحقيقه – والذى قد يستغرق بعض الوقت خلال المرحلة الثانية – هو توزيع الخامات على الجمعيات المحلية عن طريق الجمعيـات التعـاونية الأقليمية المتخصصة والتى تنشأ على مسـتوى كل محافظـة والتى تضم الجمعيات التعاونية المحلية فى حرفة معينة أو مجموعة من الحرف.

٢ – ولكن الى أن يتم تكوين هذه الجمعيات الاقليمية المتخصصة على نطاق يغطى جميع المحافظات ، فمن الضرورى أن تشرف الادارة المحلية بالتعاون مع الاتحاد الاشتراكى على عملية التوزيع طبقـا للخطة العامة التى تضعها اللجنـة العليا المسـئولة عن التخطيط للحرفيين ومتابعة شئونهم .

٣ – أن يتم توزيع الخامات وقطع الغيار بين المحافظات ، وبين الحرفيين أنفسهم على أساس الاحتياجات الفعلية التى ستتحدد بنـاء على الحصر ، وأن يراعى فى ذلك نظام البطاقات ، وذلك ضمانا لعـدم حدوث أى انحراف فى التوزيع .

٤ – أما عن توفير الخامات نفسها ، قبل توزيعها ، فمن الواجب :

(أ) أن تعطى الخامات المحلية حيث تكون قابلة لسد الاحتياجات أولوية فى الاستخدام .

(ب) أن تبذل الجهود بواسطة الأجهزة المختصة للارتفاع بجـودة هذه الخامات عند صناعتها حتى ترضى الحرفى وتوجيهه نحو تفضيلها على السلع المستوردة .

(حـ) بالنسبة للخامات المستوردة ، فيجب أن توضع خطة استيرادها بما يواجه احتياجات الحرفيين ، أو بما يواجه أكبر قدر ممكن منها بحسب ظروف النقد الأجنبى ، وأن يتم استيرادها فى الوقت الملائم حتى لا يتعرض نشاط الحرفيين لتقلبات لا داعى لها ، وأن يتم استيرادها بمعرفة فنيين متخصصين يعرفون جيدا احتياجات الحرفيين .

(د) ان هذا يقتضى بالضرورة أن يكون لدى مؤسسة التجارة جهاز متخصص فى هذا النطاق وعلى اتصال مستمر بعمل الحرفيين .

٥ ـ التمويل :

١ ـ سبقت الاشارة الى أهمية التمويل فى نشاط الحرفيين ، وتأثيره على هذا النشاط ، وفى رأى الكثيرين أنه قد يكون من الصعب قيام أحد أجهزة التمويل الحالية بالنسبة للتعاون الحرفى وهى الهيئة العامة لتنمية الصناعات الحرفية وبنك التسليف الزراعى والتعاونى ، والبنك الصناعى . بالدور الكامل لتمويل الحرفيين الا اذا طورت أجهزتها بما يتفق مع ظروف الحرفيين ويخلص أصحاب هذا الرأى الى ضرورة قيام جهاز متخصص لتمويل الحرفيين ، يتفهم ظروفهم وواقعهم ويمكن عن طريقه أداء الخدمة التمويلية لتلبية حاجتهم فى يسر وسهولة بعيدا عن الاجراءات التقليدية .

٢ ـ والمعتقد أنه الى أن يتم استكمال هيكل البنيان التعاونى الحرفى ، بما فى ذلك قيام بنك التعاون ، فان أمر تحديد الجهاز الذى يقدم

الائتمان للحرفيين يجب أن تحدده الدولة ، أيا كان هذا الجهاز ، وسواء كان بنكا واحدا (البنك الصناعى مثلا) أو بنوكا متعددة (البنك الصناعى والبنوك التجارية) والمهم فى ذلك هو أن يقوم هذا الجهاز بتقديم الخدمة التمويلية بما يتلاءم مع ظروف الحرفيين أنفسهم .

٣ ــ بالنسبة لممارسة هذا الجهاز لدوره يجب أن يراعى :

(أ) أن تعطى الجمعيات التعاونية الحرفية أولوية فى الاقتراض .

(ب) أن تكون القروض بسعر فائدة منخفض نسبيا رعاية من الدولة وأسوة بما اتبع فى نطاق الاقراض الزراعى .

(جـ) أن يعطى اهتماما خاص لتمويل التعاونيات الحرفية التى تسهم فى زيادة الصادرات .

(د) أن تبسط اجراءات الاقراض .

٤ ــ نظرا لما يحيط بموضوع الضمانات المطلوبة من تخوف فانه يمكن التفكير فى انشاء صندوق زمالة بين الحرفيين لضمان القروض الممنوحة لهم ، يمول من اشتراكات بسيطة يدفعها الأعضاء المنضمون اليه .

٦ ــ **التسويق :**

من الواضح أهمية التسويق لتصريف انتاج الحرفيين ومنع تكدسه حرصا على عدم تجميد رأس المال مما يستتبع تجمد الانتاج نفسه . ويجب التمييز بين التسويق الداخلى والتسويق الخارجى .

اولا – بالنسبة للتسويق الداخلى :

١ – اتاحة الفرصة للحرفيين لتصريف منتاجاتهم التى تتناسب مع المستوى المطلوب عن طريق شركات التوزيع بالقطاع العام (المؤسسة المصرية للسلع الاستهلاكية) وذلك عن طريق الربط بين هذه الشركات وبين جمعيات الحرفيين مع الأخذ بنظام التحكيم عند الخلاف على الجودة أو السعر ويمكن أيضا فى هذا الخصوص أن تقدم الشركات للجمعيات الحرفية بعض الأموال اللازمة لتمويل انتاجهم .

٢ – أن يكون للانتاج التعاونى للحرفيين الأولوية اذا ما تساوت العروض لدى الحكومة والمؤسسات العامة عن طلبها لانتاج يقوم بمثله الحرفيون .

٣ – تنظيم اقامة المعارض الداخلية بالعاصمة والمحافظات لعرض انتاج الحرفيين بصفة منتظمة مع اقامة معارض مخصصة لكل حرفة بصفة دورية ، ومنح الممتازين من العارضين حوافز مادية وأدبية .

ثانيا – بالنسبة للتسويق الخارجى :

١ – اتاحة الفرصة لعرض منتجات الحرفيين فى المعارض الدولية التى تشترك فيها الجمهورية مع اعداد المنتجات التى يتقرر عرضها اعدادا خاصا ملائما ، وعلى أن تحول أماكن العرض بهذه المعارض على سوق للبيع بدلا من العرض فقط .

٢ – أن تعطى شركات التجارة الخارجية أولوية للحرفيين فى عمليات التصدير للسلع التى ينتجونها اذا تساوت العروض المقدمة منهم ومن غيرهم .

٣ ــ الاهتمام بعمل ونشر كتالوجات لانتاج الحرفيين ، بلغات مختلفة وتوزيعها على المستوردين بالخارج •

ومن المهم الاشارة هنا الى أن كثيرا من الدول التى فى مثل ظروفنا تتبع بالفعل هذه الاجراءات لزيادة صادرات الحرفيين •

٧ ــ التدريب :

لتدريب الحرفيين أهمية كبيرة ، نظرا لما يحققه من ارتفاع بالكفاءة الانتاجية والادارية لهم وللعاملين معهم • وقد تبين من تقارير المحافظات جميعا اهتمامها بهذا الموضوع ، على أننا يجب أن ننظر للتدريب هنـــا على أنه يشتمل على نوعين : التدريب التعاونى ، والتدريب الفنى •

التدريب التعـــاونى :

نظرا لأن أساس علاج مشاكل الحـــرفيين يرتـــكن على تنظيم فى جمعيات تعاونية حرفية ، لذلك يتعين الاهتمام بهذا النوع من التدريب ونرى فى هذا الصدد ضرورة تدريب الكوادر التعاونية القائمة أو التى تظهر مستقبلا على مبادىء للتعاون ، تعميقـــا لايمانهم بها ، وتمهيـــدا لقيامهم بنشرها • ومن المهم أن يشتمل التدريب على مبادىء التعاون من جانب ، وعلى أسس ادارة التعـــاونيات من جانب آخـــر ، وذلك بالاضافة الى درجة من التكوين السياسى ، ويمكن فى هذا الاســـتعانة بخريجى المعهد العالى للدراسات التعاونية والادارية •

التدريب الفنى :

ويمثل هذا النوع من التدريب أساسا رئيسيا لتدعيم الحرفيين ، وصولا الى الأهداف الآتية :

(أ) الارتفاع بالمستوى الفنى للحرف المختلفة .

(ب) تطوير هذه الحرف بما يتلاءم مع التقدم الفنى ومع ظروف المجتمع واحتياجاته .

(جـ) المحافظة على بعض الصناعات الحرفية القديمة وحمايتها من التدهو والانقراض .

(د) الوصول بمستوى بعض السلع التى ينتجها الحرفيـون الى مستوى لائق فى المنافسـة العالمية ، وخاصة ما تشـتهر به جمهوريتنا فى السوق العالمى ، مثل منتجات خان الخليلى .

(هـ) التوسع فى تكوين حرفيين جدد فى الحرف التى تكثر الحاجة الى منتجاتها فى بعض المرافق والمحافظات .

(و) ادخال أحدث ما وصل اليه التقدم الفنى فى الصناعات الصغيرة ليكون فى خدمة الحرفيين .

ويلزم لتحقيق هذه الأهداف جميعا ما يأتى :

١ ــ ادماج الجهات العاملة فى مجال تدريب الحرفيين فى هيئة مركزية واحدة تتولى التخطيط لهذا التدريب ، والاشراف عليه ومتابعته منعا للازدواج والتضارب وتشتيت الجهود ، ويمكن أن تتحـول الهيئة العامة لتنمية الصناعات الحرفية الى هذا الدور .

٢ ــ تطوير معهد الصناعات الصغيرة ليحقق الأهداف المشار اليها ، مع انشاء فروع له بالمحافظات ومع استفادته من امكانيات التدريب فى مواقع عمل الحرفيين أنفسهم وفى ورشهم .

٣ ــ الاســتفادة ، خلال شهور الصيف ، من الامكانيات المتــوفرة بالمدارس الصناعية لتدريب الحرفيين ، خاصة وهى منتشرة فى كثير من مناطق الجمهورية •

٤ ــ الأخذ بأسلوب التدريب من خلال الانتاج على ألا يغطى أحدهما على الآخر •

٥ ــ أهمية التمييز بين مستويات ونوعيات التدريب على النحو التالى :

(أ) تدريب الصبية لتكون عناصر جــديدة للحرف على أســاس أنهم هم الذين يكفلون استمرار الحرف وتقدمها •

(ب) تدريب العمال متوسطى المهارة للارتفاع بمســتوى مهارتهم وبمستوى انتاجهم •

(جـ) تدريب العمال المهــرة إذ عن طريقهم يمكن تحديد الانتــاج المحلى وتحقيق القدرة على المنافسة فى بعض أنواع الصادرات•

(د) الأخذ بأسلوب التدريب لضمان التحويل من حرفة الى أخرى، خاصة بالنسبة للحرف المنقرضة والتى أصبح السوق أمامها شبه مغلق (مثل صناعة الطرابيش ، ومبيض النحاس •• الخ)•

٦ ــ تكوين المدربين اللازمين لتدريب الحرفيين ، ويمكن فى هذا المجال الاستفادة من المعونات التى تقدم من بعض الدول لايفــاد بعض المتفوقين من الحرفيين للتدريب فيها ، خاصة فى البلاد التى حققت تقدما فى هذا المضمار مثل اليابان والهند و ••• الخ •

٧ ــ توفير المال اللازم للتدريب ، والمقترح أن يكون التمويل بنسب مختلفة من ميزانيات كل من التعــاونيات الحــرفية ، النقــابات

العمالية ، والمؤسسات النـوعية ، حصيلة أموال الغـرامات فى الشركات .

هذا عن المرحلة الأولى لتدعيم الحرفيين . ومن الواضح أنها مرحلة تقوم على أساسين :

* الحل التدريجى للمشاكل[٢٧] .
* وبداية اقامة التنظيم التعاونى .

ثانيا – المرحـلة الثانية

والحقيقة أن المرحلة الأولى انما تعد خلال فترة تحددها الظـروف وتحددها امكانيات نجاحنا فى الوصول للنتائج المستهدفة منهـا ، تعد لاقامة بنيان تعـاونى كامل للحـرفيين ، مسـتند على ظروف وعوامل موضوعية تهيىء لنجاح هـذا البنيان التعـاونى ولجعله حقيقة وليست مجرد شكل .

ويتوقف انتقالنا لهذه المرحلة الثانية على مدى قدرتنـا على نشر الجمعيات التعاونية الحـرفية عن طريق اقتناع الحـرفيين بها ، واقبالهم برغبتهم على الانضمام اليها وبقدر سرعة انتشـار الجمعيات التعـاونية الحرفية عن طريق اقتناع الحرفيين بها ، واقبالهم برغبتهم على الانضمام اليها وبقدر سرعة انتشار الجمعيات التعاونية الحرفية المحلية على هـذا الأساس ، بقدر ما نستطيع الانتقال فى سهولة ويسر الى هذه المرحلة الثانية .

وتقوم هذه المرحلة الثانية على أساس استكمال البنيان التعاونى للحرفيين ، وذلك بانشاء الجمعيات الاقليمية للحرف المختلفة والتى تضم الجمعيات المحلية فى كل محافظـة ، والاتحاد التعـاونى الاقليمى ، ثم الجمعيات العامة للحرف المختلفة ، ثم الاتحاد المركزى التعاونى للحرفيين.

وهنا يجب الاشارة الى أنه اذا استكملت احـدى الحـرف نشر جمعياتها التعاونية على المستويات المحلية فيكون من الواجب تـكوين جمعياتها الاقليمية بالمحافظات ثم جمعياتها العامة على مستوى الجمهورية.

واذا كنا نرى الأخذ بمبدأ التدرج فى الحل ، فان مرد ذلك هـو اقتناعنا بأهمية توفير كافة الظروف الموضوعية لنجاح التنظيم التعاونى فى قطاع يمثل فئة من أهم الفئات الشعبية صاحبة المصلحة فى الاشتراكية وفى نجاح التطبيق الاشتراكى .

البنك الصناعى والحرفيين :

لعل من المناسب قبل انهاء هذا البحث أن نوضح أن البنك الصناعى اقترح أن يشمل تطويره خدمة مجال الصناعات الصغيرة والحـرفيين ، وذلك أسوة بما هو متبع فى ألمانيا الديمقراطية ، اذ يتولى بنك الاستثمار تقديم القروض الطويلة الأجل لكل من القطاع التعاونى والقطاع الخاص .. وعلى ذلك فان البنك الصـناعى يرى أهمية أن يتحول الى بنـك للتعاون الصناعى ــ ولعل من المناسب أن نوضح فى هذا المقام وجهـة نظر البنك ، والذى عبر عنها الأستاذ الدكتـور فؤاد مرسى ــ رئيس مجلس الادارة وقتئذ والتى يقول فيها :

« ونعنى بالتعاون[٢٨] الصناعى حـركة التجمع الاختيـارى فى تعاونيات تضم أصحاب الصناعات الصغيرة والحرفيين . ومن المعروف أن الصناعات الصغيرة ليست صناعات رأسمالية بالمعنى المفهوم ، بل هى ما يمكن أن نسميه الانتاج السلعى الصغير ، اذ يقوم الانتاج على صاحب عمل يجمع فى شخصه بين صفة الرأسمالى وصفة العامل ؛ فهو صاحب رأسمال صغير يستثمره بنفسه فى ورشة أو مصنع أو يعمل بيديه منفردا أو مع أفراد أسرته أو باستئجار قوة عمل اضافية ، ويشبه أصـحاب

الصناعات الصغيرة الحرفيون أصحاب الحرف ، ويقترب منهم الصناع أو العمال المستقلون القادرون على الانتـاج لحساب الغير • وهـذه الصناعات الصغيرة والحرفية هى الصناعة القومية حقا بمعنى أنها تنتشر فى المدن والريف جميعا ، توظف رؤوس أموال مفتتة ، وتستخدم عددا كبيرا من العاملين ، ولا تتطلب مستوى عاليا من الكفاءة الفنية والقدرة التنظيمية وتقلبات التوظف فيها أقل حدة منها فى الصناعات الـكبيرة ، وخطر تدميرها فى الحروب أقل ، ولها سوق واسعة لارتباطها بأوسع فئات السكان • وتتفتح أمامها حاليا امكانيات هائلة فى أعقاب كهربة الريف ، فلسوف تضمحل صناعات حرفية وتندثر ، ولسـوف تزدهر صـناعات صغيرة عديدة باستخدام الآلات التى تحركها طاقة الكهرباء » •

ومع ذلك ، فان أصحاب الصناعات الصـغيرة وأرباب الحـرف والحرفيين يوجدون حتى الآن فى وضع تعيس ، يعانون من بيروقراطية الأداة الحكومية والقطاع العام ، ومن استغلال بعض العناصر الرأسمالية فى السوق ، بل يوجدون فى حالة تبعية اقتصادية ووضـع اسـتغلال بالنسبة لعديد من كبار المنتجين والوسـطاء والمقـاولين والتجار الذين لا يجدون مفرا من الخضوع لاستغلالهم • لا يجدون مستلزمات الانتاج الا بشق الأنفس أو فى السوق السوداء ولا يحصلون على التمويل الا بفـوائد ربوية • والضرائب ترهقهم بتقـديراتهم الجزافية والتأمينات الاجتماعية تفرض عليهم أعباء باهظة ، ولا ترحب البنوك عادة بتمويل هذه الصناعات الحرفية والصغيرة ، بل ان البنك الصناعى الذى توجه اليهم بحماس فى السنوات الماضية لا تشكل القروض التى منحهـا لهم سوى نسبة ضئيلة من جملة قروضه •

وفيما يلى نوضح التسهيلات الممنوحة من البنك الى القطاعـات المختلفة (جدول رقم ٢٩) •

جدول رقم (٢٩)

يوضح التسهيلات الممنوحة من البنك الى القطاعات المختلفة

السنة	جملة التسهيلات	القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع التعاوني	
		المبلغ	النسبة المئوية	المبلغ	النسبة المئوية	المبلغ	النسبة المئوية
			٪		٪		٪
٦٠/٦٩	٤,٨	٣,٨	٨٢,٤	٠,٦	١٢,٩	٠٠, ٢	٤,٧
٦٧/٦٦	٣,٩	٢,٤	٥٩,٨	١,٤	٣٤,٢	٠٠, ٢	٦,٠
٦٨/٦٧	٥,٩	١,٣	٢٢,٢	٤,٦	٧٦,٧	٠٠,٠٦	١,١
٦٩/٦٨	٨/٢	٢,٣	٢٧,٨	٥,٨	٧١,٢	٠٠,٠٨	١,٠

وما زال الموقف تقريبا كما هو الآن • كل ما هنالك أن البنك توسع أخيرا فى تمويل الجمعيات التعاونية الصناعية • فحصلت ١٤ جمعية منها على سلف واعتمادات وتسهيلات بيع بلغ رصيدها فى نهاية يناير ١٩٧١ أكثر من ١١٨ ألف جنيه • وهذا بيان مقارن بعمليات البنك عن النصف الأول من عام ١٩٧١ •

جدول رقم (٣٠)

المدة	القطاع العام	القطاع التعاونى	القطاع الخاص
يوليو/ديسمبر ١٩٦٩	١,٠٩٢,١٧١	٦٢,٧٥٠	٢,٨١٤,٤٠٧
يوليو/ديسمبر ١٩٧٠	٥٠٥,٢٩٥	٢٧,٥٥٠	٣,٤٥٨,٨٦٥

ومما لا شك فيه أن هذه الصناعات الصغيرة والحرفية ليس لهـا من حل سوى التعاون وقبل أن نبحث عن بنك يمولها يجب أن نبحث عن تجميعها فى تعاونيات انتاج صناعية • وعندما تثار قضية التعـاون الصناعى ، فان القيادة السياسية تعنى تعاون الحرفيين لا صـغار رجال الصناعة ، ومن هنا استقر الرأى لدى الجميع على جذب الحرفيين الى التعاونيات • ولا مانع من هذا الاتجاه على أن تكون التعاونيات اختيارية، وأن تقتصر على الحرفيين وحدهم ، وأن تكون ادارتها بأيديهم •

ان التوسع فى تـكوين جمعيات تعاونية للحرفيين كفيل عنـدئذ بالتغلب على أكثر ما يتعرضون له من تبعية واستغلال • فهى التى تستطيع أن توفر لهم الخامات وتوزعها عليهم ، وهى التى تستطيع أن توفر لهم مستلزمات الانتاج وتوزعها عليهم ، وهى التى تسـتطيع أن توفر لهم

الائتمان الرخيص ، وهى التى تستطيع أن تربطهم بوحدات الانتاج والتسويق على السواء وتوفر لهم قدرا من التنظيم والادارة •

ويعنينا هنا ان نتوقف عند مسالة توفير الائتمان الرخيص للحرفيين ، فمن المعروف ان البنك الصناعى كان مكلفا منذ انشائه بتقديم السلف الصغيرة لخريجى المعاهد الفنية ، غير انه لم يحرز نجاحا كبيرا فى هذا المضمار ، وفى عام ١٩٥٩ درس البنك امكان تقديم قروض للجمعيات التعاونية الانتاجية ، وفى اواخر ١٩٦٠ تم توقيع عقد بين البنك الصناعى وبين الهيئة العامة لتنفيذ برنامج السنوات الخمس للصناعات بغرض تمويل الجمعيات التعاونية من مبلغ نصف مليون جنيه تضعه الهيئة تحت تصرف البنك باعتباره وكيلا عنها فى عمليات الصرف والتحصيل •

لكن منذ عام ١٩٦٠ أيضا أنشئت المؤسسة العامة للتعاون الانتاجى والصناعات الصغيرة ، وألحق بها صندوق للاقراض التعاونى يمنح قروضا متنوعة قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل • وتعثر نشاط الصندوق ، ومن قبله تعثر نشاط صندوق دعم الصناعات الريفية • وفى عام ١٩٦٩ نقلت تبعية الوحدات الانتاجية التدريبية بقطاع الصناعات الريفية والحرفية الى المجالس المحلية بالمحافظات كما نقلت تبعية الجمعيات الصناعية الى المحافظات ، فصارت جمعيات حكومية ، وتحولت المؤسسة العامة للتعاون الانتاجى والصناعات الصغيرة الى هيئة عامة لتنمية الصناعات الحرفية تابعة للادارة المحلية • وقد تكونت بالهيئة لجنة استشارية للتمويل يشارك البنك الصناعى فى عضويتها •

والمقترح أن يقوم البنك الصناعى على القواعد التالية :

أولا — يؤول الى البنك جميع الأموال المخصصة لصناديق الإقراض التعاونى .

ثانيا — تودع بالبنك أموال الجمعيات التعاونية نظير فائدر زهيدة.

ثالثا — يمول البنك الجمعيات التعاونية وأعضاءها بسعر فائدة مخفض .

رابعا — يكون للبنك الحق فى توجيه التوصيات اللازمة لحسن سير العمل بالجمعيات التعاونية ويشرف على دفاترها ويضبط حساباتها .

خامسا — يمول البنك عملية انشاء المجمعات الصناعية للحرفيين وصغار المنتجين .

ويطرح هذا كله ضرورة أن يتواجد البنك الصناعى على مقربة من تجمعات الصناعة الصغيرة والحرفية . ومن ثم تغدو ملحة مسألة انشاء مكاتب للبنك فيها أو اختيار مراسلين له بعمولة هى نسبة من قيمة السلف الممنوحة .

والمعتقد اننا ينبغى ان ندرس جيدا موضوع استكمال البنيان اتعاونى الحرفى فى اطار البنيان التعاونى المتكامل ، حتى يمكن أن توجد اجهزة الائتمان المتخصصة ، فقد يترتب على استكمال البنيان التعاونى المتكامل ايجاد البنك التعاونى القادر على خدمة الحركة التعاونية بشتى قطاعاتها ومختلف مستوياتها .

ويهمنا أن نوضح أنه يوجد فعلا تعدد فى أجهـزة الائتمان التى تخدم الحركة التعاونية ومختلف أوجه نشاطها ، فبالاضافة الى مؤسسة الائتمان الزراعى والتعـاونى ـ هناك البنك الصـناعى ، وصـندوق الاقراض التعاونى والذى كان يمنح قروضا متنوعة قصيرة ومتوسـطة وطويلة الأجل ، والذى لم يحقق أهـدافه .. وكذلك صـندوق دعم الصناعات الريفية بالاضافة الى بنك القرية ، وكذلك البنوك الأخـرى التى تسهم فى التمويل على قدر توافر الضمانات التى يتطلبها مثل هـذا التمويل .. الخ واذا أخذنا فى الاعتبار أن الائتمان التعاونى ذو طبيعة خاصة ، وأنه أقرب الى الخدمة منه الى التطلع الى انتهاز الظروف لتحقيق أرباح .. هذا بالاضافة الى أن نوعية من تقدم لهم الخدمة تحتاج الى أجهزة أقرب الى روح الارشاد والتـوجيه للتنمية وتدعيم الاقتصـاد القومى .. من أجل ذلك فاننا نعتقد أن الأمر يحتاج الى بعض التأنى والقيام بالبحوث والدراسات التى ينبغى أن تقـوم على أسس علمية واقعية لاستكمال البنيان التعاونى بأسره ، بما قد يستتبعه هذا من خلق أجهزة جديدة سواء مالية أو صناعية .. ألخ .

الفصل الرابع

النشاط التعاونى فى القطاع الإسكانى

يكاد يجمع العلماء على أن المسكن يعتبر من أهم الأسس التى يقوم عليها تقدير مستوى المعيشة ، ومن أجل ذلك تولى جميع الدول المتقدمة والآخذة فى النمو اهتماما كبيرا لتوفير المسكن الصحى الملائم لطبقات الشعب العاملة ، وأن أسلوب التعاون يعتبر خير الأساليب على الاطلاق لامكان تحقيق هذا الهدف ، وقد أكد البعض أن تحقيق هذا الهدف يعتبر ضرورة واجبة لا يقل فى أهميته عن التعليم ووسائل الوقاية والعلاج الطبى لطبقات الشعب لرفع مستوى كفايتها الانتاجية والاجتماعية اذ ثبت أن البيئة التى ينشد فيها الانسان ينعكس أثرها على تكوينه الخلقى والاجتماعى وتوفير المسكن المناسب يعتبر وسيلة هامة لتقرير هدف من أهداف الدولة فى تحقيق العدالة الاجتماعية .

وقد أجمعت تقارير مكتب العمل الدولى « على أن عدم توفير المسكن الملائم يشكل مشكلة فى غاية الخطورة » من جانبين[٢٩] :

الجانب الأول : ويتناول الناحية الاجتماعية ، فقد أوضحت هذه التقارير أن النقص فى عدد المساكن يترتب عليه بالضرورة أن تسكن العائلات فى أماكن لا تتوافر فيها الشروط الصحية الأمر الذى ينعكس أثره على صحتهم ، وفوق هذا فان الظروف المحيطة بالمسكن التى ينشأ فيها الطفل تكون لها آثارها عليه أثناء نموه ، وتترك بصماتها على

شخصيته حينما يبلغ سن الشباب ، وبالتالى تصبغ الدور الذى سيؤديه فى المجتمع بالطابع الذى نشأ فيه ، والصفات والعادات والخصائص التى تتراكم فى أعماقه وتعتبر جزءا أساسيا من مقومات شخصيته • وكذلك فان العامل الذى يعيش فى ظل ظروف محيطة تعسة وبائسة ، فانه فى معظم الأحيان لا يستطيع أن يستشعر العزة والكرامة ، وبالتالى يـكون غير قادر على أن يودع هذا الشعور بالعزة والكرامة فى نفـوس واذهان أبنـائه •

اما الجانب الثانى : فيتناول الناحية الاقتصادية ، فان الظـروف الاجتماعية السيئة التى يعيشها العامل تؤدى الى خفض قدرته الانتاجية •

ولعل هذا هو الذى أدى الى أن يهتم مكتب العمل الدولى بمشكلة الاسكان ، ويوليها عظيم اهتمامه ، ويشكل من أجلها اللجان المتخصصة التى تقوم بعديد من الدراسات الميدانية ، وكان لهذه الدراسـات أثر واضح فى نشر « الوعى الاسكانى » فى مختلف الدول بصفة عامة •• والدول المتخلفة بصفة خاصة ، ثم اتخاذ الاجراءات التنفيذية نحو ايجاد المسكن الصحى الملائم لمختلف فئات الشعب واختلاف قدراتهم المادية •

ولعل من المناسب فى هذا المقام أيضا أن نوضح أن مشكلة الاسكان لا تخص الدول المتخلفة فقط[٣٠] •• بل أنه فى الحقيقة لا توجد دولة فى مجتمعنا المعاصر ، أيا كانت هذه الدولة •• سـواء أكانت من الدول المتقدمة •• أو الدول المتخلفة •• الا وتعانى من مشكلة الاسكان •• ولكن الفرق بين مختلف هذه الدول يكمن فى أن الدول المتقـدمة بما لديها من خبرة وتقدم صناعى ، قادرة على ابتكار الأساليب التى يمكن عن طريقها تخفيف حدة هذه المشـكلة[٣١] ، وبذلك فان خبراتهـا وما

تبتكره من أساليب يمكن أن تكون الى حد كبير فى خدمة الدول المتخلفة فى ضوء ظروفها البيئية .

ونحب ان نوضح أن امامنا هنا فى مصر مشاكل كثيرة ونحن نهتم بمشكلة لاسكان ، منها تزايد السكان بسرعة تفوق زيادة الطاقة الانتاجية ، وتخلف القطاع الخاص عن مواجهة هذه المشكلة من أوائل القرن العشرين بالاضافة الى اغفال السلطات عن تقدير هذه المشكلة ووضع الخطط المناسبة لحلها . كما وان ارتقاء الوعى وانتشار التعليم اخيرا فى فترة قصيرة نسبيا فى بعض طبقات المجتمع ترتب عليه اشتداد الطلب على مرفق الاسكان فى مستويات أرفع من المألوف ، وقد ادى اشتداد الطلب الى تضاعف أثمان مواد البناء، وبزيادة ارتفاع تكلفة البناء ارتفع مستوى الايجار .

الدولة ومشكلة الاسكان :

لعل من الأمور الطبيعية جدا فى مجتمعنا المصرى ، الذى يأخذ طريقه نحو الاشتراكية ، أن تهتم الدولة بمشكلة الاسكان ، وأن تضع من الخطط الاسكانية وتعمل على تنفيذها بالقدر الذى تسمح به مواردها ، ومما لا شك فيه أن هناك جهودا بذلت ، وجهودا مازالت تبذل من أجل حل مشكلة الاسكان ، سواء فى ذلك حالة الاسكان فى المدن الكبرى وعواصم المحافظات ، أو تحسين مرفق الاسكان فى القرى ، وخاصة فى الآونة الأخيرة ، بعد أن أعلن السيد الرئيس أنور السادات برنامج العمل الوطنى ، وأعلن فيه أن حجر الزاوية فى بناء الدولة الجديدة هو القرية الحديثة التى توفر لكل فلاح المسكن الصحى

الحديث المزود بالماء والكهرباء ، والتى تمده فى يسر وبدون استغلال بالخامات الصحية والثقافية والترويحية •• وأن الدولة الجديدة ينبغى أن يشعر فيها الفلاح أنه فلاح •• ومواطن لا يقل شأنا عن مواطنى المدينة •• وأن وصول القرية الى المستوى الحضارى ليس ضرورة عدل فقط •• ولكن ضرورة أساسية من ضرورات التنمية •

ونحن نعتقد ان المستويات المسئولة فى الدولة تعرف تماما اهمية ايجاد المسكن الملائم والمريح فى تحقيق الكفاءة الانتاجية للافراد ، هذا بالاضافة الى ما يتحقق من وفر اكيد فى ميزانياتها فى نفقات المستشفيات والسجون والاصلاحيات والمطافىء والخدمات الصحية ... ، ولا ادل على ذلك من هذا التقرير[٣٣] الذى نشر على لسان احد المسئولين فى عام ١٩٦١ •

تقرير عن حالة الاسكان فى المدن الكبرى فى مصر :

أسفرت بعض الأبحاث الدولية التى تناولت العائلات التى تقيم فى المناطق الخربة وغير الصحية •• بالمقارنة الى عائلات أخرى من نفس الطبقة نقلت الى مناطق حديثة بها مساكن صحية ، عن نقص كبير فيما يلى :

أولا ــ نسبة وفيات الأطفال بمقدار ١٥٪

ثانيا ــ حالات الاصابة بالسل بمقدار ٤٥٪

ثالثا ــ أمراض الأطفال عموما بمقدار ٣١٪

رابعا ــ جرائم الأحداث بمقدار ٥١٪

خامسا ــ حوادث الحريق بمقدار ٧٤٪

سادسا ــ الوفيات بسبب انهيار المساكن ١٠٠٪

لذلك كان من الطبيعى وقد أصبح الاسكان على الوضع المتقدم مرفقا عاما ، أن توليه الدولة العناية التى توليها عادة لجميع المرافق العامة ، وأن تضع الخطط اللازمة لتوفير المساكن الصحية الملائمة لمختلف الطبقات ، وبخاصة لمحدودى الدخل .

وتتركز مشكلة الاسكان فى مصر فى العواصم والمدن الكبرى نظرا لكثرة عدد السكان فيها واطراد تزايدهم بها ، فضلا عن تزايد عدد المبانى الآيلة للسقوط لتقادم العهد عليهـا وعدم تجديدها للظروف التى سادت البلاد خلال الربع قرن الأخير .

فى مصر حوالى ثلث سكان الاقليم كله .
ويبلغ جملة تعداد سكان العواصم والمدن

ولما كانت مشكلة الاسكان بعواصم المراكز لم تبلغ الدرجة التى وصلت اليها فى العواصم والمدن الكبرى ، فقد رؤى الاهتمام أولا بدراسة المشكلة فى المدن الكبرى كمرحلة أولى .

وترجع مشكلة الاسكان بالنسبة للطبقات ذوات الدخل المتوسط أو المحدود المقيمين فى المدن .. الى أسباب عديدة ، أهمها :

* الزيادة المطردة فى عدد السكان سنويا .

* زيادة الهجرة الى المدن الكبرى .

* توقف حركة بناء المساكن خلال فترة الحرب العالمية الثانية •

* وجوب تعويض المستهلك من المساكن •

يضاف الى ذلك ارتفاع تكاليف البناء بالنسبة الى ما كان عليه عام ١٩٣٩ ، مما أدى الى ارتفاع ايجارها بحيث أصبح عبئا على الطبقات المحدودة الدخل ، اذ تصل نسبة هذه الايجارات الى نحو ٤٠٪ من دخل المستأجرين ، على حين أن النسبة العادلة للايجار يجب ألا تتعدى ٣٠٪ فقط من دخل الساكن ، وهذه قاعدة هامة يجب مراعاتها فى توفير السكن الصالح لمختلف الطبقات •

لذلك كان من الطبيعى أن تبدأ خطة الاسكان بدراسة الاحتياجات السنوية لهذا المرفق ، حتى يمكن تحديد الاستثمار اللازم له فى حدود خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية •

لذلك بدىء فى دراسة تلك الاحتياجات السنوية على أسس واضحة هى :

أولا ــ عدد المساكن اللازمة لمواجهة الزيادة فى عدد السكان مقدرة على أسس التزايد للأسر •

ثانيا ــ عدد المساكن اللازمة لمواجهة النقص الناتج عن ازالة المساكن القديمة المستهلكة •

ثالثا ــ عدد المساكن الواجب اقامتها لاستبدال المساكن المعتبرة فى حكم المستهلكة •

رابعا ــ نسبة ١٠٪ من عدد المساكن التى كان يجب اقامتها خلال

السنوات من ١٩٣٩ الى سنة ١٩٤٩ التى كادت أن يكون الانشاء فيها متوقفا مع زيادة الهجرة خلالها الى المدن الكبرى .

على أن التقدير على الأسس المتقدم بيانها انما يعتبر فى الواقع تقديرا مثاليا ... أو هو الحد الأقصى للتقدير الذى يجب الاسترشاد به عند وضع الخطة الفعلية ، اذ يجب الا يغرب عن الذهن وجود الكثير من المساكن أو الاضافات السكنية التى تم ويتم بناؤها دون تراخيص صادرة من الجهات الرسمية ، واستعمال المسكن الواحد لكثير من العائلات متفرقة بين حجراته ، واستمرار بقاء الكثير من المساكن رغم انتهاء أعمارها الافتراضية .

لذلك انتهت خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الى ضرورة اقامة ٣٣٥٠٠ مسكن سنويا فى مختلف أنحاء مصر على النحو الآتى :

أولا ــ الاسكان اللازم لذوى الدخل المحدود (المنخفض) .

ثانيا ــ الاسكان اللازم لذوى الدخل المتوسط .

ثالثا ــ الاسكان اللازم لذوى الدخل فوق المتوسط .

ولتقدير العدد اللازم لكل نوع من هذه الأنواع يجب تحديد نسب المستفيدين منها من مختلف طبقات الشعب . ولعدم وجود احصائيات واضحة عن كل طبقة من الطبقات المتقدمة ، فقد تم تحديد الأسس اللازمة للمستوى باعتبار عدد الغرف فى مسكن كل عائلة ، من واقع احصاءات عام ١٩٤٧ . (أنظر الجدول رقم ٣١) .

جدول رقم (٣١)

يوضح عدد الغرف والنسبة المئوية لعدد العائلات التى تقطنهـا وفقا لاحصاء عام ١٩٤٧

عدد الغرف	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	غير موضح
النسبة المئوية للعائلات التى تقطنها	٪ ٢٥	٪ ٣٠	٪ ١٨	٪ ١١	٪ ٥,٧	٪ ٣,٣	٪ ١,٣	٪ ١	٪ ١	٪ ٣,٧

وقد اعتبر عند تقدير العدد اللازم لكل نوع سكان الغرفة الواحدة والغرفتين ، ونصف سكان الثلاث غرف من ذوى الدخل المحدود ، ونصف سكان الثلاث غرف وسكان الأربع غرف ونصف سكان الخمس غرف ، كمجموع لذوى الدخل المتوسط ، ونصف سكان الخمس غرف وسكان ما يزيد على ذلك للاسكان فوق المتوسط ، وبمراعاة بعض الاعتبارات الخاصة بالمدن واستبعاد السكن الريفى ، أمكن تحديد نسبة الأنواع المختلفة من المساكن اللازمة سنويا وقدرها كما سبق بيانه ٣٣٥٠٠ كالآتى :

٢٠٠٠٠ مسكن من النوع الاقتصادى لذوى الدخل المحدود بنسبة ٦٠٪

١٠٠٠٠ مسكن من المستوى المتوسط بنسبة ٣٠٪

٣٥٠٠ مسكن من المستوى فوق المتوسط بنسبة ١٠٪

وقد استتبع تحديد هذه المستويات ضرورة تقييم مشكلة لاسكان ، ويتطلب ذلك تحديد مستويات كل قطاع تحديدا ملائما... سواء لدخل المنتفع والقدرة على السكن وسعة المسكن ومسطحه ثم مواصفاته وتكاليفه على ضوء الأسس الاشتراكية فى الاسكان ، التى من اهدافها تحقيق انشاء المساكن باقل تكاليف ممكنة وتقليل الفوارق بين الطبقات وتوفير الخدمات لها جميعا .

وعلى ضوء المستويات التى تم تنفيذ مشروعات الاسكان بها فى القاهرة وبعض الأقاليم •• انتهت البحوث فى هذا الشأن الى الجدول رقم (٣٢) •

جدول رقم (٣٢)

يوضح بيان الاسكان الاقتصادى والمتوسط وفوق المتوسط في اطار خطة الاسكان الحضرى

رقم	بيـان	الاسكان الاقتصادى	الاسكان المتوسط	الاسكان فوق المتوسط
أولا	الدخل الشهرى للمنتفعين (شهريا)	جنيه ٨ حتى جنيه ٢٠	جنيه ٢١ حتى جنيه ٥٠	جنيه ٥١ فاكثر
ثانيا	الحد الأقصى للايجار وهو ٢٠٪ من الدخل	مليم جنيه ١,٦٠٠ حتى ٤,٠٠٠	مليم جنيه ٤,٢٠٠ حتى ١٠,٠٠٠	مليم جنيه ١٠,٥٠٠ فاكثر
ثالثا	عدد الغرف (حسب تعداد الأسرة وأعمارهم)	يتراوح بين غرفة واحدة وملحقاتها وثلاثة غرف وصالة وملحقاتها	يتراوح بين غرفتين وملحقاتها واربعة غرف وصالة وملحقاتها	يتراوح بين غرفتين وصالة وملحقاتها حتى خمسة حجرات وصالة وملحقاتها
رابعا	سعة المسكن	٣٠ الى ٨٠ م٢	٦٠ الى ١٢٠ م٢	٧٠ الى ١٨٠ م٢
خامسا	متوسط تكاليف المسكن	٣٥٠,- جنيه	٨٠٠,- جنيه	١٤٠٠,- جنيه

وعلى أساس الدراسات المتقدم بيانها وضعت خطة الاسكان الحضرى على أساس استثمارات سنوية داخل اطار خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية قيمتها ٢٢,٦٠٠,٠٠٠ جنيه سنويا على الوجه الآتى :

	جنيـــــــه
اسكان اقتصادى ٧ مليون جنيه + ١٣٪ للاحلال والتجديد	٧٩١٠٠٠٠
اسكان متوسط ٨ مليون جنيه + ١٣٪ للاحلال والتجديد	٩٠٤٠٠٠٠
اسكان فوق متوسط ٥ مليون جنيه+١٣٪ للاحلال والتجديد	٥٦٥٠٠٠٠
الجملة	٢٢٦٠٠٠٠٠

ان وضع خطة ما ... لا تؤتى ثمارها الا اذا أمكن تنفيذها ، ولم تحدد الدولة الأرقام والاستثمارات المتقدم بيانها لتركها تدور فى نطاق الاحتمالات ، بل وضعت الأسس الكفيلة بتنفيذ هذه الخطة بما يحقق أهدافها .

ففى نطاق الاسكان الاقتصادى لذوى الدخل المحدود الذى قد لا يجد اقبالا كبيرا من القطاع الخاص فى الاستثمار ، قررت الدولة أن تتدخل لتكملة العدد المقرر جميعه ... حتى تحقق الاشتراكية فى أكمل صورها .

وهذا النوع من الاسكان مقرر لتنفيذه سنويا اقامة ٢٠ ألف وحدة سكنية بخلاف ١٣٪ للاحلال والتجديد ، أى بجملة قدرها ٢٢٦٠٠ وحدة سكنية بتكاليف تتراوح كما قدمنا بين ٢٠٠ و ٥٠٠ جنيه للوحدة السكنية ، أى بمتوسط ٣٥٠ جنيها وقد تبين أن رأس المال الخاص قد تدخل لتنفيذ ٧٢٠٠ وحدة سكنية جديدة و ٢٦٠٠ وحدة سكنية للاحلال والتجديد أى بجملة ٩٨٠٠ وحدة سكنية ، لذلك تقرر دخول رأس المال

العام لتنفيذ الباقى وقدره ١٢٨٠٠ وحدة خلال العام المالى الأول للخطة أى سنة ١٩٦١/٦٠ ، وذلك فى جميع محافظات مصر .

ان خطة الاسكان السابق بيانها انما يرتبط تنفيذها بعوامل متعددة، وبجهات مختلفة لابد لها من التيسير والتنسيق ، ولذلك تقرر انشاء لجنة عليا للاسكان فى مصر تختص بتنفيذ السياسة العامة والتخطيط العام للسياسة السكنية بمصر ، وكل ما يتعلق بها من خدمات ومرافق واقتراح مشروعات قوانين الاسكان ووضع أسس ومبادىء سياسة مشروعات الاسكان والمستوى الاقتصادى ، والعمل على ملاءمة ايجارها أو أقساط تمليكها للمنتفعين من المساكن ، واقتراح أو اقرار النماذج لمختلف مستويات المشروعات السكنية وتوزيعها على القطاعات والهيئات التى تتولى البناء . وهذه اللجنة العليا ألحقت بوزارة الشئون البلدية والقروية وقتئذ ومكونة من ممثلى وزارات الشئون البلدية والخزانة والأوقاف والشئون الاجتماعية والصناعة والاصلاح الزراعى والادارة المحلية والتخطيط والاتحاد القومى وهيئة تعمير الصحارى واتحاد الجمعيات التعاونية للاسكان ، ويعاون هذه الهيئة الأجهزة المختصة بوزارة الشئون البلدية والقروية ، وهى الادارة العامة للاسكان والتخطيط التى تتولى عمليات تخطيط المدن والقرى واعداد نماذج ومستويات المساكن ، وكذلك لجنة توجيه أعمال الهدم والبناء التى تتولى توجيه الاستثمارات المقررة فى القطاعات المختلفة ، ومعهد ابحاث البناء الذى يقوم بالدراسات المتعلقة بالاستفادة من مواد البناء المحلية فى مختلف الجهات والعمل على تطويرها ، وكذلك شركة التعمير والمساكن الشعبية التى تقوم بدور هام فى نطاق توفير المساكن للطبقات ذات الدخل المحدود ، كما تقرر تحويل بنك الائتمان العقارى الى بنك للاسكان يعتبر مصدر التمويل فى تحقيق خطة الاسكان فى مصر . وهذه الأجهزة المتكاملة انما قصدت بها الدولة أن

تحيط خطة الاسكان بسياج قوى يوفر لها التنفيــذ بما يضمن تحقيق أهدافها •

الدولة والتعاون الاسكانى :

لعل من أهم المعانى التى ينبغى أن نؤكدها فى أذهان الجميع ، والتى تتضح من عرضنا السابق ، ان الدولة تفهم تماما حقيقة مشكلة الاسكان ، وما ينبغى أن يبذل من جهد من أجل التغلب على هذه المشكلة ، ولقــد كان من بين الجهود العــديدة التى بذلتها ، الاستعانة بالتعــاون لتوفير المسكن الملائم ، اذ أن الدولة تؤمن بأن الاسكان التعــاونى هو اسلوب اشتراكى يهدف الى توفير المساكن المناسبة لجماهير قوى الشعب العاملة ، بأقل التكاليف ، وتكوين مجتمعات تعاونية متكاملة مزودة بوســائل الخدمة العامة اللازمة لمعيشة هذا المجتمع معيشة كريمــة ، بحيث تصبح الأسرة ، وهى الخلية الأولى فى المجتمع الاشتراكى وحدة صالحة منتجة ، تعمل على تحقيق أهداف الاشتراكية •

وفى نطاق هذا المستوى من الاســكان ، الذى تبــدو فيه حاجــة الكثير من المواطنين واضحة جلية ، يمكن للجمعيات التعاونيــة للاسكان أن تؤدى دورا هاما ،وتحقق الغاية المقصودة من التعاون بصورته السليمة فى خلق المجتمع التعاونى الاشتراكى الســليم الذى يعمل على ايجاد علاقات جديدة بنــاءة بين المواطنين ، بحيث تســود فى عقــولهم ونفوسهم المثل والقيم التعاونية ، ويؤمن كل فــرد بانه عضــو فى البنيــان الديمقراطى للمجتمع ، ويضــع مصــالح الجماعة فــوق مصلحة الفرد ، وكذلك يضع مصلحة الوطن فوق كل اعتبار ، ومن اجل ذلك فان الدولة

ايمانا بهذه المعانى اتخـذت خطـوات كثيرة لتدعيم التعاون الاسكانى ، نوضح بعضهـــا فيما يلى :

اولا ــ اقراض التعاونيات الاسكانية :

فكرت الدولة فى مرحلة من مراحل تطورها ، أوضحناها من قبل ، أن تحول بنك الائتمان العقارى الى بنك للاسكان ، يدخل فى نطاق مهمته تشجيع التعاون الاسكانى • ولعل هذا التغيير يوضح لنا أن حل مشكلات التعاون فى مصر يتجه دائما نحو الحلول التى تمليها الظروف العاجلة ، على عكس ما ينبغى أن توجه اليه الجهود ، وهو ايجاد البنيان التعاونى المتكامل ، والقيام بالبحوث والدراسات العلمية لانشاء الأجهزة التعاونية المتخصصة القادرة على خدمة هذان البنيان ، ســواء أكانت ماليــة أو صناعية ، الى غير ذلك ، والمعتقد أن السبب فيما كانت تفكر فيه الدولة ان البنك كان يطلق عليه فيما مضى البنك العقارى الزراعى المصرى والذى أصبح المؤسسة الحكومية المتخصصة فى مجال الائتمان العقارى (بنك الائتمان العقارى) ، ولأن نظامه الأســاسى كان فيما مضى قاصرا على الاقراض بضمان الأراضى الزراعية الى أن صدر فى ٢٨/٩/١٩٥٣ مرسوم باضافة بند جديد الى المــادة الثانية من المرسوم الصادر فى ٢٩/٧/٤١ بتنظيم ادارة البنك العقارى[٣٣] الزراعى المصرى بالنص الآتى :

« يضاف الى المــادة الثانية من المرسوم الصادر فى ٢٩ يوليو ١٩٤١ المشار اليه بند جديد برقم ٦ بالنص الآتى » :

« اقراض الجمعيات التعاونية لبناء المساكن وفقا للشروط والأوضاع التى يحــددها مجلس الوزراء ، بناء على ما يعرضــه وزير المــالية والاقتصاد ••• » •

وجاء في المذكرة الايضاحية لمشروع المرسوم سالف الذكر أن البنك يقوم بهذه العملية بما تخصصه الحكومة له من اعتمادات وما يرخص له بعقده من قروض أو اصداره من سندات وفقا للشروط والأوضاع التي يحددها مجلس الوزراء بناء على ما يعرضه وزير المالية والاقتصاد كما هو منصوص عليه بالمرسوم الصادر بالبنك .

ولما كان قيام البنك بهذه العملية يتطلب توفير المال ، فقد صدر القانون رقم ٤٩٩ فى ١٩٥٣/١٠/٢٥ فى شأن ضمان الحكومة للبنك لدى البنك الأهلى المصرى لاعطائه سلفة فى حدود مبلغ مليون ونصف المليون من الجنيهات ، زيدت فى عام ١٩٥٥/٥٤ الى مليونين ونصف لتمويل عملية اقراض الجمعيات التعاونية لبناء المساكن ، وذلك بفائدة بسيطة تتراوح بين ٢٪ و ٢,٥ و ٣٪ ولآجال طويلة بلغت عشرين عاما وذلك طبقا لقرار تنظيمى آخر صادر فى سنة ١٩٥٥ ويعدل من القواعد السابقة على النحو التالى :

١ ــ تمنح سلفة ٨٠٪ من قيمة المبانى التى لا يتجاوز قيمتها ١٠٠٠ جنيه بفائدة بسيطة قدرها ٢,٥٪ .

٢ ــ تمنح سلفة ٧٥٪ من قيمة المبانى التى لا تتجاوز قيمتها ٢٠٠٠ جنيه وبفائدة بسيطة قدرها ٥,٪ .

٣ ــ تمنح سلفة ٧٠٪ من قيمة المبانى التى لا تتجاوز قيمتها ٤٠٠٠ جنيه وبفائدة بسيطة قدرها ٣٪ وتتحمل الدولة فرق الفائدة التى تقل عن ٣٪ بحيث تلتزم بدفعه الى بنك الائتمان العقارى الذى يقوم بالاقراض .

قواعد الاقراض التعاونى :

نظم القانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٥٩ الشروط اللازمة للاقراض وفوائد القروض وضماناتها واستهلاكها والاجراءات الواجبة الاتباع للحصول على القروض ودور الحكومة فى هذا الشأن وذلك حسبما يلى :

دور الحكومة فى اقراض جمعيات الاسكان التعاونية :

نصت المـادة الأولى من القانون على أن « للحكومة أن تقرض(٣٤) الجمعيات التعاونية لبناء المساكن أو أن تقـدم ضمانتهـا للهيئـات والمؤسسات العامة أو الخاصة التى تتفق معها على اقراض تلك الجمعيات وفق أحكام هذا القانون » ويهدف هذا النص الى تشجيع الجهات العامة والخاصة على تقديم القروض استنادا الى ضمان الحـكومة ما دامت تلتزم عند الاقراض بكافة الشروط التى يتطلبهـا القانون •

شروط الاقراض :

نظمت المـادة الثانية من القانون الشروط الخاصـة بالاقتراض فنصت على أن يكون وفقا للشروط الآتية :

(أ) أن تكون الجمعية قد تعاقدت على شراء الأرض التى ستقام عليهـا المبانى وأجرت توزيعها على أعضائها • ولم يتطلب القانون ضرورة وجود عقد ملكية مسجل نظـرا الى صعوبة ذلك من الناحية العملية اذ يمتنع أصحاب الأرض عن التسجيل قبل الحصول على ثمن الأرض كاملا ويستطيع المقرض أن يحصل على ضمان برهن المبـانى •

(ب) أن تلتزم الجمعية باقامة الوحدات السكنية وفق النمـــاذج

والمواصفات والمقايسات التى تعدها أو تعتمدها من الناحيتين الهندسية والاجتماعية وزارة الاسكان والمؤسسة المصرية التعاونية للاسكان ، وذلك حتى لا يغالى الأعضاء فى اختيار نماذج مرتفعة التكاليف تؤدى الى ارهاق دخولهم كما تفوت فى الوقت نفسه الغرض الأساسى من تسهيل عملية اقراض الجمعيات وهو تعميم الفائدة بين أكبر عدد ممكن من الأعضاء .

(ج) أن لا يزيد مبلغ القرض عن ٧٠٪ من قيمة الأعمال المطلوب تمويلها وبحد أقصى قدره ١٥٠٠ جنيه عن الوحدة السكنية الواحدة .

(د) أن تودع الجمعية لدى الجهة التى تعينها المؤسسة المصرية التعاونية للاسكان مبلغا يعادل الفرق بين مجموع تكاليف مقايسات النماذج التى التزمت بها الجمعية وبين المبلغ المطلوب اقتراضه ، ويهدف هذا الشرط الى ضمان جدية الطلب ثم الانفاق من مجموع مال القرض والمال المودع على التنفيذ ، ولذلك نجد المادة ٧ من القانون تنص على أنه « لا يجوز صرف أية دفعة من مبلغ القروض ولا من المبلغ المودع من الجمعية طبقا للفقرة (د) من المادة الثانية الا باذن كتابى من وزارة الاسكان والمرافق » .

وتضيف المادة السادسة من القانون الى ذلك وجوب أن يتضمن عقد القرض المبرم بين الجمعية والجهة المقترضة الشرطين التاليين :

(أ) تحديد نصيب كل عضو مستفيد من مجموع القروض ومن الأقساط السنوية المستحقة على الجمعية وتقرير حقه فى أن

يسدد نصيبه من القسط السنوى على دفعات شهرية متساوية الى الجمعية أو الى الجهة المقرضة مباشرة •

(ب) تنازل الجهة المقرضة عن حقوقها وضماناتها بالنسبة الى العضو الذى يسدد نصيبه من القرض كاملا قبل الأجل المحدد مع أعفائه من بدل التعويض والاخطار •

وقد قصد من وراء هذا النص التيسير على الأعضاء فى سداد الأقساط على دفعات شهرية والى تأمين مركز العضو الذى يوفى بالتزاماته قبل الميعاد المحدد لاستهلاك القرض •

ولما كان النص السالف يحقق تيسيرا للأعضاء دون أن يترتب عليه أى أثر ضار بالنسبة للجهة المقرضة فقد نص على انسحاب حكمه على العقود التى أبرمت قبل العمل بهذا القانون اذ تقول الفقرة الأخيرة من المادة السادسة « ويسرى هذان الشرطان على عقود القروض التى أبرمتها الجمعيات المشار اليها قبل العمل بهذا القانون » •

فوائد القروض :

وتنص المادة ٣/هـ من القانون على أن يكون القرض بفائدة سنوية بسيطة بسعر ٣٪ يزاد فى حالة تأخير الوفاء الى ٤٪ ويجوز للمؤسسة التعاونية للاسكان أن تصرح للجمعيات بأن تقترض طبقا لأحكام هذا القانون بفائدة بسيطة • أعلى سعرا ولا يترتب على هذا التصريح أى التزام على الحكومة يتحمل فرق سعر الفائدة •• وقد لوحظ فى هذا النص احتمال توافر شروط مناسبة للاقراض طبقا لأحكام القانون مع ارتفاع سعر الفائدة بحيث لا يضر بمصالح الجمعية ، كذلك

يلاحظ أن النص يقضى بأن تكون الفائدة فى جميع الأحوال فائدة بسيطة نظرا لما يترتب على الفوائد المركبة من اثقال كاهل الأعضاء خصوصا فى المدى الطويل لسداد الأقساط وهو يتراوح بين ٥ سنوات و ٢٠ سنة .

ومع ذلك فقد أباحت المادة التاسعة من القانون أن تتحمل المؤسسة التعاونية للاسكان كل أو بعض فرق سعر فائدة الاقتراض عن الجمعية اذا ما اقترضت بفائدة أعلى من السعر المحدد فى المادة ٢/هـ من القانون وذلك حسب تقديرها المطلق لظروف كل جمعية فقد نصت المادة التاسعة المذكورة على أنه « يجوز للمؤسسة المصرية التعاونية للاسكان أن تتحمل عن الجمعيات كل أو بعض الفرق بين سعر الفائدة المحدد بالفقرة (هـ) من المادة الثانية وبين سعر الفائدة الأعلى الذى يتعاقد عليه بموافقة المؤسسة المذكورة وذلك فى حدود الاعتماد الذى يدرج فى ميزانيتها سنويا لهذا الغرض » .

ضمانات القروض :

وتنص المادة ٢/و من القانون على أن يكون ضمان القرض برهن تأمينى من المرتبة الأولى على المبانى وكذلك على الأرض ما لم تكن محملة بحقوق عينية أخرى . وقد تقرر هذا الضمان بالاضافة الى جانب الضمان العام الذى تقدمه الحكومة وفقا للمادة الأولى التى أشرنا الى حكمها قبلا .

استهلاك القروض :

ويستهلك القرض فى مدة تتراوح بين ٥ سنوات وعشرين سنة (المادة ٢/هـ) وقد نصت المادة (٥) من القانون على أن يستهلك أصل القرض أقساطا سنوية متساوية مضافا اليها الفوائد ويستحق

القسط فى أول يناير من كل سنة على أن يبدأ استحقاق القسط الأول فى أول شهر يناير التالى على مضى سنة من تاريخ تسلم المساكن بواسطة وزارة الاسكان والمرافق طبقا للمادة ٨ من القانون ، وقد روعى فى ذلك توحيد ميعاد الاستحقاق واتاحة المجال للعضو لأن يسدد القسط السنوى على دفعات شهرية طبقا لما تجيزه المادة السادسة من القانون والتى سبقت الاشارة اليها آنفا •

اجراءات الحصول على القروض :

وتنظم المادة الرابعة من القانون الخطوات الرئيسية التى يمر بها طلب القرض من وقت تقديمه الى أن يصدر فيه قرار وأحالت فى وضع الخطوات التفصيلية الى قرار يصدر من مؤسسة الاسكان التعاونية بالاتفاق مع وزارة الاسكان والمرافق اذ تقول : « تقدم طلبات القروض من الجمعيات التعاونية الى المؤسسة التعاونية للاسكان ، وتقيد فى سجل خاص طبقا لتاريخ تقديمها ، ثم تبحث بالاشتراك مع وزارة الاسكان والمرافق مع استطلاع رأى الجهة المقرضة فى المستندات المتعلقة بابرام عقود القروض والضمان • وعند الموافقة على الطلب تحدد المؤسسة مبلغ القرض الذى سيمنح للجمعية • ويصدر رئيس المؤسسة قرارا فى الطلب بقبول أو بارجاء النظر فيه أو برفضه حسب الأحوال • ويبلغ القرار الى الجمعية الطالبة خلال ١٥ يوما من تاريخ صدوره ويؤشر بمضمونه فى سجل قيد الطلبات • ويكون تقديم الطلبات وقيدها وفحصها والبت فيها طبقا للاجراءات والأوضاع التى يصدر بها قرار من رئيس المؤسسة التعاونية للاسكان بالاتفاق مع وزارة الاسكان والمرافق •

وتنص المادة الثالثة من القانون على أن « تصدر المؤسسة التعاونية للاسكان بالاتفاق مع وزير الاسكان والمرافق قرارات بتحديد نسبة مئوية

من مجموع المبالغ التى ستقرض للجمعيات سنويا تخصص لطلبـــات القروض الخاصة بانشاء وتمليك المساكن المستقلة (الفيلات) ويتضمن هذا القرار قواعد الأسبقية فى الحصول على القروض فيما بين كل نوع من نوعى الطلبات المشار اليهـا » ، وقد روعى فى هذا الصدد أن يكون لكل من النوعين نصيب فى القروض • كذلك نص فى المـادة السـابعة على أنه لا يجوز الصرف من المبالغ المخصصة لتمويل الأعمال الا باذن من الجهة الادارية المشرفة على تنفيذها (وزارة الاسكان والمرافق) وذلك لفرض رقابة حكومية كاملة على تلك الأموال لضمان انفاقها فى الوجه الذى خصصت له وهذه الرقابة تتلاءم تمـاما مع التزام الحكومة بضـمان القروض المقدمة للجمعية طبقا للمـادة الأولى ، وتنظم المـادة الثامنـة القواعد الأساسية لاشراف الجهة المختصة بوزارة الاسكان والمرافق على تنفيذ الأعمال وتسلمها عند انتهائها والاذن بصرف الدفعـات تبعا لتقدم التنفيذ وتحيل فى وضع الأحكام التفصيلية فى هذا الشأن الى قرار يصدر من وزيرها ، اذ تقـول « تتولى وزارة الاسكان والمرافق الاشراف على الأعمال الممولة بالقرض ومتابعة تنفيذها وتسلم الوحدات السكنية من المقاول بعد انتهاء الأعمال ، وهى التى تأذن بصرف الدفعات طبقـا للمـادة السابعة تبعا لتقدم تنفيذ الأعمال • ولمندوبى الوزارة المذكورة دخول أماكن العمل والاطلاع على ما يرونه لازما من مستندات ورسومات تحت يد الجمعية أو المقاول • وتنظم قواعد الاشراف وتسلم الأعمـال وصرف الدفعات بقرار من وزير الاسكان والمرافق » •

الحيلولة دون استغلال الأعضاء لجمعياتهم ودون الاتجار فى المساكن التعاونية :

وتنص المادة العاشرة من القانون على أنه « لا يجوز لأعضاء الجمعيات الذين انتفعوا بأحكام هذا القانون أو لورثتهم أن يجروا أى عمل قانونى من أعمال التصرف أو الادارة فى المسكن التعاونى كالبيع أو الايجار الا وفقا للقواعد التى يصدر بها قرار من رئيس المؤسسة العامة للاسكان وبعد موافقة مجلس ادارة الجمعية طبقا لهذه القواعد . ويقع باطلا كل عمل أو اتفاق يخالف هذه الأحكام مع حفظ حق الجمعية فى الرجوع على العضو المخالف بالتعويض » . وظاهر من النص السالف أنه ينظم قواعد تصرف الأعضاء الذين ينتفعون بأحكام القانون فى المساكن التعاونية بالبيع أو الايجار أو غيرها من أعمال التصرف أو الادارة بحيث لا يتم شىء من ذلك الا طبقا للقواعد المقررة فى هذا الشأن من قبل الحكومة ، وبشرط موافقة مجلس ادارة الجمعية فى حدود القواعد المذكورة . واذا كان هذا النص يقيد حق التصرف وحق الادارة الواردين فى القانون المدنى بالنسبة الى المسكن التعاونى الا أنه يهدف الى قصر الانتفاع بالمساكن التعاونية على الأعضاء الذين هم فى حاجة حقيقية اليها ، كما يقطع السبيل على من يرمون الى استغلال عضويتهم الوقتية فى الجمعيات التعاونية فى الاستفادة من مزايا القانون ثم الاتجار فى المساكن التعاونية الأمر الذى يخل بمبادىء التعاون وأهدافه » .

وقد يكون من المناسب فى هذا المقام ، أن نوضح ان مختلف الدول تهتم اهتماما كبيرا بالعمل على توفير المسكن الملائم فى حدود قدرات الطبقات المحدودة الدخل ،

الأمر الذى ادى بكثير من الدول ان تيسر مهمة الاقراض التعاونى لبناء المساكن ، وفيما يلى نوردجدولا رقم(٣٣)يوضح(٣٥) مدىالتيسيرات التى تقدمها بعض الدول فى هذا المقام :

جدول رقم (٣٣)

يوضح تيسيرات الاقراض التعاونى للاسكان فى بعض الدول

الدولة	نسبة القروض الى تكلفة المسكن	مدة القرض	الفائدة
هولاندا	١٠٠٪	٧٥ سنة للأرض ، ٥٠ سنة للمبانى	٣¼٪ حد ادنى
الدنمارك	٩٧٪	٦٩ سنة	٢٪ حد ادنى
سويسرا	٩٥٪	٢٠ سنة	٣¼٪ المتوسط
فرنسا	٩٠٪	٦٥ سنة	٢٪ حد ادنى
السويد(٣٦)	٩٠٪	٤٠ سنة	٣½٪
انجلترا	٧٥٪	٢٠ سنة	٤½٪
مصر	٨٠٪ أقصى نسبة	٢٠ سنة	٣٪ حد ادنى

مع رجاء ملاحظة أن كثيرا من هذه الدول وغيرها تعفى الجمعيات التعاونية للاسكان من الضرائب لفترة تتراوح حوالى عشرين عاما وكذلك البعض منهـا يمنح الأرض مجانا .

ثانيا ــ المؤسسة العــامة التعاونية للاسكان :

ولعل من المظاهر الجديرة بالتسجيل والتى توضح مدى اهتمــام الدولة بالتعاون الاسكانى ، اصدار القرار الجمهورى رقم ٣١٩ لسنة ١٩٦١ بانشاء المؤسسة العــامة التعاونية للاسكان ، وذلك اســتنادا الى القانون رقم ٢٦٧ لسنة ١٩٦٠ فى شأن المؤسسات العــامة ، وقد ألحقت هذه المؤسسة فى بادىء الأمر برياسة الجمهورية ، ثم ألحقت بعد ذلك بمقتضى القرار الجمهورى رقم ١٩٠٠ لســنة ١٩٦١ بالوزير المختص وهو وزير الاسكان والمرافق ، وقد نقل الى هذه المؤســسة ســلطة الاشراف على الجمعيــات التعاونية لبنــاء المساكن ، ولمباشرة الاختصاصات الآتية :

الرقــابة :

(أ) الرقابة على تلك الجمعيــات بتعيين المفتشين اللازمين وتلقى تقاريرهم •

(ب) دعوة الجمعية العمومية للانعقاد •

(جـ) وقف تنفيذ قرارات الهيئات القائمة بادارة الجمعيات والاتحادات التعاونية التى تكون مخالفة لأحــكام القــانون أو لنظام الجمعية أو لمبادىء التعاون •

(د) تلقى صور محاضر الجمعيات العمومية •

(هـ) تلقى تقارير مراجعى الحسابات •

(و) الرقابة على أعمال المصفين المعينين •

(ز) توجيه حصيلة تصفية أموال تلك الجمعيات بالاتفاق مع وزارة الشئون الاجتماعية والعمل .

سلطة مجلس الادارة :

مجلس ادارة المؤسسة هو السلطة العليا المهيمنة على شئونها وتصريف أمورها ووضع السياسة العامة التى تسير عليها ويباشر المجلس اختصاصاته المنصوص عليها فى القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ بشأن المؤسسات العامة وله على الأخص ما يأتى :

(أ) نشر الوعى لتحقيق أهداف الاشتراكية التعاونية فى مجال الاسكان .

(ب) الاشتراك فى رسم السياسة العامة لقطاع الاسكان التعاونى وتنمية هذا القطاع لتوفير المعونة الفنية والمالية للجمعيات التعاونية للاسكان .

(جـ) الاشراف على هذه الجمعيات بما يكفل لها الاستقرار والبعد عن الاستغلال وتوجيه نشاطها فى حدود السياسة العامة للاسكان .

(د) المشاركة فى تنمية الاقتصاد القومى بمباشرة الأعمال الصناعية والتجارية المتصلة بأغراض الاسكان التعاونى والتى يصدر بتحديدها قرار من مجلس الادارة .

وللمؤسسة فى سبيل تحقيق ذلك أن تؤسس الشركات بمفردها أو أن تساهم فى الشركات القائمة أو تستعين بها .

(هـ) تأسيس جمعيات تعاونية مركزية فى الجهات التى يصدر بتعيينها قرار من مجلس الادارة •

(و) وضع واصدار اللوائح المالية والداخلية والادارية •

(ز) الموافقة على مشروع الميزانية وعلى مشروع الحساب الختامى على أن يصدر بهما قرار من رئيس الجمهورية •

(ح) وضع اللوائح التى تنظم الرقابة على الجمعيات التعاونية التى تشترك فيها المؤسسة وتصدر اللوائح المشار اليها من رئيس الجمهورية •

(ط) وضع اللائحة النموذجية بالقواعد التى تسير عليها الجمعيات التعاونية لبناء المساكن •

(ى) اقتراح عقد القروض •

(ك) قبول الهبات والوصايا •

وللمجلس أن يشكل من بين أعضائه لجانا دائمة أو مؤقتة يعهد اليها ببحث ودراسة بعض الموضوعات ، ويجوز أن يضم اليها أعضاء آخرين •

كما يجوز لمجلس الادارة أن يعهد الى أحد أعضائه أو الى المدير بالقيام بمهمة محدودة •

الموارد المالية :

يكون للمؤسسة ميزانية مستقلة عن ميزانية الدولة وتوضع طبقا للقواعد المتبعة فى المشروعات التعاونية •

وتتكون موارد المؤسسة من :

(أ) الاعانة التى تمنحها الدولة للمؤسسات لتحقيق أغراضها .

(ب) الاعانات والهبات التى يقرر مجلس الادارة قبولها .

(جـ) أنصبة الحكومة فى رؤوس أموال الشركات المساهمة والمؤسسات العامة التى يصدر بتحديدها قرار من رئيس الجمهورية .

(د) الموارد التى تحصل عليها المؤسسة نتيجة مباشرة نشاطها وتلك التى تؤول اليها وفقا للقوانين واللوائح .

(هـ) القروض التى يصدر بالموافقة عليها قرار من رئيس الجمهورية .

وفيما يلى نورد جدولا يوضح نشاط المؤسسة خلال عام ٦٥/١٩٦٦، ٦٦/١٩٦٧ ، ٦٧/١٩٦٨ والنصف الأول من ٦٨/١٩٦٩ . (جدول رقم ٣٤) .

تطور الجمعيات التعاونية للاسكان :

تنقسم الجمعيات التعاونية للاسكان وفقا للسائد فى مصر الى أربعة أقسام :

الجمعيات التعاونية لبناء المساكن :

ومهمتها انشاء المساكن المناسبة لأعضائها ، بأقل التكاليف الممكنة مع رفع مستوى الاسكان عن طريق توفير الخدمات والمرافق المشتركة التى ينتفع بها السكان كأعضاء جمعية واحدة .

جدول رقم (٣٤)

يوضح نشاط المؤسسة خلال عام ٦٥/٦٦، ٦٦/٦٧، ٦٧/١٩٦٨ والنصف الأول من ٦٨/١٩٦٩

السنة المالية	قطاع الإسكان														
	الإسكان التعاوني بفائدة ٥٪ وتعلية واستكمال بفائدة ٦٪												موافقات البناء		
	تخصيص وقروض				تعاقدات				انفاق فعلي						
	طلب	وحدة	قروض	جملة التكاليف	طلب	وحدة	قروض	جملة التكاليف	طلب	وحدة	قروض	جملة التكاليف	قيمتها	وحدة	متوسط تكلفة الوحدة بدون أساسات ومرافق
			جنيه	جنيه			جنيه	جنيه			جنيه	جنيه			
٦٥/٦٦	—	—	١٥٤٠٠٠	—	—	—	١٥٤٠٠٠	—	—	—	١٥٤٠٠٠	—	—	—	—
٦٦/٦٧	٥١٠	١٧٦٠	١٤٢٨٠٠٠	٣١٦٤٠٠٠	٤٠٠	١٠٤٠	٨٠٤٠٠٠	١٨٥٢٠٠٠	٦٣٠	٨٤٠	٤٨٤٠٠٠	١٤٩٥٠٠٠	٤٨٠٥٠٠٠	٢٣٨٠	٢٢١٠
٦٧/٦٨	٥٠٠	١٣٥٠	١٠٩١٠٠٠	٢٣٧٤٠٠٠	٤٣٠	١١٨٠	٩٨٦٠٠٠	٢١١٦٠٠٠	١٦١٠	٢١٤٠	٩٤١٠٠٠	٣٣٠٠٠٠٠	٥٢٦٠٠٠٠	٢٣٤٠	٢٢٨١
النصف الأول من ٦٨/٦٩	٥٢٠	١٦٧٠	١٢٢٥٠٠٠	٢٦٤٧٠٠٠	٣٠٥	٧٤٥	٥٩٩٠٠٠	١٣٢٥٠٠٠	٩٤٠	١٢٠٠	٥١٢٠٠٠	١٥٢٥٠٠٠	٤٣٢٦٠٠٠	٢٢٠٨	٢٣٠٠

الجمعيات التعاونية للصيانة والادارة :

وهذه الجمعيات يؤسسها ملاك الشقق فى بعض العمارات لادارة شئونها وصيانة مرافقها العامة المشتركة •

الجمعيات التعاونية للانشاء والتعمير :

وهـذه الجمعيات تتكون من المقـاولين والمهندسين المشـتغلين بالمهنـة •

الجمعيات التعاونية لأرباب حرف البنـاء :

وهذه الجمعيات كما هو واضح من اسمها تتكون من العمال الذين يزاولون حرفة البنـاء •

ويلاحظ أن الجمعيات التعاونية للاسـكان لم يبدأ انشاؤها الا منذ عام ١٩٥٢ ، اذ أنشئت فى هذا العام جمعية واحدة ، ثم أخذ انشاؤها يتزايد سنة بعد أخرى ، فتأسست عشرون جمعية أخرى سنة ١٩٥٣ ، وأربعون جمعية سنة ١٩٥٤ ، وسبعون جمعية سنة ١٩٥٥ ، واحـدى وثمانون جمعية [٣٧] سنة ١٩٥٦ • وقد ضم هذه الجمعيات اتحاد تعاونى لجمعيات بناء المساكن سجل برقم ٧ لسنة ١٩٥٨ • وتتميز غالبية هذه الجمعيـات بأنها من الجمعيات المغلقة أو المهنية التى تضم أبناء مهنة واحدة (كجمعيات المهندسين والأطباء والزراعيين وموظفى ديوان المحاسبة والقضاة وأساتذة الجامعات وضباط الشرطة وضباط الجيش •• الخ) • كما أن بعضها مفتوح لسائر الأفراد ، كذلك تختلف هذه الجمعيات من حيث أوجه النشاط •• فبعضها قام من أجل تمكين الأعضاء من تملك المساكن المنفصلة أو المتصلة أو الشقق ، وذلك ببنائها أو بالحصـول عليها عن طـريق

الشراء .. كما قام البعض الآخر بغرض تأجير الشقق للأعضاء . وقد قامت هذه الجمعيات فعلا بتشييد كثير من المساكن مما كان له بعض الأثر فى تخفيف أزمة الاسكان .

ومع ذلك فقد لوحظ أن هذه الجمعيات لم تكن لها خبرات سابقة بالنواحى الفنية والادارية فى أعمال بناء المساكن التعاونية ، فقد لوحظ من خلال التطبيق العملى للقواعد السابقة عدة أمور منها : أن معظم الجمعيات اتجهت الى اقامة المساكن المستقلة (الفيلات) بحيث لم يزد عدد المساكن المجمعة فى عمارات أكثر من مائة وحدة سكنية ، وأن الأعضاء اندفعوا نحو اختيار نماذج سكنية مرتفعة التكاليف الأمر الذى أدى الى ارهاق دخولهم عند سداد الأقساط .. كما لوحظ أيضا أن عدد المساكن التى اقامتها الجمعيات مستعينة بقروض الحكومة لم يبلغ سوى ٤٢١ مسكنا ، بينما لا تزال توجد ٢٩ جمعية تضم أحد عشر ألف عضو حصلت على ستة آلاف قطعة ارض صالحة للبناء ، ولا تزال تنتظر دورها فى الحصول على المعونة لاقامة مساكنها(٣٨) .

كذلك لوحظ أن بعض الأعضاء اتخذ من الأسلوب التعاونى وسيلة للاتجار وتحقيق الأرباح لا طريقا لتحقيق مسكن خاص . وقد أدى هذا المسلك الى نفاذ الاعتماد المخصص للقروض فى فترة قصيرة .. الأمر الذى اضطر بعض الجمعيات الى الاقتراض من بعض البنوك والهيئات الأخرى بفائدة أكثر ارتفاعا . وقد بلغ جملة ما اقترضته من هذا الباب مليونا من الجنيهات . وقد ترتب على هذا كله أن توقفت حركة تأليف الجمعيات

الجديدة ، فلم تنشأ الجمعيات فى السنوات ٥٧ ، ٥٨ ، ٥٩ ، ٦٠ : ٦١ •• هذا فضلا عن وقوع الجمعيات القديمة فى ارتباكات مالية سببها تأخر الأعضاء فى السداد ، فطالب بعضها بالتصفية وباع البعض الآخر أراضيه لعدم توافر القروض •

وكان لابد من اجراء لمعالجة الحال ، فصدر القانون رقم ٢٣٠ لسنة ٥٩ فى شأن اقراض الجمعيات التعاونية لبناء المساكن ، وقد سبق لنا أن شرحنا تفاصيله • وقد روعيت عند اعداده عدة اعتبارات أهمها : تفادى الأمور التى أسفر عنها تطبيق النظام السابق • ووضع شروط محددة وميسرة للاقراض يصاحبها ضمان الحكومة للقروض التى تقدمها الهيئات العامة والخاصة ، وكذلك رؤى فرض رقابة حكومية كافية على تنفيذ الأعمال الممولة بالقروض وعلى صرف الأموال المخصصة لها ضمانا لتحقيق الغرض الذى قامت من أجله •

ويلاحظ أنه منذ أن دخلت المؤسسة حيز الوجود وهى تقرر أنها تبذل قصارى جهدها فى اعادة الثقة الى نفوس التعاونيين فى قطاع الاسكان ، تلك الثقة التى افتقدت وترتب عليها توقف حركة تأسيس الجمعيات التعاونية للاسكان خلال السنوات من سنة ١٩٥٧ الى سنة ١٩٦١ ، وارتباك الجمعيات القائمة حاليا ودخول بعضها فى دور التصفية •• فقامت بنشر الدعاية والارشاد عن طريق النشرات والندوات (وقد وجد أن لا محل للاتحاد التعاونى لجمعيات بناء المساكن الذى أنشىء سنة ١٩٥٨ ـ وذلك بعد نشوء المؤسسة ، فصدر قرار رئيس مجلس ادارتها بحل هذا الاتحاد وتجميع طلبات الجمعيات ومراجعتها بعد اعتماد القروض من جانب الدولة ، وبمراقبة تصرفات أعمال مجالس الادارة والجمعيات العمومية والحسابات والميزانيات •• كما قامت أيضا

بعمل تخطيطات للأراضى الجديدة للجمعيات ونمـاذج جديدة لأعضائها ووضعت المواصفات والاشتراطات اللازمة لتخفيض تكاليف المساكن ، كذلك قامت ببعض الدراسات الخاصة بنشر التعـاون الاسكانى فى الريف ، وبالدراسات المختلفة لتخفيض تكاليف انشـاء المسـاكن مع المحافظة على مستواها • وقد ترتب على هذه الجهود أن تألفت بعض الجمعيات الجديدة •• وقد بلغ عددها فى سنة ١٩٦٢ ــ ٣٠ جمعية بحيث أصبح عدد جمعيات الاسكان التعاونى فى سنة ١٩٦٣ حوالى ٢٥٠ جمعية أعضاؤها ٦٠,٠٠٠ عضوا ، كذلك قامت المؤسسة بنصيب ايجابى فى انشاء عمارات تعاونية لتأجيرها للجمعيات التعاونية ولادارتها وصيانتها ، وقد بلغ ما تم التعاقد عليه ٨ ملايين جنيه ، وذلك لانشاء ٨٠ عمارة تحتوى على ٤٧٧٠ مسكنا وقد تم منها فى نهاية سنة ١٩٦٢ ــ ٢٠ عمارة ، كذلك تكونت بالفعل بعض الجمعيات التعاونية الريفية للاسكان •

وطبقا لبيانات المؤسسة التعاونية للاسكان ، فانه كان يوجد حتى مارس ٦٩ ــ ٣٤٣ جمعية فى مختلف أنحاء الجمهورية ، وقد قمنا بتحليل لنشاط هذه الجمعيات فى مختلف المحافظات ، ونورد هذا التحليـل فى الجدول رقم (٣٤) •

ولعل نظرة الى هذا الجدول توضح لنـا أن هناك ١٦٦ جمعية ، تمثل ٤٨,٣٩٪ من مجموع اجمالى الجمعيات لم تحصـل على أية أراضى حتى يمكن أن تزاول النشـاط الذى من أجله أسست •• وهناك ٦٢ جمعية حصلت على أراضى ولم تقم بأية منشـآت ، وهذه الجمعيات تمثل ١٨,٠٩٪ من مجموع اجمالى الجمعيات ، أى أنه يوجد ٦٦,٤٨٪ من مجموع عدد الجمعيات المسجلة فى شتى

جدول رقم (٣٥)

يوضح بيان نشاط الجمعيات التعاونية للإسكان في جمهورية مصر العربية

البيان / المحافظات	جمعيات لم تحصل على أراضي	جمعيات حصلت على أراضي ولم تبن	الإجمالي	جمعيات أقامت مباني عن نسبة من الأرض التي حصلت عليها: أقل من ٣٠	٣٠-٥٠٪	أكثر من ٥٠٪	الإجمالي	الإجمالي العام لعدد الجمعيات
القاهرة الكبرى	٨٦	٣٥	١٣١	٢٨	١٤	٤٤	٨٦	٢٠٧
الإسكندرية	١٤	٣	١٧	١	—	١	٢	١٩
بورسعيد	٦	٤	١٠	—	—	١	١	١١
الإسماعيلية	٤	١	٥	—	—	—	—	٥
السويس	٢	١	٣	—	—	١	١	٤
القليوبية	٢	١	٣	—	—	١	١	٤
المنوفية	٩	١	١٠	—	—	—	—	١٠
الغربية	٥	٨	١٣	١	—	٣	٤	١٧
كفر الشيخ	٧	—	٧	—	١	١	٢	٩
البحيرة	٣	١	٤	—	—	٢	٢	٦
الشرقية	٤	٤	٨	٢	١	—	٣	١١
الدقهلية	٧	٢	٩	١	١	٣	٥	١٤
دمياط	٢	—	٢	—	—	—	—	٢
الفيوم	١	—	١	—	—	—	—	١
بني سويف	١	—	١	—	—	١	١	٢
المنيا	١	—	١	١	—	١	٢	٣
أسيوط	٣	١	٤	١	—	—	١	٥
سوهاج	٢	—	٢	—	—	—	—	٢
قنا	٤	—	٤	١	—	١	٢	٦
أسوان	١	—	١	—	—	٢	٢	٣
مرسى مطروح	١	—	١	—	—	—	—	١
الوادي الجديد	١	—	١	—	—	—	—	١
الاجمالي	١٦٦	٦٢	٢٢٨	٣٦	١٧	٦٢	١١٥	٣٤٣
النسبة المئوية	٤٨,٣٩	١٨,٠٩	٦٦,٤٨	١٠,٤٩	٤,٩٦	١٨,٠٧	٣٣,٥٢	١٠٠ ٪

انحاء الجمهورية لم تقم بأى نوع من انواع النشاط الذى يتعلق بهـا .

وكذلك اذا نظرنا الى الجمعيات التى أقامت مبانى على نسبة من الأرض التى حصلت عليها ، نجد أن نسبتها تبلغ ٣٣,٥٢٪ ــ وهذه الجمعيات لو قمنا بالتحليل الجزئى لنشاطها ، لوجدنا أن مجموع عدد الجمعيات التى أقامت مبانى على نسبة من الأرض التى حصلت عليها على رقعة أكثر من ٥٠٪ ــ نجد أنها لا تتعدى ٦٢ جمعية وهذه تمثل ١٨,٠٧٪ من مجموع عدد الجمعيات .. ومما لا شك فيه أن هذه نسبة ضئيلة جدا . أما فيما يتعلق بعدد الجمعيات التى أقامت مبانى على مساحة قدرها من ٣٠ الى ٥٠٪ من الأراضى التى حصلت عليها ، فنجد أنها لا تتعدى ١٧ جمعية بنسبة ٤,٩٦٪ من مجموع عدد الجمعيات .. أما الجمعيات التى أقامت مبانى على مساحة أقل من ٣٠٪ مما حصلت عليه فعددها ٣٦ جمعية .

ومما لا شك فيه أن القاهرة الكبرى تمثل أكبر المحافظات التى أنشئت فيها جمعيات للاسكان .. اذ أن عدد الجمعيات المسجلة فيها تبلغ ٢٠٧ جمعية ، وأيضا عدد الجمعيات التى أقامت مبانى على نسبة من الأرض أكثر من ٥٠٪ تعادل ٤٤ جمعية ويمكن القول بأن معظم هذه الجمعيات من الجمعيات الطائفية المكونة من الهيئات العلمية أو أعضاء النقابات الفنية .

غير أنه عند التقييم الكامل لنشاط هذه الجمعيات التعاونية ، يمكن أن نوضح بعض ما شابه من مآخذ[٣٩] نوردها فيما يلى :

١ ــ ان دور الجمعية التعاونية وقف ــ غالبا ــ عن مرحلة توزيع

الأراضى دون البناء وأنباء الخدمات وأن الأعضاء كل منهم تولى بصفة فردية اقامة المسكن الذى يريده .

٢ — ان هذه المساكن قد أقيمت فوق المستوى المتوسط وهو ما لم يعد يتفق مع الخط الاشتراكى فى موضوعات الاسكان .

٣ — ان العناية بذلك للاسكان العصرى دون عناية تذكر بالنسبة لمشروعات الاسكان فى المجال العمالى والريفى .

٤ — انه لم يخصص مصرف معين لاقراض التعاونيات فى مجال الاسكان بفائدة محدودة مما حدا بالأعضاء الى الحصول على القروض من البنوك العقارية بفائدة بلغت ٧٪ وتجاوزتها بالمصاريف الادارية الأخرى .

٥ — ان كثيرا من الأعضاء اتخذ الاعفاءات والمزايا المقررة بالقانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٥٧ سبيلا الى الكسب غير المشروع والتصرف بالبيع فى الأرض التى تسلمها عن طريق الجمعية التعاونية بسعر منخفض أو البناء الذى يقيمه بقروض ذات فوائد محدودة .

٦ — ان الجمعيات التعاونية للاسكان لم تحرص على تطبيق القواعد الواردة فى نظامها الداخلى ، فتحايلت على قبول أعضاء لا تتوفر فيهم شروط العضوية وصولا الى التصرف بالبيع فى الأراضى أو البناء بأسعار مرتفعة تناسب السوق ولا تناسب أسعار التكلفة .

٧ — ان بعض أعضاء الجمعيات قد توصلوا الى الحصول على أكثر من قطعة أرض أو اقامة أكثر من مسكن بقصد الاتجار عن طريق

عضويتهم فى أكثر من جمعية تعاونية دون احكام الرقابة على هذه التصرفات من الجهة الادارية المختصة ٠

٨ ـ ان جمعيات الانشاء والتعمير التى أقامتها المؤسسة العامة للتعاون الانتاجى وآلت الى المؤسسة العامة للاسكان التعاونى تتكون عضويتها من المقاولين ، وهم ليسوا سوى وسطاء يختفوا خلف شعار التعاون للحصول على امتيازات معينة واعفاءات ضريبية بأسلوب غير مشروع ٠

٩ ـ انه لم يتم الاستفادة بجمعيات الحرفيين فى اقامة المساكن التعاونية مع أهمية الربط والتنسيق بين جهود هذه الجمعيات وجمعيات بناء المساكن ٠

ولعل من المناسب ان نوضح الصورة التى اشترك فى وضعها كثير من الجهات المعنية ، سواء فيما يتعلق بالمسئولين والمهتمين بشئون الاسكان التعاونى فى وزارة الاسكان ومؤسسة الاسكان التعاونى وشركات الاسكان والتعمير وممثلى الجمعيات التعاونية الاسكانية بالمحافظات .. هذه الصورة تتلخص فيما يلى :

البنيان والادارة والرقابة والتنظيم :

نظرا لأن الاسكان التعاونى يهدف الى خلق مجتمع يتمشى مع السياسة العامة للدولة ، لذلك فانه من الضرورى أن تؤدى الجمعية التعاونية للاسكان الخدمات المطلوبة بأقل التكاليف ٠

والهدف من الاسكان التعاونى فى المرحلة القادمة هو ايجاد جمعيات

تعاونية تقوم بخدمة مجتمع تعاونى متكامل يستطيع أداء دوره فى انشاء وادارة بعض الخدمات العـامة الضرورية لخدمة أعضاء هذا المجتمع بأقل تكلفة ممكنة وبأعلى درجة من الكفاية وبطريقة ديمقراطية سليمة وتؤدى هذه الخدمات بالذات أو بواسطة الأجهزة المختصة فى الجهـات الادارية ذات الشـأن .

ولذلك فانه من الضرورى أن تمنح الجمعيات التعاونية الأولوية فى الحصول على الأراضى اللازمة لاقامة المساكن من جانب أجهـزة الدولة التى يدخل فى اختصاصها منح هذه الأراضى والأفضل أن تتولى هذه الأجهزة مهمة تقسيم الأراضى وانشاء المرافق وتحـديد سعر المتر من الأرض محملا بما يخصه من تكاليف المرافق والتقسيم .

ولتشجيع الجمعيات التعاونية للاسـكان ودعمها يصبح من الضرورى منحها خفضا فى ثمن الأراضى مقابل توفير المصاريف الادارية نتيجة بيع هذه الأراضى بصـورة مجمعة . الا أنه حتى لا يساء استغلال هذه الميزة كما كان الحـال فى المرحلة السابقـة ، فانه من الضرورى أن يحظر على عضـو الجمعيـة التعاونيـة التصرف بأى صور من صـور التصرفات فى الأرض التى يعجز أو يعـدل عن بنائها ، وتؤول هذه الأرض الى الجمعية التى حصل عليها عن طريقها بقيمتها الأصلية حيث تقوم الجمعية باعادة توزيعها وفقـا لكشف اسبقيات يعد ويعلن فى مقـرها تبعا لتواريخ انضمام الأعضاء .

والصورة المثلى للاسكان التعاونى هو أن تنشأ المبانى السكنية التعاونية على أساس ملكية الطوابق مع احتفاظ الجمعية بملكية الأرض

والمرافق المشتركة وفي هذه الحالة تتحمل الدولة بجزء من الثمن ، ويتحمل أعضاء الجمعية بمقابل الانتفاع بهذه الأراضى ، وذلك ضمانا لعدم تجزئة ملكية هذه الأرض مع تعاقب أجيال الملاك فى تاريخ انقراض هذه المبانى وتكون الأولوية ـــ وخاصة فى القاهرة الكبرى ـــ لمثل هذا النوع من الاسكان التعاونى . الا أن هذا لا يمنع من أن تقوم بالمحافظات أو المناطق التى تختص فيها أزمة الأراضى من اقامة وحدات سكنية منفصلة على أن يصدر بتحديد هذه المناطق قرار من الجهة الادارية المختصة بناء على طلب الجمعية ذات الشأن أو من تلقاء نفسها .

وفى الوقت نفسه لابد وأن يستثنى من الأحكام المتقدمة ، الجمعيات التعاونية القائمة حاليا ، والتى شرعت فى اتخاذ أعمال تحضيرية أو اجراءات لتقسيم الأراضى أو انشاء المرافق . ولانشاء المساكن التعاونية فانه يتعين على مجالس ادارة الجمعيات أن تحقق الأهداف المرسومة لتوفير الوحدات السكنية باحدى الوسائل التالية :

(أ) شراء المبانى السكنية المطلوبة من الوحدات الاقتصادية المختصة بالقطاع العام ، مع مراعاة الحصول على امتيازات وأولويات وشروط أفضل من تلك التى يحصل عليها الأفراد عند الشراء فرادى ، سواء من حيث السعر أو فترة التقسيط أو قيمة المعجل أو سعر الفائدة .

(ب) التعاقد مع احدى الوحدات الاقتصادية لشركات القطاع العام على اقامة المبانى المطلوبة لحساب الجمعية ، مع مراعاة الاعتبارات المتقدمة ، وعلى أساس المواصفات والرسومات التى تلائم أذواق الأعضاء ، وعلى أن يكون لمجلس ادارة الجمعية دور فى المشاركة فى الاشراف على التنفيذ .

(جـ) يتولى مجلس ادارة الجمعية التعاونية للاسكان اقامة المساكن الجماعية أو الفردية عن طريق القطاع الخاص بعد الحصول على القروض اللازمة لذلك من المصادر المتاحة للاقراض .

ويصبح من الضرورى فى كل حالة من هذه الحالات أن تتـولى مجالس ادارة الجمعيات التعاونية ادارة المرافق العامة وتحمل مسئولية صيانة هذه الوحدات السكنية .

وفى جميع الأحوال يكون بناء المساكن التعاونية فى حدود المستويات الآتيـة :

(أ) البناء الاقتصادى .

(ب) البناء المتوسط .

ويستبعد من الاسكان التعاونى الاسكان فوق المتوسط أو المتوسط المتميز ، وتحـدد مواصفات كل مستوى بقرار من الجهـة الادارية المختصة .

هذا ويقوم البنيان التعاونى فى قطاع الاسكان على أساس جمعيـات تعاونية تنشأ طبقا لاحدى الصور التاليـة :

(أ) منطقة عمل معينة ينشأ فيها مشروع للاسكان التعاونى طبقـا للتقسيم الجغرافى الذى يقره الاتحاد التعاونى للاسـكان ويبين فى النظام الداخلى للجمعية .

(ب) منطقة معينة ينتسب اليهـا الأعضاء ، على أن تكون منطقة العمل فى مشروعات الاسكان فى المناطق التى يتاح فيها فرصة الحصول على الأراضى المناسبة .

(جـ) الروابط المشتركة بين الأعضاء كالانتماء الى مهنة معينة أو العمل فى وحدة ادارية أو اقتصادية أو اجتماعية أو نقابيـة معينة ويبين فى النظام الداخلى للجمعية •

وينشأ على قمة البنيان التعاونى اتحاد تعاونى مركزى للاسـكان تكون مهمته بوجه خاص تأدية الأعمال التالية :

١ ــ الربط والتنسيق مع القطاعات التعاونية الأخرى ، والاشتراك فى تكوين الاتحاد التعاونى العـام •

٢ ــ مراجعة حسابات الجمعيات التعاونية والتفتيش على أموالها •

٣ ــ معاونة الجمعيات فى الحصول على احتياجاتها من الأراضى والقروض ومواد البنـاء •

٤ ــ انشاء مكتب هندسى لمعـاونة الجمعيات على أداء رسالتهـا ، من حيث اعداد النماذج والرسومات والأنماط المختلفة ودراسة مواد البناء من حيث مناسبتها وجودتها والتعريف بالجديد فيهـا ، والتعرف على أصلح المقاولين القادرين على التنفيذ •

٥ ــ تقديم المعونات الفنية بكافة أنواعها والدفاع عن مصالح الجمعيات المنتمية اليـه •

٦ ــ الاشتراك فى رسم السياسة العامة للتعمير والانشـاء فى مجـال الاسكان التعاونى •

ويجوز للاتحاد أن ينشىء فروعا له أو مكاتب فى المحافظات لتكوين

صلة الربط بين الجمعيات التعاونية والاتحاد فى أداء وظيفته ، وتؤدى دور الاتحاد على المستوى التنظيمى فى نطاق مما يحال اليه من أعمال .

التمويل :

لا شك أن التمويل بصفة عامة هو العنصر الأساسى اللازم لقيام أى مشروع ومن ثم نجاح هذا المشروع ، وهو بالنسبة للاسكان التعاونى بالذات يشكل أهمية خاصة وذلك لاعتبارات متعددة وفى مقدمة هذه الاعتبارات ارتفاع قيمة وتكاليف توفير المسكن المطلوب ، فضلا عن ضعف الموارد المالية لأعضاء الجمعيات التعاونية للاسكان .

وتتمثل مصادر التمويل المتاحة للاسكان التعاونى فى رأس المال المسهم والذى يحدد نسبة ما يحصل عليه العضو من الخدمة السكنية بحد أدنى مقبول ثم القروض التى تحصل عليها الجمعيات من المصادر التى تعينها الدولة . ومن صناديق الادخار والتأمين ومن الهيئات التى تعمل بغير قصد الربح كالنقابات ويضاف الى مصادر التمويل السابقة قيمة المبالغ التى يدفعها العضو كمساهمة ايجابية فى تكاليف أو ثمن المسكن الذى يرغب فى الحصول عليه ، هذا فضلا عن المبالغ التى تقبلها الجمعيات لديها كايداعات لاستثمارها بفائدة مناسبة تشجيعا على الادخار وتمكينا للجمعية من الحصول على المال السائل اللازم لتمويل أعمالها . والمقترح فى هذا المجال أن يتم التمويل وفقا لما يلى :

١ — اعطاء الأولوية فى المزايا التى تقررها الدولة للوحدات السكنية ذات الطوابق باستثناء المناطق المتاحة بها مسطحات كافية من الأراضى .

٢ — أن تكون قيمة مساهمة العضو فى رأس مال الجمعية التعاونية

للاسكان متمشية مع ما يحصل عليه العضو من الخدمة الاسكانية وبحد أدنى مقبول •

٣ ـ الأخذ بنظام الايداعات المستثمرة ذات الفائدة المناسبة للتشجيع على الادخار بهدف توفير نوع من التمويل للجمعية •

٤ ـ ألا يتم التعاقد مع عضو الجمعية على الوحدة السكنية التى يرغب فى الحصول عليها سواء بعد بنائها أو قبل ذلك ـ الا بعد أن يقوم العضو بسداد مقدم الثمن ، والذى لا يجب أن يقل عن ٣٠٪ من التكاليف للاسكان المتوسط و ١٠٪ للاسكان الاقتصادى •

٥ ـ من الضرورى أن تتولى الجهة المقرضة الاشراف على استخدام القرض بحيث يتم السماح بالصرف حسب تقدم الأعمال بناء على تقرير الجهاز الفنى للجهة المقرضة •

٦ ـ يقوم العضو بسداد قيمة باقى ثمن وحدته السكنية الى الجمعية على أقساط ويكون للجمعية فى سبيل استيفاء دينها حق توقيع الحجز الادارى ، وكذلك حق الحجز على مرتب المدين •

توفير وتقسيم وتوزيع الأراضى :

لما كان التعاون فى الاسكان يجب أن يبدأ وأن يستمر على أساس خلق مجتمعات أو خلايا تعاونية متطورة ومتكاملة ـ فانه من الضرورى أن تقوم الجمعيات التعاونية بالاشراف على اعداد الوحدات السكنية والمرافق اللازمة لها ثم تستمر فى أداء خدماتها للأعضاء بما فى ذلك أعمال الصيانة وادارة المرافق العامة والخدمات ذات النفع العام ، وبذلك تأخذ الجمعية التعاونية دورها فى تطوير المجتمع ، كما يتعين أن تتدخل

الدولة باعتماد مشروعات التقسيم التى يقوم بها الأفراد لانشاء وحـدات سكنية عليها فى نطاق الاسكان التعاونى ، وأن تتولى الدولة انشـاء المرافق العامة حتى يساير الامتداد العمرانى السياسة التى تضعها الدولة لهذا الغرض ما لم تنشأ الجمعية بهدف شراء وتوزيع الوحـدات السكنية المقامة فعـلا أو التى تتعاقد على اقامتها على أراضى صدر بشأنها قرارات تقسـيم .

ولما كانت هناك ضرورة لتوفير المساكن الملائمة لجميـع افراد الشـعب . فانه من الواجب أن تعطى اهمية خاصة للاسـكان التعاونى فى المناطق الصناعية بحيث يشتمل على كافة الخدمات بعد انشاء الوحـدات السكنية المطلـوبة ، ويترتب على ذلك حـل مشاكل الاسـكان والانتـاج معا بالمشاركة الايجابية من جانب الشركات الصناعية ذات الشـأن .

وحتى يقوم الاسـكان التعاونى بدوره فى بناء المجتمع وتطويره لابد من منحه امتيازات تدعمه ، فى اطار الخط الاشتراكى الذى يمنح المواطنين فرصا ويحـول دون الاسـتغلال ويتلافى سلبيات المرحلة الماضية وانحرافاتها .

المقترح كصورة للاسكان التعاونى الجديد :

أولا ـ يضم الاسكان التعاونى بمفهومه الجديد جميع مستويات الاسكان (فيما عدا الاسكان فوق المتوسط ـ اللوكس) ، ومع مراعاة التجانس ، وأن تكون الأولوية فى منح التيسيرات للاسـكان الاقتصادى ثم المتوسط .

ثانيا ـ توكل عملية تدبير المسكن واعداده بالكامل سواء للتمليك أو للتأجير الى الجمعية التعاونية ويشتمل ذلك على اجراءات التمويل مع قيام كل عضو بدفع الالتزامات التى تحددها الجمعية • وفى الوقت نفسه فان أى تصرف فى المسكن بعد تسليمه للعضو يكون عن طريق الجمعية ، ويشمل ذلك التصرفات الناقلة للملكية أو للايجار ويتم هذا التصرف فى حدود القواعد العامة التى يضعها الاتحاد التعاونى ومن الضرورى منح الأعضاء الضمانات الكافية للتظلم أو الطعن فى قرارات مجلس الادارة أو الجمعية العمومية المتعلقة بحق العضو فى التصرف أمام الجهة التى يعينها القانون وتكون أحكام أو قرارات هذه الجهة نهائية وملزمة •

ثالثا ـ اعادة تكوين الاتحاد التعاونى المركزى للاسكان ليؤدى ذات الأغراض التى كانت تدخل فى لائحة الاتحاد التعاونى النوعى ، علاوة على اللوائح الموحدة لتنظيم قواعد العمل فى الجمعيات التعاونية المنتمية اليه على مستوى الجمهورية • مع تعديل النظم الداخلية للجمعيات القائمة حاليا ، بما يتمشى مع السياسة الجديدة ، وذلك كشرط لانضمام هذه الجمعيات الى الاتحاد التعاونى المركزى والاستفادة بالتيسيرات التى تمنحها الدولة للاسكان التعاونى • والى أن يتم تعديل القانون بما يسمح بعضوية ذوى الخبرة الممتازة بالتعيين وبحكم وظائفهم فى مجلس الادارة الاتحاد التعاونى للاسكان بنسبة محددة ، ينشأ جهاز استشارى يضم هذه العناصر ، حتى يوفر الدراسات العلمية بكافة جوانبها الفنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية اللازمة لتقديم كافة الخدمات لهذه المجتمعات التعاونية ويكون لهؤلاء الخبراء حق حضور اجتماعات مجلس ادارة الاتحاد والاشتراك فى المداولات •

رابعا ـ لتنظيم عملية انشاء المساكن التعاونية لابد أن تقوم كل

جمعية بعرض الموقع الذى اختارته لنشاطها وبرنامج التعمير قبل أى ارتباط على الاتحاد التعاونى لاعتماده بعد التحقق من مطابقته للهدف التعاونى ، وذلك قبل البدء فى اجراءات التنفيذ بمعرفة الجمعية التعاونية المختصة مع الحرص على الحد الأدنى من الميادين والشوارع والمساحات الخضراء .

خامسا ــ يجب على الجهات المنوط بها تقسيم الأراضى أو توزيعها أو تمليك الوحدات السكنية أن تخطر الاتحاد التعاونى النوعى بما لديها من هذه الوحدات واتاحة الفرصة الكافية للاتحاد لاعلان الجمعيات التعاونية بالأراضى أو المساكن المعروضة حتى يكتسب العرض العلانية الكافية وتتاح الفرص المتكافئة للجمعيات التعاونية للحصول على حاجة أعضائها تبعا لعناصر محددة وقواعد موحدة وحتى لا تبغى فئة على أخرى بفضل اتصالاتها الخاصة وبذلك يتحقق للنشاط التعاونى صورة من صور الأولوية على النشاط الفردى .

وليكتسب هذا الحكم الفاعلية اللازمة يتعين أن يمثل الاتحاد التعاونى فى عضوية مجالس ادارة المؤسسات أو الشركات التى تمارس صورة من صور النشاط الاسكانى وبخاصة الوحدات الاقتصادية للقطاع العام .

وحتى يمكن البدء فى تطوير الاسكان التعاونى ، ينبغى تشكيل لجنة تتولى اتخاذ الاجراءات اللازمة لتكوين الاتحاد التعاونى للاسكان فى حدود الأهداف المشار اليها ، ويدخل ضمن اختصاص هذه اللجنة اجراء الاتصالات بالجمعيات التعاونية القائمة حاليا والتى يراد تحويلها الى مجتمعات تعاونية

طبقا لهذه الأهداف ، ووضع النظام الداخلى لها بما يكفل تحقيق ذلك . كما يدخل ضمن اختصاص هذه اللجنة ترشيح ذوى الخبرة الممتازة للاستعانة بهم فى اعداد الدراسات الفنية التفصيلية المطلوبة لانشاء هذه المجتمعات التعاونية ، على ان يتم ذلك باشتراك الأجهزة السياسية والتنفيذية والعلمية المختصة .

الاسكان التعاونى الريفى :

ولعلنا ونحن نهتم بمشكلة الاسكان ، ألا ننسى أنه يوجد فى جمهورية مصر العربية أكثر من ٤٠٠٠ قرية تتألف مبانيها من الطوب النيىء ، كما وتقوم فى بعضها مبان قليلة العدد تشتمل على أسباب الرفاهية ، وقد بقيت هذه المبانى القليلة رمزا للتفاوت الشديد بين مستوى المعيشة فى الاقطاع الزراعى ومستوى معيشة الفلاح .. ويمكن القول دون مبالغة أن مرفق الاسكان فى الريف بالغ التواضع ولا يرفع من شأنه الا التخطيط الطويل المدى سواء على مستوى الدولة أو على مستوى الحركة التعاونية بأسرها ، بحيث تسمح بأن تحول جزءا كبيرا من فائضها من أجل تطوير الريف كما حدث فى كثير من بلدان العالم سواء أكانت رأسمالية أو اشتراكية .

ويمكننا أن نقول أن الغالبية العظمى من سكان مصر تتمثل فى العمال والفلاحين ، وأن الفلاح فى الريف المصرى يعتمد على الزراعة .. هذا فضلا عن انتهاجه للأساليب التقليدية فى الانتاج القائمة على الاعتماد على النفس وبذل الجهد والعرق فى نطاق رقعة زراعية محددة ، غالبا ما تتكون فيها المجتمعات الصغيرة نتيجة للأسلوب العفوى فى انشاء المساكن . كما ويمكننا القول أيضا أنه نتيجة لهذا الأسلوب العفوى فى

بتكوين التجمعات البشرية والأسلوب العفوى فى انشاء المساكن ، وضعف القدرات المالية للريفيين .. كل هذا انعكس أثره على مظهر المسكن وأيضا صلاحيته للمعيشة الصحية الكريمة ، اذ يكاد يكون ضربا من المستحيلات أن تجد فى هذه البيوت الريفية أى نوع من أنواع المرافق الصحية بالمعدات التى يعرفها أبناء المدن .. الأمر الذى يجعلنا نقرر أن حالة الريف المصرى تعتبر منذ زمان طويل فى غاية التخلف ، خاصة وأن مجتمع ما قبل الثورة كان لا يهتم الا بالمدينة مركز الحكم ومسكن الطبقات المحظوظة .

ولعل من المناسب أن نوضح أن هناك من صور القرية المصرية عام ١٩٣٤ بالصورة التالية (القرية المصرية[٤٠] كومة مبسوطة من سباخ الأرض فى مستنقع واسع من آسن الماء ، قامت عليها أبنية .. هى قبور المجاهدين الأحياء .. وقد تراكمت فوق ظهورها الأرواث والمزابل .. وتكدست فى بطونها الناس والبهائم .. وتجمع أمام أبوابها بضعة من الرجال والأولاد ، هدتهم العلل وقسمت ظهورهم الأسقام) .

ولعل هذه الحقائق التى توضح تخلف القرية ومدى تدهور مرفق الاسكان فيها يدفعنا الى أن نتعرف على حقيقة الوضع الحالى للقرية المصرية والعوامل التى اثرت عليها .

تأثرت القرية فى تطورها بعوامل مختلفة كان نتيجتها الوضع الحالى المتخلف للقرية المصرية ، أهم هذه[٤١] العوامل :

(أ) نظام تملك الأراضى :

كانت ملكية الأرض للحاكم حتى آخر القرن الثامن عشر وفى عهد محمد على (١٨٠٥ — ١٨٤٩) ألغيت الملكية الفردية وبالتالى تملكت الدولة الأراضى الزراعية • وكان زارع الأرض يضمن بقاءها فى حيازته طالما يدفع الضرائب المربوطة عليها ، ثم اعترفت الحكومة بالملكية الفردية وأصبح للفلاحين دافع للتملك واستغلال الأرض لمصلحتهم وأصبح جـزء كبير من صغار الفلاحين ملاكا لأراضيهم لأول مرة •

(ب) ظهور الاقطاع والاصلاح الزراعى :

وفى أوائل القرن العشرين ظهر الاقطاع والملكيات الكبيرة حتى أنه قبل ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ كان ٩٤,٣٪ من عدد المـلاك يتملكون ٣٥,٤٪ فقط من مجموع الأراضى الزراعية فى ملكيات أقل من خمســة أفدنة مما حتم صدور قانون الاصلاح الزراعى وأصبح نسبة المـلاك الذين يملكون أقل من خمسة أفدنة (٩٤,١٪) يملكون ٥٢,١٪ من مساحة الأراضى الزراعية سنة ١٩٦٢ •

كان نصيب الفرد من الأراضى الزراعية سنة ١٩١٣ هو ١,٢٢ فـدان

(ج) الزيادة فى عدد السكان :

وهو ما يعادل ١,٤٦ فدان محاصيل — وبتحويل رى الحياض الى رى دائم وبالرسم من التحسينات المستمرة فى الرى والصرف وطرق الزراعة الحديثة ، فان الزيادة المضطردة فى السكان لم يسايرها زيادة فى مساحة الرقعة الزراعية ونقص نصيب الفرد من الأراضى الزراعية سنة ١٩٦٠ الى ٢٣, — فدان تعادل ٣٩, — فدان محاصيل مما دعا الى الاتجاه لزيادة

الرقعة الزراعية باستصلاح أراضى جديدة كهـدف رئيسى للتنميـه فى مصر .

(د) التوسع الأفقى والرأسى للزراعة :

لم تعط محاولات التوسع الأفقى فى الزراعة عن طريق اصـلاح واستزراع أراضى جديدة أو التوسـع الرأسى عن طريق الرى الدائم ومشروعات الصرف وتحسين التقاوى النتيجة المرجوة نظرا لزيادة نمو السكان بمعدلات أكبر من جميع هذه الجهـود ، فقد وصـل عـدد السكان حاليا الى ـ ٣٤,، مليون نسمة ، بينما مساحة الأراضى الزراعية لم تتجاوز ـ ٦,، مليون فدان ، بينما كان عدد السكان سنة ١٩١٧ حوالى ١٢,٨ مليون نسمة ، ومساحة الأراضى الزراعية ٥,٣ مليون فدان .

نتيجة للعوامل السابقة يجمع الباحثـون على أن القرية المصرية ليست على الصـورة التى كان ينبغىأن تكون عليها لو أن الحكومات المتعاقبة اهتمت بها وأعطتها الرعاية الجديرة بها كمركز من مراكز الانتاج تبعث الحيـاة لجميع المواطنين فى شتى انحاء مصر ، بل اننا نتفق مع جميع الباحثين فى أن القرية المصرية قد ظلت الى عهد قريب جدا أقرب ما تكون الى العصور الأولى منـذ آلاف السنين .

وحتى تكتمل الصورة عن القرية المصرية ، نورد فيما يلى الجـدول رقم (٣٦)[٤٣] يبين توزيعا لقرى الجمهورية حسب الحجم (عدد السكان) من واقع تعـداد السكان بالعينة لعام ١٩٦٦ .

جدول رقم (٣٦)

يوضح التوزيع التكراري لقرى جمهورية مصر العربية حسب الحجم (عدد السكان)

فئات عدد السكان / المحافظات	أقل من ٥٠٠	٥٠٠	١٠٠٠	٢٠٠٠	٣٠٠٠	٤٠٠٠	٥٠٠٠	٦٠٠٠	٧٠٠٠	٨٠٠٠	٩٠٠٠	أكثر من ١٠٠٠٠	الجملة
دمياط	١	٢	٦	٩	٦	٤	٣	٥	٥	٦	١	٧	٥٥
الدقهلية	١٩	٢٨	٧٣	٦٥	٦٧	٤٩	٣٣	٢١	١٩	١٠	١٠	٣٢	٤٢٦
الشرقية	٢١	٢٩	٨٩	٨٩	٤٨	٥٩	٣٥	٢٦	١٤	١٢	١٣	١٦	٤٥١
القليوبية	١	٧	٣٩	٣٥	٢٩	١٧	١٩	١٣	١٠	٤	٣	١٦	١٩٣
كفر الشيخ	٢	١٠	٣٠	٣٦	٢٩	٢٣	١٧	٩	٩	٧	١	٢٠	١٩٣
الغربية	٤	٢١	٥٤	٦٢	٤٥	٣٥	٢٥	٢٣	١١	٩	٥	١٨	٣١٢
المنوفية	١٤	١٣	٤٧	٦٣	-٤٧	٣٥	٢٤	١٥	١٤	١١	٦	١٣	٣٠٢
البحيرة	٣٠	٢٦	٨٢	٨٢	٥٦	٤٠	٢٤	٢٣	١٩	٧	٦	٢٠	٤١٥
الجيزة	١	٣	٢٠	١٩	٢١	٢٠	١٨	١١	١٤	٩	٣	١٨	١٥٧
بني سويف	١	١٤	٥٨	٤٦	٣١	٢٧	١٨	٩	٢	٥	٤	٣	٢١٨
الفيوم	١	٧	٢٨	٢٨	٢٣	١٧	١١	١٢	٨	٥	٤	١٥	١٥٩
المنيا	٤	١٥	٧٧	٦٠	٤٥	٣٨	٢١	٣٠	١٧	٩	١٠	١١	٣٣٧
أسيوط	١	١٧	٤٤	٤٢	٣٦	١٦	٢٤	٢٠	٩	٦	٤	٢١	٢٤٠
سوهاج	—	١	٣٠	٣٨	٤٦	٣٤	٣٥	١٩	١٤	١٩	٨	١٩	٢٦٣
قنا	—	—	٧	١٥	٢٨	٣٨	٢٠	٢٥	١٦	١٤	١١	٢٠	١٩٤
أسوان	٥	١٣	١٨	١٢	٩	٤	٤	٤	٥	٦	٢	٣	٨٥
الجملة	١٠٥	٣٠٦	٧٠٢	٧٠١	٥٦٦	٤٥٦	٣٣١	٢٦٥	١٨٦	١٣٩	٩١	٢٥٢	٤٠٠٠
النسبة المئوية	٢٫٦	٥٫٢	١٧٫٥	١٧٫٥	١٤٫٢	١١٫٤	٨٫٣	٦٫٦	٤٫٦	٣٫٥	٢٫٣	٦٫٣	١٠٠/-

من هذا الجدول يتضح :

١ ــ عدد قرى الجمهورية باستثناء محافظة الاسماعلية حوالى ٤٠٠٠ قرية اداريا ، ٣٨٥٣ طبقا للتقسيم المالى ، وتختلف هذه القرى فيما بينها من ناحيتى المساحة وعدد السكان .

٢ ــ فيما يتعلق بتوزيع هذه القرى حسب الحجم (عدد السكان) نلاحظ أن ٧,٨٪ من قرى الجمهورية يقل عدد سكانها عن ١٠٠٠ فرد ، بينما يبلغ عدد القرى الكبيرة (التى يبلغ عدد سكانها أكثر من ١٠٠٠٠ نسمة) ٢٥٢ قرية ، تمثل ٦,٣٪ من اجمالى قرى الجمهورية .

٣ ــ يلاحظ أن نصف قرى الجمهورية يتراوح عدد سكانها بين ١٠٠٠ وأقل من ٤٠٠٠ نسمة ، منها ٧٠٢ قرية يتراوح سكانها بين ١٠٠٠ وأقل من ٢٠٠٠ نسمة ، وتمثل ١٧,٥٪ من جملة قرى الجمهورية ، ٧٠١ قرية يتراوح سكانها بين ٢٠٠٠ وأقل من ٣٠٠٠ نسمة .

٤ ــ هنالك مجموعة أخرى من القرى ذات الحجم الذى يتراوح بين ٤٠٠٠ وأقل من ٧٠٠٠ نسمة ، وتبلغ نسبتها ٢٦,٣٪ من جملة قرى الجمهورية ، وحوالى نصفها يميل الى الحجم الأصغر فى هذه المجموعة (٤٠٠٠ الى أقل من ٥٠٠٠ نسمة) .

٥ ــ أما مجموعة القرى التى يتراوح عدد سكانها بين ٧٠٠٠ وأقل من ١٠٠٠٠ نسمة ، فيلاحظ أنها تمثل ١٠,٤٪ من جملة قرى الجمهورية ، وهى تقل تدريجيا كلما زاد عدد السكان ــ اذ يبلغ عدد القرى فى الفئة ٧٠٠٠ الى أقل من ٨٠٠٠ نسمة ــ ١٨٦ قرية ، تمثل ٥٠٪ من قرى تلك المجموعة بينما نسبة القرى التى سكانها من

٨٠٠٠ الى أقل من ٩٠٠٠ نسمة حوالى ٣,٥٪ نسبة من قرى الجمهورية •

٦ ــ أما القرى ذات الحجم من ٩٠٠٠ الى أقل من ١٠٠٠٠ نسمة ، فلا تزيد نسبتها عن ٢,٣٪ من اجمالى قرى الجمهورية •

٧ ــ ومن هذا يتضح أن عدد القرى التى يزيد سكانها عن ٤٠٠٠ نسمة يبلغ ١٧٢٠ قرية ، تمثل ٤٣٪ من جملة القرى بالجمهورية •

والجدول رقم (٣٧) يبين توزيعا لقرى الجمهورية[٤٣] حسب فئات مساحة الزمام لعام ١٩٦٧ •

ومن هذا الجدول يتضح :

(أ) ان ٥,٣٪ من اجمالى قرى الجمهورية بالوجهين القبلى والبحرى يقل زمامها عن ٢٥٠ فدان ، وتتركز هذه القرى فى محافظات الشرقية والمنوفية والبحيرة وأسيوط ، بينما يبلغ عدد القرى الكبيرة التى يزيد زمامها عن ٣٠٠٠ فدان ٤٦٨ قرية ، وتمثل ١٢٪ من جملة قرى الجمهورية ، وتتركز هذه القرى فى محافظات الدقهلية والشرقية وكفر الشيخ وقنا والمنيا •

(ب) أكثر من نصف قرى الجمهورية يتراوح زمامها بين ٢٥٠ الى أقل من ١٥٠٠ فدان ، منها ٥٣١ قرية يتراوح زمامها بين ٥٠٠ الى أقل من ٧٥٠ فدان وتمثل ١٣,٥٪ من اجمالى قرى الجمهورية ، ٤٧٠ قرية يتراوح زمامها ما بين ٧٥٠ الى أقل من ١٠٠٠٠ فدان ، وتمثل ١٢,٢٪ من اجمالى القرى بالجمهورية •

جدول رقم (٣٧)

يوضح عدد القرى موزعا حسب فئات مساحة الزمام عام ١٩٦٧

المحافظة	أقل من ٢٥٠	٢٥٠	٥٠٠	٧٥٠	١٠٠٠	١٢٥٠	١٥٠٠	١٧٥٠	٢٠٠٠	٢٢٥٠	٢٥٠٠	٢٧٥٠	٣٠٠٠ فأكثر	الجملة
دمياط	٣	٤	٦	٧	٦	٤	٤	٦	٢	٦	١	—	٨	٥٧
الدقهلية	١٧	٤٥	٥٩	٥٣	٣٨	٤٣	٢٤	١٧	١٦	١٨	٩	٦	٥٤	٣٩٩
الشرقية	٣٥	٥٧	٥٢	٥٦	٤٤	٣٢	٣٧	٢٣	١٣	٩	١١	٧	٥١	٤٢٧
القليوبية	٥	٢٧	٣٧	٣٠	١٨	١٢	١٣	١٣	٣	٢	٥	٥	٥	١٨٥
كفر الشيخ	٢	١٠	١٨	١٥	١٦	١٢	١٤	١٣	١١	٦	٦	٩	٥١	١٨٣
الغربية	١٩	٣٩	٤٠	٣٩	٣٨	٢٥	٢٢	٢٥	١٨	١١	٧	٣	٢٦	٣١٢
المنوفية	٢٨	٣٥	٦١	٤٢	٣٤	٢٤	١٥	١٣	١٤	٧	١٠	٣	١٢	٢٩٨
البحيرة	٢٤	٣٨	٤٢	٤١	٣٨	٢٨	٢٦	١٥	١٨	١٦	١٧	١١	٦٥	٣٧٩
الجيزة	١٠	٢٢	٢٢	٢١	٢٥	١٩	١٢	١١	٧	٨	٤	—	١٠	١٧١
بني سويف	١٠	٣١	٣٣	٢٥	٢٠	٢١	١٤	١٢	١١	١٠	٣	٤	١٧	٢١١
الفيوم	١	٩	١٣	١٣	١١	١٦	١٠	٧	١١	٥	٧	٥	٤٨	١٥٦
المنيا	١٦	٣٧	٤٠	٤٧	٣١	٣٠	٢٧	١٧	٢٣	١٦	١٠	١١	٣٠	٣٣٥
أسيوط	٢٦	٣٨	٢٩	٢٣	٢٠	١٩	١١	١٧	١٠	٣	٨	٨	٢٧	٢٣٩
سوهاج	٨	٢٤	٥٢	٣٥	٣٥	٢٤	١٧	١٩	١٤	٧	١٠	١	١٤	٢٦٠
قنا	—	٢	١٣	٢١	٢٠	٢٠	٢٠	٢١	١٩	٨	٨	٧	٣٤	١٩٢
أسوان	١	—	٤	٢	٥	٥	٣	٥	٢	٣	٢	—	١٦	٤٨
الجملة	٣٠٥	٤٢٨	٥٢١	٤٧٠	٣٩٩	٣٣٤	٢٦٩	٢٣٤	١٩٢	١٣٥	١١٨	٨٠	٤٦٨	٣٨٥٣
النسبة المئوية	٥,٣	١١,١	١٣,٥	١٢,٢	١٠,٤	٨,٧	٧,—	٦,١	٥,—	٣,٥	٣,١	٢,١	١٢,—	١٠٠,—

تطور الاسكان التعاونى الريفى والعمالى :

وتتيجة لأن القرية المصرية مرت بعهود مختلفة من عدم الاستقرار والسخرة وتركيز الملكية واعادة توزيعها ، ثم زيادة السكان مع ثبات الرقعة الزراعية ، وكانت النتيجة اهمال القرية ، فالتخطيط لها كان بدائى لا يخضع لأى نوع من التنظيم وليس لتخطيط القرى أو تعميرها أى قوانين أو لوائح أو تشريعات ــ هذا علاوة على المستوى الاجتماعى والاقتصادى المتخلف ومستوى المعيشة الغير مناسب ومما يتطلب دراسات أساسية فى اتجاهات مختلفة لتنمية القرية المصرية •

فالاتجاهات لتنمية القرية المصرية ضرورية لرفع مستواها والنهوض بها ــ وهذه الاتجاهات يجب أن لا تكون أفكارا عشوائية قد تكون مفيدة ولكنها لا تمثل حلولا جذرية لمشاكل القرية المصرية ، بل تشمل حلولا وقتية لا تتناول بطريقة علمية المشكلة الأساسية للقرية •

ويجب أن تتبع اتجاهات تنمية القرية المصرية من سياسات يحددها التخطيط القومى الشامل وأسس يحددها التخطيط الاقليمى الشامل ثم يتبع ذلك التخطيط المحلى •

ولعل من اهم الأمور التى ينبغى ان نوليها عناية خاصة ، المسكن الريفى بصفة عامة ، واقامته على اسس تعاونية بصفة خاصة .. وذلك حتى يمكن الاستفادة من جهد الفلاحين المنظم والمدرب فى اعادة بناء القرية ، وقد يكون من المناسب فى هذا المقام ان نورد بعض الاحصاءات عن المسكن الريفى •

من احصاءات المساكن الريفية لبعض القرى المصرية[٤٣] ــ اتضح أن :

٧٤,٣٪ من جملة المساكن الريفية بمساحة أقل من ١٠٠ متر مربع •

٤٩,٠٪ من جملة المساكن الريفية مكونة من حجرة وحجرتين .

٦٤,٠٪ من جملة المساكن الريفية مكونة من دور واحد .

٨٧,٩٪ من جملة المساكن الريفية مبنى بالطوب اللبن .

٨٨,٣٪ من جملة المساكن الريفية مسقوف بجذوع النخيل والأشجار ولياسة من الطين .

٥٨,٠٪ من جملة المساكن الريفية بدون دورات للميـاه .

ونحن اذا رجعنا الى السجلات الرسمية للمؤسسة العامة التعاونية للاسكان ، لوجدنا أنه من بين الـ ٣٤٤ جمعية المسجلة فى شتى أنحـاء الجمهورية عام ١٩٦٩ يوجد فقط ٣١ جمعية للاسكان الريفى ، موزعة على ٨ محافظات كمـا يلى :

جمعية		جمعية	
١٠	فى محافظة الغربية	٩	فى محافظة الدقهلية
٥	فى محافظة الشرقية	٢	فى محافظة البحيرة
٢	فى محافظة الجيزة	١	فى محافظة المنوفية
١	فى محافظة دميـاط	١	فى محافظة المنيـا

وحتى هذه الجمعيات الريفية رغم قلة عددها لم تنشا أصلا بقصد تطوير القـرية ، وايجاد المسـكن الملائم للفـلاح ، بل انشىء معظمها بعد أن شب حريق فى هذه القرى ، وقامت الدولة ببناء مساكن للمنكوبين ، ثم كونت جمعية بهدف الاشراف على المـرافق العامة لهذه المساكن .

ويلاحظ أنه من هذه الجمعيات ٢٠ جمعية ليس لها نشاط ، أما باقى الجمعيات وعددها ١١ جمعية فنشاطها لا يذكر ، ولا يتعدى قيامها باستلام بعض الأراضى ، ثم تقسيمها الى قطع ، دون اقامة مبانى عليها للأعضاء

أما الجمعيات التعاونية للاسكان العمالى ، فقد وجدت فى مناطق التجمع الصناعى للشركات الرئيسية ، وقد بلغ عدد هذه الجمعيات ٤٥ جمعية . الا أنه تبين أن هناك ٢٥ جمعية منها ليس لها نشاط ، أما باقى الجمعيات وعددها ٢٠ جمعية فمعظمها نشاطها لا يذكر .

ولعل من الأمور المؤسفة حقا أن جميع الباحثين يجمعون على أن التخطيط للقرية المصرية ، غالبا ما يكون تخطيطا تلقائيا بدائيا، نشأ ونمى تبعا لاحتياجات السكان وظل كذلك حتى وقتنا الحالى يمثل كتلة عمرانية تلقائية لا تخضع لأى نوع من التخطيط أو أى اشراف هندسى أو فنى ، سواء بالنسبة للتخطيط أو التعمير .. وكذلك يؤكد الباحثون أنه ليس لتخطيط القرى أو تعميرها أى قوانين أو لوائح أو تشريعات تنظم تطورها بالرغم من أن القرى المصرية تمثل مراكز الاستيطان الرئيسية فى الجمهورية .. الأمر الذى نعتقد أن الدولة فى تطورها الأخير تعمل على تلافيه وليس أدل على ذلك من المؤتمرين الأخيرين اللذين انعقدا من أجل تطوير القرية ، أحدهما قامت به أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا ، والآخر أمانة الفلاحين ، والخاص « بأسلوب بناء القرية الحديثة » .

ومما لا شك فيه أننا هنا فى مصر أشد ما نكون حاجة الى سياسات

ثابتة ومستقرة تتعلق بمشكلة الاسكان الريفى ، خاصة وأنها قد تعرضت لكثير من الدراسات المتقطعة سواء فى أجهزة البحث العلمى أو وزارة الاسكان أو الاصلاح الزراعى ، أو على مستوى المؤتمرات الهندسية والعلمية .. ورغما عن جميع هذه الدراسات فاننا لم نخرج منها بصورة علمية متكاملة استقرت فى أذهان الباحثين أو الأجهزة التنفيذية المسئولة ، حتى يمكنها أن تبدأ خطواتها على طريق واضح المعالم ، وبحيث تتمكن سنة بعد أخرى من تنفيذ مرحلة بعد أخرى ، يمكن فى النهاية أن تصل بها الى الصورة الكريمة التى ينبغى أن يكون عليها الريف المصرى الذى رنا عليه من التخلف ما يجعلنا نستشعر كثيرا من الأسى ، خاصة وأن الله قد حبا مصر من الثروة البشرية العلمية ما نعتقد معه أن هذه الثروة العلمية البشرية قادرة على اعادة تخطيط القرية والاستفادة من خامات البيئة والثروة الضخمة من القوى البشرية التى تتميز بوجود فائض من العمل يمكن توجيهه بشىء من الارشاد والتدريب نحو البناء .

وينبغى ونحن نسير فى خطواتنا أن نبعد قدر المستطاع عن الأساليب الارتجالية والتى كانت تستهدف ايواء الفلاح بأقل التكاليف الممكنة ، بغض النظر عن أى مقومات أخرى للمسكن الريفى .

ومما لا شك فيه أنه ينبغى أن يكون فى أذهان المسئولين عن التخطيط للاسكان الريفى ، والذى نعتقد أن الأسلوب التعاونى سيقوم بالدور الأول فيه .. أقول ينبغى أن يكون فى أذهانهم أن الوحدة السكنية ترتبط أساسا بطبيعة الأسرة المستفيدة اقتصاديا وثقافيا واجتماعيا، وبالبيئة الطبيعية التى تعيش فيها ، وهذه العوامل الأربعة هى فى الواقع عوامل متغيرة ، كما تختلف من منطقة الى أخرى على المستوى الاقليمى فى البلاد .

من أجل ذلك ، فان بناء المسكن الريفى ينمـو مع البناء الثقافى والاجتماعى للأسرة ، فى ضوء الوضع الاقتصادى الذى تعمل فيه والبيئة الطبيعية التى تعيش فيهـا ، خاصة وقد لاحظنا أن القـرية المصرية كعضو حى ، دائما ترجع بكيانها الطبيعى أو العمرانى الى بيئتها الأولى ، حتى فى القرى الجديدة التى أقيمت فى السنوات الأخيرة ، وأقرب الأمثلة على ذلك تلك القرى التى أقامها الاصلاح الزراعى فى شمال الدلتا ، وقد كساها الطين والقش ليخفى تحته الطوب الأحمر والخرسانة المسـلحة ، وبنفس الطبيعة التلقائية تغيرت البيئة فى القرى الجديدة للمهجرين من النـوبة الى كوم أمبو .

ومن الأمور الجـديرة بالاهتمـام ايضـا التعرف على الملامح الأساسية للقرية المصرية من واقعها ، وذلك حتى يمكننا أن ناخذ بيد الفلاحين ارتفاعا من الواقع الذى يعيشون فيه الى الهدف الذى نريده من اجل اعادة بناء القرية واقامة الفـلاح فى مسكن مريح يغطى احتياجاته واحتياجات أسرته ، فمثلا رغما عن التشابه الكبير فى معظم القرى من حيث تمتعهـا بنسبة عاليـة من الأمية .. الا أنه توجد اختلافات نسبية بين القـرى المختلفة ، اذ أوضح تنميط القرى وفقـا لهذا المتغير ، أن اصغر نسبة للأمية بلغت(٤٤) ٣١٪ فى قرية راس البر التابعة لمركز دمياط فى محافظة دمياط . بينما وجدت اعلا نسبة للأمية فى قرية نزلة سعيد مركز سمسـطا بمحافظة بنى سويف . اذ تبلغ نسبة الأمية فيها ٩٩٪ .. وهـذا التفـاوت بين نسبتى الأمية يتيح المجال لآثار اجتماعية وسياسية واقتصـادية مختلفـة .. الأمر الذى يحتم علينا أن ناخذ كل هذه العوامل فى الاعتبار .

وكذلك اذا اتخذنا الزراعة كمتغير لقياس التشابه والاختلاف بين القرى وبعضها البعض ، لوجدنا كذلك اختلافات مميزة .. فرغما عن أن الزراعة تعتبر المهنة الرئيسية للقرية المصرية ، فقد وجدت قرى بلغت نسبة المشتغلين بالزراعة فيها ٢،٣٪ مثل قرية الشلال بمحافظة أسوان .. فى الوقت نفسه نجد قرى أخرى تبلغ نسبة المشتغلين فيها بالزراعة ١٠٠٪ — مثل كفر مصطفى مركز فاقوس بمحافظة الشرقية .. ولعل هذا التفاوت الشاسع بين النسبتين يلقى ضوءا آخر على مزيد من الآثار الاجتماعية التى تؤثر بدورها على طبيعة الحياة الاجتماعية الريفية .

ومن أجل ذلك ، فاننا نعتقد مع الباحثين أن عملية اعادة بناء القرية والتى سيكون للمسكن فيها دور على جانب كبير من الأهمية فى تطوير العلاقات الاجتماعية وبالتالى تحقيق الكفاءة الانتاجية وفقا للثورة العلمية المعاصرة التى ينبغى لنا أن نستفيد منها ، وأن نطور أساليب الزراعة بما يمكننا من تحقيق زيادة الكفاءة الانتاجية لمحاصيلنا الزراعية عن طريق التوسع الرأسى ، هذا بالاضافة الى تصنيع الريف .. خاصة وأن مشاريع الكهرباء آخذة فى التنفيذ لكى تغطى مختلف قرانا ..

ولعل هذا يدفعنا الى مزيد من التفكير لكى نخطط عمليا فى كيفية الاستفادة من القوى البشرية الضخمة التى توجد فى الريف ، خاصة وأن هناك من الباحثين من قام بدراسات أكد فيها أن هناك فائض ثابت من العمالة فى الريف يصل الى حوالى ٤ مليون نسمة بعد احتساب ما تستطيع خطط التنمية أن تمتصه من الزيادة فى السكان سواء أكان

ذلك فى المناطق المستصلحة او فى الصناعة او فى الهجرة الى المدن .

وكذلك ينبغى علينا أن نخطط بحيث نستفيد من الجهـد والعرق الذى بذله جيلنا الحاضر من أجل اقامة السد العـالى الذى نستطيع أن نقول أنه معجزة العصر ومفخرة الجيل .. غير أن هذه المعجزة لن يكون لها أى أثر على جيلنا الحاضر أو المستقبل ما لم نخطط علميا للاستفادة من انتاجية السد العالى من الكهرباء . ولعل من أهم ما ينبغى علينـا أن نستفيد به من هذه الانتاجية هى تطوير الريف وبهذه المناسبة يهمنا أن نوضح أنه قد تمت دراسة اقتصادية تتعلق باستعمال الكهرباء لرى منطقة امتداد أبيس بمحافظة البحيرة .. وذلك بدلا من استعمال السواقى التى تديرها المـاشية .. وقد ظهر من دراسة اقتصاديات استخدام الكهرباء لرى الأراضى بهذه المنطقة بدلا من السواقى التى تديرها المـاشية .. تبين مدى الوفر الكبير فى تكاليف رى الفدان السنوى وتبعا لذلك زيادة دخل الفلاح ويتراوح الوفر من ١٠ الى[٤٦] ٣٠ جنيه سنويا فى الفدان ، بالاضافة الى الزيادة فى الانتاج الحيوانى ، وذلك نتيجة الوفر فى غذاء المـاشية وتوفير العمالة اللازمة لادارة الساقية وزيادة انتاج اللبن فى المواشى ، هذا بخلاف تفادى تعريض المـاشية للاصابات أثناء ادارتها السواقى مما ينتهى غالبا بفقدها .. هـذا بالاضافة الى توجيـه عمالة تشغيل السواقى الى انتاج آخر يسهم فى زيادة دخل الفلاح .

ولعل هذا العرض الموجز يوضح لنـــا اهمية الاسـتفادة من العمـالة الزائدة فى اعادة بناء القرية ، ولعل من اهم الجوانب التى يمكن ان توجهه هذه العمالة اليها هى اعادة بنـاء القـرية بصـفة عامة والمساكن التعاونية بصفة خاصة ، عن طريق الجهـــد

الذاتى ، وهو اسلوب استطاع أن يحقق فى دول متفرقة فى شتى أنحــاء العــالم وفرا كثيرا .. اذ أن هــذا الجهـد ســيسهم فى تخفيض تكاليف انشاء المسكن ويمتص الوقت والعمالة الزائدة فى الريف .

غير أننا نوجه النظر منذ الآن من أن الأخذ بأسلوب الجهد الذاتى يتطلب القيام بجهد كبير فيما يتعلق بالتوعية والتدريب أيضا ، فينبغى أن تقوم الأجهزة الارشادية بتوضيح معالم الأسلوب التعاونى وفقا لفلسفة التعاون وأهدافه فى نطاق البنيان المتكامل للحركة التعاونية بأسرها .. وأن تقارير الأمم المتحدة أثبتت[٤٧] أن التعاونيات الاسكانية عن طريق الجهد الذاتى يمكن أن تقوم بدور كبير فى حل مشكلة الاسكان ، غير أنه أيضا ثبت من هذه التقارير أنه ينبغى أن تعمل الحركة التعاونية بالتعاون مع الأجهزة الارشادية فى الدولة على توفير الادارة التعاونية التى ينبغى أن يتولاها أشخاص على أعلا مستوى من الكفاءة والايمــان بالحــركة التعاونية ، كما وأنه ينبغى أيضا أن تسير أعمال الادارة التعاونية فى نسق موحد مع ارادة مجموع الأعضاء التعاونيين الذين ينبغى أن يتشربوا فلسفة التعاون وأهدافه حتى يمكن أن تتضافر جهودهم من أجل تحقيق الصالح العام ...ونحن نوجه النظر بصفة خاصة الى الأهمية القصوى التى أشارت اليها تقارير مكتب العمل الدولى والتى تذكر فيها « أن التجــربة قد أثبتت أن الحركة التعاونية الاسكانية يمكنها أن تحقق أهدافها بنجاح اذا خططت[٤٨] أساليبها التعليمية التعاونية بحيث تغطى كلا من القــوى الوظيفية والأعضاء » .

ولعل هذا التقرير يوضح لنا ضرورة ان نهتم فى مجتمعنا الريفى الذى تقوم دعائمــه الآن على أساس من التعاون ، اقول ضرورة

أن تهتم بتعليم الكبار فى الريف ومحو الأمية ، خاصة وأن الأغلبية الكبيرة من الأشخاص العاديين وخاصة فى الريف يتضافرون بشكل اختيارى فى تنظيمات تعاونية تستهدف تحسين شئونهم الاقتصادية والاجتماعية . وهذا التنظيم يحقق اهدافه من خلال نشاط اقتصادى واجتماعى ، يشارك فيه الأعضاء أنفسهم .. الأمر الذى يعرض هذا التنظيم للضياع والفشل ان لم يتزود أعضاءه بالعلم والمعرفة والايمان الذى يمكنهم من تحقيق أهدافهم .

ومن المعروف أن هؤلاء الأعضاء لهم حقوق وعليهم واجبات فى ادارة جمعياتهم الأمر الذى يتحتم معه أن يتعلموا لكى يعدوا أنفسهم للاضطلاع بهذه المسئوليات .

والواقع أن هناك جانبا تعليميا لكل من الخبرة والمعرفة اللتين تتحققان لمجموعة من الأفراد العاديين من وراء انشائهم وادارتهم لجمعية تعاونية يمتلكونها . كما أن الأساليب الفنية للتعاون وفلسفته تحتوى على مكونات للثقافة وهى عامل فعال لابراز الطاقات النفسية والروحية والفكرية اللازمة لمواجهة وحل المشكلات المختلفة التى قد تقابلها التعاونية ، ولكن الافتقار الى المعرفة والقيادة والتدريب المستمر لمجموع أعضاء التعاونيات كثيرا ما يجعل من المتعذر توجيه الطاقات توجيها بناء للطريق الصحيح . الأمر الذى يتحتم معه نشر المفاهيم السليمة نحو تعليم الكبار وأن هذه الظاهرة تعتبر من الظواهر الطبيعية لأى مجتمع سليم يأخذ طريقه نحو النمو ويعمل على تحقيق أعلى مستوى من الكفاءة الانتاجية والرفاهية الاقتصادية لجميع أفراده .

وهناك جانب ينبغى أن نضعه فى اعتبارنا ، وهو أن السيد الرئيس أنور السادات قد أعلن تصميمنا على مواصلة السير فى طريق التحـول الاشتراكى ، وفى بناء المجتمع الاشتراكى السليم الذى رسمت معـالمه كل وثائقنا النضالية ، وهو قدر تاريخى لأمة بأسرها تتطلع الى التطـور الاجتماعى والاقتصادى والسياسى ، وأن مواصلة السير فى هذا الطريق يعنى أولا حمـاية المكتسبات الاشتراكية ، ويعنى ثانيا خلق الظـروف الملائمة لتوسيع نطاقها ، وأن خلق هـذه الظـروف يعنى فى الجانب السياسى والاجتماعى ضمن ما يعنى تطوير الملكية التعاونية الانتاجية لتلعب دورها فى عملية التنميةوارساء العلاقات الاجتماعية الجديدة .. ولعـل الرئيس فى هذا ينبه الأذهان الى تطبيق ما يقرره الدستور من أنه اذا كانت الدولة ترعى المنشآت التعاونية الزراعية بكل صورها وتشجيع الصناعات الحرفية بما يكفل تطوير الانتاج وزيادة الدخل ، فان المـادة رقم (٣١) من الدستور تؤكد مفهوما ينبغى أن نتعمق فى فهمه جيدا ، وهو أن الملكية التعاونية هى ملكية الجمعيات التعاونية ويكفل القانون رعايتها ويضمن لها الادارة الذاتية .. أى أن الدستور يؤكد أن الحـركة التعاونية حركة شعبية تدير شئونها بنفسها ، وأن هذه المسئولية تدفع الجميـع لكى يتضافروا نحو تعليم الكبار ، لأنه على قدر الارتفاع بمستوى التوعيـة والتثقيف والتدريب والتعليم ، يمكن النهوض بالادارة الذاتية ، وبذلك قد حققنا أمل الرئيس وما يؤكده الدستور .

كل هذا ينبغى أن يتم فى اطار التخطيط الشامل للحركة التعاونيـة بأسرها والتى نعتقد أن التعاونيات الزراعية المتعددة الأغراض ستقوم بقدر على جانب كبير من الأهمية فى تحقيق مجتمعنا التعاونى الجديد .

ولعل من المناسب قبل أن نختتم هـذا البحث ، أن نوضح أن كثيرا من الأراضى التى

حصلت عليها الجمعيات التعاونية للاسكان ، قد تم توصيل المرافق العامة الى معظمها ، وأن الدولة فى سبيل تحقيق ذلك قد تكبدت نفقات كثيرة ، ونعتقد انه ينبغى على المؤسسة العامة التعاونية للاسكان ، أن تعقد اجتماعات لأعضاء مجالس ادارة هذه الجمعيات ، وتعرض عليها الخطوط الرئيسية لسياسة الاسكان التعاونى فى المرحلة القادمة التى تحتم الزام العضو والذى يمنح قرضا أن يبنى وفقا لمواصفات تعتمدها المؤسسة ، وأن يتم العمل بأسلوب يؤدى الى عدم ارهاق أعضاء الجمعيات التعاونية للاسكان بأعباء مالية كبيرة قد لا يتمكنون فى المستقبل من سداد أقساطها ، وذلك حتى يسير الاسكان التعاونى فى الاتجاه الاشتراكى السليم .

كما ونعتقد أنه ينبغى ايجاد صلات وثيقة بين التعاون والحركة النقابية ومن مظاهر ذلك تشجيع أعضاء النقابات بالانضمام الى مختلف أوجه النشاط التعاونى القادر على خدمتهم ، ومن بين ذلك التعاون الاسكانى ، فمما لا شك فيه أنه يمكن عن طريق التعاونيات الاسكانية ، شراء العمارات السكنية وتمليكها للأعضاء وفقا لتخطيط وتدريب تعاونى يحقق استخدامها وصياتتها بأسلوب تعاونى ، ويخلق روابط اجتماعية وثيقة ورفيعة تزيد من تقوية الصلات بين العمال وعائلاتهم .

خاتمة
فى البنيان التعاونى المصرى

لعل من المفيـد وقد استعرضنا من قبل البنيـان التعـاونى فى تشيكوسلوفاكيا ، وقبل أن نوضح مدى ما يمكن أن نستفيده هنا فى مصر من التطبيق التعاونى هناك .. أن نعرض للبنيان التعاونى فى مصر .. خاصة وأننا شاركنا فى توضيح المفاهيم التى ينبغى أن يقوم عليهـا هذا البنيان ، وذلك لأن الباحث انتخب عضوا فى المؤتمر القومى الأول للاتحاد الاشتراكى عام ١٩٦٨ ، وانتخب المؤتمر القومى فى يوليو من هذا العام لجنة أطلق عليها « لجنة المائة » أعدت البحوث والدراسات التى تناولها المؤتمر ، وأختير الباحث عضوا فى اللجنة الاقتصادية العامة ، ثم تفرعت هذه اللجنة الى لجان فرعية ، انتخب الباحث فيها مقـررا للجنة التعاون ، وكلف بوضع الورقة التى تتناول البنيان التعـاونى ، ونوقشت هذه الورقة على مستوى اللجنة ، ثم اللجنة العامة ، ثم أقرها المؤتمر .. وأرجو أن أوضح أن الورقة انتهت بتوصيات ، منها ضرورة اعادة تنظيم البنيان التعاونى على أساس شعبى من القاعدة الى القمة . وصدر قرار من المؤتمر بذلك .

ولعل من المظـاهر التى كانت وما زالت تبشر بالخير وبمستقبل أكثر نجاحا للحـركة التعاونية فى مصر ، أنها صارت الآن موضـع اهتمام الشعب بأسره .. حكومة وشعبا .. هذا فضلا عن أن أصحاب المصلحة الحقيقية من العمال والفلاحين قد آمنوا بأن الأسلوب التعاونى هو خيرأسلوب يمكن عن طريقه أن ينتظمـوا وأن يجمعوا جهـودهم لتحقيـق أهدافهم .

كما وأنهم آمنوا بأن هذا الأسلوب ينبغى ألا يسير على الأسلوب التقليدى الذى سارت عليه الحركة التعاونية فيما مضى ، وأنه من أجل تحقيق هذا الهدف ، قاموا هم أنفسهم بالاشـتراك مع بعض الخبراء التعاونيين بدراسات ميدانية ونظرية للخروج من كل هذا بفلسفة جديدة وأسلوب جديد يرتفع الى مستوى التطور الجديد الذى نعيش فيه(١) .

وقد أوضـحنا فى جميـع المؤتمرات أنه ينبغى أن تتخـذ كافة الاستعدادات وتدبير الامكانيات اللازمة لاعداد التعاونيين أولا قبـل اقامة أى بنيان تعاونى يعتمد على نفسه ، ويستشعر شرف الاسـهام فى بناء المجتمع ، خاصة وأن التعاون بفلسفته وأسلوبه يعتبر خير دعامة من دعامات الاشتراكية ، وأنه يستهدف فقط تحسين الشئون الاقتصادية والاجتماعية لمجموع أعضائه ، انما يستهدف هدفا أسمى وأعمق من هذا وهو خلق المواطن الصالح الذى يؤمن بنفسـه ويؤمن بوطنـه ويؤمن بقدرته على الخلق والابتكار ، وهذه هى العناصر الأساسية فى مقومات شخصية الفرد الذى يستطيع أن يسهم فى خلق الدولة العصرية ، ومن هنا كان الدور الخطير الذى يمكن أن يقوم به التعاون فى خلق المجتمع الجديد ، خاصة وأنه يعتبر أسلوبا من الأساليب التى ينتظم فيها الجهد الانسانى فى المجالين الاقتصادى والاجتماعى ، كما وأن التعـاون يعمل على اعادة تشكيل المناهج الاقتصادية المتعارف عليها ليصبغها بصـبغة

---

(١) شارك الباحث مع بعض أساتذة الجامعات ، الفـلاحين فى مؤتمراتهم التى عقدت منذ مؤتمر عام ١٩٦٦ الذى عقد فى جامعة القاهرة ، وقد وضعت جامعة القاهرة كافة امكانياتها فى خدمة هذا المؤتمر .

جديدة تغلب عليها الايمان بالفرد والايمان بالمجتمع وتغلب صـــالح الجماعة فوق صالح الفرد ، ووضع كافة امكانيات الفرد وأقصى طاقاته فى خدمة المجموع ، وهذه كلها أسس تتفق وطابع مجتمعنا الاشتراكى ، ومنها يتضح السبب الذى دعى الى أن يقرر الميثاق فى كثير من مواضعه أهمية التعاون والدور الخلاق الذى يمكن أن يؤديه فى شتى المجالات •

واذا كان موضوع الحديث هو نظـرة الى المستقبل ، فان خير ما نتقدم به الآن هو هذا التقرير الموجـز الذى يعبر عن ارادة الشعب ممثلة فى مؤتمره القـومى[1] الأول ، والذى تناولنا فيه التعاون بمختلف قطاعاته ، راجين أن تعمـل الأجهزة التنفيــذية على تحقيقه وفقا للروح التى املت اصدار مثـل هذا التقرير •

البنيـــان التعاونى :

يعتبر التعاون من الأركان الأساسية التى يقـوم عليهـا مجتمعنا الاشتراكى والواقع أن التجارب الاشتراكية لم تكشف بعد ما هو أفضل من التعاون أسلوبا لتحرير الانتاج الصغير والحـرفى من الاسـتغلال وحمايته من الانهيار وتوجيه جهوده لعملية التنمية وزيادة الانتاج •

وقد أفصح الميثاق عن أهمية التعاون فى مواضع عديدة تعبيرا عن ارادة المجتمع وأمله فى توسيع نطـاق التنظيمات التعاونية على قاعـدة شعبية فى جميع مجالات النشاط الانسانى ثقافيا واجتماعيا واقتصاديا •

---

(١) انعقد المؤتمر القومى الأول فى ٢٣ يوليو عام ١٩٦٨ •

وقد آن الأوان لاستكمال البنيان التعاونى واعطائه دفعة قوية يمكن عن طريقها أن يسهم بدوره المنشود فى المجتمع .

ضرورة تدعيم البنيان التعاونى :

ان دور الدولة فى النهوض بالحركة التعاونية دور هام وأساسى ، وان كان لاينبغى أن نغفل دور التنظيم السياسى وجمهور التعاونين فى هذا المجال .

دور الدولة فى تنمية الحركة التعاونية :

من الموضوعات الجديرة بالدراسة موضوع اصدار تشريع تعاونى مستقل للتعاون الزراعى وذلك نظرا لأهمية التعاون الزراعى فى مجالات التنمية الزراعية باعتباره يغطى نحو ٨٠٪ من التطبيق التعاونى ويخدم نحو ٦٠٪ من السكان . أما بالنسبة لسائر التعاونيات فيحسن أن ينظمها تشريع تعاونى موحد يشمل الاصول العامة فقط ، ويترك للحركة التعاونية مهمة تنظيم أمورها ومراجعة خططها وفقا لما تقتضيه المصلحة العامة .

كما ينبغى أن يوضح بصورة قاطعة نطاق الرقابة فيفصل بينها وبين أجهزة التنفيذ وذلك حتى لا تتعثر الحركة التعاونية فى أداء رسالتها وتفقد مقوماتها كنظام اقتصادى واجتماعى له مبادئه وأساليبه المتعارف عليها .

وكذلك ينبغى أن تبين الدولة دور التعاون فى الخطة العامة للاقتصاد القومى ، ويجب عدم اغفال القواعد الاقتصادية والديمقراطية التعاونية فى دراسة واقرار هذه الخطة .

ولما كان الأصل أن الحركة التعاونية تعتمد على نفسها اعتمادا كاملا الا فى المرحلة الأولى من نموها وتطورها وهو ما يبرر حتى الآن اعانة الدولة للحركة التعاونية بتقرير بعض الاعفاءات الضريبية والمزايا ، فان من المقترح اعادة النظر فى هذه الاعفاءات والمزايا بحيث تـكون أكثر فاعلية وواقعية مما هى الآن •

وفى هذا المجال لا تخفى أهمية اتباع طريق الانتخاب من القاعدة الى القمة ، لاعادة تنظيم البنيان التعـاونى بشتى قطـاعاته ومختلف مستوياته ، أى من الجمعية المحلية الى الاتحادات النوعية ، والاتحادات الاقليمية الى الاتحاد العام الذى يعتبر قمة البنيان التعـاونى ، كذلك لا تخفى أهمية أن يسير التعليم التعاونى وفق مخطط خاص فى حـدود الخطة العـامة للدولة ، بحيث يتجاوب معها ويسـاير أهدافها ويوفر احتياجاتها ، ويقتضى هذا ضرورة التوسع فى انشاء المعاهد والكليات التعاونية مع التوسع فى انشاء مراكز التدريب المركزى على المسـتوى الجمهورية ، وهو ما يقتضى استقلال المركز الثقافى التعاونى بالاسكندرية المقام بأموال التعاونيين •

ومن ناحية اخرى ، ينبغى فى سـبيل خلق الثقة فى التعاون ان نوجد جهازا محايدا على اعلى قدر ممكن من الكفـــاءة والفهم

(*) أرى ان أوضح أن المركز الثقافى التعاونى فى الاسكندرية انشىء أساسا بأموال الفلاحين ، وافتتحه السيد حسين الشافعى نائب رئيس الجمهورية الآن ووزير الشئون الاجتماعية فى ذلك الوقت .. غير أنه للأسف الشديد استولت عليه وزارة الشئون الاجتماعية وحولته مركزا للتنمية الاجتماعية ، وساعدها على ذلك أن الوزارة كانت تعين المركز سـنويا بعشرة آلاف جنيه •

لرسالة التعاون ، يتولى مهمة الاشراف على انظمة الضبط الداخلى فى الجمعيات التعاونية، كما يقوم فى الوقت نفسه بمهام المراجعة المستمرة لسجلات الجمعية والتى ينبغى أن تمسك بصورة من شأنها التيسير على من يهمهم الامر فى اى وقت وبناء على اخطار سابق الحصول على صورة واضحة لما آلت اليه اموال الجمعية .

البنيان التعاونى والاتحاد الاشتراكى :

من الضرورى فى جميع مستويات بنيان الاتحاد التعاونى سواء فى ذلك البنيان الزراعى أو الانتاجى أو الاستهلاكى أو الاسكانى ، ايجاد علاقة بين التنظيم السياسى الأم وهو الاتحاد الاشتراكى العربى وبين التنظيمات التعاونية ، وبحيث تأخذ بقاعدة وجوب موافقة الاتحاد الاشتراكى على المرشحين واستبعاد من يرى عدم كفاءتهم أو قدرتهم أو ولائهم للتنظيم ، ثم يجرى الانتخاب بعد ذلك من بين عناصر صالحة ووفق عليها ، ومن المقترح ترك بعض المقاعد لتعين[1] بعض العناصر النشطة البارزة التى تتوافر فيها شروط العضوية لتسهم بكفاءتها وخبرتها فى نشر الوعى السياسى لتأمين الجبهة الداخلية بالتعاون مع الأجهزة الشعبية .

---

(١) لعل من المهم أن نوضح أن موضوع التعيين فى مجالس ادارة التعاونيات أثار جدلا ، خاصة وأن هناك رأى مخالف يرى ضرورة أن تكون جميع المقاعد بالانتخاب وأن تطبيق ديمقراطية الادارة قد تطور مفهومه بحيث تشمل الادارة المهنية القادرة على تنفيذ السياسات وفقا للتخطيط الشعبى ويتوفر فيها الفهم والولاء للتنظيم السياسى ، وقد كنا من أنصار هذا الراى .

التعـــاون الزراعي :

يحتل التعاون الزراعى مكانا هاما فى محيط التعاون ويزيد من ذلك ويدعمه مما يسود الريف من شعور بأهمية هذا القطاع ، ومن هنا فان الآمال معلقة على استكمال بنيان التعاون الزراعى وتلافى أوجه النقص التى علقت نجاحه على النمو المنشود ، ذلك أن التعاونيات هى الادارة المثلى لتحقيق الثورة الاشتراكية فى الريف فى ظروفنا الحـاضرة وهى القادرة على احداث التغير الاقتصادى والاجتماعى به بهدف رفع مستوى معيشة الفلاح ودعم البناء الاقتصادى •

وثمة مسائل هامة ينبغى الالتفات اليهـا والعمـل على تحقيقهـا للنهوض بهذا القطاع الحيوى ، واتاحة الفرصة للقيام ، بدوره على الوجه المطلوب ، ويمكن اجمال هذه المسائل فيما يلى :

١ ــ تحديد دور الجمعيات التعاونية فى القرية بوضوح ، ويمكن أن يركز هذا الدور فى المساهمة فى التخطيـط للانتاج ، وأن تصـبح الجمعية التعاونية جهاز متابعة وجهاز لتوزيع الخدمات والسلع الزراعية على الفلاحين ، وأن تكون حلقة فى جهاز التسويق ، وان نجعل منهـا جهازا سياسيا[1] باعتبارها مركزا هاما فى القرية •

---

(١) عندما اثير موضوع الدور الذى يمكن ان تقوم به الجمعيـات التعاونية فى خدمة المجتمع اتضح تماما أن فى نجاح الجمعيات التعاونية تدعيم للاقتصاد القومى وبالتالى نجاح للتنظيم السياسى المسئول عن دفع عجلة التقدم فى المجتمع ، وعلى هذا الاسـاس رأى البعض أن الجمعية التعاونية تعتبر فى هذا المعنى جهازا سياسيا ، غير أن التعبير السليم فى رأينا هو أن الجمعية التعاونية تعتبر جهازا معاونا •

٢ ـ تبسيط اجراءات التعامل مع الجمعيات بما يريح الفلاح ويكتسب ثقته ، ذلك أن كثرة تعدد النماذج والحسابات تحدث أثرا عكسيا على نفسية الفلاح ، وعلاجا لذلك فانه ينبغى العمل على تطوير نظم الحسابات بالجمعيات وتوفير العدد الكافى لدى كل جمعية ممن يستطيعون امساك الحسابات دون تعقيدات ، كما يجب بالنسبة للعلاقة مع الفلاح وضع نظام محاسبى مبسط جدا وتبسيط اجراءات التعامل معه مما يساعد على خلق نوع من الثقة بين الفلاح والجمعية .

٣ ـ العمل على وجود الجهاز الوظيفى القادر على النهوض بالمهام الملقاة على عاتق الجمعية وتمكينها من أداء الدور المطلوب منها القيام به ، بحيث يمارس عمله تحت اشراف مجلس الادارة .

وتجدر الاشارة فى هذا الخصوص الى انه لابد من وضع الضمانات لمنع وصول العناصر الانتهازية والمستغلة والمرتبطة قديما بالاقطاع وابعادها عن محيط العمل بالجمعيات

وينبغى ألا يكون للمشرف الزراعى أية صلة بالجهاز الوظيفى بالجمعية ، ويقتصر دوره على القيام بمهام الارشاد الزراعى وتطوير الأساليب الزراعية بما يتفق والتطور العلمى وزيادة انتاجية الأرض وفقا لتعليمات وزارة الزراعة .

وينبغى ألا نغفل فى هذا الخصوص الاشارة الى أنه يجب اعادة النظر فى نطاق التسويق التعاونى بما يكفل حل المشكلات التى يجابهها ، وذلك على هدى من المبادىء التالية :

ـ ضرورة حصول المزارع على قيمة محصوله الحقيقية .

— عدم السماح لأية جهة بتحصيل أية مبالغ على محصول مالم تكن مقررة فى نظام التسويق ، على ألا يتحمل الزراع أية أعباء اضافية •

— توفير الاطمئنان اللازم للمزارع على صحة حساباته ودقتها •

— دعم الجهاز الوظيفى للتسويق وأحكام الرقابة عليه •

— أهمية اعداد مراكز التجميع وتزويدها بوسائل التخزين الكافية لحماية المحاصيل ، والاسراع فى عمليات وزن المحاصيل وفرزها والمحاسبة الفورية على أثمانها مع توفير الأعداد الكافية من الفرازين وتنظيم العمليات الحسابية •

— توفير العبوات اللازمة لتعبئة المحاصيل بمراكز الجمعيات التعاونية بمدة كافية قبل جمع المحصول أو حصاده •

— تطوير أجهزة بنك التسليف ، والنظر فى معاونته بمعرفة البنوك الأخرى لمواجهة الأعباء الكبيرة الملقاة عليه •

— العناية برصف الطرق وانشاء طرق حديثة لتسهيل عمليات نقل المحاصيل وخاصة فى الظروف الراهنة •

— تنسيق التعاون بين أجهزة التصدير وقطاع الزراعة عن طريق التعاقد على المحاصيل التصديرية مقدما وفى الأوقات المناسبة وبالأسعار المجزية التى تشجع الزراع على انتاجها مع التزام الشركات المصدرة باستلام المحاصيل ما دامت مطابقة للمواصفات والاهتمام بانشاء الثلاجات والمخازن الصالحة لتخزين الفائض •

التعـــاون الانتاجى :

الواقع أن لقطاع التعاون الانتاجى أهمية كبيرة فى مجتمعنا ، وفى تدعيمه تدعيما للاشتراكية ، وذلك بتأكيد وجود القطاع الخاص غـير المستغل ، وفى نفس الوقت وضعه فى اطار اشتراكى يمنـع احتمالات الاستغلال ويزيد من كفاية الانتاج ويخلق قاعدة هامة لعدالة توزيعه . ويكون مدرسة للتدريب الفنى للعاملين فيه ، هذا فضلا عن ملاءمة هذا الاطار لتوليد مدخرات هامة من أبعد ما يميزها أنها لصالح العاملين فى القطاع فضلا عن مساهمتها فى تنمية الاقتصاد القومى دون استغلال .

وأنه لما يوضح أهمية التعاون الانتـاجى أن القطـاع الخاص للجمعيات التعاونية الانتاجية التى توحى الصناعات الصغيرة وصـغار الصناع والحرفيين مالا يقل عن ٣٠٠ ألف حرفى وصانع لا يدخل عـدد كبير منهم فى نطاق الاحصائيات وذلك لأن عددا كبيرا منهم يعمـل فى جماعات أو منشآت يقل عدد العاملين بها عن عشرة أفراد .. هـــذا بالاضافة الى أنه يوجد فى مجتمعنا ما يقدر بـ ٢ مليون حرفى وصانع صغير غير منضمين حتى الآن فى أى تنظيمات تعاونية .

التخصص

ومن الاتجاهات المحمودة ان تعمـــل الدولة على تشـــجيع تاسيس الجمعيـــات التعاونية للانتـــاج ، والعمـــل على تنمية الصناعات الصغيرة . وفى هذا المجال يقترح اقامة هذه التعـــاونيات على اســـاس من التخصص مع أعمال الحوافز فى هذا المجال.

مجالس فنيـــة :

ومن ناحية أخرى ، يقترح تكوين مجالس فنية للتعاونيات الاتحادية الانتاجية يكون من شأنها العمل على تطوير التعاونيات الانتاجية وتعزيز مراكزها المالية وفقا للأساليب العلمية والتعاونية السليمة • كما يمكن الاستفادة بالخبرات المتاحة لدى المؤسسة العامة التعاونية الانتاجية الى هيئات عامة للصناعات الصغيرة تكون مهمتها تطبيق أفضل الأساليب الفنية لتطوير الصناعات الصغيرة وفقا لاحتياجات البيئة ، كما يمكن اعتبارها مستشارا فنيا للبنيان التعاوني الانتاجي على اختلاف مستوياته •

الاســكان التعاونى :

ان الاسكان صورة من صور الاستثمار ، والقدر الذى يخصص له يتوقف على مواردنا ، ولهذا فان كل زيادة فى الاسكان تتوقف على مدى نجاح الجهود المبذولة فى زيادة الفائض المتاح للاستثمار عن طريق زيادة الانتاج والارتفاع بمستوى الانتاجية فى الفروع الأخرى • وذلك أن أية زيادة لا تتهيأ بفضل زيادة المتاح للاستثمار انما تكون على حساب الاستثمارات فى الفروع الأخرى • ومن هنا يجب أن يكون واضـحا لجماهيرنا أن فرصتها فى الحصول على مزيد من المساكن انما تتوقف أساسا على جهدها الكلى فى تنمية الانتاج وخصوصا الصناعى والزراعى منه • ولا شك أن للتعـاون دورا كبيرا يستطيع أن يؤديه فى مجـال الاسكان ، وان كان ينبغى أن يراعى بالنسبة لجمعيات بناء المسـاكن ما يلى :

١ ــ الحد من الاعفاءات والمزايا التى تمنح للجمعيات التعـاونية لبناء المساكن بقصد التمليك بالنسبة للاسكان فوق المتوسط لما يستغنذه

من أراضى البناء ، واعتمادات التمويل وذلك بسبب قدرة هذا النـوع من الملاك على الحصول على الأرض والمال بوسائلهم الخاصة .

٢ ــ تشجيع الجمعيات التى تعمل فى مجال الاسكان المتوسـط والعادى فى الحدود المقررة بالخطط الاقتصادية .

ومن ناحيــة اخــرى ينبغى ان يولى الاسكان فى الريف مكانا أساسيا من الاعتبار حيث يوجد فى مصر ما يزيد على ٤٠٠٠ قرية لا تكفل مبانيها لسكانها الحـد الأدنى من الظروف الصحية والاجتماعية الملائمة ويمكن لقاعدة الحلول الذاتية أن تسهم فى حـل مشكلة الاسكان بالريف بالاضافة الى تخصيص نسبة معقولة من اعتمـادات الشـئون الاجتماعية للاسهام فى حل هذه المشكلة .

التعـاون الاستهلاكى :

ان تمكين الحركة التعاونية الاستهلاكية الشعبية من تحقيق أهدافها يقتضى انشاء جمعيات تعاونية محلية على مسـتوى المدن وجمعيـات طائفية فى الوحدات الجماهيرية ، وجمعيات تعاونية مركزية فى كل محافظة تتألف من الوحدات المحلية وجمعية تعاونية عامة على مستوى الجمهورية، واتحاد تعاونى استهلاكى على مستوى الجمهورية ، فضلا عن العنـاية بالتعاون الاسـتهلاكى فى الريف ، وذلك عن طـريق فروع للجمعيات المنشأة فى عواصم المراكز يتم توفير احتياجاتها من السلع الاستهلاكية من مصادرها الأصلية عن طريق الجمعيـات التابعة لها وتدار طبقـا للاصول العلمية وتستقل عن القطاع التعاونى الزراعى .

أما بخصوص المجمعات الاســـتهلاكية القائمة الآن فقد يحسن النظر فى القيام ببعض الجهــود لاشراك المــواطنين فى الاشراف على هذه المجمعات على أن يفسح المجال للمرأة فى مجالس ادارة الجمعيات التعاونية ، وفى القيام بمهام البيع فيها .

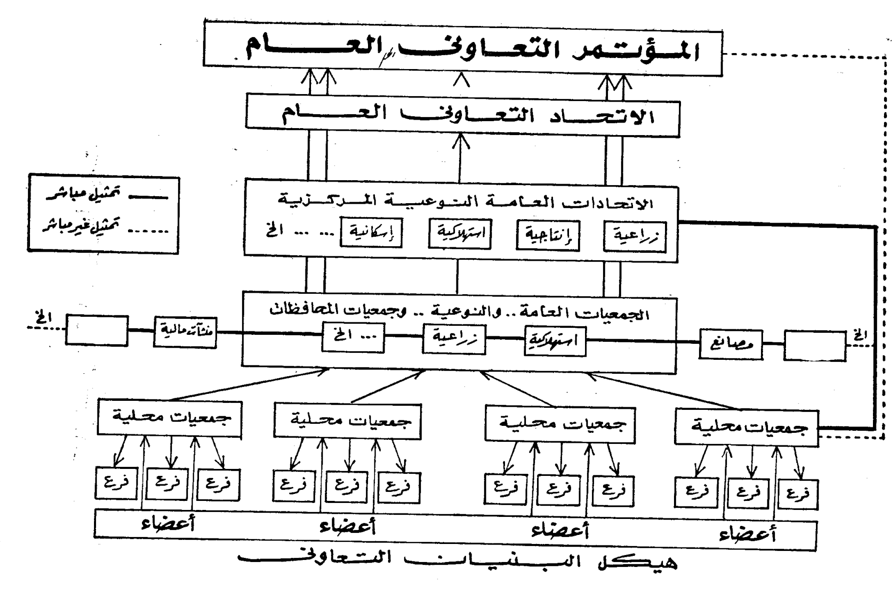
وأخيرا لمـا كان التعاون غير جائز بين الوسطاء ، ولمـا كان صغار التجار فى حاجة الى وسائل مشروعة ومنظمة للحصول على احتياجاتهم من السلع الاستهلاكية بأسعار مقبولة يسكن وصــولها الى المستهلكين بأسعار مناسبة فقد صار واجبا تجميع جهــود هؤلاء التجار فى مكاتب للاتفاقات التعاونية تكون مهمتها دراسة الأسواق واحتياجات المستهلكين ومصادر انتاج السلع والتعاقد بسعر الجملة لحساب المشتركين فى هذه المكاتب وتوفير الضمانات اللازمة للحصول على السلع بوسائل ائتمان تضامنية لانقاص سعر الفائدة وبالتالى التأثير فى الأسعار بالخفض لصالح المستهلك .

ويهمنا أن نوضح ، أنه طبقا لتوصــيات المؤتمر القومى العام ، فانه يتحتم اعادة تنظيم البنيان التعاونى بشتى قطـــاعاته ومختلف مستوياته من القــاعدة الى القمــة ، وذلك وفقا للبنيان التعاونى الذى اقترحناه ووافق عليه من المؤتمر القومى العام والذى نوضحه فى الهيــكل الآتى الذى يتضح منه أن شــتى قطاعات البنيان التعاونى عليها أن تعيد تنظيم بنيانها بالانتخاب الحر المباشر من القاعدة .. أى من الجمعية المحلية الى الجمعيات التى على مستويات أعلى ــ كالمركز أو المحافظة أو الجمعيات العــامة على مســتوى الجمهورية والتى أعضاؤها من جمعيــات المحافظــة أو

الجمعيات النوعية التى يشمل نشاطها منطقة العمل التى يحددها النظـــام الداخلى دون التقيد بمستويات التقسيم الادارى .

والمعتقد أن هيكل البنيـــان كما أقترحناه ، يتســـع لأية آفاق من النشاط التعاونى فى المستقبل ، اذ أن كل نشاط متماثل يجد مستقبلا يمكن أن يستقل ببنيانه ، ثم تلتقى جميع القطاعات فى الاتحاد التعاونى العام والذى يمثل الحركة التعاونية بأسرها .

كما ويهمنا ان نوضح ان جميع هــذه القطاعات يمكن ان تنسق من جهودهاونشاطها بما يمكنها من اقامة منشــآت تخــدمها ، ايا كانت طبيعة هذه المنشآت صـــناعية ، او مالية ، وانه عن طريق الدراســـات العلمية العميقة التى تتم بالاتفاق مع الجامعـــات ، والمؤســـسات المتخصصة ، يمكن للحـــركة التعاونية أن تسير قدما ، وتدريجيا نحـــو تحقيق اهدافهـــا فى تحســـين الشـــئون الاقتصادية والاجتماعية لمجموع اعضـــائها ، وتدعيم الاقتصاد القومى .



هيكل البنيان التعاوني

المراجع وفقا لتسلسل ورودها بالبحث

١ — لعل من أهم المظاهر الجديرة بالتسجيل والتى نعتقد أنها أدت وستؤدى الى خدمات ممتازة للبحث العلمى ، اهتمام الدولة بالحركة التعاونية فى القطاع الزراعى ، نظرا للدور الكبير الذى تقوم به الجمعيات التعاونية الزراعية فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية .. الأمر الذى جعل هذا القطاع موضع اهتمام الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، وقد أصدر فعلا العدد الخاص من نشرته السنوية للنشاط التعاونى بالقطاع الزراعى ، لتوضح هذه النشرة ما قامت به الدولة فى هذا المجال ، ولكى تكون مرشدا للباحثين والمخططين فى مجال الدراسات التعاونية .

ويسرنا أن نوجه النظر الى هذه النشرة والتي صدرت « عن النشاط التعاونى للقطاع الزراعى لجمهورية مصر العربية عام ١٩٦٩ » — مرجع رقم ٥ — ٤١٤ فى ديسمبر ١٩٧١ وقد اعتمدنا فى الاحصائيات التى ننشرها فى هذا البحث على ما صدر فيها من احصائيات وبيانات ، شاكرين للجهاز هذا الجهد الموفق — راجين أن يمتد هذا الجهد الى قطاعات التعاون الأخرى .

٢ — رجاء التكرم بالرجوع فيما يتعلق بهذا الجدول والجداول التالية الى النشرة السنوية للنشاط التعاونى بالقطاع الزراعى لجمهورية مصر العربية ١٩٦٩ — صفحة ١١ .

٣ ــ نرجو التكرم بالرجوع الى البحث الخاص بالاصلاح الزراعى، والتطور الأفقى فى البنيان التعاونى ــ بقلم الدكتور صــلاح العبد ــ من الكتاب الذى أصدرته أمانة الفلاحين « الآثار السياسية والاجتماعية والاقتصادية للاصــلاح الزراعى على الفلاحين » صفحة ١٥٤ وما بعدها •

أما فيما يتعلق بالبيانات والاحصائيات الخاصة بالاصــلاح الزراعى ، فنرجو التكرم بالرجوع الى « التقييم الشــامل للبنيان التعاونى فى الاصلاح الزراعى » صفحة ١٣ وما بعدها والذى أعدته الهيئة العامة للاصلاح الزراعى ١٩٢٠ •

كما ونرجو الرجوع الى البحث الخاص « بالتعــاون فى الاصلاح الزراعى » بقلم الدكتور كمال حمدى أبو الخير من الكتاب الذى أصدرته أمانة الفلاحين ــ اللجنة المركــزية بالاتحاد الاشتراكى العربى ــ وعنوانه « الآثار السياسية والاجتماعية والاقتصادية للاصلاح الزراعى على الفلاحين » صفحة ٩٥ الى ١١٠ •

٤ ــ نرجو التكرم بالرجوع الى القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦١ بشأن الجمعيات التعاونية الزراعية المواد رقم ٣ ، ٤ ، ٦٤ ، ٦٥ ، ٦٨ •

٥ ــ التنظيم التعاونى ــ دكتور كمال حمدى أبو الخير ــ مكتبة عين شمس عام ١٩٦٩ صفحة ٣٢ وما بعدها •

٦ ــ Membership Relations of Co-operative Associations, Farm Credit Administration Bulletin No. 9, Washington, 1936, p. 5.

٧ ــ لعل من المناسب أن نوضح أنه حتى الآن لم يتم استكمال البنيان التعاونى الاستهلاكى ، وأنه أنشىء فقط اتحاد اقليمى فى مدينة الأسكندرية ، وكذلك اتخذت اجراءات اشهار اتحاد القاهرة الكبرى والقاهرة والجيزة والقليوبية ، ورغما عن اتمام الاجراءات منذ أكثر من ستة أشهر ، فان ادارة التعاون الاستهلاكى لم تعلن اشهار الاتحاد فى يناير ١٩٧٣ .. ونحب أن نوضح أنه وفقا للقرار الوزارى رقم ٧٣ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالجمعيات التعاونية المادة رقم ٣ فى احدى فقراتها لا تجيز للجمعية أن تزاول نشاطها الا بعد اتمام اجراءات تسجيل عقد تأسيس الجمعية ونشر ملخصه .

٨ ــ يرجع الى « التنظيم التعاونى » ــ المرجع السابق ــ صفحة ٥٨ .

٩ ــ British Co-operative Movement in a Socialis Society by G. D. H. Cole, Allen and Union.

١٠ ــ هناك من يعتقد أن الدول الحديثة النمو تعتمد دائما على ميزانية الدولة لتمويل الجانب الكبير لمختلف المشروعات اللازمة للتنمية يرجع فى ذلك الى :

The Kenesian Theory of Economic Development, by Kenneth K. Kurihara, G. Allen and Unicn Ltd, 1959.

١١ ــ يرى البعض أنه فى ظل الاقتصاد الرأسمالى الحر يمكن الى درجة كبيرة تحقيق التوازن بين العرض والطلب وفق احتياجات السوق ، أما فى ظل الاقتصاد المخطط فينبغى دراسة احتياجات

السوق والا فان فى مثل هذه الظروف أى خطأ قد ينتج عنه اختلالا خطيرا فى أسواق السلع • يرجع الى :

Demand Theory and Economic Calculation in a Mixed Economy, by H. K. Manmohan Singh G. Allen and Union Ltd. 1953. p. 7.

١٢ — Report of the Economic Survey of the Services Provide by the Retail Co-operative Societies, Cooperative Union 1938.

١٣ — First Afro-Asian Conference on the Development of Small Industries, Cairo 24—27 March 1969, Doc., AAC/SI/1/5.

١٤ — رجاء التكرم بملاحظة أن هناك الكثير من الباحثين ممن حاولوا أن يضعوا تعريفا للصناعات الصغيرة ، وكل باحث يتناول التعريف من زاوية معينة ، فمنهم من تناول هذا التعريف من أجل أغراض احصائية وبذلك يعرفها من حيث عدد العمال أو القوة المحركة ، والآخرون من حيث رأس المال •• الى غير ذلك ، ولمزيد من دراسة هذا الموضوع نرجو التكرم بالرجوع الى :

White House Comittee on Small Business. Small Business in the American Economy, May 1962, p. 1 Economic Research for Small Industry Development 1962. p. 2 — by S. Nanjun and and Others. The Structure of Competitive Industry by E. A. G. Robinson. Published by Nisbet and Cambridge University, Press 1950. p. 13.

١٥ . Producer's Cooperatives by M. Larinova, Moscow.

١٦ — رجاء التكرم بالرجوع الى « النتائج الأولية لتعداد الانتاج

الصناعى » (٩ مشتغلين فأقل) ١٩٦٧ ـ الجهــاز المركزى للتعبئة العــامة والاحصاء صفحة ٧ وما بعدها .

١٧ ـ يهمنا أن نوضح فى هذا المجــال أن البحوث التى تتنــاول الصناعات الصغيرة كان ينبغى أن تلجــأ الى تقسيمات يتعارف عليها فى السير فى مختلف البحوث التى تتناول هذا الموضوع ، ومن هنا كان توجيهنا للباحثين بتتبع التقسيمات الواردة ابتداء من صفحة ٢١٠ من هذا البحث وما بعدها .. وخاصة فى البحوث التى تتعلق بالاجازات الجامعية .

١٨ ـ لعل من أهم المظاهرة الجــديرة بالتسجيل اهتمام الدول العربية مجتمعة وكذلك كل دولة على حدة بالريف وأهميــة تطويره ، ومن مظاهر ذلك حلقات الدراسات الاجتماعية التى تعقدها الدول العربية ، وكذلك مختلف المؤتمرات والندوات التى تعقد فى كل دولة ، وهنا فى مصر نرجو التكرم بالرجوع الى الحلقة الدراسية لعلم الاجتماع الريفى ، وحــدة بحوث الريف ـ المركز القــومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ـ وكذلك مؤتمر أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا المصرية لتنمية القرية المصرية ، والذى انعقد فى آخر ديسمبر ١٩٧٢ ـ أول ينــاير ١٩٧٣ .. وكذلك مؤتمــر الاتحــاد الاشتراكى العربى ـ أمانة الفلاحين الذى انعقد فى ٢ ـ ٤ يناير ١٩٧٣ وقد كان لنا شرف الاسهام فى هذا المؤتمر كأحد خبرائه .

١٩ ـ لمعرفة الجهود التى بذلت لنشر الصناعات الصغيرة والريفية ـ نرجو الرجوع الى الكتاب الثانى الذى أصدرته المؤســسة المصرية العامة للتعاون الانتاجى والصناعات الصغيرة عــام

١٩٦٣ ــ وعلى وجه الخصوص موضــوع المشروعات الجديدة والبحوث ــ صفحة ٢١٩ وما بعدها •

٢٠ ــ نرجو التكرم بالرجــوع الى محاضرات المهندس عبد الرحيم حسن صفوت لطلبة بكالوريوس المعهــد العالى للدراسات التعاونية والادارية المحاضرة السادسة وموضوعها الجمعيــات التعاونية الصناعية للمحافظات ١٩٧٢ •

٢١ ــ نرجو التكرم بالرجوع الى تقرير الأستاذ السيد المنشاوى ــ رئيس مجلس ادارة المؤســسة العـامة للتعـاون الانتاجى والصناعات الصغيرة فى ٢٦/١/١٩٦٧ وقد أوردناه بنصه •

٢٢ ــ نقلت تبعية معهد الصناعات الصغيرة بالهــرم الى مصــلحة الكفاية الانتاجية اعتبارا من ١/٧/١٩٦٩ بموجب قرار السيد الدكتور وزير الصناعة رقم ١٩٠ فى ١٣/٤/١٩٦٩ •

٢٣ ــ تبع للمؤسسة بالتأميم ست شركات هى : شركة النصر لدباغة الجلود بالقاهرة ، وشركة النصر لدباغة الجلود بالأسكندرية ، وشركة النجمة للزجاج ، وشركة النصر للعطــور ، وشركة أبو الهول للنسيج ، وشركة مصر للمعادن •

٢٤ ــ نرجو التكرم بالرجوع الى جدول أعمال مجلس ادارة الهيئة العامة لتنمية الصناعات الحرفية ــ الجلسة الثالثة فى ١١/٨/٧١ البند رقم ٩ ــ مذكرة رقم ٣٥ ، ويلاحــظ أن الباحث عين عضوا بمجلس ادارة الهيئة منذ انشائها •• الأمر الذى أتاح له بعض المعرفة فيما يتعلق بشئون القطاع الحرفى والصناعات الصغيرة •

٢٥ — نرجو التكرم بالرجوع الى محاضر جلسات المؤتمر القـومى العام للاتحـاد الاشتراكى العربى ، الدورة العـادية الثانية المنعقدة فى مارس ١٩٦٩ ، حيث أن لجنة التنمية الاقتصادية تابعت النظر فى مشاكل الحرفيين والأسس العـامة لحلها ، تقديرا من المؤتمر للحرفيين ، حيث أنهم يشكلون قطاعا له أهميته الكبرى .

٢٦ — نحب أن نوجه النظر الى أن الهنـد تعـد كثيرا من البحوث والدراسات التى أجريت عن الجمعيات الصناعية والحرفيـة ، والتى انتهت الى ضرورة ايجاد كوادر تعاونية متخصصة ، وان هذه الكوادر هى وحدها القادرة على ايجاد التناسق والانسجام بين مختلف القوى البشرية التى تخدم التعاونيات ، سواء فى ذلك القوى الوظيفية أو القوى الفنية المرشدة ، أو العمـال والحرفيين ... الخ .

— نرجو التكرم بالرجوع الى :

Cooperative Information, 47th. year. Published by the International Labour Office, Geneva 1/71 p. 14.

٢٧ — ان اقامة التنظيم التعاونى الحرفى فى اطار التنظيم التعـاونى المتكامل ، يسهم اسهاما كبيرا فى تدعيم الاقتصـاد القومى ، ولعلنا بهذه المناسبة نوجه النظر الى المناقشات التى دارت فى الاجتماع الذى عقده مكتب العمل الدولى فى نوفمبر ١٩٦٣ ، ووضح من خلال المناقشات الأهمية القصوى لدراسة موضوع « دور التعاونيات فى تطوير الدول النامية اقتصاديا واجتماعيا » ولذلك اتخذ قرار باعتبار هذا الموضوع أساسا لمؤتمر كبير

يدعى اليه جميع الدول فى عام ١٩٦٥ ، على أن يسبق ذلك استقصاء يرسل الى مختلف الدول للاجابة عليه • وقد أعد الاستقصاء ورد عليه فعلا ٧٤ دولة من بينها مصر ، وقد أصدر مكتب العمل الدولى كتابا تضمن مختلف هذه الاجابات والتعليق عليها ، نوجه نظر الباحثين اليه لأهميته :

The Role of Co-operatives in the Economic and Social Development of Developing Countries — Forty Ninth Secsion, International Labour Office, Geneva, 1965.

٣٨ ــ نرجو التكرم بالرجوع الى « تطوير البنك الصناعى » بقلم الدكتور فؤاد مرسى ــ مارس ١٩٧١ صفحة ٣٨ الى ٤١ •• أما فيما يتعلق بالجداول الواردة فى سياق المذكرة ، فقد رجعنا فيها الى صفحة ١٥ من نفس البحث •

٢٩ ــ Housing Cooperatives, International Labour Office, Geneva, 1964 p. 1.

٣٠ ــ مكتب العمل الدولى ــ المرجع السابق صفحة ١٣٩ •

ولعل من المناسب فى هذا المقام أن نوضح أن من مظاهر الاهتمام بمشكلة الاسكان بصفة عامة ، والاسكان التعاونى بصفة خاصة اهتمام الحلف التعاونى الدولى بهذا الموضوع ، فقد أنشأ فى عام ١٩٥٢ اللجنة الدولية للاسكان التعاونى "The International Committee of Cooperative Housing لتركيز جهودها نحو الاسهام المثمر والبناء فى توضيح المعالم ، والاستفادة من الخبرة المتبادلة فى العالم لكيفية التغلب على مشكلة الاسكان ــ يرجع الى :

Cooperation, A Workers, Education Manual, Geneva, 1956, p. 76.

٣١ — لعل من المظاهر التى توضح قدرة الدول المتقــدمة على ابتكار الأساليب التى يمكن عن طريقها تخفيف حدة مشكلة الاسكان، ما تقوم به مؤسسة الاسكان التعاونية المتحدة ، فى الولايات المتحدة الأمريكية ، اذ أنها استشعرت الحاجة الاقتصادية الملحة لدى الأسرات الأمريكية المتوســطة ، والمحدودة الدخل فى أمريكا الى المسكن الجيد المريح ، خاصة وانه كان يوجــد حتى عام ١٩٦٠ ما يقرب من ١٤ مليون أسرة أمريكية تعيش فى مساكن أقل مما ترغب فيه أو تعيش فى أحياء غير نظيفة ... من أجل هذا أقامت المؤسسة مشروعين كبيرين ، منها المشروع الذى أطلق عليه «قرية روتشديل» نسبة للرواد الأوائل ويتضمن ٦٣٠٠ وحــدة ســكنية فى طريق السباق « لونج ايلنــد » يرجع الى :

American Cooperatives by Jerry Voorhis, New-York, Harper & Brothers, 1961, Chapter Four.

— Cooperative Housing in the United States, International Housing Service, Wahsington, D. C. 1958, p. 8.

٣٢ — نرجو التكرم بالرجوع الى محاضرة الأستاذ محمد أبو نصير التى ألقاها فى يناير عام ١٩٦١ ، وكان وقتئذ الوزير التنفيذى لوزارة الشئون البلدية والقروية ، وعنوانها « خطة الاسكان فى الاقليم الجنوبى » .

٣٣ — يتقدم الباحث بخالص الشكر للسادة المسئولين فى بنك الائتمان العقارى ، ويخص بالشكر زميله الأستاذ رشاد حليم رزق الله الذى كان حلقة الوصل بينه وبين الأجهزة المختصة فى البنك .

٣٤ ــ نرجو التكرم بالرجوع الى اقتصاديات التعاون الجزء الأول تأليف الدكتور جابر جاد عبد الرحمن ــ الناشر دار النهضة المصرية ، عام ١٩٦٤ ، صفحات ١٩٤ ــ ٢٠٠ ٠

٣٥ ــ نرجو التكرم بالرجوع الى البحث القيم الذى أصدره مكتب العمل الدولى ، والسابق الاشارة اليه ، وتنــاول الاسكان التعاونى فى كل من السويد ، والدنمارك ، والنرويج ، وفرنسا، وألمــانيا الديمقراطية ، وبولندا ، وأسبانيا ، وذلك بالنسبة للدول الأوربية وكندا والولايات المتحدة بالنسبة لأمريكا الشمالية ، وبالنسبة للدول الحديثة النمو تناول التعــاون الاسكانى فى كل من كولومبيا والهند ، ومصر ٠

كذلك نرجو التكرم بالرجوع الى :

Housing through Non Profit Organizations United Nations, Department of Economic and Social Affairs., New York, 1956.

٣٦ ــ تعتبر السويد فى مقدمة دول العالم التى تهتم بهــا الحــركة التعاونية بموضوع الاسكان التعاونى وخبرتها الممتازة فى هذا المجال جعلتها تعطى وزنا كبيرا للكيف قبل الكم ٠٠ ومع مضى الزمن حققت نجاحا كبيرا ، وذلك لأن الاهتمام بالكيف ، جعل المساكن التعاونية فى حالة أفضل لسنوات طويلة وهم هناك يأخذون بأسلوب « الجمعية الأم » ٠٠ و « الجمعية الابنة » ، أى الجمعيات التابعة ٠٠ فمثلا الجمعية الأم لبنــاء المساكن فى استكهولم يتدرج فيها ٣٥٠٠٠ عضو فى عام ١٩٥٩ ولها جمعيات تابعة ابنة فى شتى الأنحاء ، تمثل فى اجتمــاع المندوبين بواقع عضوين لكل جمعية ابنة ٠٠ وعضو آخــر

عن كل ١٠٠ عضو .. ولمعـرفة مزيد من التفاصيل نرجـو التكرم بالرجوع الى :

— International Housing Bulletin, Copenhagen, Eighth year, June 1961 p. 105.

— Gooperative. Sweden Today by J. g. Ames. Co-operative Union Manchester 1956, p. 142.

٣٧ — بحث الأستاذ المهندس محمد فتحى عيد — مدير عام المؤسسة المصرية التعاونية للاسكان — صفحة ٦ وما بعدها .

٣٨ — المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٥٩ فى شأن اقراض الجمعيات التعاونية لبناء المساكن .

٣٩ — لعل من المناسب أن نوضح أن هذه المآخذ قد تحددت فى اللجنة التى عقدتها لجنة التعـاون بالاتحـاد الاشتراكى ، وبحضور المسئولين والمهتمين بشئون الاسكان التعـاونى فى وزارة الاسكان ، ومؤسسة الاسـكان التعاونى ، وشركات الاسكان والتعمير ، وممثلى الجمعيات التعاونيـة الاسكانية بالمحافظات ، ويمكن الرجوع اليهـا فى التقرير الذى أصدرته اللجنة عن مشكلات الاسكان التعاونى ، صفحة ٣ وما بعدها .

٤٠ — يرجع الى بحث الدكتور بولس بولس — نقيب الأطبـاء بالمنيا — الذى قدم الى أمانة الفلاحين بالاتحاد الاشتراكى بمناسبة النهوض بالقرية تحت عنوان «دولة القرية الحديثة» .. مشروع فورى لحل مشكلة الأجيال — صفحة ١ .

٤١ — بحث عن تنمية القرية المصرية — للدكتور أحمد أمين مختار — عميد كلية الهندسة جامعة الأزهر ، والمقدم الى مؤتمر تنمية القرية المصرية .

٤٢ ــ مذكرة عن الحد الأدنى لحجم القرية المصرية ــ مقدمة الى اللجنة العليا لبناء وتنمية القرية المصرية ــ ديسمبر ١٩٧٢ .. والجدولين رقمى (٣٦) و (٣٧) مستمدين من هذه المذكرة .

٤٣ ــ يرجع الى بحث الدكتور أحمد أمين مختار السابق الاشارة اليه صفحة ٩ .

٤٤ ــ يرجع الى « اطار تصورى لتنمية القرية المصرية » للدكتورة هدى مجاهد المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ــ بحث على الاستنسل مقدم لمؤتمر تنمية القرية المصرية ــ صفحة ٢ .

٤٥ ــ يرجع الى « الاسكان الريفى فى اطار التخطيط الشامل » صفحة ٣ بحث الأستاذ الدكتور عبد الباقى ابراهيم ــ أستاذ كرسى تخطيط المدن بكلية الهندسة جامعة عين شمس ــ والمقدم الى ندوة أسلوب بناء القرية الحديثة ــ بحث على الاستنسل .

٤٦ ــ يرجع الى ــ مذكرة اللجنة الاستشارية للهيئة العامة لكهربة الريف المقدمة لندوة أسلوب بناء القرية الحديثة ــ صفحة ٢ .

٤٧ ــ يرجع الى صفحة ١٣٩ من كتاب مكتب العمل الدولى الخاص بالاسكان التعاونى عام ١٩٦٤ السابق الاشارة اليه .

٤٨ ــ صفحة ١٤٥ من التقرير المشار اليه .

مدى الاستفادة من تعاونيات تشيكوسلوفاكيا في مصر

١ ــ لعلنا اذا دققنا النظر وعمقنا البحث فى كثير من المشكلات التى يعانيها المجتمع المصرى الريفى اليوم والذى تستهدف مصر اقامته على أساس من التعاون السليم لاصلاح أوضاعه وتنميته اقتصاديا واجتماعيا .. أقول اذا دققنا النظر وعمقنا البحث لخرجنا من ذلك بأننا نواجه حالة واقعية تنذر بآثار خطيرة .. الأمر الذى يترتب عليه بالضرورة أن ننظر الى الأوضاع الحالية فى الريف .. والى المستقبل بمزيد من العناية والاهتمام للعمل على تضافر الجهود من أجل تحقيق رفاهية الريف الذى يضرب الفلاح فيه بفأسه من أجل تحقيق محصول أفضل يعود عليه وعلى غيره بالخير والفضل العميم .

واننى أعتقد أنه ينبغى علينا أن نراجع فكرة مفهوم تشغيل الانسان الذى يخدم فى الريف ، بحيث لا يعمل فيه الا هؤلاء الذين تشربت روحهم فلسفة الثورة فى اقامة دعائم المجتمع الريفى على أساس من التعاون ، الأمر الذى يستلزم الحرص الشديد على الوصول بالقوة العاملة فى الريف الى مستوى من الكفاءة يتفق مع تحويل اتجاه هذه القوة العاملة الى ايمان ثابت بأن ما تقوم به من عمل أكثر عمقا من مجرد أداء أعمال وظيفية .. انما هى رسالة وايمان من أجل اعطاء الفلاح بعض حقه خاصة وأنه وقع عليه كثيرا من ألوان الظلم الاجتماعى فيما مضى لحساب المدينة .

ويهمنا أن نوضح أن الحركة التعاونية ، وهى تسير قدما نحو التطور من الرأسمالية الى الاشتراكية ، ينبغى أن تتميز بميزتين أساسيتين :

(أ) ضرورة أن تستند فى تطورها الى قوة وولاء أعضائها ، لامكان جعل التنظيمات التعاونية تنظيمات اقتصادية ، بالاضافة

الى كونها اجتماعيـــة •• الأمر الذى يتطلب ضرورة تعميق الوعى التعاونى ، ليس لدى الأعضاء فقط ــ بل أيضا لدى جميع العاملين ، سواء من يعمل فى الريف أو من يعمـــل فى المدينة •• وحتى يمكن خلق رأى عام قوى لصالح التنظيمات التعاونيـــة •

(ب) مع التطور الاشتراكى تصبح الدولة بمؤسساتها المختلفة مسئولة بالدرجة الأولى عن متطلبات القوى العاملة •• ومن أجـــل ذلك ، فان الحركة التعاونية مطالبة فى هذه المرحلة من التطور بتركيز جهودها فى مجالات العمل المناسبة لظروف عملهـــا باعتبارها منظمات اجتماعية ذات واجبات اقتصادية يرتبط نموها بتدعيم الاقتصاد القومى ويتطلب هذا تبسيط الشكل التنظيمى للتعاونيات •

٢ ــ لعل من المناسب أن نوضح فى هـــذا المقـــام ، أن المخططين التعاونيين فى تشيكوسلوفاكيا عندما أرادوا أن يطوروا أوجه النشاط التعاونى من مرحلة الرأسمالية الى مرحلة الاشتراكية ، لم يلجأوا الى تأميم الأرض ، كان عليهم أن يأخذوا فى الاعتبار كثيرا من المفاهيم التى كانت سائدة ، أو بمعنى أوضح كان عليهم أن يأخذوا فى الاعتبار واقع الحيـــاة فى تشيكوسلوفاكيا من تقاليد وعادات ومفاهيم سائدة مستقرة فى قلوب الناس وعقولهم ، ومن خلال ذلك كان عليهم أن ينتقلوا بهم تدريجيـــا الى الأهداف التى يأملونها فى المجتمع الجديد ، ومن أجل كل ذلك ، فاننا نراهم عندما فكروا فى تأسيس التعاونيات الزراعية الموحدة ، لم يستصدروا أية قرارات تشريعية تجعل ذلك فى حكم الالزام ، بل ان المبدأ الوحيد الذى أخذوا به ونشروه على الناس هو تقرير العضوية الاختيارية فى تكوين التعاونية الزراعية الموحدة • وقد اعتمدت تشيكوسلوفاكيا على طبقة من

المرشدين التى تتمكن من اقناع المزارعين بأن صالحهم يتحقق فى اشتراكهم فى تكوين مثل هذا النوع من التعاونيات ، وأن الدولة فى سبيل بنـاء تدعيم البنيان الاقتصـادى بأسره ، يتلاقى صالحها مع صالحهم الذى يستهدفونه من تحسين شئونهم الاقتصادية والاجتماعية ..

وكذلك فان الدولة لجأت الى أسلوب نراه جيدا فيما يتعلق بالترويج لهذا النوع من التعاونيات .. اذ أنها أسهمت بالارشاد والتوجيه للتعاونيات الموحدة الأولى ، بحيث سارت هذه التعاونيـات مثلا يحتذى فى حسن التنظيم والادارة ، وبالتالى أيضا الانتاج الأفضل وبمثل ذلك فان الفلاحين حينما يرون عملا جيدا يعود على أعضائه بأفضل النتائج ، فانهم هم أنفسهم يتطلعون الى حياة أفضل مثل حياة هؤلاء الذين حققوا انتاج أفضل ، وبذلك ينتشر مثل هذه الجمعيات رويدا رويدا .

أى أن مرحلة التحويل من الرأسمالية الى الاشتراكية لا تتطلب بأى حال من الأحوال تأميم الأرض ، كما أنها لا تتطلب بأى حال من الأحوال استصدار التشريعات اللازمة لاجبار الفلاحين على ادماج أراضيهم فى تعاونيات كبيرة موحدة ، انما ذلك ينبغى أن يتم فى اطار من الحـرية القائمة على ايجاد التعاونيات الناجحة كمثل يغرى الأعضاء بالاحتذاء به ، فاذا رغب الفلاحون هم أنفسهم فى ضم جهودهم الاختيارية للعمل سويا وفق الأسلوب الجديد ، فحينئذ ينبغى على الدولة أن تبذل أقصى طاقاتها وامكانياتها الارشادية والفنية لتحقيق نجاحهم ، وهذا النجاح هو الكفيل بتحقيق السعة والانتشار لدى الفلاحين ، واقبالهم على الأشكال التعاونية التى تكون فى صالحهم .

٣ ــ من الأساليب التى اتبعت فى تشيكوسلوفاكيا من أجل اقامة التعاونيات الزراعية الموحدة على أسس اشتراكية ، اتخاذ الاجراءات الكفيلة

بابعاد طبقة أغنياء الفلاحين عن ادارة هذه الجمعيات التعاونية الموحـدة ، ولذلك فاننا نجد أن القانون النظامى لهذه الجمعيات قد تضمن بنـدا من بنوده يلزم بموجبه أن يكون ٤/٥ عدد أعضاء مجلس الادارة من صغار ومتوسطى الفلاحين .. أما الـ ١/٥ الباقى فمن بقية الفلاحين .

ونوجه النظر الى أننا هنا فى مصر فى تطورنا الاشتراكى قد أخـذنا بهذه القاعدة اذ أن مجلس ادارة الجمعية التعاونية الزراعية المتعـددة الأغراض على مستوى القرية أو البندر يتكون من عدد من الأعضـاء ، لا يقل عن خمسة ، ولا يزيد عن سبعة عشر تبعا لحجم الجمعية من حيث منطقة عملها ، وعدد أعضائهـا ، وطبقـا لمـا نص عليـه فى نظامهـا الداخـلى .

ويحتفظ بأربعة أخماس مقاعد مجلس الادارة للأعضاء الذين ينطبق عليهم تعريف الفلاح الوارد بقرار الاتحاد الاشتراكى رقم ١١ لسنة ١٩٦٨ والذى يقضى بأن يعتبر فلاحا ممن لا يحوز هو وأسرته (الزوجة وأولاده القصر) أكثر من عشرة أفدنة ، على أن تكون الزراعة مصدر رزقه وعمله الوحيد ، وأن يكون مقيما فى الريف .

غير أننا نوجه النظر الى أن هناك فارقا كبيرا من حيث التطبيق العملى الذى يأخذ بيد التعاونيات الزراعية ارتفاعا نحو تدعيم الاقتصاد القـومى وتحسين الشئون الاقتصـادية والاجتماعية للأعضـاء التعاونيين ، ففى تشيكوسلوفاكيا ، بذلت الجهود الموفقة نحو الارتفاع بالمستوى الثقافى والتعليمى للتعاونيين ، هذا بالاضافة الى التوعية المستمرة لتوضيح الدور الذى يمكن أن تؤديه الحـركة التعاونية فى البنـاء الاشتراكى . وقد أوضحت الاحصائيات أن الغالبيـة العظمى من رؤسـاء مجالس ادارة التعاونيات من حملة الشهادات العليا ، وأن أعضاء مجالس الادارة حائزون

على شهادات مهنية ، بالاضافة الى مرحلة الثانوية العامة • فاذا أخذنا بالاضافة الى هذا ، أن تشيكوسلوفاكيا تعتبر العمل أساس القيمة ، ومن هذا المبدأ فان جميع المتخصصين الذين يعملون فى الجمعية يعتبرون أعضاء فيها ، ولهم نصيب فى فائض ما تحققه من أرباح ، لعلمنا أن النص على ضرورة أن يكون أربعة أخماس مجلس ادارة الجمعية من الفلاحين الصغار لم يؤثر اطلاقا على درجة الكفاءة التى تدار بها الجمعية •

أما هنا فى مصر ، فانه يؤسفنى أن أردد ، ما رددته كثيرا من سنوات مضت وهو أن التدريب التعاونى فى مصر يعتبر ــ للأسف الشديد ــ وسيلة للتعيش والارتزاق ، وأن الذين يدربوهم أولى الناس وأجدر بأن يتلقوا التدريب على ذوى التخصص حتى يصبح التدريب الذى يقومون به جديدا ومجديا فى نفس الوقت •

وهناك أمر مؤسف آخر ، وهو أن المادة رقم ٤٤ من القانون النظامى للجمعيات التعاونية الزراعية المحلية متعددة الأغراض تنص على : « يكون لكل جمعية مدير مسئول أمام مجلس الادارة ينظم شروط تعيينه، واختصاصاته ، ومسئولياته ، وطريقة محاسبته ، والجزاءات التى يمكن توقيعها •••

ويقوم باختيار المدير مجلس الادارة من بين من ترشحهم المؤسسة المصرية التعاونية الزراعية العامة » •

غير أنه للأسف الشديد استخدمت المؤسسة المصرية التعاونية الزراعية هذا الحق لتعيين المدير من بين المهندسين الزراعيين ، أو المشرفين الزراعيين العاملين بالقطاع • وقد أوضحت فى كثير من المناسبات أن هذا القرار يتصف بالانتماء المهنى ، وعلينا أن نساير الثورة الادارية المعاصرة

التى تتطلب ضرورة تحليل الوظائف اللازمة لتحقيق أهداف الجمعيات حتى يمكن أن تشغل هذه الوظائف بالكفاءات المتخصصة القادرة على انجاز الأعمال وفقا للأصول العلمية وبالتالى زيادة الكفاءة الانتاجية وتدعيم البناء الاقتصادى والاجتماعى فى التعاونيات •

٤ ــ لعل من أهم الأساليب العلمية المتبعة فى تشيكوسلوفاكيا ، ونرجو أن تجد سبيلها الى التطبيق فى مصر ، هو الأخذ بمفهوم التخصص الوظيفى فى أداء الأعمال فنجد مثلا فى التعاونيات الزراعية الموحـدة اخصائيين اداريين ، واقتصاديين ، ومحاسبين ، واخصائيين فى الميكنة وتربية الحيوان والأراضى ••• الخ • ويقترن هذا بتوضيح المهام الانتاجية ، ووضـع الخطط للجمعية تتعرف بموجبه على الانتاج الاجمالى وتكاليفه ، ومعدلات الأداء فيه • وكذلك تحديد مسئولية كل شخص فى الجمعيـة تحديدا واضحا ، بحيث يتعرف كل فرد على العمل الذى يقـوم به ، وكذلك الأسلوب الذى يسهل معه تقييم أداء ما قام به ، وأن يكون هناك حوافز لزيادة انتاجية العاملين ، وتحسين نوعية المحاصيل •

٥ ــ من الجوانب الهامة التى ينبغى علينا أن نأخذ بها ، **توحيد أجهزة الاشراف والرقابة** ، فمثلا فى تشيكوسلوفاكيا ، فيما يتعلق بالتعاونيـات الزراعية ، تتولاها وزارة الزراعة ، ثم أنشىء فى أبريل عام ١٩٧٢ الاتحاد العام للفلاحين التعاونيين على أساس أنه منظمة تمثل الفلاحين التعاونيين فى شتى أنحاء البـلاد ، وتهتم بجميع المسـائل المتعلقة بالحيـاة داخـل التعاونيات ، ومشاكل التعاونيـات الزراعية فى ظروف تطـورها •• ، ولا يوجد هناك شكاوى تتعلق بتعدد أجهزة الرقابة •

أما هنا فى مصر ، فمثلا التعاونيات الزراعية تخضع لرقابة الدولة وذلك عن طريق الوزير المختص ، كما تختص الجهة الادارية المختصة بفحص

أعمال الجمعية والتفتيش عليها والتحقق من تطبيق القوانين واللوائح والتعليمات المالية والادارية معا ، كما وتختص أجهزة الادارة المحلية بالرقابة على الجمعيات التعاونية ، ويهمنا أن نشير الى أنه طبقا للقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٦١ الخاص بالادارة المحلية ، فانه يجوز للوزير المختص تفويض المحافظين ببعض اختصاصاته ، والتى منها حل الجمعية ، أو ادماجها ، أو تجزئتها • كما وأن هناك رقابة من الاتحاد الاشتراكى ، اذ أن القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٦٩ أعطى للاتحاد الاشتراكى حق تشكيل لجنة مراقبة فى كل وحدة من وحدات البنيان التعاونى الزراعى من خمسة أعضاء يختار أحدهم الاتحاد الاشتراكى العربى ، وعلى دعوة الاتحاد الاشتراكى على المستوى المناسب لحضور اجتماعات الجمعية العمومية ، واخطار الاتحاد الاشتراكى عن طريق لجنة المراقبة بأى انحراف يمكن كشفه أثناء العمل اليومى ••• الخ • هذا بالاضافة الى رقابة الاتحاد التعاونى المركزى الزراعى الذى يخوله قانونه حق انشاء جهاز متخصص لمراجعة حسابات الجمعيات ، على أن تشمل هذه المراجعة فحص دفاتر الجمعيات ومستنداتها وحساباتها وجرد خزائنها ومخازنها والمعاونة فى اعداد التقارير السنوية والميزانيات ••• الخ ، وكذلك يتولى الجهاز بالاضافة الى ذلك التفتيش على أعمال الجمعيات من النواحى المالية والادارية والفنية ومراقبة نشاطها ، وفحص أعمالها للتحقق من سلامتها •• جميع هذه الرقابات •• بالاضافة الى رقابة الجهاز المركزى للمحاسبات ، حيث ورد فى المادة ٥٣ من القانون أنه مع عدم الاخلال برقابة الجهاز المركزى للمحاسبات ••• تتولى الجهة الادارية المختصة بالجمعية فحص أعمالها والتفتيش عليها ••• الخ • هذا بالاضافة الى ما تقتضيه الأصول العلمية من ضرورة وجود الادارات المختصة بأنظمة الضبط الداخلى لتحقيق الرقابة الداخلية على مختلف أوجه نشاط التعاونيات •

ولعل هذا العرض الموجز جدا يوضح لنا ضرورة الاسراع بالعمل على توحيد الرقابة على التعاونيات فى نطاق المبادىء التعاونية التى تلتزم بديمقراطية التعاون ، وحرية الأفراد فى تأسيس الجمعيات واختيار من يتولون ادارتها ، وفى نفس الوقت احكام الاشراف عليها واستبعاد العناصر الانتهازية ، أو الجمعيات التى لم تنشأ لأغراض تعاونية سليمة ، خاصة واننى أذكر بأن السيد وزير الزراعة أعلن فى عام ١٩٦٠ بأنه « من المتفق عليه أن التعاون نظام شعبى ينبع من الشعب ، ويدار ادارة ديمقراطية ، ولذلك سيكون الاشراف عليه بالقدر الذى ينظم ممارسة الأعضاء لحقوقهم دون المساس بهذه الحقوق » . كما أوضح أيضا « ان المقصود من التنظيم التعاونى هو اشراف الحكومة على توجيه التعاون لخدمة الفلاحين عموما ، وليس معنى ذلك سلب حقوق مجلس الادارة أو الأعضاء » .

٦ — اننى أوجه النظر الى أن التجارب الاشتراكية على وجه العموم تغرس فى الشباب الايمان بالعمل بصفة عامة ، وبالريف بصفة خاصة لتطويره الى المستوى الحضارى اللائق بالانسان ، وفى كثير من تجارب هذه الأمم ما يوضح أنها فعلا حولت كثير من القرى الى مدن ... ومن هنا فاننى أشعر بأن الحاجة ملحة الى تجميع العناصر المؤمنة بفلسفة التعاون وأهدافه وقدرته على النهوض بالريف ، نضع فى اعتبارنا سلوك عدونا .. فان عدونا — اسرائيل — استخدم الأسلوب التعاونى لتثبيت دعائمه فى خلق اسرائيل (هذا بالطبع مع المعاونات الكبيرة التى حصل عليها من الدول الاستعمارية) .. اذ أنه من الحقائق المعروفة ، ما قام به الصندوق القومى، ومن بعده الوكالة اليهودية العالمية الفرع الفلسطينى لجمعية الاستعمار اليهودى ، من تنظيم هجرة اليهود والاشراف على توطينهم فى فلسطين .. حتى يتسنى لهم انشاء وطن قومى فيها ، ومن أجل ذلك نجد أن السياسة الاستعمارية الاسرائيلية قامت أساسا على فكرة « الاستعمار الاستيطانى »

الذى يستند على المزارع التعاونية لتحقيق أهدافه فى تثبيت أقدام الدولة الصهيونية فى فلسطين باستخدام الصهيونيين الناضجين فكريا والقادرين على العمل ، والراغبين فى التضحية وانكار الذات واجتياز المواقف الصعبة ••

ولذلك شهدت اسرائيل تطورا سريعا للمزارع الجماعية «الكيبوتز» والمزارع التعاونية «الموشاف» ويعود سبب انتشار هذه المزارع الجماعية والتعاونية الى تخطيط صهيونى واضح المعالم وهو ملء بالبلاد بالمستعمرات الزراعية التعاونية التى يسكنها أن تلعب دورا عسكريا عندما يحين وقت حرب الاستيلاء على فلسطين • يشهد على ذلك الموقع الجغرافى للمستعمرات الزراعية التعاونية ، لاسيما الكيبوتزات ، التى وزعت توزيعا استراتيجيا على حدود الدول العربية المتاخمة لاسرائيل ، وعلى خطوط المواصلات فى الساحل الممتد من عكا الى غزة ، وفى الداخل من تل أبيب الى القدس •• وفضلا عن مهمتها فى وقف تقدم الجيوش العربية وتأمين خطوط المواصلات بين الشمال والجنوب ، كانت تقوم بحماية المستعمرين اليهود من هجمات المجاهدين العرب وبتدريب الشباب اليهودى على حرب العصابات وبتأمين دخول المهاجرين اليهود الذين يفدون خلسة الى فلسطين •• تقول أجهزة الاعلام الاسرائيلية « لابد لاستيطان الحدود الضعيفة سياسيا وعسكريا من سياسة علمية واضحة تعمل لتطوير الزراعة فيها » •• ويعلل كاتب صهيونى هذا الوضع بقوله : « نظرا لوضع اسرائيل الجغرافى ، يجب أن تصبح الأمكنة الخالية على الحدود سلسلة من المستعمرات التعاونية القومية التى تكون بمثابة حصن قوى للبلاد يوقف العدو الزاحف على اسرائيل •• الى حين وصول الامدادات العسكرية الأولية • ان توزيع السكان هو ضرورة ملحة لاسرائيل للحفاظ على أمنها وسلامتها • لذلك كانت أبنية مستعمرات الحدود التعاونية موضوعة

وفق أسس عسكرية ، لأنها هى قبل كل شىء ثكنات عسكرية •• وتبرر اسرائيل موقفها هذا بقوله : « كل عمل زراعى تقوم به مستعمرات الحدود التعاونية هو ربح صاف لاسرائيل ، لأنها مضطرة أن تضع جيشا نظاميا مكان المستعمرة التعاونية •• وهكذا تقوم سياسة اسرائيل على أن يرتبط المهاجرون ارتباطا عضويا ووثيقا بالأرض فى أسلوب تعاونى تحقيقا لأهداف السياسة الاستيطانية • ولعل منطق عدونا ، وازدهار التعاونيات فى تشيكوسلوفاكيا ، يعطينا دروسا عن أهمية الجانب العقائدى فى تأسيس جمعياتنا •

٧ ــ ان جميع المواطنين مستهلكين ، ومن هذا المعنى ، فان التطور الاشتراكى يسجل نجاحا كبيرا اذا استطاع أن يوفر مختلف السلع والخدمات للمواطنين فى الوقت المناسب ، والمكان المناسب ، والسعر المناسب • ونرجو أن يكون فى امكان الحركة التعاونية الاستهلاكية أن تحقق هذا الهدف ، على أن يقترن ذلك بسياسة علمية لأسعار السلع والخدمات ، الأمر الذى يتحتم معه ضرورة خلق جهاز للأثمان يكون قادرا على تحديد أثمان السلع ، بحيث تكون هذه الأسعار موحدة على قدر الامكان فى مختلف أنحاء الجمهورية ، وذلك بغض النظر عن البعد أو القرب من مراكز الانتاج ، وذلك عن طريق احتساب نفقات النقل على أساس متوسط تكاليفه الى الأماكن البعيدة والقريبة • والأمل الاستعانة فى مرحلة الانتقال نحو تحقيق هذا الهدف بجميع أجهزة التوزيع النظيفة والشريفة •

٨ ــ ولعل من الممكن الآن فيما يتعلق بتوفير السلعة فى الوقت المناسب والمكان المناسب والسعر المناسب ، فى مختلف أنحاء البلاد ، الأخذ بتجربة تشيكوسلوفاكيا ، وهى توصيل خدمات التعاون الاستهلاكى

الى القرى التى لا يصل عدد سكانها الى حد يسمح بفتح محلات بها ، وذلك عن طريق سيارات المحلات المتنقلة ، وهذه السيارات تؤدى عمل المحلات تماما ، فهى مزودة بكافة السلع الشعبية التى يحتاجها سكان القرى ، وهذه السيارات لها مواعيد وجداول محددة بحيث تصل الى كل قرية فى يوم وموعد ومكان محدد معروف جيدا لدى سكان كل قرية ، مرة أو اثنتين أسبوعيا ، وتظل السيارة فى كل قرية الفترة الزمنية المناسبة •

٩ ــ من الضرورى العمل على اعادة تنظيم بنيان التعاون الاستهلاكى على أسس علمية حتى يمكن أن يحقق أهداف المجتمع الاشتراكى فى مجال التجارة الداخلية خاصة وأن التعاون الاستهلاكى فى الدول الاشتراكية يقوم بدور على جانب كبير من الأهمية فى الاسهام فى اعداد خطة الاحتياجات للسلع والخدمات للسنة المقبلة ، بحيث يراعى فى هذا الاعداد أن تكون السلع والخدمات المعروضة كافية من حيث الكمية والنوع والوقت المناسب ، وذلك لاشباع حاجات المواطنين ، ويؤخذ فى الاعتبار عند اعداد هذه الخطة الاستهلاكية قدرة البلد الانتاجية فى مختلف السلع والخدمات ، حتى يمكن توفير ما يتبقى عن طريق الاستيراد بالأساليب المناسبة وفى الوقت الذى يمكن من اختيار أفضل الأساليب التى تتفق وصالح الاقتصاد القومى والمستهلكين • ومما لا شك فيه أنه يؤخذ فى الاعتبار عند اعداد هذه الخطة أذواق المستهلكين ، وقدراتهم الشرائية ، هذا بالاضافة الى الكثافة السكانية فى كل محافظة من المحافظات ، وكذلك يؤخذ فى الاعتبار الأماكن السياحية التى توجد فى بعض المحافظات ، أو المحافظات التى يوجد بها مصحات للاستشفاء والاستجمام ••• ومواسم الصيف وما يترتب عليها من ازدحام هائل فى المدن الساحلية •• وكذلك يؤخذ فى الاعتبار عند اعداد الخطة الاستهلاكية زيادة الايرادات الحقيقية للمواطنين،

وذلك لأنه اذا لم يحدث أى تغير فى العلاقة السعرية ، فسيترتب على ذلك حتما الاقبال على شراء السلع غير الغذائية أى السلع المعمرة ، مثل الثلاجات والغسالات الكهربائية ، وأجهزة التليفزيون والسيارات .. الخ . أما فيما يتعلق بالسلع الغذائية فالمعتقد أن الاقبال يزداد على اللحوم والشحوم .... وكل هذا يتطلب التنبؤ مستقبلا بمدى الاقبال على مختلف هذه السلع والخدمات ، بل ينبغى فى الحقيقة أن يكون هناك جدولا يتضح منه مدى هذا الاقبال بعد كل زيادة فى الدخول الحقيقية ، مع أخذ العلاقات السعرية فى الاعتبار .

١٠ ـ المعتقد أن الحرفيين فى مصر يشكلون قاعدة عريضة فى قوى الشعب العاملة ، هذا فضلا عن انتشارهم فى مختلف أنحاء البلاد ، الأمر الذى يتطلب ضرورة اعادة تنظيمهم على أسس تحقق لهم القدرة الانتاجية ، وتوجد لهم نوعا من الاستقرار الوظيفى والاقتصادى والاجتماعى ، خاصة وأنه وفقا لاحصاء عام ١٩٦٧ ، والمنشور فى مارس ١٩٦٦ باستثناء محافظات القناة وسيناء يتضح أن جملة الانتاج السنوى للحرفيين بلغ ١٤٢١٥٧٦٨٠ جنيه وجملة الأجور السنوية ٦٧٥٩٠٤٥ جنيه فى منشآت بلغت جملتها ١٤٤٥٥٦ منشأة يعمل فيها ٢٨٥١٣٤ من الحرفيين . هذا مع ملاحظة أنه قد تعذر حتى الآن الحصول على بيانات دقيقة تمكن حصر عدد الحرفيين وتصنيفهم ، وهناك من يؤكد أن عددهم يتجاوز ٣ مليون حرفى موزعين على مناطق الجمهورية ، الأمر الذى يتضح معه الحاجة الملحة الى اعادة تنظيم قطاع الحرفيين على أساس تعاونى يمكن من تنظيم جهدهم ، وأن يعود عليهم عائد عملهم ، ومما لا شك فيه أنه ليس هناك أفضل من التعاون أسلوبا لتحقيق هذا الهدف ، ويحسن عند اعادة التنظيم أن تكون هناك بدائل أمام الحرفيين ، كأن يكون للحرفى مثلا الحرية فى أن يعمل فى المنشآت الوطنية التى يمكن له أن يزاول حرفته فيها ، أو أن يعمل

فى المشاريع التى تتعلق بالادارة المحلية ، أو يشترك بما يمتلك فى عضوية الجمعيات التعاونية الانتاجية للعمال ، ... الخ ، ويحسن أن يقترن ذلك بالتوعية المناسبة من ذوى العقيدة الاشتراكية ، والخبرة بطبيعة عمل هؤلاء الحرفيين ، حتى يمكنهم أن يقنعوا الحرفيين بالتخلص من الأسلوب الذى يمارسونه الآن ، والذى يجعل جهدهم مبعثرا ومتفرقا ، وأنه من الأفضل لهم أن يتبعوا سياسة التضامن والتضافر لتكوين وحدات أكبر قادرة على انتهاج الأساليب التكنيكية الحديثة التى تمكنهم من تنمية مهاراتهم وفى نفس الوقت الحفاظ على المنتجات الشعبية التى يخشى عليها من انخفاض مستوى جودتها الذى عرفت واشتهرت به فى الأسواق العالمية .

١١ ــ أرجو أن أوجه النظر الى ضرورة الاهتمام بالتدريب الحرفى فمثلا فى تشيكوسلوفاكيا يتراوح التدريب فيما بين ٢ ــ ٣ سنة ، ذلك وفقا لمتطلبات التخصص . كما ونرجو الاهتمام باعطاء عناية خاصة الى تدريب صغار السن وهم الذين تزيد أعمارهم عن ١٨ سنة ، وذلك لأن هؤلاء يمكن عن طريق اعطائهم مزيدا من الرعاية والعناية ، أن نحصل منهم على انتاجية أفضل لفترة زمنية أطول . ولذلك يحسن ايجاد الأسلوب الذى يمكن عن طريقه تفضيل هؤلاء الذين يتدربون ويحصلون على شهادة « كفاءة عمل » تثبت صلاحيتهم لمزاولة حرفتهم بكفاءة ، فى شغل الأماكن المناسبة وفتح آفاق المستقبل أمامهم ، وخاصة من ناحية الأجور .

١٢ ــ أما فيما يتعلق بالتعاون الاسكانى ، فالمعتقد أن التجربة التشيكية طبقت أسلوبا نحن فى حاجة ماسة اليه ، وهو اقامة تعاونيات اسكان شعبية وصل عددها حتى عام ١٩٦٩ الى ٦٢ جمعية ، وهذه الجمعيات يقتصر نشاطها على ادارة وصيانة المساكن التعاونية الموجودة .

والمعتقد أننا هنا فى مصر فى حاجة الى هذا النوع من التعاونيات ، لا ليقوم بصيانة المساكن التعاونية فقط ، ولكن لكى تمتد خدماته الى سائر المساكن ، أيا كان نوعها حكومية أو تعاونية أو خاصة ، وذلك لأن حالة كثيرا من المساكن حتى الجديدة منها ، نجدها تسوء سريعا ، وذلك للاهمال الشديد فى أعمال صيانتها وعدم اهتمام الفورى بأى خلل أو عطل فى مرافقها .

ان الاتحاد التعاونى المركزى الاسكانى فى تشيكوسلوفاكيا يهتم بعقد دورات تدريبية لجميع العاملين فى هذه الجمعيات ، حتى يكتسبوا المهارة اللازمة وتزودهم بكل جديد من الآلات التى تيسر عليهم أداء عملهم ، ويهتم بالدرجة الأولى بالسرعة فى تلبية الطلبات ، وتدخل السرعة فى تلبية الطلب ، ودرجة الاتقان فى اتمامه فى تقييم العامل .

والمعتقد أنه ينبغى على مؤسسات الاسكان فى مصر الاهتمام بهذا الموضوع ، خاصة وأن عمال المرافق يكادون لا يجيدون هذه المهمة ، اذ يكاد يتعذر على أى بيت الآن أن يجد العامل الماهر فى صيانة واصلاح مرافق المنازل .

١٣ ــ ينبغى أن نراجع موضوع تسجيل الجمعيات التعاونية للاسكان ، فى ضوء وضع أولويات للاحتياجات الفعلية والقدرات المتاحة .. أليس عجيبا أن يوجد ٦٦,٤٨٪ من مجموع عدد الجمعيات المسجلة فى شتى أنحاء الجمهورية لم تقم بأى نوع من أنواع النشاط الذى من أجله أنشئت وأسست .. ، وان مجموع عدد الجمعيات التى أقامت مبانى على نسبة من الأرض التى حصلت عليها على رقعة أكثر من ٥٠٪ تمثل ١٨٪ فقط من مجموع عدد الجمعيات .. ومما لا شك فيه أن هذه نسبة ضئيلة جدا .. لا تحقق أهداف مجتمعنا الاشتراكى فى توفير المسكن

الصحى الملائم لفئات الشعب العاملة ، خاصة وان توفير المسكن الملائم والمريح يعتبر ضرورة واجبة لا يقل فى أهميته عن التعليم ووسائل الوقاية والعلاج لطبقات الشعب لرفع مستوى كفايتها الانتاجية والاجتماعية ، خاصة وأن جميع التقارير المتخصصة أثبتت أن البيئة التى ينشأ فيها الانسان ينعكس أثرها على تكوينه الخلقى والاجتماعى ، •• وأن الظروف المحيطة بالمسكن والتى ينشأ فيها الطفل تكون لها آثارها عليه أثناء نموه ، وتترك بصماتها على شخصيته حينما يبلغ سن الشباب ، وبالتالى تصبغ الدور الذى سيؤديه فى المجتمع بالطابع الذى نشأ فيه ، والصفات والعادات والخصائص التى تتراكم فى أعماقه ، وتعتبر جزءا أساسيا من مقومات شخصيته ، وأن العامل الذى يعيش فى ظل ظروف محيطة تعسة ويائسة ، لا يستطيع فى معظم الأحيان أن يستشعر العزة والكرامة ، وبالتالى يكون غير قادر على أن يودع هذا الشعور بالعزة والكرامة فى نفوس وأذهان أبنائه •

ولعل نفس هذه المعانى جعلتنا نجد أن مشكلة الاسكان قد شغلت من حيث الأهمية جميع فئات الشعب ، وكان ينبغى على التعاونيات الاسكانية أن تقوم بدور ايجابى فى هذا المقام ، أسوة بما حدث فى تشيكوسلوفاكيا مثلا ، والتى خلقتها الحرب العالمية الثانية وحالة المساكن عموما كانت سيئة جدا ، وعمال البناء المهرة تسربوا الى جهة أخرى ، وأن ما لحق بتشيكوسلوفاكيا فى ثروتها السكنية فقط قدر بما يزيد على ستة آلاف مليون كرون ، غير أنه بالتخطيط العلمى استطاعت التعاونيات السكنية أن تكون المصدر الرئيسى للبناء •

أننا اذا تذكرنا ريف مصر ، لعرفنا أنه يوجد أكثر من ٤٠٠٠ قرية تتألف مبانيها من الطوب النيىء ، كما وتقوم فى بعضها مبان قليلة العدد تشتمل على أسباب الرفاهية ، ويمكن القول دون مبالغة أن مرفق الاسكان

فى الريف بالغ التواضع ، ولا يرفع من شأنه الا التخطيط الطويل المدى سواء على مستوى الدولة أو على مستوى الحركة التعاونية بأسرها ، بحيث تسمح بأن جزءا كبيرا من فائضها من أجل تطوير الريف كما حدث فى كثير من بلدان العالم سواء أكانت رأسمالية أو اشتراكية .. وذلك عن طريق الأسلوب التعاونى الذى يمكن عن طريقه تضافر جهود المواطنين لحل مشكلة تتعلق بهم ، وبذلك تحقق مفهوم الاشتراكية السليم ، وهو أن الحاكم والمحكوم فى شرف البناء سواء .

١٤ — من أهم البيانات العلمية التى تفتقر اليها الحركة التعاونية بشتى قطاعاتها توافر الاحصاءات السليمة ، حيث أن هذه الاحصاءات السليمة لها أهميتها كأساس علمى للتخطيط والمتابعة والتوجيه ، ولما كانت الحركة التعاونية بشتى قطاعاتها تعتبر من الدعائم الأساسية لاقامة مجتمعنا الاشتراكى ، فانها أشد ما تكون حاجة الى الأسلوب العلمى لدراسة قدرتها على تحقيق أهدافها فى خدمة الأعضاء ، وخدمة المجتمع ، ومما لا شك فيه أن البيانات الاحصائية التفصيلية لمختلف أنشطة قطاعات التعاون تسهل دراسة الخدمات ومختلف أوجه النشاط ، وكذلك تسهل قياس وفاعلية مختلف أوجه النشاط وملاءمتها للاحتياجات الفعلية للأعضاء التعاونيين ، وكذلك للاحتياجات الفعلية للمجتمع ، وبذلك يمكن دراسة مدى تكامل خدمات ونشاط البنيان التعاونى بأسره ، والتعرف على ما قد يوجد فيه من قصور .

اننا لا ننكر الجهد المشكور الذى يقوم به الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء ، غير أنه مما ييسر على الجهاز مهمته الارتفاع بمستوى الأجهزة الاحصائية فى مختلف الادارات ، وأن توالى هذه الادارات متابعة البيانات فى دقة وفقا للأصول العلمية الاحصائية ، ووفقا لمتطلبات الحركة

التعاونية فى كل قطاع ، ويمكن الاسترشاد فى ذلك بما يصدره الحلف التعاونى الدولى ، ومكتب العمل الدولى ، والاتحادات التعاونية العـامة فى الدول المتقدمة حيث تصدر هـذه الاتحادات احصائيات شـهرية عن جميع الجمعيات التعاونية بمختلف أنواعها ، وذلك من حيث التسجيل ، والعضوية ، ورأس المال ، ورقم الأعمال ، والفائض ، وعائد المعاملات ، والنسب الادارية للميزانيات السنوية المجمعة ... الخ . مع توضـيح المتغيرات التى تحدث فى كل عنصر من العناصر ، وشرح أسباب هـذا التغير ، الأمر الذى ييسر على الباحثين مهمة القيام بالبحوث والدراسات التى تستهدف تطوير النظام التعاونى لكى يساير الثورة العلمية ، هـذا بالاضافة الى أن هذه الدراسات التى تجرى فى هذه الدول تكون مرشدا للحركات التعاونية فى الدول الأخرى ، وتفيدها فى الدراسات المقارنة .. وفوق ذلك تمكن الحلف التعاونى الدولى بأن يصدر بيانات دقيقة عن الحركة التعاونية بأسرها ، اذ أن الحـركة التعاونية لم تعـد اقليمية فى نشاطها ، بل دولية فى هيكلها وبنيانها ، ومحيط أعمالها .

١٥ ــ لعل من أهم الأمور التى ينبغى أن نهتم بها فى هذه المرحلة من اعادة تنظيم بنياننا التعاونى واستكمال بنيان مختلف قطاعات التعاون ، تمهيدا لتكوين الاتحاد التعاونى العـام الذى سيكون قمة الحـركة التعاونية فى مصر ، أقول لعل من أهم الأمور أن نحاول منذ الآن التنسيق بين جميع الأجهزة التى تخدم الحركة التعاونية بشتى قطاعاتها ومختلف مستوياتها .. خاصة وأننا نلاحظ أن أجهزة الخدمات تسير كل منها فى أسلوب بعيد عن الآخر ، وقد يرجع السبب فى ذلك الى أن الأجهزة التى تخدم الحركة التعاونية يخضع كل منها لوزارة من الوزارات ، فالبعض منها يخضـع لوزارة الزراعة والبعض الآخر يخضـع لوزارة التموين ، وكذلك وزارة الصناعة ووزارة الادارة المحلية ووزارة الشئون الاجتماعية

.. بل أيضا وزارة الحربية .. الى غير ذلك .. الأمر الذى يجعل كل جهاز يعمل فى نطاق النشاط الذى يتصوره للقطاع المشرف عليه ، ومما لا شك فيه أن عدم انشاء المجلس الأعلى للتعاون الذى كان يمكن أن يقوم بنوع من التنسيق قد أدى الى وجود مثل هذه الصورة التى نحن عليها الآن .

ومما لا شك فيه أيضا أننا فى تطورنا التعاونى الحديث ، ستقوم التعاونيات الزراعية المتعددة الأغراض بدور على جانب كبير من الأهمية فى تحقيق أهداف التطور المنشود ، ولعل هذا يتطلب بالاضافة الى تدعيم الأجهزة الوظيفية المؤمنة بالتعاون وفلسفته وأهدافه فى أثناء هذه المرحلة .. الا أنه أيضا ينبغى التنسيق بين المؤسسات العاملة فى القرية . ثم التنسيق بين هذه المؤسسات والجهد الذى ينبغى أن يبذل ، والارشاد الذى ينبغى أن يقدم للجمعيات التعاونية الزراعية .. ونحن نعتقد مثلا أن التنسيق بين مجلس القرية ولجان الاتحاد الاشتراكى والعمد والمشايخ كقيادات شعبية اذا كانت تعرف حقيقة التعاون ودوره فى البناء الاقتصادى والاجتماعى ، وكذلك الوحدات المجمعة لمجالس القرية واللجان الشعبية للتنمية الاجتماعية ... الخ . كل هذا يمكن أن يكون قوة ايجابية فى دفع عجلة التنمية نحو هدف يتطلع اليه أبناء القرية ، وهم فى الحقيقة أعضاء التنظيمات التعاونية الزراعية ، وبذلك يتحقق الاسراع فى التطوير وفى تحسين الشئون الاقتصادية والاجتماعية لمجموع الأعضاء التعاونيين والارتفاع بالمستوى الحضارى للقرية .

١٦ ــ اننا نؤمن ايمانا عميقا بأن الحركة التعاونية فى مصر ، لن تحقق أهدافها ولن تأخذ طريقها نحو النجاح والازدهار .. الا اذا كان هناك اتصالا وثيقا بين الجامعات والحركة التعاونية ، ونعتقد أن الجامعات ترحب بالتعاون مع الهيئات التعاونية فى بحث مشاكلها وايجاد الحلول لما يقابلها

من صعاب .. وقد بدأت فعلا الخطوات نحو استكمال البنيان التعاونى بأسره ، فتم استكمال البنيان التعاونى الزراعى .. وعقد المجلس الأعلى للتعاون الاستهلاكى عديدا من المؤتمرات لاتخاذ الخطوات البناءة نحو استكمال البنيان التعاونى الاستهلاكى .. وكذلك يسير العمل نحو استكمال البنيان التعاونى المتكامل للحرفيين .. وهكذا بقية القطاعات .. ونعتقد أن قمم البنيان فى شتى القطاعات قادرة على أن توجد الصلات الوثيقة مع الهيئات العلمية حتى يمكن أن تعيد تنظيم شئونها على أسس علمية ، وهذا هو وحده الأساس السليم لايجاد الثقة ، وتعميق الولاء ، وتعلية البناء .

ولعل من أهم المواضيع التى ينبغى على الحركة التعاونية الشعبية بصفة خاصة أن توليها عظيم عنايتها ، موضوع « التخطيط لاعداد القوى العاملة التى تخدم فى شتى قطاعات التعاون .. آخذة فى الاعتبار أنه يوجد فى مجتمعنا المصرى أكثر من ٥٠٠٠ جمعية تعاونية زراعية .. وحوالى ٤٥٠ جمعية تعاونية استهلاكية .. وحوالى ٤٥٠ مجمع استهلاكى تريد أن تديرها الدولة بأسلوب تعاونى ، ٢٩٠ جمعية حرفية ، ٣٥٠ جمعية للتعاون الاسكانى .. هذا فضلا عن ما يزيد على ٢٠٠٠ جمعية من مختلف الأنواع ، كجمعيات تربية الدواجن والماشية وصيادى الأسماك ومنتجى الألبان ومنتجى الخضر والفاكهة وجمعيات تعمير الصحارى ، والجمعيات المدرسية ، وجمعيات انشاء دور العلم .. الخ .

وجميع هذه الأعداد فى حاجة الى المدير الذى يكون على أعلى قدر ممكن من الكفاءة والفهم لرسالة التعاون وطبيعة الادارة ووظائفها .. وبحيث يكون قادرا على أن ينسق من جهود مختلف القوى البشرية صاحبة المصلحة الحقيقية فى التعاون ، وكذلك غرس العقيدة والايمان فى القوى الوظيفية بحيث تعمل وفقا لفلسفة التعاون ورسالته وأهدافه .

واذا أرادت الدولة أن تمد بصرها عبر المستقبل ، فان هنـاك من المنشآت الصغيرة ما يبلغ عددها ١٤٤٥٥٦ منشـأة ــ بلغ انتاجها ١٤٣ مليونا من الجنيهات وفقا لما أوضحه تعداد الانتاج الصناعى (٩ مشتغلين فأقل) عام ١٩٦٧ ، وأن الأسلوب الأمثل لتدعيم أفرادها وحمايتهم وحل الكثير من الصعوبات التى يلاقونها ، انما يكمن فى انضامهم وتضافرهم فى جمعيات انتاجية تدار وفقا للأسـلوب العلمى التعاونى .. وأن هـذا الأسلوب يكاد يكون هو الاطار التنظيمى الوحيد الذى يؤدى الى خلق بنيان تعاونى حرفى على رأسه اتحاد تعاونى مركزى للحرفيين ، قادر على حل المشكلات ، ويأخذ وضعه اللائق فى البنيان التعاونى المتكامل .

فهرس الهيـاكل التنظيمية

صفحة

خريطة رقم ١ توضح الهيـكل التنظيمى فى التعاونيات الزراعية الموحدة ذات الانتاج الكبير ٧٢

خريطة رقم ٢ توضح تشكيل الاتحاد المركزى للتعاون الاستهلاكى ٨٤

خريطة رقم ٣ توضح الهيـكل التنظيمى للجمعيـة التعـاونية للاستهلاك الشعبى ٨٦

خريطة رقم ٤ توضح الهيكل التنظيمى لاتحاد اقليمى للتعاونيات الاسـتهلاكية ٨٧

خريطة رقم ٥ توضح الهيكل التنظيمى للاتحاد التعاونى المركزى للسلع الاستهلاكية ٨٨

خريطة رقم ٦ توضح الهيكل التنظيمى للاتحاد التعاونى المركزى الانتـاجى ١٢٦

خريطة رقم ٧ توضح ديموقراطية الادارة فى التعاونية الانتاجية ١٢٧

خريطة رقم ٨ توضح الهيـكل التنظيمى لسـكرتارية اقليميـة لتعاونيات الاسكان ١٣٣

خريطة رقم ٩ توضح الهيـكل التنظيمى للمجلس المـركزى لتعاونيات الاسكان ١٤٥

خريطة رقم ١٠ توضح الهيـكل التنظيمى للتعـاونيات فى تشيكوسلوفاكيا ١٤٦

خريطة رقم ١١ يوضح هيكل البنيان التعاونى المصرى ٤٥٣

فهرس الجداول الاحصائية

البحث الأول

		صفحة
جدول رقم ١	يوضح توزيع الملكية الزراعية فى تشيكوسلوفاكيا قبل عام ١٩٤٦	٥٨
جدول رقم ٢	يوضح تطور عدد تعاونيات الانتاج الزراعى فى الفترة من عام ١٩٤٩ الى ١٩٦٥	٦٢
جدول رقم ٣	يوضح نسب الانتاج فى المزارع الحكومية والتعاونية بين عامى ١٩٥٥ الى ١٩٦٢	٦٣
جدول رقم ٤	يوضح توزيع الدخل الاجمالى بخمس تعاونيات	٦٤
جدول رقم ٥	يوضح مجموع الدخول فى التعاونية الزراعية عام ١٩٦٣	٦٥
جدول رقم ٦	يوضح النسب المئوية لتجارة التجزئية فى مختلف القطاعات	٨٠
جدول رقم ٧	يوضح تطور التعاونيات الاستهلاكية	٨٠
جدول رقم ٨	يوضح أنواع المحلات التعاونية للسلع الاستهلاكية	٨٢
جدول رقم ٩	يوضح محلات خدمة النفس	٨٣
جدول رقم ١٠	يوضح تطور عدد التعاونيات الانتاجية	١١٤

البحث الثانى

صفحة

جدول رقم ١ يوضح الجمعيات التعاونية للائتمان عام ١٩٦٩ ١٦٥

جدول رقم ٢ يوضح الجمعيات التعاونية للاصلاح الزراعى عام ١٩٦٩ ١٧٣

جدول رقم ٣ يوضح الجمعيات التعاونية لتعمير الصحارى عام ١٩٦٩ ١٨٠

جدول رقم ٤ يوضح الجمعيات التعاونية بالأراضى المستصلحة عام ١٩٦٩ ١٨٠

جدول رقم ٥ يوضح الجمعيات التعاونية للثروة المائية عام ١٩٦٩ ١٨١

جدول رقم ٦ يوضح تطور عدد الجمعيات التعاونية من عام ١٩٦٢ الى عام ١٩٦٩ ١٨٤

جدول رقم ٧ يوضح عدد الجمعيات وعدد الأعضاء ورأس المال بالمحافظات ١٨٥

جدول رقم ٨ يوضح سياسة الحكومة من بيع الأراضى قبل الثروة ١٩٠

جدول رقم ٩ يوضح اجمالى القروض المنصرفة للجمعيات التعاونية بالمحافظات ١٩٦

جدول رقم ١٠ يوضح قيمة القروض المنصرفة الى الجمعيات التعاونية بالمحافظات ١٩٧

جدول رقم ١١ يوضح أعداد الآلات الزراعية التى تستلكها جمعيات الائتمان ٢٠٥

جدول رقم ١٢ يوضح التوزيع التكرارى الجغرافى لمختلف الجمعيات التعاونية للاستهلاك عام ١٩٥٨ ٢٢١

صفحة

جدول رقم ١٣ يوضح نسبة الزيادة السنوية فى كل من عـدد الجمعيات والأعضاء ٢٢٧

جدول رقم ١٤ يوضح النسبة المئوية لكل من فئات رؤوس الأموال والعضوية عام ١٩٥٨ ٢٢٨

جدول رقم ١٥ يوضح بيان احصـائى عن الجمعيات التعـاونية الاستهلاكية فى محافظة القاهرة ٢٥٦

جدول رقم ١٦ يوضح بيانات احصائية عن المحافظات ٢٦١

جدول رقم ١٧ يوضح دراسة مقارنة للتوزيع التكرارى الجغرافى لمختلف الجمعيات التعاونية للاستهلاك ٢٦٢

جدول رقم ١٨ يوضح توزيع الجمعيات التعاونية الاستهلاكية ٢٦٨

جدول رقم ١٩ يوضح احصاء الانتاج الصناعى للمنشآت ٣٠٧

جدول رقم ٢٠ يوضح المنشآت الصناعية الصـغيرة موزعة على محافظات الجمهورية ٣٠٨

جدول رقم ٢١ يوضح الجمعيات الصناعية وما يتبعها من جمعيات ووحدات ٣٢٤

جدول رقم ٢٢ يوضح مراحل تطور الجعميات الانتاجية ٣٢٦

جدول رقم ٢٣ يوضح أرقام أعمال المراكز التسويقية ٣٢٩

جدول رقم ٢٤ يوضح تطور تمويل الصناعات الصغيرة من الدولة ٣٣١

جدول رقم ٢٥ يوضح نشـاط الشركات التى تبعت للمؤسـسة بالتأميم ٣٣٤

جدول رقم ٢٦ يوضح تطور التعاونيات الانتاجية ٣٣٥

جدول رقم ٢٧ يوضح أنواع الجمعيات التعاونية الانتاجية وجمعيات العمال للخدمات ٣٣٦

جدول رقم ٢٨ يوضح الانتاج والخدمات لعام ١٩٦٧٠/ ١٩٧١ ٣٤٣

جدول رقم ٢٩ يوضح التسهيلات الممنوحة من البنك الى القطاعات المختلفة ٣٦٧

جدول رقم ٣٠ يوضح بيان مقارن بعمليات البنك ٣٦٨

جدول رقم ٣١ يوضح عدد الغرف والنسبة المئوية لعدد العائلات ٣٧٩

جدول رقم ٣٢ يوضح بيان الاسكان الاقتصادى والمتوسط وفوق المتوسط ٣٨١

جدول رقم ٣٣ يوضح تيسيرات الاقراض التعاونى للاسكان ٣٩٤

جدول رقم ٣٤ يوضح نشاط المؤسسة ٣٩٩

جدول رقم ٣٥ يوضح نشاط الجمعيات التعاونية للاسكان ٤٠٤

جدول رقم ٣٦ يوضح التوزيع التكرارى لقرى مصر ٤٢١

جدول رقم ٣٧ يوضح عدد القرى موزعا حسب فئات المساحة ٤٢٤

محتويات الكتاب

	صفحة
مدخل فى أساسيات التطوير التعاونى	٧
تحية وتقدير	٤١
البحث الأول :	
البنيان التعاونى فى تشيكوسلوفاكيا	٤٣
الفصل الأول : البنيان التعاونى فى القطاع الزراعى	٥٢
الفصل الثانى : البنيان التعاونى فى القطاع الاستهلاكى	٧٧
الفصل الثالث : البنيان التعاونى فى القطا عالانتاجى	١٠٩
الفصل الرابع : البنيان التعاونى فى القطاع الاسكانى	١٢٩
المراجــع	١٤٧
البحث الثانى :	
مصر والنشاط التعاونى القائم	١٥٥
الفصل الأول : النشاط التعاونى فى القطاع الزراعى	١٥٧
الفصل الثانى : النشاط التعاونى فى القطاع الاستهلاكى	٢١٥
توصيات المؤتمر الأول للتعاون الاستهلاكى	٢٦٩
الفصل الثالث : النشاط التعاونى فى القطاع الحرفى والصــناعات الصــغيرة	٢٨٥
الفصل الرابع : النشاط التعاونى فى القطاع الاسكانى	٣٧٢
خاتمة فى البنيان التعاونى المصرى	٤٣٧
المراجــع	٤٥٤
مدى الاستفادة من تعاونيات تشيكوسلوفاكيا فى مصر	٤٦٧

للباحث

* تنظيم وادارة الجمعيات التعاونية للاستهلاك
مكتبة عين شمس ١٩٥٩
* تطور التعاون وفلسفته فى ضوء الاشتراكية العربية
الدار القومية للطباعة والنشر ١٩٦٢
* دور المؤسسات العامة التعاونية فى الاقتصاد القومى
مكتب السيد رئيس الجمهورية للبحوث الاقتصادية ١٩٦٣
* التعاون فى المملكة المتحدة
مكتب السيد رئيس الجمهورية للبحوث الاقتصادية ١٩٦٣
* التعاون الاستهلاكى (تاريخه ونظمه ومشكلاته)
مكتبة عين شمس ١٩٦٤
* نحو حركة تعاونية نظيفة
الاهرام الاقتصادى ١٩٦٥
* التعليم التعـاونى
جامعة الدول العربية ـ مكتبة عين شمس ١٩٦٧
* نحو بنيان تعاونى سليم
الاهرام الاقتصادى ١٩٦٦
* تطور مفهوم ديمقراطية الادارة فى التنظيمات التعاونية
جامعة الدول العربية ـ جامعة عين شمس ١٩٦٦
* أصول التنظيم والادارة فى المؤسسات والتعاونيات
مكتبة عين شمس ١٩٦٨
* التنظيم التعاونى
مكتبة عين شمس ١٩٦٩
* نشأة الفكر التعاونى وتطوره
مكتبة عين شمس ١٩٧٠

* التطبيق التعاونى فى بريطانيا

مكتبة عين شمس ١٩٧٠

* التطبيق التعاونى فى بعض الدول الاشتراكية والاسكندنافية

مكتبة عين شمس ١٩٧٠

* نحو بنيان تعاونى جديد

مكتبة عين شمس ١٩٧٠

* التطبيق التعاونى الاشتراكى

مكتبة عين شمس ١٩٧٢

* البنيان التعاونى فى تشيكوسلوفاكيا

المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ١٩٧٣

تم الايداع بدار الكتب والوثائق القومية تحت رقم ٢٢٤٦ لسنة ١٩٧٣